خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا

جامعـــة الحاج لخضر - باتنـــة -
كليـــــة الحقـــــــــوق
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية

إعـداد الطالـب:
عبد المالك محزم

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
حسين بوقارة

اعضاء لجنة المناقشـــــة:

الإسم و اللقب	***الدرجة العلمية***	***الجامعة***	***الصفة***
د. عبد الناصر جندلي	استاذ محاضر	باتنة	رئيسا
أ.د. حسين بوقارة	استاذ التعليم العالي	الجزائر	مشرفا و مقررا
د. عمر بغزوز	استاذ محاضر	باتنة	عضوا مناقشا
د. مصطفى بن عبد العزيز	استاذ محاضر	الجزائر	عضوا مناقشا

السنــــة الجامعيــــة
2008 - 2009 م /1429 - 1430 هـ

البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية
في ظل المعطيات الأمنية الجديدة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

إلى الوالدين الكريمين،

وكل أفراد عائلتي...

عبد المالك محزّم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع
أتقدم بفائق الاحترام والتقدير إلى أستاذنا القدير حسين بوقارة الذي تحمل معنا مشاق الحرص والتقويم ،فكان لنا شرف الإشراف والتقدير...
ثم الثناء والشكر إلى كافة الزملاء والرفقاء، الذين قاسموني عناء الحرص والاهتمام...
والشكر الجزيل إلى كافة أساتذة العلوم السياسية الذين أعانوني على إتمام هذه المسيرة العلمية ...

خطة البحث

مقدمـة

الفصـــل الأول: البـــعد الإقليمي لتـــركيا:

المبحث الأول:المحيط الإقليمي لتركيا:

المطلب الأول: دور المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أهمية الموقع الجغرافي لتركيا.

المبحث الثاني: الدور المحوري لتركيا:

المطلب الأول: تركيا كدولة محورية.

المطلب الثاني: مقدرات الدولة التركية (المرتكزات الذاتية للدولة المحورية).

المبحث الثالث : نهاية الحرب الباردة وبروز التوجه الإقليمي التركي:

المطلب الأول: النتائج الشاملة لتفكك الاتحاد السوفياتي.

المطلب الثاني : تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على التوجه الإقليمي التركي.

المبحث الرابع: مقاربة دور تركيا في محيطها الإقليمي:

المطلب الأول: المقاربة الواقعية (الأمنية)

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية النفعية (مقاربة الشراكة العالمية ومسؤولية النخب الحاكمة)

المطلب الثالث: مقاربة ميزان القوى (في الشرق الأوسط).

الفصل الثاني: المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية

المبحث الأول: الخلفية الفلسفية للسياسة الخارجية التركية:

المطلب الأول: ضعف النموذج الكمالي.

المطلب الثاني: العثمانية الجديدة .

المبحث الثاني: النظام السياسي ومشكلة الهوية الوطنية:

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي.

المطلب الثاني: مشكلة الهوية بين التوجه الغربي والأصول الحضارية.

المبحث الثالث: الطاقة ومشكلة المياه:

المطلب الأول: الطاقة.

المطلب الثاني: عامل المياه.

المبحث الرابع: الأقليات في تركيا و المشكلة العرقية:

المطلب الأول: الأقليات في تركيا.

المطلب الثاني:الأقلية الكردية ومشكلة الانفصال.

الفصل الثالث : الدوائر الجيوسياسية للتوجهات الإقليمية التركـ ية:

المبحث الأول : الدائرة الجيوسياسية لدول لآسيا الوسطى والقوقاز:

المطلب الأول: أهمية دائرة آسيا الوسطى والقوقاز لتركيا.

المطلب الثاني: القضايا التي يفرزها هذا التوجه.

المبحث الثاني :الدائرة الجيوسياسية لدول البلقان:

المطلب الأول: دوافع ومحفزات تركيا نحو دول البلقان.

المطلب الثاني: المسعى التركي نحو دول البلقان.

المبحث الثالث: الدائرة الجيوسياسية الأوروبية-الأمريكية:

المطلب الأول: العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا.

المطلب الثاني: العلاقات التركية - الأمريكية.

المبحث الرابع: الدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية:

المطلب الأول: العلاقات التركية - العربية.

المطلب الثاني: مكانة ودور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

الفصل الرابع: احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية:

المبحث الأول: دور تركيا في إدارة حرب الخليج الثانية واحتلال العراق 2003:

المطلب الأول: موقف تركيا من حرب الخليج الثانية ونتائجه.

المطلب الثاني: إدارة تركيا لأزمة احتلال العراق مارس 2003.

المبحث الثاني: مكانة شمال العراق وأهميته بالنسبة لتركيا بعد الاحتلال:

المطلب الأول: أهمية شمال العراق بالنسبة لتركيا.

المطلب الثاني: السياسة التركية اتجاه شمال العراق.

المبحث الثالث: المشكلة الكردية وانعكاساتها على الأمن التركي:

المطلب الأول: التعامل التركي مع المشكلة الكردية.

المطلب الثاني: المخاوف التركية من قيام "كيان كردي" بعد احتلال العراق.

المبحث الرابع: تداعيات احتلال العراق على تركيا إقليميا ودوليا:

المطلب الأول: تداعيات احتلال العراق على العلاقات التركية- الأمريكية.

المطلب الثاني: تداعيات احتلال العراق على علاقات تركيا- عربيا و أوروبيا.

خاتمـة.

مقدمة

مقـدمـة

أدت الاعتبارات الواقعية والعملية الناجمة عن انتهاء مرحلة الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، إلى حدوث تغييرات هيكلية وبنيوية في طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته، بحيث باتت معه القضايا المطروحة على أجندات وسياسات الدول متشابكة ومعقدة، بشكل يجعل الوصــول إلى تحليلات وتفسيرات دقيقة حول الوقائع الدولية المتسارعة أمرا صعبا للغاية، ناهيــك عــن وضع نظريات شاملة تضبط سلوكيات الفواعل في البيئة العالمية الجديدة، ما يحتم على الباحثين البحث عن أطر نظرية ومقاربات منهجية، التي تحاول أن تصيغ لنا ذلك الواقع المعقد في قوالب نظرية ممنهجة تبسط على القارئ معرفة الأحداث والأسباب المتحكمة في تلك الظواهر الدولية والعالمية.

فتركيا تعد من بين الدول القلائل التي تاثرت تاثرا عميقا بتغيرات المرحلة التي تلــت الحــرب الباردة ، وذلك على المستويين الإقليمي والدولي، ففي حين اتجه تيار من الباحثين إلى الاعتقاد بان دور تركيا سينحصر بعد زوال الاتحاد السوفياتي عن الساحة الدوليــة امــام بــروز دول اخرى. إلا ان واقع الاحداث المتسارعة التي اعقبت نهاية هذه المرحلة مباشرة، ووصولا إلــى الاحداث التي هزت العالم باسره في2001/09/11 وحتى احتلال العراق فــي مــارس 2003، بينت كل تلك الاحداث مجتمعة عودة تركيا إلى واجهة الاهتمام(الإعلامي والسياسي والاكاديمي) سواء بالنسبة للغربيين، الذين دابوا على تشخيص وتحليل سياستها الخارجية والعوامل المساعدة في رسمها وتحديد مساراتها، او بالنسبة للعرب، حيث اصبحت تركيا تشكل مركــز الاهتمــام الجيوسياسي للمنطقة العربية، مهما حاولت ان تناى بنفسها عن الماضي الذي كانت فيه تبــسط بنفوذها على معظم اجزاء الشرق الاوسط، الامر الذي حفز النقاش حول الــسياسة الخارجيــة والامنية التركية، واعادته الاحداث الدولية من جديد لتصدر الاحداث، خاصة وان سياسة تركيا واهميتها تتعلق باكثر المناطق تعقيدا وتازما في العالم.

1/*التعريف بالموضوع:*

يندرج موضوع الدراسة ضمن مواضيع - تحليل السياسة الخارجية- والتي تعــد جــزء مــن تحليل العلاقات الدولية، وهي تشكل مدخلا اساسيا من مداخل فهم العلاقات الدولية، واستنبـاط

القواعد التي تحكم سلوكات الفواعل على المستوى العالمي، بحيث تقدم لنا الــسياسة الخارجيــة العديد من المسائل الأساسية التي يستوجبها التحليل، فهي تعنى بمسائل أساسية ثلاث. **المــسألة الأولى،** وتنطلق من الفرق الموجود بين طبيعة السياسة الخارجية من جهة، وصنع واتخاذ القرار من جهة ثانية، وعليه يتجه التحليل نحو التركيز على السياسة الخارجية باعتبارها مجموعة من القرارات وبالتالي يرصد أهم هيئات وكيفيات اتخاذ القرارات الخارجية .

أما المسألة الثانية، وتتعلق بالفرق بين السياسة الخارجية بوصفها مجموعة من التوجهات على المدى المتوسط والبعيد, ومختلف السياسات المميزة المتصلة بأوضاع وأزمنة خاصة، وبالتـــالي يرصد التحليل جملة المبادئ العامة التي تبني عليها القوى الكبرى خاصة توجهاتهـــ العالميـــة, مقابل تحليل بعض السياسات الطارئة والمفاجئة التي تصدر نتيجة ظروف طارئة ومؤقتة والتي لا تمثل التوجه العام للدولة.

أما المسألة الثالثة، وتتعلق بالفرق القائم بين مختلف السياسات المميزة وتطبيقاتها في النظـــام الدولي ومدى تاثير هذا الأخير عليها.ويكون تحليل السياسة الخارجة في هذه المسالة مبنيا على اساس دراسة مجموعة الأفعال وردود الأفعال الخارجية للدول في إطار النسق الدولي.

وانطلاقا مما سبق, فإن دراستنا تستوجب الاعتماد على التوجهات الثلاثة في التحليـــل، مـــع الإشارة إلى انه يمكن التركيز في كثير من الأحيان اكثر على المستوين الثاني والثالث، وذلـــك لما تستدعيه الدراسة من الوقـــوف علـــى الأبعـــاد العامـــة لتوجهـــات الـــسياسة الخارجيـــة والتساؤل عن ما إذا كانت توجهات مسارية خطية، ام انها نتـــاج لاوضـــاع جديـــدة وازمـــات مستحدثة هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى تدرس مدى تاثر السياسة الخارجيـــة بالخـــصائص الجديدة للنظام العالمي، ومدى تاثير هذا الاخير على رسم سياسات الدول، وكذلك مدى ارتباطها او انفصالها عنه وعن هذه التاثيرات.

تشير البدايات الاولى للتحولات العالمية التي اعقبت نهاية الحرب الباردة، إلـــى ان تاثيراتهـا ستكون مهمة، على بروز ادوار جديدة او اختفاء لفاعلين كانت لهم مهـــام وادوار بـــارزة فـــي مراحل زمنية معينة, لكن معرفة هذه التاثيرات يتوقف على الإلمام بحقيقة وطبيعـــة التحـــولات الجديدة في النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة.

وتبحث هذه الدراسة في **البعد الإقليمي للسياسه الخارجيه التركيه**, باعتباره جزءا من التوجهات العامة للسياسة الخارجية ، ومدى تاثرها بالجغرافيا الإقليمية المحيطة بها، بحكم ان تركيـــا ذات اهمية جيوسياسية وإستراتيجية كبيرة . حيث تربطها علاقات جوارية مع العـــديد من الدوائر

الجغرافية والسياسية ، فتركيا جغرافيا موزعة بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، هذه الحقيقة تشكل في مجملها أهم موضوعات البعد الإقليمي للتوجه التركي، و كذلك في هذه الدراسة، نبحث عن علاقة هذه الموضوعات بالخيارات السياسية لتركيا، وذلك لما تربطها بهذه الدوائر من صلة الجوار ، وبالتالي أثر ما تفرزه كل دائرة من قضايا متعلقة **بالجغرافيا** (المياه- النفط- الاقتصاد- الأمن)هذه من جهة .ومن جهة ثانية لما تربطها بهذه الدوائر من **صلة القرابة** (أي لها امتدادات عرقية في الدول المجاورة لها).

وعليه سنحاول الوقوف على فهم توجهات تركيا الإقليمية، وعن الأسباب التي تجعل من تركيا تتوجه نحو دائرة جغرافية على حساب أخرى، بالإضافة إلى دراسة القضايا التي تشغل كل دائرة جيوسياسية . كما نتناول المسعى التركي نحو تعزيز دور إقليمي فعال، هل هو ناجم عن التوظيف العقلاني لمواردها الاقتصادية والبشرية ولموقعها الجغرافي -السياسي ، أم أنه لا يعدو أن يكون تحركا ضروريا فرضته أوضاع ومستجدات على الساحة العالمية والإقليمية، علما بأنها تقع في قلب أكثر المناطق انفجارا (البلقان، القوقاز والشرق الأوسط)، بالإضافة إلى هذا المسعى فإنه محاط ويتوقف على مكانة القوى الإقليمية في المنطقة، وعلى وعي مراكز الثقل الإقليمية بالتحولات الإستراتيجية التي بدات بالتشكل منذ سقوط جدار برلين1989 ، إلى غاية حرب الخليج الثانية ووصولا إلى احتلال العراق في مارس 2003.

كما سنشير في هذه الدراسة إلى موقع تركيا وامنها داخل هذه الترتيبات الأمنية الجديدة الحاصلة، في ظل تفجر الاوضاع في العراق وإيران ولبنان، وما سيترتب عن تلك الازمات من تهديدا للامن التركي الذي يستدعي هو الاخر من تركيا العقلانية في التعامل مع هذه الازمات وفق الحسابات العقلانية التي لا تخسرها حلفاءها التقليديين من جهة ، ومن جهة اخرى الحفاظ على امناها القومي ومصلحتها الوطنية التي اصبحت مهددة ضمن الترتيبات والحسابات الامنية، للمحيط الإقليمي لتركيا وخاصة في تازم الوضع في العراق والمسألة الكردية.

2/ اهمية الموضوع:

لقد اصبح تحليل السياسة الخارجية ودراستها، خاصة بعد الحرب الباردة من الدراسات المستعصية على الضبط، وذلك نظرا لتعدد الفاعلين الدوليين بالإضافة إلى تشابك وتعدد القضايا المطروحة على الساحة العالمية بفضل العولمة وتزايد نسبة الاعتماد المتبادل، كما اصبح من الصعب تحديد المحددات الاساسية لاي سياسة خارجية لاي دولة في العالم ، ناهيك عن معرفة المتغيرات التفسيرية المتحكمة في الظواهر الدولية ، كما بات من الصعب على الدول تحديد

أولوياتها في السياسة الخارجية ، وكذا تحديد الأخطار الأمنية التي تهدد مصلحتها القومية. وعلى هذا الأساس ظهرت العديد من مراكز البحث التي تعنى بفهم وتحليل سلوكات الفواعل الدولية ، في ظل المتغيرات والمعطيات الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، ومدى تأثير هذه الأخيرة على توجيه وتحديد سياسات الدول.

و بالإشارة إلى تركيا كنموذج في السياسة الخارجية، أشير إلى أن الموضوع قد أشارت إليه العديد من الكتب والدراسات العملية السابقة , التي كانت تسعى إلى توصيف التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، كما كانت جل الدراسات التي اهتمت بدراسة الموضوع , تقف عند الملامح الكبرى لهذه السياسة، أو تتخصص في دراسة جزئية معينة كدور المؤسسة العسكرية، الهوية التركية، أو تدرسه كتوجه محدد كالعلاقات التركية- الإسرائيلية، علاقة تركيا- بالإتحاد الأوروبي....الخ.

لهذا فموضوع دراستنا يحاول الوقوف عند جزء معين من التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية، الا وهو **البعد الإقليمي**، الذي يعد من الأبعاد الجديدة في التحليل خاصة بعد زوال القطبية الثنائية، بحيث أصبح هناك هامش من المناورة على المستوى الإقليمي خاصة للدول التي **لها ميزات محورية(حيوية)، و التي جعل البعض يصنفها ضمن القوى المتوسطة" "Middle power**، وهو تعبير في حقل العلاقات الدولية للدلالة على الدول التي ليست بالقوى العظمى، لكن لها تاثير خاص على الساحة العالمية، فبعض القوى المتوسطة يمكن اعتبارها قوى إقليمية والعكس بالعكس، لذلك فهذا المصطلح يستعمل للدلالة على المفهومين معا، وهي كما يعرفها "**مارتن وايت": الدولة التي تمتلك من القوة العسكرية والموارد والمواقع الإستراتيجية ما يجعل القوى العظمى تخطب ودّها في وقت السلم، وفي وقت الحرب، مع انه لا امل لها في كسب الحرب ضد قوة عظمى، إلا ان بوسعها ان تامل بان تكلف قوة عظمى ما**. مع كل ذلك يبقى المفهوم نسبي.كما نحاول دراستنا، ان تربط بين السياسة الخارجية التركية والمستجدات الدولية الحاصلة في الجوار الإقليمي المحيط بها، خاصة الوضع الامني في العراق، ومدى انعكاساته على الكيان والدور التركي في الشرق الاوسط، وانعكاس كل ذلك على علاقات تركيا مع حلفائها الإستراتيجيين.

3/أسباب اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الموضوعية:

رغم الإسهامات العلمية الكبيرة والواسعة في ميدان العلاقات الدولية، إلا أنها تبقى قليلة وعامة، مقارنة بالقضايا المتسارعة التي تظهر وتستفز الباحثين، نحو البحث عن الكثير من القضايا أو المسائل العالقة علميا **(أو على حد تعبير توماس كون "thomas khun": ألغاز عالقة بدون حلول** "puzzles without solutions"**، وبالتالي فالموضوع** يحاول أن يقدم نظرة تحليلية للأسباب والدوافع التي تحرك وتتحكم في سلوكات الدولة التركية على المستوى الإقليمي، من خلال عدم الاكتفاء بوصف الظواهر، بل بربطها مع مجموعة من المقاربات النظرية والمنهجية، التي تساعد على التحليل من جهة، و تساعد على فك العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة المتحكمة في السلوك الخارجي التركي، لإعطاء صورة تفسيرية منطقية بروز قوى دولية ذات أدوار إقليمية فاعلة، و أخذ تلك الاستنتاجات وتطبيقها على الحالات والنماذج، التي تشهد معطيات متشابهة او قريبة لحالة دراستنا، كما لا تخلو النظرة الموضوعية للموضوع من البعد الاستشرافي التنبؤي كإسهام تخطيطي توقعي لمستقبل منطقة ودولة لها أهمية بمكان على مختلف دول العالم.

ب/ الأسباب الذاتية:

نقدم هذه الدراسة المبسطة كإسهام علمي جديد لإثراء المكتبة الوطنية والعربية بمرجع جديد، وذلك للإحاطة علما ان اهتمامي بهذا الموضوع من الناحية الاكاديمية يعود إلى عزوف العالم العربي بمراكز بحوثه ونخبه السياسية عن الاهتمام بواحدة من اكثر دول الجوار التصاقا بالتاريخ والجغرافيا والامن العربي.

اما السبب الثاني ويعود إلى الرغبة في محاولة التدريب على الربط المنطقي للادوات العملية التي استفدنا منها في حقل العلاقات الدولية، بالظواهر الدولية المتنوعة لكسب مهارة التحليل العملي، وخوض معركة جديدة نحو البحث والتاليف العملي.

4/إشكالية الموضوع:

اظهرت المتغيرات الدولية والإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي ،ان تركيا متواجدة في جغرافية سياسية جد معقدة وجد متازمة، ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد امنيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

وبينما كانت تركيا أثناء الحرب الباردة طرفا في الاستقطابات الدولية،من ناحية أن تركيا كانت دائما مشدودة إلى أوروبا، سعيا إلى نيل عضوية الاتحاد الأوروبـــي، و مـــن ناحيـــة أخـــرى إستراتيجية عملت على توطيد علاقاتها أكثر فأكثر مع الولايات المتحدة خاصـــة مـــن الناحيـــة العسكرية، معتقدة أن دورها في الإستراتيجية الأطلسية والأمريكية بشكل خاص سـيبقى مهمـــا وفعالا مما جعل البعض يقول أن تركيا دولة صغيرة "**مجبرة دائما على العيش بجـــوار قـــوة عالمية**" . لكن سرعان ما أضعفت الأحداث الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، من روابط تركيا التقليدية بحلفائها الغربيين، وفرض عليها تشددا في العلاقات مع الدول المجاورة، كما لـــم تلبث كثيرا حتى كسرت هذا الاستقطاب بعض الشيء, وذلك من خلال الانفتـــاح علـــى العـــالم التركي في القوقاز واسيا الوسطى، واستمر هذا التوجه أو الخيار الاستراتيجي في التجسد مـــن خلال انضمام تركيا إلى العديد من المنظمات والمؤسسات الأوروبية والغربيـــة، حتـــى تفجـــر الوضع في الشرق الأوسط، بدأ من "**المسألة العراقية**" ثم احتلال العراق، وبروز قـــضايا علـــى الساحة " **المسألة اللبنانية**" ثم " **المسألة اللبنانية السورية**" و"**المسألة الإيرانية**" ولم يعد الأمـــر مقتصر على هذا وحسب , فالنقاش جاري ايضا حول "**المسألة السنية**" و"**المـــسالة الـــشيعية**" وكانت التطورات العراقية وتحول المسألة الكردية في شمال العراق، إلى خطر فعلـــي علـــى الوحدات الكيانية والاجتماعية لدول الجوار العراقي. واستمرار لهذا الطرح صار هنـــاك جـــدل واسع في الساحة الاكاديمية والسياسية التركية حول اولويات السياسة الخارجية التركيـــة فـــي المنطقة الجوارية لها . في ظل هذه المعطيات المعقدة، حاولنا بلورة الإشكالية التالية:

الإشكالية: **ما هي الدوافع والمتغيرات التي تتحكم وتفسر التوجهـــات الإقليميـــة للـسياسة الخارجيه التركيه ؟.**

ويرتبط هذا التساؤل العام بمجموعة من الاسئلة الفرعية التي يتطلبها التحليل:

- **لماذا وعلى اي اساس تتجه تركيا نحو دائرة جيوسياسيه معينة على حساب اخرى؟**
- **هل يمكن لتركيا ان تبلور ادوار إقليميه في سياستها الخارجيه خارج نطـــاق المحـــور الاوروبي- الامريكي ؟**
- **هل ستظل ادوار تركيا تحت غطاء القوى الكبرى؟ ام انه ينبغـــي ان تعطـــي اسـبقيه صيانه امنها القومي ومصلحتها الوطنيه لاسيما بعد تفجـــر الاوضـــاع الامنيـــه فـــي المنطقه؟**
- **ما مدى انعكاس احتلال العراق و المسألة الكرديه على الامن التركي؟.**

فرضيات الدراسة:

إن الإجابة عن الإشكالية تتطلب مجموعة من الفرضيات كإجابات أولية يتم التأكد منها واختبارها من خلال التحليل وهي:

- **تعتبر التوجهات الإقليمية في السياسة الخارجية التركية توجهات أفرزتها معطيات ما بعد الحرب الباردة، بمعنى أنها ناجمة عن التحول في النسق الدولي.**
- **يعتبر سعي تركيا لبورة دور إقليمي ناجم عن تصادم توجهاتها ومصالحها مع مصالح وتوجهات الحلفاء الغربيين التقليديين -أوروبا وأمريكا-.**
- **دور تركيا وتوجهها الإقليمي مرهون بتوازنات القوى الإقليمية في المنطقة.**
- **دور تركيا وتوجهها الإقليمي مرهون بمدى إدراكها للأخطار الأمنية الجديدة في محيطها الإقليمي.**
- **التوجهات الإقليمية التركية في مساراتها المختلفة، قد تتقاطع مع مسارات وتوجهات القوى العظمى، وقد تؤثر وتتأثر بالعوامل التي توجهها.**

5/ *المقاربة المنهجية*:

يمكن القول أن رغبتنا واهتمامنا بتحليل البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية، تستوجب منا توظيف العديد من المناهج العلمية التي يمكن الاستعانة بها في إنجاز هذا البحث, وقد وظفنا مناهج مختلفة منها:

منهج **تحليل النظم system analysis**: والذي نشا في إطار التحليل السياسي الامريكي لمواجهة الفكر الماركسي، والذي يقوم على مكونات معرفية اساسية هي:

- اي نظام لابد ان يتكون من مجموعة وحدات.
- هذه الوحدات يجب ان يكون بينها قدر من الاعتماد المتبادل، وإن كان التعبير الادق هو التوافق[1]، كما ان علاقة التوافق فيما بين الوحدات يجب ان تكون اكثر كثافة من علاقاتها بغيرها من الوحدات.
- تفاعلات منتظمة بين الوحدات كنتيجة لظاهرة التوافق.
- نماذج لهذه التفاعلات نكشفها عبر الزمن وتكون هي سمة النظام موضوع الدراسة.

المنهج التاريخي المقارن ، والذي أستعين به في إظهار ترابط الأحداث والتوجهات في مراحل تاريخية معينة بالإضافة إلى الاستعانة به لإدراك أوجه الاختلاف أو الاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية التركية في فترة زمنية معينة قبل أو بعد الحرب الباردة.

- مستويات التحليل:

لا يمكن لأي دراسة علمية الاستغناء عن مستويات التحليل التي تشكل الهيكل المعرفي الذي يبنى على أساسه التحليل ليأتي بشكل متوافق ومتزن دون خلط الأحداث أو الظواهر ببعضها وهو ابتكار معرفي لتنظيم الأفكار والتصورات الذهنية في قالب مقبول ومنطقي:

* **المستوى الوطني:** نعرض من خلاله مدى تأثير النخب الحاكمة التركية على التوجهات الإقليمية الجديدة في المنطقة، ومدى تأثير التنوعات الفكرية لهذه النخبة على الخيارات المتاحة في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك نعرض في هذا المستوى متغير الهويات / الثقافي ومدى ثقله وتأثيره على وحدة الرؤية في السياسة الداخلية التي تنعكس بدورها على السياسة الخارجية(الصراع العلماني / الإسلامي) .

* **المستوى الإقليمي:** وهو المستوى المهم في تحليلنا، من خلاله نحاول فهم التوجهات الإقليمية لتركيا باعتبارها ناجمة عن التوازنات الإقليمية الجديدة، وعن مجموعة مخرجات النسق التفاعلي الإقليمي ، وما تمليه تلك التوازنات من ضرورة إعادة للحسابات العقلانية والمنطقية لعلاقات القوى التي ستفرزها التحولات الدولية والإقليمية الراهنة.

* **المستوى الدولي:** سنحلل من خلاله مدى اتصال او انفصال السياسات الجهوية و الإقليمية لتركيا وخياراتها الامنية عن الخيارات الإستراتيجية للقوى العظمى خاصة (اوروبا والولايات المتحدة الامريكية).

6/ خطة الدراسة:

لبلورة هذا المسعى البحثي في الواقع العملي اعتمدنا على خطة مكونة من اربعة فصول رئيسية، يحاول كل واحد منها تفكيك الإشكالية إلى اجزاء فرعية متعددة. **ففي الفصل الاول** احاول اصيغ بطاقة تقنية و جغرافية عن الجوار الإقليمي لتركيا، بصفته البيئة التي تؤثر وتتفاعل ضمنها السياسة التركية، كما اعرض جملة من التاثيرات التي اعقبت نهاية الحرب الباردة، وكان لها الدور البارز في ظهور تركيا على الساحة العالمية كقوة إقليمية فاعلة، كما حاولت التعرض لنقاش والجدل النظري في السياسة الخارجية بين الاتجاهات النظرية المختلفة، لاستنبط بعض المقاربات التفسيرية التي تصلح لدراسة هذا الموضوع , كما اسعى من خلال طرح هذا الجدل

إلى الوصول إلى أي الإطار النظري الذي يقدم **التفسير العقلاني** لتوجه تركيا الإقليمـــي نحـــو دائرة جيوسياسية على حساب أخرى، ويشكل هذا الفصل في مجمله الإطـــار النظـــري الـــذي يؤسس لبقية الفصول. أما في **الفصل الثاني**، فأبحث عن المحـــددات والعوامـــل المـــؤثرة فـــي السياسة الخارجية التركية، من خلال تسليط الضوء على جملة المحددات الداخليـــة التـــي تعـــد متأصلة في طبيعة النظام السياسي، وتركيبته، وبنيته الاجتماعية والثقافية، كما أشير إلى جملـــة من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية والنابعة من المعطيات العالميـــة جديدة ، والتي تختلف حدة تأثيرها باختلاف الزمان والقضايا والتوجهات، والتي تعد نابعة مـــن تفاعل تركيا بالنسق الإقليمي والدولي. أما في **الفصل الثالث** بأتناول جملة الدوائر الجيوسياســـية للسياسة الخارجية التركية، **خاصة** في هذا الفضاء الجغرافي - السياسي الواسع التي انفتح أمام تركيا بعد الحرب الباردة، كما أحلل أهم الدوافع التي تحرك تركيا نحـــو التوجهـــات الإقليميـــة المختلفة، **كما** أتناول **بالتحليل** القضايا التي تشغل كل دائرة جيوسياسية، **كما** أشير **إلـــى الـــدور التركي بين المحور الأوروبي- الأمريكي**، من خلال التعرض إلى موقـــع تركيـــا فـــي ظـــل الاستراتيجيات الكبرى للمنطقة ، من خلال عرض مدى اهمية المشروع الأوروبي وهل لا يزال يمثل الخيار الاستراتيجي لتركيا في ظل الرفض الأوروبي المستمر لعضوية تركيا في الاتحـــاد بمعنى هل يمكن ان نتصور مستقبل الدور التركي خارج الإطار الأوروبي، كما نقف عند اهمية التحالف الاستراتيجي الامريكي- التركي وهل يشكل التقارب الامريكي شرط في تقوية السياسة الخارجية التركية ام العكس. اما **الفصل الرابع والاخيـــر** فـــاطرح فيـــه انعكاســـات احـــتلال العراق2003 وتداعياته على السياسة الخارجية والامنية التركية، مع الإشـــارة إلـــى المـــسالة الكردية باعتبارها النتيجة المحورية المؤثرة في الامن التركي.

الفصل الأول

البعد الإقليمي لتركيا

من المهم في هذا الفصل وقبل تحليل الكيفية التي حاولت من خلالها تركيا تعزيز وتفعيل سياستها الخارجية في محيطها الإقليمي، بما يتوافق والتغيرات الإستراتيجية والأمنية الحاصلة بعد الحرب الباردة، و لفهم أهم الدوافع والأسباب التي تتحكم وتوجه كل من سياستها الخارجية والأمنية ، يجب توصيف البيئة الإقليمية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، ومدى تأثير المتغير الجغرافي على بروز تركيا كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وعلى هذه الخلفية سنحاول في هذا الفصل معرفة هذه البيئة التي تتحرك في إطارها السياسة الخارجية التركية، كما أنها تشكل المجال الذي توجه إليه، وذلك من خلال الوقوف على موقع تركيا الجيو- سياسي والأهمية الإستراتيجية لهذا الموقع في ظل التفاعلات الحاصلة في المنطقة هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى المعالم المشكلة للقوى الإقليمية، والسمات التي سمحت لتركيا بتقمص مثل هذا الدور، ثم نعرج في المبحث الثالث على إفرازات الحرب الباردة والنتائج الشاملة لتفكك الاتحاد السوفياتي بصفة عامة، ثم بصفة خاصة انعكاساته وتأثيرها على تركيا،ثم في المبحث الرابع نحاول طرح النقاش النظري في السياسة الخارجية والذي من خلاله نحاول ان نقارب دور تركيا في محيطها الإقليمي، وهذا في مجمله يشكل الإطار النظري العام الذي ستبنى عليه بقية الفصول.

المبحث الأول
المحيط الإقليمي لتركيا

قبل تحديد البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية، يجب الإشارة إلى بعض المفاهيم المركزية التي لها علاقة وطيدة بالإطار التحليلي العام، والتي يكون من الضروري التعرف عليها، خاصة و أن المفاهيم النظرية تستند في كثير من الأحيان، إلى أكثر من معيار أو محدد لتحديد معناها، وبالتالي نحاول الوصول إلى المعنى والمغزى المرجو من تلك المفاهيم بما يتوافق وطبيعة دراستنا, **فالسياسة الخارجية كإطار عام هي:" النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة, بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل"**[1] , وقد ربط مفهوم السياسة الخارجية في كثير من التعريفات بالنشاط الحدودي، أو استند على عامل الحدود, ويفيد مصطلح "**الحدود**" (**boundary**) ضمنيا أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: **بيئة داخلية** (محلية) **و بيئة خارجية** (عالمية).

لذا فإن صناع القرار في السياسة الخارجية , يحاولون الوقوف عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين التوجهات المختلفة لتلك السياسة, حيث تشكل **البيئة الداخلية** سياق الخلفية التي يتم استنادا إليها رسم السياسة, وهي تشمل قاعدة موارد الدولة وموقعها الجغرافي بالنسبة للاخرين، وطبيعة ومستوى القيم تشكل الوسط المحلي او الداخلي, **والبيئة الدولية او الخارجية هي** التي يتم فيها التنفيذ الفعلي للسياسة, وينطوي تنفيذ السياسة على الفور على فاعلين اخرين وتكون ردود افعالهم تغذية رجعية (feedback) لنظام صنع السياسة.

وعلى العموم يقوم معظم صناع القرار في كثير من الاحيان، **بمقاربه البيئه الدوليه من منظور إقليمي, فالسياسه الجغرافيه** تحدد النطاقات الحاصرة لهذه **المقاربه الإقليميه**, فالدول يتعين عليها الاستجابة لجيرانها من جميع جوانب السياسة, وبالتالي فإن هذا **البعد الإقليمي** ذو اهمية بالغة, حيث تعد فيه البيئة الجغرافية **(المجال الحيوي)**[*] عاملا مهما واداة اساسية في رسم

[1]) غراهام ايفانز .جيفري نوينهام. (قاموس بنغوين **للعلاقات الدولية**)._ مركز الخليج للأبحاث. سبتمبر 1997.نقلا عن : http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

([*]) **المجال الحيوي** Lebensraum: مصطلح ألماني جيوبوليتيكي (geopolitical) يعني "**حيز الحياة**". ويمكن أن نرجعه إلى الجنرال هاوشوفر (1869 – 1946) وفريقه في معهد السياسة الجغرافية (Geoplitics) في ميونيخ، لكن أشاعه أدولف هتلر في كتابه (كفاحي). ولقد كان في الأصل ملحقا لنظرية قلب الأرض, ويشير إلى السيطرة على أوروبا الوسطى والشرقية. وقد استخدمه هتلر كجزء من فرضيته بأن قدر ألمانيا هو السيطرة على "الشرق" وبالتالي يجب على الدول الأخرى أن تستجيب لطلبها للمجال الحيوي. وقد اعتبر التوسع الإقليمي ضروريا بسبب زيادة سكان ألمانيا والحاجة إلى الأغذية. لذلك فقد اعتبرت أوكرانيا، على سبيل المثال، "مخزن قمح" ألمانيا. وللمجال الحيوي أيضا ظلال من معاني التفوق العرقي، العرق الآري السيد الذي له حق رمزي للسيطرة على الشعوب المحيطة به.

السياسات الخارجية للدول, كما تعد أيضا بمثابة الإطار الذي تستمد منه السياسة الخارجية قدرا من دوافعها ومسبباتها, ذلك أن البيئة الجغرافية تساهم في تحديد أولويات والاهتمامات الخارجية للدولة، من ذلك أن وجود دولة في منطقة جغرافية معينة تسودها مشكلات سياســية وتــوترات أمنية ، لابد أن ينعكس وضعها هذا على سياسة الدول الواقعة فيها، فحتــى أهــم الــدول فــي العلاقات الدولية المعاصرة لها مصالح إقليمية, وكثيرا ما يتم التعاون والتكامــل علــى أســاس إقليمي, كما أن العديد من الصراعات بما في ذلك الصراعات المزمنة والدائمة، تعود في أصلها إلى السياسة الإقليمية وليس إلى السياسة العالمية, ويمثل الصراع العربي - الإســرائيلي مثــالا جيدا لذلك.[1]

المطلب الأول: دور المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية:

ينصب اهتمام المتغير الجغرافي أو ما يصطلح عليه (الجغرافيا السياسية), علــى دراســة الوحدات السياسية على اساس انها وحدة ذات شخصية وسمات قانونية واقتصادية واجتماعيــة ولها نظام سياسي مميز، وهذه السمات تنمو وتتطور داخل إطار معترف به يــسمى "**الحــدود**" فالجغرافيا السياسية ، تهتم بدراسة الحدود السياسية ،**كما** تهتم بتصنيفها وإبراز اهميتها بالنــسبة للدول الأخرى، باعتبارها عنصرا مؤثرا في العلاقات بين الدول، وعليه باتت دراسات الجغرافيا السياسية في العصر الحديث, تقترن بشكل كبير بالتصورات الإقليمية او المنظــور الإقليمــي, اضحت من خلالها (**البيئه الجغرافيه**) تعرف بتسمية **الإقليم Territory** حيث يشكل هذا الاخير العنصر الثاني الذي لابد منه، إلى جانب القومية لوجود الدولة , ومفهوم الإقليم لــه دور مهــم وحساس في مفاهيم العلاقات الدولية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى يعد الإقليم عامل مــؤثر في رسم السياسات الخارجية للدول.

1/مفهوم الإقليم:

لغة: من هذه الناحية يعني:" **رقعه الارض التي يقطنها شعب الدوله**"[2] بمعنى انــه الحــدود الجغرافية التي يتقاسمه ويعيش عليها مجتمع معين. فمن الناحية اللغوية يمكن ان تتعدد **معــاني** الإقليم وذلك وفقا لتطورها التاريخي من جانب، ووفقا لطرق استخدام الإقليم من جانب ثاني.

[1]) غراهام ايفانز .جيفري نوينهام. (قاموس بنغوين **للعلاقات الدولية**).ـ المرجع السابق.

[2]) أيمن عبد الوهاب. (**مفهـوم المنظمـات الإقليميـة وتطورهـا**).عـن مركـز الأهـرام للدراسـات الإسـتراتجية. http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/YOUN51.HTM

على العموم هو يشكل الوسط الذي يحيط بالدولة وكيانها من الوجهة الاجتماعية ويحد سلطانها على ما فيه من البشر والأشياء من الوجهة القانونية ، ففي الأصل لم يكن الإقليم سوى قطعة من اليابسة يستقر عليها شعب معين إلى جانب كونه مصدرا للثروات وللقوة، ثم أصــبحت فكــرة الإقليم مرتبطة بتنظيم وتوسيع السلطة السياسية .

اصطلاحا: من الناحية الاصطلاحية يمكن أن نستنبط لكلمة إقليم مــدلولان أحــدهما سياســي صرف، والآخر قانوني.

أ/ المعنى السياسي:

وهو ينبعث من جوهر السياسة (في الإنسان) أو لخدمة الإنسان ، ذلك الجوهر الذي يؤدي إلــى ظاهرة التميز السياسي في الداخل(والتي تعني انقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين) هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التميز بين المجتمعات السياسية التي هي في الداخل عن التي هي في الخارج ، بحيث أن كل مجتمع سياسي يرتبط بإقليم معين كعنصر من عناصر ذلــك المجتمــع (الدولة كصورة أخيرة للتجمع الانساني) وهذا الإقليم لا يرتبط اعضاء مجتمعه به حــسيا فقــط ولكن هناك عنصرا إقليميا يتراكم عليه، **يتمثل في اعتبار هذا الإقليم دار الاباء والأجداد و انه دار السلام وما عداه دار الحرب**، و في العصر الحديث نلاحظ ان ظاهرتي الاستعمار والاتحاد قد تسببتا في ظهور نظريات جديدة في طبيعة الإقليم، فنجد ان الدولة الاستعمارية تفــرق فــي المعاملة بين مواطنيها من جانب، وسكان مستعمراتها من جانب اخر، فقد اصبح إقلــيم الدولــة الاستعمارية يتمتع بأهمية اكبر من اقاليم المستعمرات، فإقليم الدولة الإستعمارية يعتبر عنــصرا اساسيا من عناصر كيان الدولة ،على حين ان اقاليم المستعمرات لا تقوم بهذه الوظيفة بــصفة اساسية .[1]

ب/ المعنى القانوني:

ظهر هذا المفهوم منذ ان نبه "**جون بــودان**" "**JOHN BUDAN**" إلى مفهوم الــسيادة كــصفة لصيقة بالدولة، او بعبارة اخرى السيادة كوصف قانوني للواقع السياسي في عصره، الذي كــان يتمثل في الاحتكار الفعلي لادوات العنف في يد امير واحد على حساب الامــراء الإقطــاعيين القدامى والانفراد بالقرار السياسي في مواجهتهم في الداخل وفي مواجهة البابا في الخارج"[2].

ويبدو هذا المفهوم جليا في ظل النظام الإقطاعي حيث كانت علاقة الإنسان بالارض هي التــي تحدد توزيع السلطة داخل الدولة، ويضاف إلى ذلك، ما افرزته ظاهرة الاتحاد بين الوحــدات

---

[1]) المرجع نفسه.

[2]) أحمد خضير الزهراني." **دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودي**". (مجلة الدبلوماسي. معهد الدراسات الدبلوماسية.عدد 15. يونيو 1992) .ص 58

السياسية من تجديد في تحديد الطبيعة القانونية للإقليم، ويستند هذا التجديد في المفهوم إلى ضرورة تبرير ازدواجية السلطة في الدولة الاتحادية، فكيف يمكن اعتبار رقعة معينة من الأرض جزءا من إقليم الدولة العضو في الاتحاد، بمعنى أنه يحق للدول الاتحادية استعمال أقاليم الدول المنظمة تحت الإتحاد بوصفها إقليم إتحادي، وبغض النظر عن قضية ازدواجية السلطة والإشكالية القانونية الخاصة بقانون أي إتحاد ما إذا كان للدولة المنضوية تحت الاتحاد لها صلاحيات التمتع بالإقليم أم لا؟ وعليه يمكن أن نفهم أن الإقليم من الناحية القانونية هنا يبدو" **وكأنه إطار جغرافي لممارسة اختصاصات يحددها القانون.**"[1]

وعليه يعتبر القانون الدولي والدستوري أن الإقليم **بمعناه القانوني،** إنما يتضمن سطح أرض الدولة، ما تحتها من الأعماق وما فوقها من الطبقات الجوية، وبسبب الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الدولية،اتجهت النظرية القانونية،إلى الإقرار بضرورة وجود إقليم في تكوينها، ويحدد هذا الإقليم مدى سيادتها على الذين يقيمون تحتها ويمرون بأراضيها، وبتعيين حدود الإقليم لكل دولة في العالم اليوم بشكل قانوني وباعتراف سائر الدول يزول احد الأسباب الرئيسية التي من اجلها كانت تنشب الخلافات في الماضي.[2]

2/ تعريف النظام الإقليمي:

رغم حداثة هذا المفهوم كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية إلا انه يمكن إرجاع جذوره إلى الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى عقد الستينيات، فقد شكل مفهوم النظام الإقليمي وكذلك الإقليمية احد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، وخاصة مع ما صاحبه من جدل ممتد حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليمية ,واي المنهاجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين دوله, **حيث يعرف النظام الإقليمي كوحدة تحليل متوسطه بين الدوله القوميه من ناحيه, والنظام العالمي من ناحيه اخرى,** وهو في ابسط معانيه" **نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسيه مستقله داخل إقليم جغرافي معين**"[3] ,اي انه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول، يفترض انه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الاجزاء، وبما يؤدي إلى ما يحمل ضمنا اعتراف داخليا وخارجيا لهذا النمط كنمط مميز."

---

[1]) أيمن عبد الوهاب.(**مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها**). مرجع سبق ذكره.
[2]) عبد الوهاب الكيالي. **الموسوعة السياسية.** المؤسسة العربية للدراسة و النشر.مجلد1.بيروت..1979ص 246
[3]) إدريس محمد السعيد.**تحليل النظم الإقليمية**: دراسة في **أصول العلاقات الدولية الإقليمية.** مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة2001 .ص24.

وفي هذا الصدد وضمن هذه الدراسة أشير إلى أن النظام الإقليمي هنا لا نقصد به الإطار التنظيمي والقانوني الذي تنضوي تحته مجموعة من الدولة ، بل هنا نقصد به حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا، التي عادة ما تكون نسبة التفاعل بينها أكبر وأكثر كثافة ، أما الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة، ولا يستثنى من ذلك سوى الدول الكبرى التي قد تتفاعل وبكثافة ، مع دول ومناطق بعيدة عنها لاعتبارات إستراتيجية، عسكرية واقتصادية، فالإقليم هو مجموعة فرعية من النظام الدولي، ومع ذلك، فان تحديد الإطار العام لأي إقليم والأسس التي يتشكل منها النظام الإقليمي، دائما ما يشكل مشكلة ولهذا وجدت عدة معايير يمكن أن تعطينا مفهوم المحددات العامة لأي نظام إقليمي ، والذي يجعله يختلف عن المفاهيم الأخرى، ونذكر أهم تلك المعايير [1] :

- **المعيار الجغرافي**: ويعتبر من اهم معايير التصنيف في هذا المجال، وعلى اساس هذا المعيار يتشكل ويتكون الإقليم من المنطقة أو الدول المجاورة لأي دولة،ويشمل الحد الخارجي، والذي يكون مبني على اساس الحدود الطبيعية مثل المحيطات، والتضاريس، الجبال....الخ. رغم جدوى هذا المفهوم في العلاقات الدولية إلا ان الدراسات الحديثة ارجعت دور هذا المعيار بسبب الاختراق التكنولوجي الهائل.

- **المعيار القانوني**: ومن خلال هذا المعيار يمكن ان تكون دولة ما، لها العضوية في مؤسسات دولية او جهوية يعطيها صبغة الإقليم، على غرار الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي الإتحاد الأوروبي.

- **المعيار الثقافي**: ويمكن ان يكون المعيار الثقافي داعيا إلى الوحدة، ويضفي صبغة الإقليم على اي تجمع دولي، كما يشكل هذا المعيار السمة الاساسية والمميزة لحضارات وبين"**صموئيل هانتنغتون**" "**Samuel . Huntington**" في كتابه "**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**" ان المعيار الثقافي سيكون هو اساس التكتل والتوحد بين مختلف الحضارات، ومع ذلك ، فالتجانس الثقافي عادة ما ينظر إليه من الخارج اكثر من الداخل هذا من جهة، ومن جهة اخرى رغم وجود التجانس الثقافي بين الدول الإسلامية **مثلا** نلاحظ عدم وجود كتلة إقليمية موحدة، على العموم يتصل هذا المفهوم الثقافي **بالمجتمع** ، حيث ان هناك من المناطق كما يتصور اعضاء المجتمع انفسهم بانهم ينتمون معا إلى قيم وثقافة ، و **على بقية**

---

1) Bjørn Møller." Resolving the Security Dilemma in the Persian Gulf, with a postscript on The 1997/98 Iraqi Crisis". Paper for the 27th General Conference of the International Peace Research Association (IPRA)on Meeting Human Needs in a Cooperative World 2326 June 1998, Durban, South Africa http://www.ciaonet.org/wps/mob06/index.html#11 ** .

دول العالم الاعتراف بها على هذا النحو وبصرف النظر عما إذا كان لديها إي الهدف في إقامة مؤسسات.

- **المعيار الاقتصادي**: ويمكن أن تكون من هذا المعيار ، بعض المناطق محددة على نحو معين من كثافة التجارة أو غيرها من أشكال التفاعل الاقتصادي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تجاهل ليس فقط الحدود بين الدول، لكن أيضا تنتج في الغالب السوق العالمية من أجل تفعيل التبادلات التجارية ، على غرار البلدان المصدرة للنفط في الخليج الفارسي.

- **المعيار الأمني**: وأخيرا قد يتشكل الإقليم، من المناطق التي تحـــددها نـسبة الكثافـــة فـي التفاعلات الأمنية والعسكرية ، كما هو الحال في التحالفات الإقليمية أو أنظمة الأمن الجماعي،أو كما هو الحال في سباقات التسلح أو الحروب, ويعتبر "**باري بوزان buzan**" الذي اقترح عبارة الأمن المعقد على الإقليم، والذي يشير به إلى مجوعة من الدول والتي تشكل فيهـــا الـــشواغل الأمنية دواعي كافية لربط العلاقات فيما بينهم، مع أخذ بعين الاعتبار تطور مفهوم الأمن الذي لم يعد يقتصر على القضايا الأمنية.(1)

وبالنظر إلى تركيا من حيث البيئة الجغرافية لما بعد الحرب الباردة، نجد ان هـــذه البيئـــة قـــد وضعت تركيا امام جملة من التغيرات الأساسية سواء على مستوى النظام السياسي الـــداخلي او على مستوى التفاعلات الإقليمية، هذه التغيرات اكدت الاهمية الجيو إستراتيجية للدولة، واعطتها مجالا واسعا وخصبا لتعزيز سياسة خارجية فاعلة في المنطقة، ولكن هـــذه التغيـــرات ايـــضا وضعت تركيا بين مجموعتين من التحديات المجموعة الأول والتي تتضمن التحديات التقليديـــة والمتعلقة بالامن الوطني، التوترات الحدودية، الاستقرار السياسي، والمجموعة الثانية وتـــشمل كيفية او الطريقة التي تساعد للوصول إلى سياسات ناجعة، منها كيفية الوصول إلى الاســـواق العالمية ، ضمان الاستقرار الاقتصادي، تامين مستلزماتها من الطاقة، واكبر تحدي لهـــا هـــو عضويتها في الاتحاد الاوروبي.(2)

وهكذا تركيا التي حسمت في السابق خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب بمؤســـساته العسكرية والسياسية والاقتصادية، (بحيث تعد تركيا عضوا في حلـــف النـــاتو و إحـــدى دول المجلس الاوروبي) والتي امتنعت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدوائر الجيوسياسية الاخـــرى وجدت نفسها ضمن بيئة جغرافية حرجة وشديدة الحراك ، وبناء على هذه البيئة الجغرافيـــة

---

1) Bjørn Møller." Resolving the Security Dilemma in the Persian Gulf, with a postscript on The 1997/98 Iraqi Crisis" .Op.cit.

2) Kirisci Kemal. Turkey's foreign policy in turbulent times. .chaillot paper .Institute for Security studies .N92 (European Union).september2006. p7

الديناميكية ، اتجهت تحت تأثير التغيرات الجارية إلى انتهاج سياسة أكثر فعالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، وأضحت لاعبا أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة، كما وضع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا وكذلك جمهوريات البلقان والقوقاز تركيا أمام خيارات التفاعل مع هذه الجمهوريات وشعوبها خاصة أن معظم شعوب هذه الجمهوريات من أصول تركية، وبدا في الأفق الحديث عن "**عالم تركي**" يربط أتراك جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان بتركيا يأخذ اهتماما كبيرا في النشاط الإقليمي التركي".[1]

إذن أهمية المجال الجغرافي (**الإقليم**) كعامل مؤثر في رسم السياسات الخارجية للدول، **يحيلنا** للحديث عن العلاقة بين الجغرافية والسياسة، فقد استدعى تحليل تلك العلاقة (بين الجغرافية والسياسة) إلى ظهور مدرسة علمية اختصت بهذه الظاهرة وهي "**المدرسة الجيوبوليتيكية**" التي تزعمها الألماني راتزل Ratzel[*]، في القرن التاسع عشر، التي عنيت بدراسة أهمية كل من الموقع ، المناخ، التضاريس... كعوامل محركة للدور الذي يلعبه الإقليم في السياسات الخارجية للدول من حيث انه(الإقليم) مجال للدبلوماسية والإستراتيجية (وجهي السياسة الخارجية للدول) ،فاصحاب المدرسة الجيوبوليتيكية، قد انتهوا إلى القول بحتمية تاثير البيئة الجغرافية على السياسة الخارجية إلى حد قول راتزل:" **إن موقع جغرافي ما يحدد بالحتم سياسة الدول**"[2]إلا ان هناك مدرسة معاصرة (**المدرسة الفرنسية**) التي قد انتهى اصحابه إلى القول بان العلاقة بين الجغرافيا والسياسة **تتمثل في علاقة نسبية**، لأنها تتوقف على عوامل اخرى من عوامل قوة الدولة، من هنا البيئة الجغرافية(**الإقليم**) **بخصائصها لا** تحتم على الدول سياسات بطريقة تلقائية بل لابد ان تعمل في هذا المجال **مع** عوامل اخرى اجتماعية، سياسية واقتصادية. من كل ما سبق ورغم تشكيك المدرسة الفرنسية في فكرة **راتزل**، عن حتمية تاثير البيئة الجغرافية على سياسات الدول، فهي لا تستبعد العامل الجغرافي و اهميته بالنسبة لسياسات الدول، ولكن **بمفهوم نسبي** حيث تستند المدرسة الفرنسية على حقيقة مفادها ان هناك دول كثيرة تتشابه من الناحية الجغرافية لكنها تختلف من ناحية القوة على سبيل المثال بريطانيا وسنغافورة.[3]

---

1) خورشيد حسين دلي **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة . من منشورات اتحاد الكتاب العرب .1999.ص 09

(*) فريدريك راتزل Friedrich Ratzel (1844 - 1904م): المفكر الألماني ، يعتبره البعض مؤسس علم الجغرافيا الحديث ، درس راتزل في هايدلبيرج سنة 1868م علم الحيوان والجيولوجيا والتشريح ، له كتاب بعنوان "جغرافية الإنسان" ، كتب عن العوامل التي تتحكم في توزيع الإنسان في الكرة الأرضية.

2) أحمد خضير الزهراني.**" دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودي"**. مرجع سبق ذكره. ص 59

3) المرجع نفسه ص 59

وبغض النظر عن أوجه الاختلاف بين هاتين المدرستين، نأن البيئة الجغرافية لها أثر كبير في السياسات الخارجية للدول ولكن بشكل نسبي، بحيث يعمل هذا المتغير مع عوامـل اجتماعيـة أخرى، وعلى حد تعبير طه بدوي في وصف قوة الدولة: " **القدرة على تحريك عوامـل قـوة الدولة الطبيعية، بالكيفية التي تستطيع بها الدولة** أن **تفرض إرادتها علـى مـن سـواه مـن الدول**".[1] إذن للبيئة الجغرافية تأثيرا على السياسة الخارجية للدول ولكنه ليس الوحيد ،كما أنها تشكل عنصرا أساسيا من عناصر القوة الطبيعية، والتي تتطلب إلى جانبها ، قـوى اجتماعيـة لتفعلها وتدفعها لصالح سياساتها.

<u>المطلب الثاني</u>: أهمية الموقع الجغرافي لتركيا:

قبل عرض اهمية الموقع الجغرافي لتركيا، اشير إلى ان اهمية الموقع الجغرافـي بالنـسبة لرسم السياسيات الخارجية للدول بصفته عاملا محركا للأدوار الإقليمية، يجب أن يفهم هنـا أن الغرض من دراسته ليس مجرد الربط بين الأرض و الوحدة السياسية، ولكن هنا نهـدف إلـى إبراز القيمة الحقيقية والفعلية للموقع الجغرافي، وفي هذا الصدد هناك عبارة لراتزل يقول فيها:" **إن من المواقع الجغرافية ما يحقق قيمة سياسية بذاتها**"[2]، ونضيف هنا على ما قاله راتزل ، ان من الدول الصغيرة بمساحتها ومواردها قد لعبت دور حساس في الساحة الدولية جاوزت بـه الادوار التي قامت بها الدول الكبرى نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز, كما يجب ان ناخذ فـي عين الاعتبار ان قيمة الموقع الجغرافي السياسية والإستراتيجية متغيرة بصفة مـستمرة نتيجـة لتغير العوامل والظروف.

وعليه للموقع الجغرافي لتركيا اهميته كبيرة، وخاصة في ظل المعطيات الامنية الحاصلة فـي جوارها الإقليمي, حيث تعتبر تركيا واحدة من اغنى الدول العالم من احتوائهـا علـى الاثـار التاريخية , والمناخ الجيد بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الحساس، حيث تمتد اراضـي تركيـا على قارتي اسيا و اوروبا، يشكل الجزء الاسيوي والذي يدعى **الاناضول**(*) حوالي 97% مـن

---

[1]) محمد طه بدوي. <u>مدخل **إلى علم العلاقات الدولية**</u>. المكتب المصري الحديث.القاهرة 1989.ص 136

[2]) عبد المعطي أحمد عمران<u>." **الأهمية السياسية للموقع الجغرافي**: **مع التطبق على المملكـة العربيـة السعودية**".</u>(مجلة الدبلوماسي.معهد الدراسات الدبلوماسية.عدد 05.أفريل 1985). ص 99

(*) الأناضول: شبه جزيرة جبلية في غرب آسيا على البحر المتوسط تشمل معظم الأراضي التركية وتعرف بآسـيا الصغرى، تقدر مساحتها ب 743000كلم2 تحيط بها بحار إيجة، مرمره، والبحر الأسود.

مجموع أراضيها التي تقدر مساحتها الإجمالية 779.452كلم2 ، بينما يكون الجزء الأوروبـــي الذي يدعى **تراقيا**[*]، ما نسبته 3% ومساحته 23.623 كلم2 من مجمل مساحة البلاد.[1]
بحيث تبني تركيا بموقعها وصلة جغرافية بين الشرق و الغرب، تبلغ حـــدود تركيـــا حـــوالي 9.848كلم، منهم 7200 كلم شواطئ على البحر، يقع بحر إيجة في الغرب، البحر المتوسط في الجنوب،و البحر الأسود في الشمال، تتقاسم باقي حدودها مـــع ثمـــاني دول أخـــرى جورجيـــا (252كلم)، أرمينيا(268كلم)، إيـــران(499كلـــم)، أذربيجـــان(9كلـــم)،ســـوريا (322كلـــم)، العراق(352كلم)، اليونان (206 كم)، بلغاريا (240 كم)،وتسيطر تركيا على المدخل المـــؤدي إلى البحر الأسود وعلى المدخل الشرقي للبحر المتوسط وهي تطل على آسيا وإفريقيا وأوروبا. "الإطلالة هنا ليست بالمعنى الجغرافي إنما بالمعنى الحيوي للموقع"كما هي ممر بحري وجوي وبري بين هذه القارات."[2]
هذه الجغرافية الحيوية التي تتوسط ثلاث قارات مهمة، والمفتوحة على انتماءات حضارية عدة ومختلفة جعلت تركيا على الدوام تعيش حالة جذب نحو هذه الدوائر الجغرافية و الإســـتراتجية المحيطة بها، وذلك وفقا للمصالح والأمن وعوامل التاريخ والثقافة، وإلى بلورة خيارات جديـــدة تبعا لهذه العوامل في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الجارية باستمرار، فهذا الموقـــع الجيـــو استراتيجي والذي يعتبره الباحثين(كما ذكرنا في مدرسة الجيوبوليتيك) مساعدا ومحـــددا لأدوار السياسة الخارجية للدولة، كما ان هذا القرب الجواري النابع عن موقعهـــا الحـــساس، يطـــرح موضوع الحدود ، وهل من الافضل كثرة الحدود او قلتها بالنسبة للدولة؟"[3]
ومن هذا السؤال ينبثق نقاش حول تاثير البيئة الجغرافية او بالاحرى **المسافة الجغرافية** بـــين الدول على سلوكها السياسي، فيرى فريق من ان **التجاور الجغرافي** يخلق عداوات حتمية بـــين الدول المتجاورة، على غرار قول الفيلسوف الهندي "كاتيليـا" "**KAUTILYA**"مؤكـــدا هـــذا القول:" **ان نقاط الخلاف تزداد بين الدول المتجاورة التي تصبح بالتالي اعداء طبيعيين**"[4].

(*) **تراقيا**: هي منطقة تاريخية وجغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا، وتتقاسمها بلغاريا، اليونان، وتركيا الأوروبية. تجاور تراقيا ثلاثة بحار: البحر الأسود، وبحر إيجة، وبحر مرمره.

1)حسن المنقوري."**دولة تركيا**".(مجلة الدبلوماسي.معهد الدراسات الدبلوماسية.عدد 112.ديسمبر 1989). ص 119-120

2) خورشيد حسين دلي. **تركـــيا وقضايـــا السياســـة الخارجية**:دراســـة. مرجع سبق ذكره .ص 14-15.

3) عبد المعطي أحمد عمران." **الأهمية السياسية للموقع الجغرافي: مع التطبق على المملكة العربية السعودية**". مرجع سبق ذكره. ص 102

4) السيد محمد سليم. **تحليل السياسة الخارجية**. دار الجيل .بيروت – القاهرة – تونس.ط 2 2001 ص 307.

ويرى"**فريدريك شومان**":"**كل دولة عـــدو محتمـــل لجيرانهـــا وحليـــف محتمـــل لجيـــران جيرانـــها**"[1]، والقرب الجغرافي يغذي كل التنافس في السيطرة على مناطق الحدود، والتي ما أن يتم السيطرة عليها حتى تعطي المسيطر تفوقا في القوة على جيرانه .

ومثال ذلك ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية التي تشترك حدوديا مع العديد من الدول، الأمـــر الذي تطلب منها وضع أسس لعلاقات خارجية مقبولة مع العديد مـــن الـــدول المجـــاورة ذات المصالح المتضاربة، مما كان يجعلها دائما تتخوف من تطويقها، وقد أدى ذلك بالحزب النازي عن طريق الخطب أن ينجح في دعوته التسليح المجتمع الألماني، كما أدت مواجهـــة فرنـــسا وجها لوجه مع ألمانيا إلى ضرورة التجنيد الإجباري وإلى دعم ميزانية الدفاع، ونقل كثير مـــن الصناعات التي كان يجب أن تقوم في الشمال لوجود حقول الفحم هناك، إلى جهات بعيدة عـــن الحدود.

وفي المقابل يرى فريق اخر من الباحثين أن **التقارب الجغرافي** بين الدول ينشئ أنماط تعاونية من المعاملات ويزيد فرص تسوية الصراعات بينهم، ومثال ذلك الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة ونظرا لقلة الحدود مع جيرانها، بحيث لديها جارتين فقط، فهي تعيش نوعا من لاستقرار وبعيدة عن الاضطرابات التي تمس انحاء العالم ." [2]

وعليه لا يمكننا ننكر دور المتغير الجغرافي والمحيط الإقليم لتركيا ومدى تأثيره على الـــسياسة الخارجية التركية خاصة بعد الحرب الباردة حيث وجدت تركيا نفسها محاطة ببيئـــة جغرافيـــة مليئة بالقضايا الحساسة، التي تستدعي منها ان تقوم بادوار خارجية مهمة، رغم ان التغيـــرات التكنولوجية السريعة قلصت من تاثيره وجعلته نسبيا, مع ذلك فهذا المتغير يعبـــر عـــن القـــوة الطبيعية للدولة بمعنى انه موجود اليا بحكم الانتماء على رقعة تراب معينة، فتاثيره إذن نـــسبي بحيث لا يمكن ان يؤثر ما لم تكن هناك قوى سياسية واجتماعية تاخذ بعين الاعتبار هذه الميزة، كما لا يمكن ان نهمل عناصر قوة الدولة الاخرى الطبيعة الاقتصادية العسكرية السكانية التـــي تخول لها طاقة وقوة توظفها في السياسة الخارجية.

---

1) المرجع السابق.ص 307.

2) عبد المعطي أحمد عمران." **الأهمية السياسية للموقع الجغرافي: مع التطبيق على المملكة العربية السعودية**". مرجع سبق ذكره. ص102

المبحث الثاني
الدور المحوري لتركيا

بقدر ما تنشط دولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون لديها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به، و يفترض أن يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية، وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، وكذلك قد تتغير صورة الدولة مع مرور الزمن ومع حدوث تحول أساسي في القيادة السياسية على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات. (1)

<u>المطلب الأول</u>: تركيا كدولة محورية

يعد مصطلح **الدول المحورية (او الحيوية)** **(Pivotal states)** من مصطلحات الجغرافيا السياسية، والذي يطلق على تلك الدول (المحيطية تقليديا) التي يمكن ان يقرر مصيرها الاستقرار الإقليمي و او الدولي، ويقابلها بحريا نقاط الاختناق, ويتمثل الوضع الكلاسيكي على ذلك في القرن التاسع عشر بتركيا التي كانت في ان واحد "**رجل اوروبا المريض**" والمركز الذي تدور حوله المنافسة الإمبراطورية بين بريطانيا وروسيا على مناطق نفوذ كل منهما في شرقي البحر الابيض المتوسط، وبلجيكا. ففيما يخص تلك الاخيرة وصف "**نابليون انتورب**" **(N.Antwerp)** ، وهو الخبير في هذه المسائل بانها "**مسدس مصوب إلى قلب انجلترا**". من هذا المنطلق وبعد انفصال بلجيكا عن هولندا في 1830 مُنِحت الدولة البلجيكية الجديدة وضع الحياد الدائم وبعد ذلك (حتى 1945) اعتبرت بريطانيا استمرار حيادها مصلحة قومية حيوية. (2) واثناء الحرب الباردة، ومع القبول واسع النطاق "**لنظريه الدومينو**"، اصبحت جميع الدول المحيطية تعتبر "**محوريه**", لان سقوط او فقد واحدة ينطوي بالضرورة على انهيار الدول

---

1) يوسف ناصيف حتي . **<u>النظرية في العلاقات الدولية</u>** . دار الكتاب العربي .بيروت :،1985 ، ص 172

2) غراهام ايفانز .جيفري نوينهام. (قاموس بنغوين للعلاقات **الدولية**)._ مرجع سبق ذكره.

الأخرى، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي. ولعل المتتبع لتاريخ تركيا الحديث، يرصد بسهولة التحول الحاصل في أهمية الدولة الإستراتيجية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة فالبعض يرجع هذه الأهمية ليس لمكانتها الجغرافية وحسب، وليس لقوتها ومساحتها فهي صغيرة مقارنة بروسيا أو الصين، لكن الأمر الذي يجعل لها هذه الأهمية ويجعلها دولة محورية هو أنها تقع عند ملتقى ثلاثة قارات، أو المناطق التي تشهد تزايد في أهميتها بالنسبة للقوى الكبرى (الو.م.أ، أوروبا) ، هذه المناطق هي: (البلقان ، القوقاز ،الشرق الأوسط).[1]

حيث يقول بعض المعلقين الحديثين (**تشيس** (**Chase**)، هيل (**Hill**) و**كينيدي** ((**Kennedy**، **1966**) في كتابهم: (**The Pivotal States: A New Framework for US Policy in the Developing World**) أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة فإن الأجندة الأمنية الشمولية الجديدة، و بتأكيدها على الأخطار غير العسكرية، مثل زيادة السكان، تاكل البيئة، الصراع الإثني، الهجرة غير الشرعية، المساعدات، الجوع، الفقر، المخدرات، الخ. تقتضي وجود "**إستراتيجية محورية جديدة**" للولايات المتحدة، فيصبح تحديد تلك الدول مهمة ضرورية لرسم السياسات بالنسبة لصانعي القرار، ومن منظور الولايات المتحدة الاستراتيجي تعد الدول التالية محورية: **امريكا الوسطى والجنوبية - المكسيك والبرازيل؛ إفريقيا - الجزائر، مصر وجنوب إفريقيا؛ الشرق الأدنى والأقصى - تركيا، الهند وباكستان؛ اسيا - المحيط الهادئ - اندونيسيا وتايوان،** وفي حين ان هذه الدول قد تكون محورية من منظور امريكي، فإن من شان صانعي القرار الروس والصينيين واليابانيين والأوروبيين ان يضعوا قائمة مختلفة للدول المرشحة للضم إلى تلك القائمة.[2]

فبعد فترة من انهيار الاتحاد السوفياتي ، والمثقفين وصناع القرار الامريكي، يسعون إلى إيجاد مبادئ جديدة تبنى على اساسها الإستراتيجية الوطنية، كما ان النقاش الدائر حاليا حول مستقبل النظام الدولي ، بما فيها تنبؤات من "**نهاية التاريخ**" , "**صدام الحضارات**" , "**الفوضى القادمة**" , او "**عالم بلا حدود**" ، كل تلك الاطروحات فشلت في التوصل إلى اتفاق بشان ما يجب ان تتخذه سياسة الولايات المتحدة في البيئة العالمية الجديدة، لكن الاطار الجامع لكل تلك الطروحات هو الفوضى واللامركزية في التفاعلات الدولية الجديدة، بحيث لم تعد امريكا معلقه امنها على نجاح او فشل احتواء الشيوعية، بل هي تواجه الان تحديات كثيرة واكثر انتشارا، وهي مسائل ذات اولويات قصوى , تحتم عليها البحث عن الإدارة الدقيقة لكل تلك التفاعلات والعلاقات، سواء مع

---

1) Stephen Larrabee, Ian O Lesser. Turkish foreign policy in the age of uncertainty . Rand publications , N-y USA 2003 –p2-3

2) غراهام ايفانز .جيفري نوينهام.(**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**)._ مرجع سبق ذكره.

أوروبا ، واليابان ، وروسيا ، والصين ، والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في الشؤون العالمية. وبات من المصلحة الوطنية الأميركية، أن تضمن الاستقرار في أجزاء هامة من العالم النامي، و على الرغم من الضغوط في الكونغرس لخفض أو القضاء على تقديم المساعدة وراء البحار ، فإنه من الأهمية بمكان أن أمريكا لا تزال تركز جهودها على عدد صغير من الدول غير مؤكد مصيرهم في المستقبل , والذي سيؤثر تأثيرا عميقا على المناطق المحيطة بها, وهذه هي الدول المحورية, ففكرة وجود دولة محورية في نقطة ساخنة في العالم، لا تساعد فقط على تحديد مصير المنطقة, ولكنها تؤثر أيضا على الاستقرار الدولي, و المثال التقليدي والحديث في نفس الوقت للدولة محورية, طوال القرن التاسع عشر كانت تركيا ، بؤرة ما يسمى المسألة الشرقية ؛ بسبب الموقع الاستراتيجي لتركيا ، وتفكك الإمبراطورية العثمانية التي طرحت مشكلة دائمة لواضعي السياسات الأمريكية والبريطانية والروسية. [1]

يرى بعض المراقبين أن صناع السياسة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، قد استخدموا **صيغة خاصة** بالنسبة للدول المحورية من الناحية النظرية. فبعد ما كانت السياسات المتعاقبة على الإدارة الأمريكية ، من إيزنهاور ونيكسون وكيسنجر تؤمن باستمرار هذه النظرية، وان احتمالات استسلام دولة للشيوعية, سوف يؤدي إلى سقوط الدول المجاورة لها في الشيوعية, وانطلاقا من المثل الذي قدموه:"**محتمل التفاحة الفاسدة في الصندوق السليم**" او " **القطعة التي تقع في لعبة الدومينو**". ورغم ان "**نظرية الدومينو**"(*) لم تكن بالقدر الكافي للتمييز بين الدول المحورية **،كما** انها أساءت للإستراتيجية الأمريكية بشكل أساسي، بسبب دعمها المفرط نحو الدول المحورية لمنع سقوط دول في الشيوعية وما ترتب عليه سقوط الدول المجاورة. ورغم ان هاجس السمعة السيئة الذي اكتسبته الولايات المتحدة من الناحية النظرية ، جراء تعثر "**نظرية الدومينو**" وخاصة من جراء سياساتها في كل من فيتنام والسلفادور , **ولكن الفكرة نفسها بعد الحرب الباردة ، بدت ضروريه للإستراتيجيه الامريكيه الجديدة** بدءا من تحديد دول معينة اكثر

---

[1]) Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy ." Pivotal States and U.S. Strategy ". From Foreign Affairs, January/February 1996.
http://www.foreignaffairs.org/19960101faessay4170/robert-chase-emily-hill-paul-kennedy/pivotal-states-and-u-s-strategy.html

(*) **نظرية الدومينو**(The domino theory): هي نظرية في السياسة الخارجية ،و التي روجت لها الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة لتبرير التدخل الأمريكي في جميع أنحاء العالم.، وأساس هذه النظرية أنه إذا كانت أحد الأراضي أو الدول، في منطقة ما سقطت تحت تأثير الشيوعية ، فإن الدول المحيطة بها ستحذو حذوها، تحت تأثير الدومينو. وإن عملية التأثير في الدومينو وإحداث بعض التغييرات الصغيرة،في حد ذاتها سوف تتسبب في تغييرات مماثلة و قريبة ومجاورة ، وهذا التأثير المفتعل سيتسبب في حدوث تغيير مماثل آخر ، وهلم جرا ، في سلسلة خطية ، وقياسا على ذلك ،فهبوط دولة سوف يؤدي على التوالي بسقوط قطع الدومينو التي هي عبارة عن دول أخرى.

أهمية من غيرها ، على حد سواء لتحقيق الاستقرار الإقليمي والمصالح الأمريكية ،وعليه فالولايات المتحدة في هذه الإستراتيجية الجديدة،ينبغي أن تعتمد سياسة تمييزية تجاه العالم النامي ويركز طاقاته على الدول المحورية بدلا من نشر اهتمامها ومواردها في أنحاء الكرة الأرضية. وبالفعل ، فإن "**نظرية الدومينو**" حسب بعض الإستراتيجيين قد تصلح الآن، لتلبية الاحتياجات الإستراتيجية الأميركية على نحو أفضل مما كانت عليه أثناء الحرب الباردة. فنظرية "**الدومينو الجديدة**" ، أو "**الدول المحورية**" ، فهذه الدول لم تعد في حاجة إلى المساعدة ضد أي تهديد خارجي الذي يعادي النظم السياسية الداخلية ، بل الخطر هو أنها ستقع ضمن الفوضى الداخلية التي تمثل تهديدا لمصالح أمريكا في تلك الدولة أو الإقليم.[1]

على الرغم من هذه الاعتبارات التي تصنف تركيا على أنها دولة محورية, وذلك من منظور استراتجيات القوى الكبرى(الو.م.أ)، أي مدى نجاح استراتيجيات تلك القوى يتوقف على مدى تقاربها وتباعدها مع هذه الدولة، إلا أن البعض يعتبر معايير التحديد تبقى مبهمة وذاتية **(subjective)**، وعليه يذهب إلى أن تركيا دولة محورية لاعتبارات ذاتية ليست خارجية، ونتيجة لمعطيات و مجموعات من العوامل لها اهمية حاسمة تتمتع بها، ومن هذه المرتكزات، (السكان، الموقع الجغرافي، الوزن الاقتصادي والعسكري – بما يسهل القدرة على التاثير في الاستقرار الإقليمي والدولي-).[2]

المطلب الثاني: مقدرات الدولة التركية (المرتكزات الذاتية للدولة المحورية):

1/ السكان:

يعتبر عدد السكان ونموه عامل قوة للدولة ، لكن هذا المتغير او الديموغرافيا تؤثر في البلدان المتطورة اكثر مما تؤثر في البلدان الفقيرة, بحيث يبلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي 70 مليون نسمة حسب إحصاءات عام 2005.

التركيبة السكانية لتركيا معقدة و مكونة من عشرات الاعراق، التي يرجع اسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت مناطق نفوذها تشمل اراضي واسعة في اسيا، اوروبا و افريقيا و تحكم العديد من الشعوب. لا يوجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب الاعراق، لان

---

[1]) Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy." Pivotal States and U.S. Strategy".op.cit.
[2]) Stephen Larrabee, Ian OLesser. Turkish foreign policy in the age of uncertainty .Op.cit .p04

الحكومة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقيـــة، الـــذي لا يلقى القبول من كل الأقليات و خاصة الأكراد.

حسب تقديرات في هذا الصدد، يشكل **الأتراك** أكبر تشكيلة عرقية للسكان (حوالي 70-80%).

يليهم **الأكراد** (20-30%).

ثم **الزازيون** (2-3%).

فالعرب (2%).

الشركس (0،5%).

و **الجورجيون** (0،5%).

كم أن هناك أقليات أخرى: **أرمن، يونان، اشور، أراميون، بوســنيون، ألبــان، شيــشانيون، بلغار،لازيون** وغيرهم،كما تعد الأقليات **القرمية، التتارية، الأذريـــة، الغاغازيـــة، الأوزبكيـــة، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية اقليات تركية.**[1]

جدول01: التركيبة السكانية حسب إحصائيات سنة 2004:

* عدد السكان :6889396 نسمة طبقا لتقديرات 2004.

* بحيث نسبة التركيب الإجمالي للسكان و اعداد الجنس منهم لكل مرحلة وذلك طبقا لتقــديرات سنة 2004.

مراحل العمر	النسبة المئوية
0- 14 سنة	%26.6
15- 64 سنة	%66.8
65 فاكثر	%6.6

جدول:01: نقلا عن موقع الموسوعة الإلكترونية -مقاتل-:

http://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec03.doc_cvt.htm

2/ الموقع الجغرافي:

لقد سبق واشرنا إلى الموقع الجغرافي لتركيا واهميته الإستراتيجية، هذا المتغير رغم تراجعه في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي السريع، والذي ينبا عن تراجع اهـمية

---

[1]) من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة نقلا عن:
<1-- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A

الجغرافيا السياسية مقابل هذا التطور الهائل للأسلحة،لكن مع كل هذا لا يمكن أن تهمل الدول الجغرافيا السياسية للمحافظة على أولويتها الدولية، ويبقى هذا الأمر معطى أساسي في الشؤون الدولية.

بحيث يخول الموقع الجغرافي لتركيا أن تصنف ضمن الدول المحورية، بحيث تبلغ مساحتها 779.452 كلم2، **وهي شبه جسر يربط بين خمس عوالم جغرافية- إثنية (العالم الأوروبي،العالم الروسي، العالم التركتوني، العالم الإسلامي والعالم العربي).**[1]

بناء على هذا المعطى الجغرافي، لقد اعتبر خبراء الإستراتيجية والجغرافيا السياسية أن هذه العوالم والمناطق لا تزال محل نزاع وأخذ وجذب بين القوى الكبرى الو.م.أ وخاصة روسيا التي لا تزال تعتبرها الأراضي الداخلية للاتحاد السوفياتي سابقا(الجوار القريب) ، و بالتالي ضرورة الاهتمام بها واحتواؤها، من ناحية اخرى فالولايات المتحدة على جانب اخر حاولت احتواء هذه المناطق ببساطة من خلال ربطها بنظم حليفة مختلفة تشكل تركيا أمتن حلقة في هذه السلسلة من الأحلاف.[2]

وتعد تركيا الحليف الاستراتيجي للو.م.ا بحيث تعود العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين إلى فترات تاريخية بعيدة منذ توقيع اتفاقية سنة 1947 والتي بمقتضاها تحصلت تركيا من الو.م.ا ما قيمته 3.9 بلايين دولار في المجالات الاقتصادية، و 7 بلايين دولار في المجلات العسكرية، غير ان العلاقة بينهم كانت قد عرفت فجوات وقطيعة في العديد من المحطات التاريخية(سنوضح هذا حينما نعرج على دراسة العلاقات التركية- الو.م.ا).[3]

فلتركيا دور مهم في الإستراتجية الامريكية لاحتواء تلك المناطق التي خلفها سقوط الإتحاد السوفياتي , والتي تعرف بدورها فراغا إستراتيجيا هائلا، كما تسعى إلى الحفاظ على مصالحها بتلك المناطق ، لهذا اصبحت جغرافية تركيا مهمة، وإلى جانبها إيران وباكستان في سياسة القوى الكبرى.وفي هذا السياق جاء الحديث عن بروز "**منطقة إستراتيجية جديدة**" تظم معظم دول اسيا الوسطى وشمال وجنوب القوقاز والدول القريبة مثل تركيا، إيران،افغانستان، باكستان، والصين.[4]

---

[1]) عبد الله تركماني، (**تركيا ومحيطها الإقليمي** -01-). ، نقلا عن : http://www.atassiforum.org/main.php?page=viewart&artid=1923 --> : 18 تشرين الثاني 2006

[2]) عبير ياسين. (**الأمن والجغرافيا السياسية في أورآسيا ما بعد السوفيتية**). نقلا عن: المصدر: Insight Turkey, Vol. 3, No. 4, نقلا عن: http://www.ahram.org.eg/acpss/.

[3]) حسن المنقوري."**دولة تركيا**". مرجع سبق ذكره ص 125

[4]) عبير ياسين. (**الأمن والجغرافيا السياسية في أورآسيا ما بعد السوفيتية**) .المرجع السابق.

3/ القدرة الاقتصادية:

لقد مر الاقتصاد التركي منذ أن تأسست الجمهورية بفترات تخللها ركود اقتصادي و عجز وتدهور في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ،كما أن جل المحطات التاريخية للاقتصاد التركي كانت تعرف تذبذبات عديدة في هذا المجال.

وبإلقائنا نظرة سريعة عن طبيعة النظام الاقتصادي التركي الذي يجمع بين تركيبة معقدة من الصناعات الحديثة والتجارة، إضافة قطاع زراعي تقليدي. حيث يعتمد الاقتصاد التركي على قطاع خاص قوي، سريع النمو؛ غير أن الدولة لا تزال تؤدي دورا مهما في مختلف القطاعات الاقتصادية وجل أنشطة الحياة الاقتصادية، كما نشير إلى أن تركيا بلد غير نفطي، بل لعله البلد الكبير الوحيد مع (إسرائيل) في الشرق الأوسط الذي لا يملك ثروة نفطية أو غاز طبيعي، بحيث تشكل التكاليف النفطية عبئا ثقيلا على الخزينة التركية.[1]

كما تميز الوضع الاقتصادي في تركيا، خلال السنوات الأخيرة، بتذبذب معدلات النمو، والخلل الشديد في التوازن. فبعد هبوط حاد في عام 1994، ارتفع متوسط النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي، إلى نحو 6.5%، خلال الفترة من 1995 إلى 1998، ثم انخفض ثانية إلى 5% عام 1999، حين تاثرت تركيا سلبا بالأزمة الاقتصادية في روسيا، والزلزالين الشديدين اللذين تعرضت لهما؛ ثم ارتفع إلى 6.5% في 2001. وخلال تلك الأثناء، تجاوز العجز المالي في القطاع العام التركي 10% من إجمالي الناتج المحلي. وكان ذلك راجع في جانب كبير منه، إلى عبء مدفوعات فوائد الديون، التي تجاوزت 40% من إنفاق الحكومة المركزية عام 2003. اما معدلات التضخم، فقد هبطت في عام 2003 إلى 18.6% مقابل 96% في 2001. وربما تقف هذه المشكلات وراء استمرار انخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلاد؛ إذ انها لا تتجاوز البليون دولار سنويا. وبصرف النظر عن ازمات النمو والاستقرار المتكررة ، فإن السياسة الاقتصادية التركية الهادفة إلى النمو اساسا كانت ناجحة نجحا ملحوظا، وسائرة على طريق ردم الهوة مع الاقتصاديات المتطورة، وعليه **فإن قدرة تركيا الاقتصاديه حاليا تفوق نظيراتها في جميع البلدان المجاورة في المنطقه، ربما باستثناء إسرائيل.**[2]

ولا تقتصر تاثيرات السياسة التي اتبعتها تركيا من اجل تفعيل النجاح الاقتصادي على الداخل التركي و فقط, بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي والدولي , وهو الذي قد يسمح لها بلعب ادوار إقليمية كبيرة يكون **الاقتصاد العامل الاول وراء تحريكها,** ,وفقا لتقرير تركي اعده **"كريم**

---

[1]) محمد نور الدين ."**تركيا والحرب العراقية**" .(مجلة شؤون الأوسط.العدد.111. 2003) ص184

[2]) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مكتبة العبيكان.ط1.السعودية 2001.ص ص 33-34

بلدجي[1]، فقد حققت صادرات تركيا أرقاما قياسية وهي تحطم الرقم تلو الآخر ، و قد نما الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 445.3 بليون دولار، طبقا لإحصائيات 2003،أما معدل الدخل الفردي فقد ارتفع من 2589 دولار إلى حدود 6700 دولار للفرد عند مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم طبقا لتقديرات 2003، و بينما كان النمو الاقتصادي في تركيا يشكل نسبة 2.6% منذ الأعوام 1993 و حتى العام 2002، فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل هائل و مضاعف وسريع إلى 7.3% في ما بين 2003 - 2007.(1)

ووفقا لتقرير صادر عن مركز "**ستراتفور**" ، فانّ الاقتصاد هو أحد أهم العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الذي كان سائدا, ففي عام 2006 حققت تركيا المركز الثامن عشر للدول الأعلى نموا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، و قد حققت نموا مستمرا بين 5 و 8 % في السنة لأكثر من خمس سنوات حتى الآن, لتحل خلف بلجيكا و السويد مباشرة,و في العام 2007، تقدّمت تركيا مركزا لتحتل المركز الـ 17 بناتج إجمالي يساوي حوالي 414 مليار دولار خلف هولندا و استراليا مباشرة بعد أن كانت تركيا تحتل المركز الـ 26 في العام 2002 و بواقع 183 مليار دولار فقط.(2)

4/ القدرة العسكرية:

بموجب التقاليد ووفقا للنصوص المستندة إلى تلك التقاليد، يضطلع الجيش التركي بمهمة الدفاع عن الجمهورية، وفي هذا السياق ينطوي الامن على معنى الوقوف في وجه جملة من التهديدات الداخلية منها والخارجية, والتطورات التي يمكن اعتبارها مرشحة لنسف الاستقرار الداخلي في البلاد ، تقع ضمن دائرة مسؤولية الجيش، ولابد بالتالي من اعتبار هيئة الاركان العامة ليس فقط مؤسسة عسكرية محترفة, بل وركنا اساسيا من اركان النظام السياسي التركي.(3)وبغض النظر عن ان الجيش ركنا اساسيا في النظام السياسي التركي، و محددا اساسي ايضا لسياستها الخارجية والامنية كما سنشاهد هذا في الفصل الثاني. لكن ما يهمنا هنا القدرة العسكرية لهذا الجيش والتي تؤهله إلى مصاف الدول القوية, حيث سعت تركيا ولسنوات عديدة إلى اكتساب قدرات عسكرية كبيرة بالإضافة إلى محاولتها الحثيثة من اجل تطوير

---

[1]) علي حسين باكير. (الاقتصاد التركي : "معجزة" **حزب العدالة و التنمية**).نقلا عن: http://www.maktoobblog.com/view_myprofile.htm?uid="+userID,"Maktoobblog","toolbar=no,menubar=no,resizable=yes,scrollbars=yes,left="+l+",top="+t+",width="+w+",height="+h);

[2]) المرجع نفسه.

[3]) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سابق ص 64.

وتحسين قدراتها الاحترافية من الناحية العسكرية، بحيث نلاحظ أن الإنفاق العــسكري التركــي مرتفع للغاية كما يعد الجيش التركي ثاني أكبر جيش في حلف الناتو.[1]

ولقد اتبعت تركيا في طريق تعزيز مكانتها العسكرية مسارات متعددة, أخذت من خلالها تطوير مشاريع لتحديث قدراتها العسكرية، أهمها المشروع الذي بدأته في عام 1996، وهو عملية غير مسبوقة لتحديث الجهود والخصوصيات المتعلقة بالصناعات الدفاعية، وهذا المشروع في نظــر المحللين سيؤثر سواء على علاقات تركيا مع حلفائها وكذلك على عمليــة الديمقراطيــة داخــل تركيا.[2]

في حين يرى بعض الباحثين على غرار **محمد نور الدين و سيفي طاشهان،** أن تركيا مضطرة لامتلاك قوة عسكرية قوية كونها تريد السلام، ويجب أن تصرح تركيا عــن امتلاكهــا للقــوة العسكرية كي تقطع الطريق أمام بعض الدول التي تنتج أسلحة الدمار الشامل ويمكن أن تلحــق الضرر بالمصالح التركية، ولهذا السبب يقول" سيفي طاشهان": **نحن ننفق هذه المبالغ أي يجب أن تكون القوات المسلحة التركية قوية سواء استخدمتها أم لم تستخدمها، لكي تكــون قــوة رادعة وليس من اجل الاحتلال**.[3]

جدول02 : يمثل الجدول حصة تركيا من سوق الاسلحة وبالضبط من الخمس الدول الاولى المصدرة للسلاح خلال عشرة سنوات (1989-1999).

	حصة تركيا من سوق الأسلحة من اكبر الدول مصدري الأسلحة الخمس الكبرى بالمائة %	
الدول	**1989**	**1999**
روسيا	34.8	6.0
الو.م.ا	30.9	63.9
بريطانيا	8.9	10.1
فرنسا	4.5	5.6
المانيا	2.1	3.7
الناتج العام	**81.3**	**89.3**

جدول 02: Elliot Hen-Tov .(**The Political Economy of Turkish Military Modernization**). Volume 8, No. 4, Article 5 -December 2004. **http://meria.idc.ac.il/journal/2004/issue4/jv8no4a5.html**

---

1) طاشهان سيفي. "**جيوبولتيكا تركيا**". (مجلة شؤون الأوسط. العدد108. 2002) ص125

2) Elliot Hen-Tov .(The Political Economy of Turkish Military Modernization). Volume 8, No. 4, Article 5 -December 2004. http://meria.idc.ac.il/journal/2004/issue4/jv8no4a5.html .

3) طاشهان سيفي. "**جيوبولتيكا تركيا**". المرجع السابق. ص 126

الجدول 03: القوات المسلحة

السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
الإنفاق العسكري	8.4	10.1	10.00	7.4	9.2	11.1
الموازنة العسكرية	7.8	8.9	7.6	5.7	6.5	8.1

الجدول 03: نقلا عن موسوعة مقاتل الإلكترونية
ttp://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/sec10.doc_cvt.htm

الجدول:04: المساعدات العسكرية من الو.م.أ (بالمليون دولار)

الولايات المتحدة الأمريكية	2000	2001	2002	2003
	1.5	1.6	1.5	1.5

الجدول 04: نقلا عن موسوعة مقاتل الإلكترونية
ttp://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/sec10.doc_cvt.htm

وبعرضنا لتلك العناصر الاربعة , نكون قد حددنا المرتكزات الرئيسية "**للدولة المحورية**" وذلك من الناحية التطبيقية الواقعية اي ما تمتلكه الدولة من مقدرات القوة المادية(الطبيعة). كما اشير ايضا ان من تمتلك هذه العناصر ليس بالضرورة تكون قـوة فاعلـة فـي الـسياسة العالميـة والإقليمية، فهناك من يضيف عناصر اخرى للدولة المحورية يمكن ان نعتبرها عناصـر قـوة معنوية ،مثل الموروث التاريخي والثقافي للدولة، الذي يشكل في كثير من الاحيان حافزا معنويا لدفع الدول على تبني سياسات فاعلة، "**بالنسبه لتركيا التاريخ العثمـاني والثقافـه الإسـلاميه الممتدة خلال الإمبراطوريه العثمانيه**" والتي تشكل الفلسفة او الإيديولوجية والخلفيـة المعرفيـة التي تنطلق منها في رسم وصنع سياسياتها الخارجية والامنية.

كما أنه أيضا على الدولة المحورية أن تكون مؤثرة، أو **تــؤثر علــى الاســتقرار الإقليمــي والعالمي**، وبهذا المقياس أو المعيار تترجح تركيا بوضوح مع دول مثل المكـسيك والبرازيـل والجزائر ومصر والهند وإندونيسيا لمثل هذا الدور، وبالتالي ما الذي يمكن أن تقوم به تركيا في هذا المجال و بإدراكها لمقدرتها الذاتية، إما مقدرتها على تعزيز الاستقرار في جوارها الإقليمي أو الفوضى والخوض في النزاعات الإقليمية.[1]

إذن فالدولة المحورية، أو الزعيم الإقليمي الذي يطلق على بعض الأدوار الوطنية التي تقوم به بعض الدول، وتركيا التي تسعى لتقمص مثل هذا الدور خاصة بعـد الحـرب البـاردة نظـرا للمعطيات الأمنية الجديدة الحاصلة في جوارها الإقليمي .

من كل هذا يمكن أن نخلص لمفهوم الدولة المحور أو الزعيم الإقليمي بحيث :"**هي الدولة التي تمتلك إمكانات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها مما يجعـل منهـا قـوة إقليمية ذات مسؤولية خاصة، توظف وتستثمر إمكاناتها للقيام بدور نشيط علـى الـصعيدين الإقليمي والدولي، تعمل مثلا للتاثير على انماط التحالفات والاتجاهات الإقليميـة وتحـاول ان تجعل من اتجاهها العام الاتجاه المسيطر إقليميا وتحاول ان توظـف ثقلهـا الإقليمـي علـى المستوى الدولي واحيانا توظف مركزها الدولي لتحقيق مكاسب على المستوى الإقليمي**.[2]

لقد كانت تلك الميزات الاساسية التي تتمتع بها تركيا لان تكون فاعل إقليميا, لكن في المبحـث التالي سنبحث الوضع الدولي الذي وجدت فيه تركيا نفسها بهذه المعطيات والمقدرات ، ونرصد التغيرات التي خلفها سقوط الاتحاد السوفياتي، في تلك البيئة الحساسة بالإضافة إلى ذلك نرصد اثر التغيرات على سياستها الخارجية والامنية.

---

1) Stephen Larrabee, Ian O Lesser .Turkish foreign policy in the age of uncertainty .Op.cit.P34

2) ناصيف حتي يوسف . **النظرية في العلاقات الدولية** مرجع سبق ذكره .ص 173

المبحث الثالث

نهاية الحرب الباردة وبروز التوجه الإقليمي التركي

أدت التغيرات الدولية الهائلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة, إلى إحداث انقلاب كبير في مناخ السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، بشكل جعل تلك التغيرات تلقي بظلالها على الكيان التركي من جهة، و بتأثيراتها على دورها كفاعل إقليمي وكذا على موقعها في التكتلات العالمية من جهة ثانية.

المطلب الأول: النتائج الشاملة لتفكك الاتحاد السوفياتي:

لقد كان لانهيار الاتحاد السوفياتي في ديسمبر1991 اثر بالغ في تغيير طبيعة النظام السياسي الدولي بشدة, وكذا في ديناميكيات العلاقات بين الدول، فاصبحنا امام نظام دولي يوصف بانه احادي القطبية ،والذي يعني في الحقيقة نظام دولي فيه الولايات المتحدة القوة العسكرية الساحقة والذي يشمل معها ايضا الغرب مجتمعا، وبهيمنته الاقتصادية كذلك. وفي معانيه ايضا انه لا توجد سلطة واحدة, او تحالف من الدول الذي يمكن ان يشكل قوةموازنة للغرب اقتصاديا وعسكريا. [1]

هذا الوصف لا يعني بالضرورة ان للغرب الحرية الكاملة في العمل والتحرك على الساحة الدولية وفقا لميوله ورغباته، لكن هذه الفترة قلصت من التاثير المضاد الذي كان يمارسه الاتحاد السوفياتي على تحركات الولايات المتحدة ، بالشكل الذي كانت فيه امريكا تهتم بردود الافعال التي يتبعها الاتحاد السوفياتي، كما اعطت هذه الفترة حرية غربية للعمل والقدرة على بسط النفوذ والقوة في الكثير من المناطق الواسعة في العالم, وهي التي بدات تظهر جليا منذ حرب الخليج 1991، فزوال الاتحاد السوفياتي من المنافسة الدولية اثر تاثيرا بالغا على موازين القوى بين الدول الغربية والدول الاخرى خصوصا اولئك الذين يعدون في موقع ضعيف عسكريا

---

[1]) Hunter Shireen .(Bridge or Frontier? Turkey's Post -Cold War Geopolitical Posture). Volume XXXIV No. 1 (January-March 1999.
http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99hus01.html -->

واقتصاديا, كما لا يعني هذا التغيير في الميزان أيضا، أن للقوى الغربية القدرة المطلقة في أن تجبر تلك الدول بفعل ما تريده إراداتها, لكنه يعني أنهم يملكون كل الإجراءات التأديبية ضد تلك الدول التي يرفضون سياساتها، وتعد السياسة الأمريكية اتجاه إيران خير دليل على هذه التحولات.

وفي ظل هذا النظام الدولي الجديد(*) يمكن أن نرصد بعض النتائج الأخرى لانهيار الاتحاد السوفياتي منها:

- تاكل الأبعاد التعاونية للعلاقات بين عدد من الدول الإقليمية بسبب إزالة التهديد السوفياتي المشترك، والذي جعل العديد من الدول على تماس مباشر مع بعض الأعداء التقليدين (ومثال على ذلك:تدهور العلاقات الإيرانية الباكستانية والعلاقات التركية الإيرانية).
- البروز الشديد لسمات النزاع في الكثير من جوانب العلاقات بين الدول،وكذا بداية ظهور المنافسات القديمة التي قمعت خلال الحرب الباردة بسبب الخوف المشترك من التوسع السوفياتي مثال ذلك:(التنافس الفارسي العثماني القديم).
- تطوير التحالفات الجديدة (مثال ذلك : تحالف تركيا وإسرائيل) .
- بروز قضايا دولية جديدة اكتسبت صفة العالمية(قضايا البيئة، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية..الخ) ، كما شكل هذا النظام عودة بعض القضايا التقليدية مثل الصراع على الطاقة والموارد الطبيعية.
- عودة لعبة الموازنات الإقليمية، سواء لحماية مصالح الاطراف الفاعلة في تلك المناطق، او لبسط نفوذ في المناطق التي ترجح لانفجار في المستقبل.
- التنافس على النفوذ في الفضاء بعد ما بعد الاتحاد السوفياتي (خاصة بين روسيا والغرب ، وتركيا وإيران وباكستان).[1]

(*) النظام الدولي الجديد: نقصد به الواقع الدولي لما بعد الحرب الباردة وشكل التفاعلات الجديدة وذلك بعيدا و بغض النظر عن الآراء المختلفة الموافقة والرافضة لهذا الطرح، وفي هذا الصدد يقول برجنسكي:" لاأطمئن أن الرئيس الأمريكي يمتلك معنى واضح في ذهنه لاصطلاح النظام العالمي الجديد ولكن على أي حال تطبيق هذه النظرية لابد أن يكون في العالم قوة واحدة فقط لها حضورها".

1) Hunter Shireen.**(Bridge or Frontier? Turkey's Post -Cold War Geopolitical Posture).** Op.cit.

المطلب الثاني: تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على التوجه الإقليمي التركي:

لقد أثرت تلك النتائج بشكل كبير على بروز المسعى التركي نحو لعب أدوار إقليمية فاعلة، ولفهم تلك التأثيرات والنتائج التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة ,يجب أن ندرك أولا الظروف والمحطات التاريخية لتأسيس الجمهورية التركية ، لأنها تشكل مدخل مهم للغاية لفهم الخط الأساسي لحركة النظام السياسي في الداخل والخارج، والتي يمكن أن نجملها في التالي:

1- إن إنشاء الجمهورية التركية الحديثة في 1923، وتعزيز قوة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي قد تعايشا في فترة زمنية واحدة ، وهذا ما يعني أن السياسة الخارجية التركية على المستويين الإقليمي والدولي كانت تصمم على درجة كبيرة من قربها للاتحاد السوفياتي،فالتنافس التاريخي التقليدي مع روسيا القيصرية، وطن هاجسا تركيا يسعى إلى تفكيك الدولة وتقسيمها،هذه الهواجس جعلت الحركة التركية إزاء محيطها المباشر, تتسم بالطابع الأمني- العسكري، في شمال العراق، قبرص وإيجة والقوقاز عموما، وإدراك هذه الهواجس يفسر جانبا من سلوكات تركيا في اكثر من مكان ومرحلة.

في مرحلة الخمسينات وحتى الثمانينات كانت معالم السياسة الخارجية التركية واضحة, بحيث كانت ترسم بالقرب من الجوار الجيوسياسي للاتحاد السوفياتي ؛ هذه **الحقيقه لعبت دورا حاسما** في تشكيل **طبيعه والاتجاه العام للسياسه الخارجيه تركية** في تلك المرحلة, ولقد ترتب على هذا القرب تهديد لامن تركيا كما ان هذا الوضع جعل تركيا عرضة لضغوط السوفييات , من ضغوط هذه الاخيرة جهودها الرامية إلى زعزعة استقرار البلاد داخليا هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى عزز هذا الخطر من قرب تركيا إلى المنظومة الغربية , وادى إلى إدراجها في منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو)، لكن حقيقة هذه العضوية في حلف الناتو ، جعلاها عضوا بارزا في الحلف الاطلسي وكان لها دورا بارزا فيه, لكن لم يكن لها مشروع خاص عالمي او إقليمي في هذا الحلف بقدر ما تقدم قيمة إستراتيجية وبوابة امنية لاوربا[1]

[1]) محمد نور الدين. **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** . رياض الريّس للكتب والنشر - لبنان(1997) ص 22

إذن تلك المرحلة كان توجهها العام نحو الغرب، ثم تطور بالسعي للحـصول علـى العـضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، أما من الناحية الأمنية و الدفاعية فقد نهجت سياسة خارجية التي حاولت تجنب المصالح خارج الإقليم وعدم الخوض في القضايا التي تتجاوز حدود الدولة.[1]

والمضطلع على تلك المرحلة أيضا يرى مدى انحسار السياسة الخارجية والأمنية التركية فـي تلك الأهداف ما يجعلنا نفهم دورها الجيو استراتيجي في **إطار الصراع الكلي بين شرق غرب** أثناء الحرب الباردة.

2- بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب ظهرت للعيان معطيات جديدة ، التي كانت لها تأثيرات واسعة وبنسبة كبيرة على الدول المجاورة لاتحاد السوفياتي, وبشكل خاص على تركيا التي كان لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفياتي, وأيضا كانت هناك بيـنهم علاقات تاريخية طويلة مع الإمبراطورية الروسية قبل وصول الشيوعية، عموما استفادة تركيا من التغيرات الشاملة بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي ويمكن ان نرصد اهـم تلـك النقاط في:

- إن تركيا وبعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الشيوعية، استمرت عضوا اساسيا، لكـن في إستراتيجية المواجهة الأمريكية مع خصومها وفي مقـدمتهم إيـران والحركـات الإسلامية، كما اتجاه النفوذ الروسي في القوقاز واسيا الوسطى والبلقان وفي جانب ما اتجاه الإتحاد الاوروبي.[2]
- أضعف انهيار الاتحاد السوفياتي أعداء ومنافسي تركيا مثل، سوريا العـراق وإيـران وهذا ما زاد من شعورها بالارتياح إزاء بعض السياسات الامنية المنافسة في الجـوار الإقليمي.
- زاد من خياراتها الاقتصادية، بحيث فتح مجالات جديدة للنشاطات الاقتصادية والسياسية التركية، خاصة في المناطق مثل دول البلقان إلى القوقاز اسيا الوسطى وافغانستان.
- السيطرة الغربية على النظام الدولي واغلب تفاعلاته حسن موقع تركيا لـدى الغـرب وافادها من اصبحت حليف رئيسي وشريك للغرب.[3]

---

1) Ziya Onis.(turkey and post-soviet states : potential and limits of regional power influences). Maria .journal volume 5, No. 2 - June 2001 <u>http://meria.idc.ac.il/journal/2001/issue2/onis.</u>

2) محمد نور الدين.**<u>تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية.</u>** مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق.الط 1.بيروت.لبنان.1998.ص.14.

3) Hunter Shireen. .(Bridge or Frontier? Turkey's Post-Cold War Geopolitical Posture). Op.cit.

- زوال الخطر الشيوعي همش أهمية تركيا الأطلسية من جهة، وأفسح المجال من جهــة أخرى أمام ظهور قوى عالمية وإقليمية جديدة تحاول وراثة التركة الشيوعية، كما فــي البلقان وأوروبا الشرقية والوسطى كذلك في القوقاز وآسيا الوسطى.(1)

طبعا هذا لا يعني أن تركيا لم تكن ذات أهمية إستراتيجية, بل على العكس تماما, ففي النقاشات الفكرية الكبرى في أوائل التسعينات ،التي حاول من خلالها الخبراء تقرير ما إذا كانت تركيا قد ازدادت أم قلت أهميتها الإستراتيجية من ذي قبل , توصلوا إلى أنهــا أصــبحت ذات أهميــة إستراتيجية عن ذي قبل، " **تركيا قد انتقلت من كونها فاعل هامشي عالميا , وذلك ضمن لعبة الاستقطاب الدولي في إطار الصراع بين القطبين, إلى كونه فاعلا رئيــسيا فــي النزاعــات الإقليمية المحتملة والفعلية, كدولة يمكن القول أنها انتقلت من الجناح إلى الجبهة**.(2)
وفي ظل هذه البيئة الجيوسياسية المتغيرة بسرعة, بدا وكأن تركيا قد أصبحت ضمن تفاعلات دولية جديدة ، يطغى عليها سمة الصراعات العرقية، كذلك هذه البيئة تراجعت فيه الأهميــة الكبيرة لدور الناتو بسبب انحسار الخطر السوفياتي، والتي تعد تركيا جزء من هذا الحلف، كذلك الرؤية الأوربية الجديدة للتوسعة قد أبدت تحفظاتها من الانضمام الكلي لتركيــا فــي الاتحــاد الأوروبي، وفي أواخر التسعينات وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، سبب ذلك تشعبا في الكثير من القضايا التي تمس الكيان التركي , بحيث أصبحت معها تركيا تواجه تحديات قديمة وجديدة في ان واحد في علاقاتها الدولية, خاصة على ضوء التطورات الناجمة عن احتلال العراق،وانفجار الوضع الامني في الشرق الاوسط، فوضع الدولة التركية في هذه المرحلة كما يرى المراقبــون هو عبارة عن: "**دولة امامية في مواجهة جبهات متعددة وتسعى إلى إيجاد سياسـة خارجيــة وامنية التي تكون قادرة على التعامل بنجاح مع مجموعة من التحديات الامنية والاقتصادية**.(3)

إن عمليات التعديل والرد على الديناميكيات التي افرزتها سـقوط الإتحــاد الــسوفياتي علــى المستوى الدولي والإقليمي, كان لها الاثر البارز على بروز التوجه التركي في محيط إقليمــي كفاعل يبحث عن مصالحه الإستراتجية والامنية هذا من جهة , ومن جهة اخرى لحد الان لــم تكتمل انماط التفاعلات لما بعد الحرب الباردة الدولية منها والإقليمية، التي تشهد سرعة فــي

---

[1]) محمد نور الدين. **تركيا في الزمن المتحول**: **قلق الهوية وصراع الخيارات**. مرجع سبق ذكره ص 22
[2]) Philip Robins.(Turkish Foreign Policy).
http://www.biu.ac.il/SOC/besa/publications/mfa3.html

[3]) Ziya Onis. .(turkey and post-soviet states : potential and limits of regional power influences). Op.cit.

تطور الأحداث خاصة منها الأمنية، الذي وضع التحركات التركية في موقف حرج إزاء جوارها الإقليمي، خاصة في الفضاء الواسع الذي خلفه زوال الإتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى الانفلات الأمني في الشرق الأوسط وخاصة التهديد الكردي المتزايد في جنوب تركيا وشمال العراق، بحيث كانت المشكلة الكردية موجودة في تركيا منذ أواخر العهد العثماني،واستمرت مع العهد الجمهوري بين الصعود والنزول في حدة المواجهات، لكن هذه المشكلة لم تشكل في يوما من الأيام خطرا على الكيان التركي مثل الذي تمثله اليوم خاصة بعد احتلال العراق في 2003.

إذن هذه الأحداث أعادت الأهمية الإستراتيجية نتيجة للبيئة الأمنية الجديدة ونتيجة للمعطيات الدولية الحاصلة في المنطقة، وبالتالي وجب إعادة النظر في البنى التحتية القديمة لسياستها الخارجية والأمنية.

المبحث الرابع:
مقاربة دور تركيا في محيطها الإقليمي:

يمكن القول أن نهاية الحرب الباردة قد وضعت تركيا في محيط إقليمي جد حساس، وكثير التفاعلات بالإضافة إلى القضايا الحساسة التي بدأت تتزايد حدتها الواحدة تلوى الأخرى, الأمر الذي جعل العديد من دول '**جوار تركيا**' تبني سياساتها انطلاقا من الحرص والمراعاة لتلك القضايا، لهذا تتوقف مكانة أي قوة إقليمية على مدى وعيها بمقدراتها من جهة، وعلى مدى وعيها بالتحولات الإستراتيجية التي بدأت تتشكل في المنطقة من ناحية أخرى. ولقد يشار أن من عوامل فشل السياسة التركية في محيطها الإقليمي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة ، **أنها كانت تفتقد إلى اليات المعرفة الضرورية لفهم محيطها الشاسع الذي انكشف فجاة في اسيا الوسطى والقوقاز إلى البلقان مرورا بالشرق الأوسط، وبعدما كانت المعرفة التركية مؤسسة طوال نصف قرن على ثنائية الصراع-الأطلسي/الشيوعي**، فجاء انهيار هذا الأخير ليكشف بالنسبة لتركيا عن محيط متحول من جهة، وليصعد من جهة ثانية مشكلات مزمنة تمس الواقع التركي.[1]

هذا التشابك والضبابية في الرؤية التركية لهذا الواقع الدولي الجديد، يعقد على صانع القرار عملية وضع سياسات عقلانية تكفل له تحقيق المصلحة الوطنية ، وكل هذا راجع في طبيعته إلى تعقد مجال العلاقات الدولية والطابع المركب لهذا الحقل, الأمر الذي يصعب على الباحثين الوصول إلى تحليلات دقيقة عن الواقع الدولي، لذلك هم يطورون قوالب نظرية او مقاربات تحاول تجريد الواقع السياسي ليسهل فهمه, هذا من جهة ، وليستعين به صانع القرار من جهة ثانية في رسم السياسات ووضع الخيارات المتاحة لديه، للتكيف والاستجابة مع اي اوضاع او مستجدات طارئة على الساحة الدولية او الإقليمية، لهذه الاسباب توجد هناك العديد من التفسيرات المتنوعة لظاهرة واحدة، نظرا لمتغيرات التابعة التي تتبعها ، كما تختلف تلك المقاربات والنظريات في تنولها لاي موضوع في العلاقات الدولية, وذلك راجع للاختلاف في المنطلقات والدوافع الإيديولوجية التي ينطلق منها كل مقترب من جهة ثانية.

---

[1]) محمد نور الدين. **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية.** مرجع سبق ذكره.ص 12

ولإعطاء صور تحليلية معمقة عن السياسة الخارجية والأمنية التركية لما بعد الحرب الباردة وجب علينا النظر إلى توجهاتها الخارجية من خلال زوايا مختلفة بحيث تعطينا كل زاوية منها مقاربة منهجية، والتي تعطينا هي الأخرى تفسيرا معينا مبنيا على معطيات تحليلية معينة.

المطلب الأول: المقاربة الواقعية (الأمنية):

تمثل المدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كردة فعل أساسي على التيار المثالي في حقل العلاقات الدولية، والتي جاءت لدراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض. وعلى الرغم من الكم الكبير للنظريات في العلاقات الدولية،[1] إلا أن النظرية الواقعية استحوذت على مساحة كبيرة من النقاشات والانتقادات الفكرية التي ساهمت في بنائها وتطويرها من جهة، وفي بقائها واستمراريتها من جهة أخرى، وهو ما جعلها و لفترة زمنية طويلة، بأن تهيمن على جل النظريات في حقل العلاقات الدولية، و أن تصبح "**النظرية المهيمنة**" على جل التحليلات والتفسيرات لمعظم الظواهر الدولية خاصة منها المتعلقة بالنزاع والحرب، الأمر اكسبها قيمة تفسيرية كبيرة وشهرة علمية واسعة. كما تعد هذه النظرية النقطة التاسيسية للكثير من المقاربات والنظريات الجزئية التي جاءت لتفسر ظواهر بعينها، كالنزاع، التكامل،السياسة الخارجية، الامن، وعليه فالمقاربة المقدمة للتحليل في هذه الدراسة، لا تشتمل على كل المسلمات والفرضيات الاساسية لهذه النظرية، بقدر ما تشمل الجزء الذي يهمنا في التحليل هو تفسير السياسة الخارجية. **والفرضيه الرئيسيه التي ترتكز عليها هذه المقاربه ان السياسه الدوليه لا تعرف حدودا لحركه الدول، بمعنى انه تتوقف مكانه القوى في التفاعلات الإقليميه على مدى إدراكها لمقدراتها الماديه والمعنويه التي تخول لها لعب دور إقليم فعال، وتكفل لها ما تحافظ به على امنها ومصلحتها الوطنيه ، وبالتالي بقدر ما يكون هناك تصميم واهداف واضحه للدوله بقدر ما تستطيع ان تتحرك في تفاعلاتها الخارجيه ، بهذه المقاربه مبنيه على اساس التوظيف العقلاني والمجدي للموارد الاقتصاديه والبشريه ولموقع الجيوسياسي.**[2]

---

[1]) يوسف ناصيف حتي . **النظرية في العلاقات الدولية**.مرجع سبق ذكره.23.

[2]) عبد الله تركماني.(**محاضرات تركيا ومحيطها الإقليمي** . (1).) 18 تشرين الثاني 2006.نقلا عن : <-- http://www.atassiforum.org/main.php?page=viewart&artid=1923

و هذه المقاربة في تفسيرها للسياسة الخارجية تنطلق من أن "**طبيعة الفاعل**" تتخذ شكل ' **نموذج الفاعل العقلاني**" بحيث يكون سلوك الفاعل مبني على أساس **حسابات عقلانية** لكل الموارد المتاحة لديه، لتحقيق الأهداف التي تكون واضحة ومسطرة مسبقا , كما أنها تتصور أن هذا الفاعل يتصرف أيضا من مصلحته الذاتية أو بصفة أخص انطلاقا من '**أهدافه**" , بحيث يسعى هذا الفاعل على أن تكون أفعاله رشيدة وأن يضمنها بحساب التكاليف والفوائد المرجوة من سلوكه، ولحقيق الأهداف بحد أدنى من التكاليف.[1]

ونتيجة لهذا تكون السياسة الدولية عبارة عن صراع من أجل السلطة فيما بين الدول، التي تسعى كل منها إلى تعظيم مصلحتها الوطنية إلى أقصى حد ممكن، و الأداة المتوفرة لتنفيذ السياسات الخارجية للدول في نهاية الأمر هي القوة العسكرية، مع مراعاة بعض مسارات الدبلوماسية والتحالفات، لكن دائما لا تستبعد القوة العسكرية- وهذا ما يشكل المفهوم النسبي القوة عند الواقعيين الجدد- ففي ظل النظام الدولي الموسوم بالفوضوية، يتعين على الدولة أن تعتمد على مواردها الذاتية، التي تساعدها على تحقيق أهدافها ومصلحتها الوطنية، وتؤهلها لاحتلال مكانة متميزة في النسق الدولي.[2]

فسلوك الفاعل في عملية رسم وصنع السياسة الخارجية من وجهة نظر هذه المقاربة، يقتضي أن يكون مبني على اساس وضع خطط ومسارات عديدة للعمل، ثم يتم تقييمها على ضوء النتائج المتوقعة من تلك الاهداف. وهذا التصور في التحليل يقترح مجموعة من المراحل، التي تمثل التكيف العقلاني مع اي قرار صادر عن البيئة الخارجية، فعندما يواجه صانع القرار موقفا صادر عن البيئة الخارجية، يقف ويضع الاسئلة التالية:

- ما هي الخيارات المتاحة لدي؟
- ما هي اهدافي؟
- ماهي النتائج المحتملة لكل واحد من الخيارات؟
- ما هو الخيار الافضل لدي، على ضوء اهدافي الذي يعظم لدولتي الفائدة القصوى، مع مراعاة احتمالات مختلف النتائج المحتملة والمرتبطة بكل خيار؟[3]

---

[1]) Volker Rittberger. (Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories). Centre of international relations .institute of political science. Ebrhard karls university of tubingen. new orleans.la.march 24-27.2002. p 2

[2]) جون بيليس وستيفن سميث. **عولمة السياسة العالمية**.ترجمة مركز الخليج للأبحاث.الإمارات العربية المتحدة.2004.ص 7

[3]) Volker Rittberger. Op.cit. p 3

وكما تنطلق هذه المقاربة من أن **مستوى التحليل** الذي يفرض نفسه هنا ، **يتبع شكلا** أفقيا ينطلق من القمة إلى القاعدة top to down أي من **منظور النظام الدولي**، المفتاح الأساسي لفهم سلوك الدول.

ولفهم سلوك الدولة،لابد من فهم الحوافز والقيود والمعايير التي هي خارج الإطار المحلي(الدولة) خاصة بعد زوال الثنائية القطبية ، وبالتالي هدف الدولة في الفوضى التي تطبع هذا النظام الدولي هو تحقيق مصلحتها الذاتية ، وكحد أدنى لهذا الهدف هو ضمان البقاء من خلال الحفاظ على أمنها القومي و سلامة أراضيها.[1]

وبالنظر إلى السياسة الخارجية التركية من هذه المقاربة، نجد أن تركيا قد وجدت نفسها بعد الحرب الباردة وبشكل مفاجئ في مركز مهم جدا أي أنها تحولت في فترة قياسية من الهامش إلى المركز، هذا من ناحية[2]،ومن ناحية أخرى وضعت هذه البيئة الجيوسياسية الجديدة دوائر الخارجية التركية أمام ارتباك هائل، وأمام احتمالات **صعبة** وغامضة، فبعد أن كانت تواجه خطر واحد محدد وثابت على مدى خمسين عام(الشيوعية)، فالآن هي واقعة بين مجموعة من الأخطار، منفصلة عن بعضها البعض، ولكل منها ظروفه وتعقيداته وتاثيره المباشر عليها بحيث لم تكتم تركيا قلقها الشديد من الانعكاسات السلبية جدا على الكيان التركي **مثل**(المشكلة الارمينية، المشكلة الكردية...الخ).[3]

فطبيعة النظام الدولي الذي كان مبني على اساس الثنائية القطبية، كان لتركيا فيه مجموعة من الادوار **المختلفة**، كعملية الموازنة في اللعبة الإستراتيجية الغربية الشرقية، كما كان لها هامش واسع من حرية التحرك بعيدا عن عملية الاستقطاب الدولي، في حين ان النسق الدولي لما بعد الحرب الباردة قلص من ذلك الهامش، واستدعى ذلك ضرورة تركية مبنية على اساس اجتراح سياسات مستقلة مبنية على اساس المقدرات والمكونات الذاتية للدولة . فأحد اهم الجوانب التي تميز السياسة الخارجية التركية الحالية ومن تصور هذه المقاربة، وعلى حد تعبير الباحث البارز في السياسة الخارجية التركية " **اوونيس زييا Ziya Onis**" ، الذي يشير إلى ان تركيا **منذ** التسعينات يمكن اعتبارها قوة إقليمية **فاعلة** ، فخلال هذه الفترة تركيا تميزت باستعدادها لاستخدام القوة ، والتهديد باستخدام القوة وغيرها من ادوات المواجهة للسياسة الخارجية، وذلك لإدراكها لضرورة الاعتماد على النفس لتحقيق مصالحها وامنها.[4]وعلاوة على ذلك، فهو

---

[1]) Volker Rittberger. Op.cit. p 4-5

[2]) طاشهان سيفي. (**جيوبولتيكا تركيا**). مرجع سبق ذكره. ص123

[3]) نور الدين محمد. **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** . مرجع سبق ذكره ص 21

[4]) Kirisci Kemal. Turkey's foreign policy in turbulent time.Op.cit. p 13

يرى أن صنع السياسة الخارجية التركية مقتصر على نخبة ضيقة اعتادت على مشاهدة الدوائر الجيوسياسية المحيطة بالعالم التركي من **منظور الأمن القومي**.

وعلى ضوء هذه الخلفية ، **جعل** محلل عسكري أميركي يشير إلى إمكانية أن تــصبح تركيــا خطرا على الأمن في الشرق الأوسط (أو بالأحرى تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة).[1]

فالسياسة الخارجية و الأمنية التركية في هذه الفترة ومن منظور هذه المقاربة**، حان لهــا أن لا تكون محسوبة على أي تيار أو حلف معين باعتبارها قوة إقليمية ، ويقودها اعتبارها هذا إلى الشعور بالمسؤولية في تحقيق أهدافها لوحدها التي تقاطعت مع حلفائها الغربيين، كما أنها لم تعد مصدر أمن لسياسات الاتحاد الأوروبي، وبإلقاء نظرة سريعة فــي الــسياسة الخارجيــة التركية لاسيما فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالأمن يكشف عن نمط جديد من السلوك الخارجي المبني على الواقعية و المصلحة الوطنية في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء.**[2]

و على ضوء هذه المقاربة تسعى تركيا إلى صياغة اهداف واضحة للتعامل مع هــذه البيئــة وتحاول الاستفادة منها لتبرز كقوة إقليمية، من خلال محاولة إدارة التفاعلات الإقليمية بما يخدم مصلحتها القومية هذا من جهة، ومن جهة النضال الحثيث لتصبح قوة إقليمية يستوجب عليهــا صياغة سياسات عقلانية لمواجهة مجموعة من التحديات والعراقيل التي قد تكون حجر عثــرة امام هذا الدور.

وبناء على ذلك يمكن ان نفهم اهم تلك الاهداف في مجموعة الاسئلة التالية:

- كيف ستستجيب تركيا لهذه التحديات؟
- ماهي السياسات الخارجية والامنية العاجلة التي يجب ان تعنى بها تركيــا فــي خياراتهــا الخارجية؟
- من هم شركاء تركيا الجدد الذين يمكن ان يساعدوها في صناعة دورها الإقليمي وصياغة سلوكها الخارجي ؟[3]

---

[1]) Volker Rittberger. (Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories).Op.cit .p14

[2]) ibid.p15

[3]) Kirisci Kemal. Turkey's foreign policy in turbulent times. Op.cit . P 08

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية النفعية(مقاربة الـــشراكة العالميـــة ومـــسؤولية النخب الحاكمة):

وتنطلق هذه المقاربة من أنه على درجة المسؤولية التي تظهرها النخـــب الحاكمـــة وعلى القدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها في اتساق وتطابق مع مـــصالح المجموعـــة الدولية عموما والشعوب المحيطة بها بشكل خاص، تتوقف فرصتها في الحصول على موقع في هذه الشراكة، وبقدر ما يكون للدولة من مشاركة إيجابيـــة فـــي بنـــاء إطـــار فعـــال للتعـــاون الإقليمي،بقدر ما تساهم في تحسين فرص التنمية عند المجتمعات المحيطة بهـــا ولـــيس داخـــل حدودها القطرية ، بل تحظى بقدر أكبر من المصداقية، وتزداد فرص حصولها على الـــشرعية الإقليمية والدولية.(1)

ويمكن أن نجد لهذه المقاربة أساسها النظري في المدرسة الليبرالية(النفعية)، والتي هي بالرغم من انها تشترك مع المنظور الواقعي بشقيه التقليدي و الجديد في نموذج "**الفاعـــل العقلانـــي**" الذي يبني سلوكه على حساب التكلفة والهدف، إلا أنها تختلف عنها فـــي **مـــستوى التحليـــل** والطريقة التي تحقق بها الأهداف المرجوة من سلوكها الخارجي، فالليبراليـــة علـــى خـــلاف الواقعية الجديدة سلوكها يتبع او يتشكل انطلاقا من الاسفل إلى الاعلى bottom- up وذلـــك انطلاقا من القطاعات الاجتماعية (المنظمات، الأفراد، النخب، النظام السياسي والإداري)، ثـــم الوصول إلى فهم الكل والتركيبة الشاملة للنظام الدولي.(2)

فلليبرالية النفعية لا تنفي ان الدولة وسلوكها مقيد وخاضع للضغوط الدولية, لكن تقول ايضا ان السياسة الخارجية هي في الاساس من مهام الدولة (سياسة تصنع في الداخل) اي تقع في البيئة الداخلية للدول، كما انهم يشككون في الراي القائل بوحدوية الفاعل(الدولة), في الساحة العالمية بالرغم انهم لا ينكرون اهميتها، غير انهم يعتبرون الشركات المتعددة الجنـــسية، والاطـــراف الفاعلة الاخرى التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية، فئـــات ذات اهمية بالغة على صعيد بعض القضايا.(3)

إذن لفهم السياسة لخارجية لاي دولة يجب البحث عن الاهداف التي تحددها مصالح الاطـــراف المهيمنة في المجتمع, فالليبرالية تستبدل الدولة كفاعل وحيد بالفعاليات الاجتماعية، والتي يقصد

---

[1]) عبد الله تركماني.(**محاضرات تركيا ومحيطها الإقليمي** -1-). مرجع سبق ذكره

[2]) Volker Rittberger. (Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories). Op.cit .p06

[3]) جون بيليس وستيفن سميث. **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره ص8

بها مجموعة الأطراف المجتمعية الفاعلة في الساحة الداخلية والتي يفترض بأنها غير متجانسة وكل واحد منها يسعى إلى التأثير في عملية صنع القرار بما يتناسب والشريحة التي تمثله.

وفي ظل كل هذه البيروقراطيات المتنافسة(المنظمات، الأفراد، النخب....الخ) وفي ظل كــل هذه التباينات بين الفاعلين، **لم يعد هدف الدولة هو البقاء والحفاظ على آمنهــا مــن الأخطــار الخارجية**، بل كل فئة مكونة لهذا المجتمع تسعى إلى كسب قاعدة كبيرة مــن خــلال تحــسين الوضع الاجتماعي، وبالتالي يمكن حماية وزيادة دخل الفرد، بالمقابل يساعد ويساهم ذلك الكسب الشعبي في توسيع صلاحياتها الخارجية بما يخدم مصالحها الخاصة من خلال الانــدماج فــي الأسواق العالمية، وبالتالي أكبر مكسب هو البحث عن المنفعة، التي تشكل الهــدف الرئيــسي لجميع قطاعات المجتمع.

فالليبرالية تدعي ان الأهداف التي تنتهجها وتسعى إليها هي اكثر جزما وفائدة بالنسبة للمجتمع وللدولة بحيث هذه الأخيرة تسعى دائما إلى بناء تفاعلاتها مع الدول الأخرى على أساس تعاوني نفعي وذلك خلافا للبحث عن الأمن من خلال القوة كما هو الحال لدى الواقعية.[1]

وفي ما يخص العلاقات بين الدول ، فاللبراليون يشددون على **فرص التعاون، وتصبح المسالة الكبرى هنا تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على افضل وجــه**، وهنا لا تفقد القوة العسكرية اهميتها في الحفاظ على المصلحة الوطنية، فالمدرسة اللبرالية النفعية ليست مقيدة إلى درجة المدرسة الواقعية، فلهم نظرة إلى المــصلحة الوطنيــة ارحــب بكثيــر مــن المنظــور العسكري(الواقعي)،وهم يؤكدون هنا على اهمية المسائل الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، كما يعتقدون ان السيادة ليست مهمة على صعيد الممارسة، كما يعتقد الواقعيون، فقد تكون دولة ذات سيادة من الناحية القانونية، لكن عليها واقعيا ان تتفاوض مع جميع انــواع العناصــر الفاعلــة الاخرى، لتجد في النتيجة ان حريتها في العمل كما كانت تشتهي قد تقلصت.[2]

وبالنظر إلى السياسة الخارجية والامنية التركية من هذه المقاربة، نجد انه على تركيا ان تتبنى سياسات تعاونية مع دول جوارها وذلك لربطها في إطار تعاوني الذي تتقاطع فيــه المــصالح الإقليمية ،وبالتالي يستحيل ان تكون هنا خلافات. وبما ان تركيا هي الدولة التي لها مــؤهلات لقيادة مثل التكتلات فعليها ان تاخذ بزمام المبادرة، وفي هذا السياق، حاولــت تركيــا التنــسيق والقيام بخطوات للتقارب بينها وبين الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي سابقا، والتي تتيح لها فرص ذهبية، لفرض نفوذ السياسي وممارسة دور مؤثر في قلب اسيا، كما ان تلك الجمهوريات

---

[1]) Volker Rittberger. (Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories). Op.cit .p16

[2]) جون بيليس وستيفن سميث. **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره ص 9

تشكل فضاء ومصدر قوة للاقتصاد التركي ، فهي سوق استهلاكية واسعة للمنتجات التركية، ومصدر لمواد خام تركيا بأمس الحاجة إليها، وفي مقدمتها النفط والغاز، كما أنه من هذه المقاربة يمكن أن تفتح لتركيا آفاق تعاونية جديدة للتحرك إقليميا، فنجد اقتراح " **تورغوت أوزال**" الرئيس التركي الأسبق ، مشروع إقامة منطقة تعاون اقتصادي للدول القريبة والمطلة على البحر الأسود، وقد قطعت هذه المنظمة شوطا كبيرا لأن تصبح منظمة إقليمية فاعلة.[1]

كما يعتقد الكثير من الأوساط التركية أن المتغيرات الدولية والإقليمية والتحولات الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتكا الإسلامية، مفادها انتقال مركز هذه الجيوبوليتكا إلى تركيا بدلا من العالم العربي وإيران، وحسب هذه الأوساط فإن العالم العربي في ظل التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية وإدخال إسرائيل في البنية الجيوسياسية للمنطقة يتجه أكثر فأكثر إلى اتخاذ موقع طرفي إسلاميا وإقليميا.بإيران وبحكم وضع الشيعة كاقلية في العالم الإسلامي لن تحتل سوى محور ثانوي في جغرافية العالم الإسلامي وتحديدا في الجزء الشرقي منه، في حين تعتقد هذه الأوساط ان تركيا تملك في "الشرق الأوسط" كل العناصر الضرورية والإستراتيجية التي تجعلها تتبوا وتتزعم المركزية في العالم الإسلامي، وبرايهم فإن الجيوبوليتكا الإسلامية الجديدة تمتد من عتبة أوروبا الوسطى إلى سهوب اسيا وهضابها في محاذاة حدود الصين، ووفق هذه النظرة فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعدا اوروبيا اوراسيا وإسلاميا.[2]

وعليه يمكن لتركيا أن تبلور علاقات تعاونية مع الدول العربية والشرق الأوسط بما يكفل لها الحل السلمي للعديد من القضايا العالقة خاصة منها قضايا تفكك العراق والمشكل مع إيران وسوريا والمشكلة الكردية على وجه الخصوص. والنقطة المركزية في هذه المقاربة **هي تحويل الجوار الإقليمي من مناطق نزاع محتمله إلى مناطق تعاون،** إذن فالتعاون الإقليمي هو فعليا مدرسة للتفكير الذي يعالج التفاعل الإقليم من منظور سلمي و تعاوني بين دول منطقة معينة، كما يعتبرونه يجعل من النزاع امرا غير مرغوب في اي منطقة في العالم.

---

[1]) نور الدين محمد. **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** . مرجع سبق ذكره ص 20

[2]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. مرجع سبق ذكره ص 12

المطلب الثالث: مقاربة ميزان القوى (في الشرق الأوسط):

تعد هذه المقاربة "**ميزان القوى**"[*] من أقدم التفسيرات في العلاقات الدولية وأعرقها، حيث تعود أصولها إلى فكرة التوازن في آليات السياسة الدولية وكانت ممارسة التوازن مألوفة لدى قدماء اليونان. ويعتبر "**تاريخ الحرب البيلوبونيزية**" (**History of the Peloponnesian War**) الذي ألفه توسيديد (**Thucydide**)، مع أنه لا يذكر المفهوم بشكل صريح، وصفا ممتازا لحدوثه، وإن كان بشكل ثنائي المحور، ويدور حول العلاقة بين أثينا و إسبارتا في القرن الخامس قبل الميلاد.

وعليه هذه المقاربة التي تمثل الالية التي تسمح لطرف معين من اكتساب هامش من القوة بغية تفادي خطر،أن تصبح القوة موزعة على نحو غير متساوي، وفي الواقع ، وبالرغم من أن هناك تصنيفات مختلفة تعبر عن أنماط مثالية قد لا توجد بشكلها الجامد كما **هي عليه في** الواقع . وإنما يمكن الاستناد إلى ملامح مختلفة لها في تحليل نمط علاقات القوة القائم في العالم خلال فترة ما ،**خاصة** في الفترات الانتقالية التي تتسم بالديناميكية، فقد كان النظام الدولي يبدو بعد انهيار القطبية الثنائية عام 1991 وكانه يتجه نحو تعددية اقطاب قبل ان تتضح سيطرة الولايات المتحدة ، كما ان سيطرتها هي في النهاية ناقصة ، وتتعرض لتحديات مثيرة ، **فهناك مراكز قوى مختلفة تشكل شبكة تاثير اقتصادية ، عسكرية، إعلامية معقدة ، وفاعلون غير دوليين يمارسون افعالا غير مسبوقة** في **التاثير على الدول** ، بما يجعل نظام القطب الاوحد الحالي مختلفا تماما عما كان عليه تاريخيا, وفي هذا الصدد يقول" **صامويل هانتنغتون**".[1]:

" **إن جهود القوى العظمى لخلق نظام احادي القطبية، حفز بشكل كبير لبروز جهود قوى عظمى تسعى إلى إيجاد نظام واحد متعدد القوى،عمليا كل القوى الإقليمية تؤكد تواجدها، بترويجها المتزايد لمصالحها الخاصة التي تتضارب في الكثير من الاحيان مع**

(*) **ميزان القوى:** مفهوم عام لا غنى عنه يمثل جزءا من علّة كل من دارسي الدبلوماسية وممارسيها. بل يعتبره بعض البحاثة أقرب شيء بين أيدينا لنظرية للعلاقات الدولية. غير أن معناه ليس واضحا على الإطلاق حيث.. أنه معرض لعدد من التفسيرات المختلفة. فعلى سبيل المثال يميز **مارتن وايت** (Martin Wight) تسعة معان مختلفة لهذا المصطلح: 1 توزيع متوازن للقوى.2 المبدأ القائل بوجوب التوزيع المتوازن للقوى.3 التوزيع الراهن للقوى. وبالتالي، أي توزيع محتمل للقوى.4 مبدأ التوسع المتساوي للقوى العظمى على حساب الضعفاء.5 المبدأ القائل إنه يجب أن يكون لطرف من الأطراف هامش قوة بغية تفادي خطر أن تصبح القوة موزّعة على نحو غير متساو.6 دور خاص في الاحتفاظ بتوزيع متساو للقوى.7 ميزة خاصة في التوزيع القائم للقوى8. الغلبة (السيطرة)..9 نزعة متأصلة للسياسة الدولية لإيجاد توزيع متساو للقوى.

1) Detlef Nolte." Regional Powers in International Relations: Analytical Concepts and Research Approaches ". GIGA German Institute of Global and Area Studies . Working Paper. N° 30. October 2006.p6

المصالح الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، والسياسة العالمية التي اتبعتها بعد نهاية الحرب الباردة وفي تحركها بشكل أحادي في العالم..... الذي بدا يشهد تغيرا نحو التعددية القطبية والتي ستصبح واقعا بعد عقدين من الزمن على الأقل"

"The superpower's efforts to create a unipolar system stimulate greater effort by the major powers to move toward a multi-polar one. Virtually all major regional powers are increasingly asserting themselves to promote their own distinct interests which often conflict with those of the United States. Global politics has thus moved from the bipolar system of the Cold War through a unipolar moment …. And now is passing through one or two uni-multipolar decades before it enters a truly multi- polar 21st century**." (Huntington 1999)**

و بناء على ما سبق تشهد أقاليم العالم المختلفة، أنماطا متنوعة **لعلاقات** القوة الإقليمية ، أو بأشكال معدلة لما كانت عليه في السابق ، فقد كانت مصر **هي** القوة الإقليمية الرئيسية المؤثرة في تفاعلات المنطقة المحيطة بها ، لفترة طويلة امتدت منذ عام 1945 حتى عام 1967، **بشكل** واضح ومستقر، دون منافسة أو تحديات كبيرة إلى أن بدأ الإقليم يشهد تطورات عسكرية واقتصادية وسياسية معقدة ، أدت إلى صعود نفوذ دول أخرى ، واندفاع دول ثالثة نحو صراع زعامة . وبدأ (الشرق أوسطي عموما) خلال التسعينات يتجه نحو تعدد أقطاب، فكثيرا ما **يشار إلى مصر والسعودية وسوريا كتحالف قائد في المنطقة العربية** ، أو إلى **مصر والسعودية وإسرائيل وإيران وتركيا كقوى إقليمية كبرى** في الشرق الأوسط، تمتلك كل منها قدرة واضحة على التأثير في اتجاهات مرغوبة بالنسبة لها ، أو عرقلة التطورات التي لا تتلاءم مع مصالحها الإقليمية".[1] **وفي هذا الصدد يقول 'ميرش هايمر'**:

" الدول التي تزيد من سيطرتها الإقليمية لها أهداف أخرى واسعة، تمثل في منع أي تواجد جغرافي آخر، الذي قد تسيطر عليه قوى عظمى أخرى.والهيمنة الإقليمية بكلمة أخرى، هي منع بروز منافسين جدد، وبدلا من ذلك ضرورة الإبقاء على هذه المناطق مقسمة لكي تتنافس فيما بينها، وتضعف لكي لا تنافس القوى العظمى"

"States that gain regional hegemony have a further aim: to prevent other geographical areas from being dominated by other great powers. Regional hegemons, in other words, do not want peer competitors. Instead, they want to keep other regions divided among several great powers so that these states will compete with each other." (**Mearsheimer 2005**)[(2)]"

---

1) أحمد عبد السلام. (**موازين القوى**). موسوعة الشباب السياسية.نقلا عن:
-- **http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/YOUN66.HT**

2) Detlef Nolte." Regional Powers in International Relations: Analytical Concepts and Research Approaches ". op.cit.p2

وهكذا ، فإن مقاربة ميزان القوى ، تمثل أهمية خاصة لا يمكن تجاوزها تحليليا ، كأحد الأسس المحورية لفهم التوجه التركي في الجوار الإقليمي ، كما عدل تفكك الاتحاد السوفياتي الديناميكيات المتعلقة بالسياسة الإقليمية، خصوصا تلك المناطق التي كانت واقعة بالقرب منه مثل ،الشرق الأوسط ودول البلقان ، فمن الناحية القيمية لميزان القوى، حسن فناء الاتحاد السوفياتي موقع البلدان المؤيدة للغرب وقوض تلك التي كانت قريبة من الاتحاد السوفياتي، كما خفض من تأثير الدول المعادية للغرب في تشكيل نمط السياسة الإقليمية ومثال هذه الحالة التآكل الجدي لتأثير سوريا في التشكيلة العربية والشرق أوسطية.[1]

فالجوار الإقليمي لتركيا وخاصة الشرق الأوسط قبل سقوط الاتحاد السوفياتي لم يشهد تنافسا كبيرا حول الجغرافية السياسية وعن الزعامة الإقليمية كما هو عليه المشهد السياسي الحالي فلم تعد المنطقة تتزعزع تحت قضية الصراع العربي- الإسرائيلي فحسب، وإنما طفت على السطح مسائل اخرى ذات اهمية مثل المسالة اللبنانية، المسالة العراقية، وصار لدينا المسالة اللبنانية – السورية، المسألة الإيرانية، ولم يعد الأمر يقتصر على ذلك فالحديث مقبل على المسألة السنية – الشيعية، ومن هنا أصبح الشرق الأوسط (الكبير) يعرف سبع مراكز للثقل، الهند وباكستان،إيران وتركيا وإسرائيل،ومصر والسعودية، وهي في اغلبها تمتلك عناصر القوة اللازمة للعب دور الفاعل الإقليمي.[2]

كما أن تركيا من منظور توازن القوى في الشرق الأوسط لم يكن الخيار المتاح لها، بل لطالما كانت تركيا تناى عن القضايا التي هي خارج حدودها, و تتجنب التورط الإقليمي.لكن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بقيت الو.م.ا القوة الخارجية الوحيدة في المنطقة، وادت حرب الخليج الثانية 1991، إلى تغيير موازين القوة بين الدول، عن طريق استئصال العراق بوصفه قوة إقليمية.[3] الامر الذي حتم على تركيا ان تكون قوة إقليمية تحاول على الاقل ان تكون احد موازينه او احد دفتيه لترجيحه بما يتوافق ومصالحه الوطنية ، فهي امام معضلة عدم توازن على صعيد القوة العسكرية، والإستراتيجية عامة، داخل الشرق الاوسط بوجود إيران وإسرائيل وروسيا. وهذه المعضلة لا تفضي إلى الامن بل إلى غيابه، ذلك ان انعدام التوازن يدفع تلقائيا باتجاه زيادة الهواجس الامنية، التي تدفع هي الاخرى باتجاه البحث المستمر عن مصادر القوة المكتسبة.

---

[1]) Hunter Shireen. (Bridge or Frontier? Turkey's Post -Cold War Geopolitical Posture). Op.cit.

[2]) عبد الله تركماني.(**محاضرات تركيا ومحيطها الإقليمي**.1.).مرجع سبق ذكره.

[3]) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره.ص 204

إذن نستنتج أنه كان لنهاية الحرب الباردة أثر بالغ في بروز تركيا كقوة إقليمية، في منظومة جديد ذات أبعاد عالمية لاتزال في ديناميكية مستمرة ولم تكتمل ملامحها بعد،كما لاحظنا أيضا أن السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد الحرب الباردة ،عرفت تغيرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز في السياسة الدولية، بعدما كانت تعتمد على " **الناتو** ".

فهي محاطة بتهديدات قرب حدودها، بحيث تحتفظ تركيا بهدوئها وحساباتها الواقعية، تسعى إلى إبعاد الأخطار عن داخلها، وتحاول لعب دور الزعيم الإقليمي حيث تستطيع، وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة، محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع.كما أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من انطلاق تركيا للعب هذا الدور الإقليمي، فهي تعاني من محاولات فصلها ثقافيا عن المنطقة العربية الإسلامية ،كما لتركيا ارتباطات مع إسرائيل، وهي ارتباطات ليست دبلوماسية فقط، وإنما عسكرية، قد تكون محل نزاع بين تركيا وبعض دول الجوار.

لتركيا مشاكل مع الاقليات الدينية والعرقية لدول الجوار الإقليمي: اكراد، وارمن، وطوائف دينية غير سنية. كذلك مشكلة الهوية وما تطرح من زعزعة للاستقرار الداخلي التركي، ودور الجيش في النظام السياسي ومشاكل الطاقة في بحر قزوين وظاهرة الإرهاب...الخ.

وكل هذه النقاط التي سنعالجها في الفصل الثاني حول محددات السياسة الخارجية والامنية التركية، كما ان المحيط الإقليمي التركي والجغرافية السياسية لهذه الدولة قد وضعت السياسة الخارجية والامنية التركية اما شبكة معقدة وحساسة من القضايا والعلاقات والتفاعلات في الواقع العملي، الامر الذي يجعل علينا من الصعب التعرض لجميع توجهات السياسة الخارجية التركية، وتناول جميع القضايا التي يطرحها كل توجه بالتمحيص والتحليل.

وعليه في دراساتنا هذه ساحاول التركيز على علاقات تركيا الدولية، باعتبارها دولة امامية في مواجهة جبهات متعددة وهي تسعى إلى إيجاد سياسة خارجية التي ستكون قادرة من خلالها على التعامل بنجاح مع مجموعة من التحديات الامنية والاقتصادية .

الفصل الثاني

المحددات و العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية و الأمنية التركية

بعد تحديد البعد الإقليمي وما يترتب عنه من دوائر جغرافية، تشكل في مجملها المحيط الذي تتفاعل وتوجه إليه السياسة الخارجية التركية ، كما يشكل ذلك الجوار الإقليمي البعد الذي تنطلق منه معظم الهواجس الأمنية، التي تشكل بدورها خطرا على المصلحة الوطنية التركية في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب ، وتتصاعد لتعتبر تهديدا محسوسا على كيانها السياسي. فدراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل دون الرجوع إلى البيئة المجاورة (**neighboring enviroment**) التي توجد فيها تلك الدولة،حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول- أعضاء النظام الإقليمي-، سواء أكانت تلك الأنشطة تعاونية أو عدوانية في السياسة الخارجية للدول الأطراف الأخرى أعضاء النظام الإقليمي، حتى أن السياسة الدولية لا يمكن فهمها بشكل كامل إذا كان التركيز منصبا فقط على العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي المسيطر دون الاهتمام بالسياسات والتفاعلات الإقليمية.[1]

فالتغيرات في البيئة الإقليمية و الدولية، قد وضعت ضغوطا على تركيا بصفة عامة، وعلى صانعي السياسة التركية بصفة أخص ، وهذا راجع الضخامة وسرعة التطورات في الجوار الإقليمي، سواء اكان ذلك في البلقان ، أو القوقاز ، أو الشرق الأوسط، والتي نتج عنها ضغوطا شكلت أعباء كبيرة على السياسة الخارجية والأمنية من الناحية الخارجية، وفي الوقت نفسه تواجه تركيا تغيرات على مستوى البيئة **الداخلية يمكن القول ان لها اهمية في سياساتها الخارجية والامنية** لا يمكن تجاوزها ولا تجاوز الاثار المترتبة عنها ، وهذه في مجملها تشكل المحددات والعوامل المساهمة في رسم وتوجيه السياسة الخارجية والامنية.[2]

وعليه في هذا الفصل سنحاول الوقوف على اهم هذه المحددات الداخلية التي تتحكم في السياسة الخارجية التركية ، بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي تؤثر بمستويات متنوعة ومتفاوتة على تركيا من الناحية الامنية، بمعنى البحث عن مجموعة المتغيرات التي تحدد تلك السياسة، حيث ان نهاية الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفياتي اديا إلى نتيجة مفادها، ظهور بعض القوى العالمية التي اعادت صياغة العلاقات الدولية في القرن 21 وهي: النزاعات العرقية في البلقان و اوراسيا، تزايد وعودة الظاهرة الإسلامية للواجهة،عولمة الاقتصادات الوطنية، زيادة الطلب على الدمقرطة والمجتمع المدني، فتوجه تركيا للعب دور محوري في هذه المرحلة الجيوسياسية الحساسة مرتبط بشكل اساسي بتلك التوابع والمتغيرات التابعة، التي ظهرت في القرن 21، منها

---

[1]) محمد السعيد إدريس. **النظام الإقليمي للخليج العربي** . مركز دراسات الوحدة العربية.ط1.بيروت. شباط/فبراير2000.ص

[2]) Stephen Larrabee,Ian O Lesser. Turkish foreign policy in the age of uncertainty. Op.cit. 15

أحداث 11 سبتمبر2001 ، وانتشار ظاهرة الإرهاب وما تمخض عنها من نتائج، هذا كله جعل تركيا تدخل في مرحلة معقدة وحرجة،الأمر الذي يستدعي منا دراسة تلك المحددات و العوامل التي أعادة صياغة ورسم السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة .[1]

المبحث الأول:

الخلفية الفلسفية للسياسة الخارجية التركية:

تعد الفلسفة (أيديولوجية ومعتقدات) لأي دولة ضمن المحددات الداخلية، وهي المتغيرات التي تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي، ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى، هذا إلى جانب مجموعة من المحددات الثقافية أو الفلسفة السياسية والتقاليد السياسية والأنماط السلوكية التي اكتسبتها دولة ما عبر قرون مضت ، والتي أصبحت تمثل ميراثا تاريخيا يؤخذ في الاعتبار من جانب صانعي السياسة الخارجية.[2]

المطلب الأول: ضعف النموذج الكمالي:

تمثل "**معاهدة لوزان**" 23جويلية.1923 تاريخ الإنشاء الثاني للدولة التركية، بعد الولادة الاولى في 1299، وما كان في عصر القوة والعظمة مستحيلا بل غير مطروح اصلا، تحول بعد نهاية الحرب العالمية الاولى إلى كيان جديد، اصبحت عن طريقه تركيا جزءا من اوروبا، جغرافيا،وثقافيا، وحضاريا، وحتى دينيا بمعنى تعطيل الإسلام كقوة محركة في المجتمع والسياسة. طبعا لم تبدا عملية الاوربة مع اتاتورك، إلا ان التحول نحو اوروبا بما هي قيم ثقافية وسلوكية، بدا عمليا مع "**مصطفى كمال اتاتورك**" وإن لم تكن تجربة اتاتورك، في الكثير من نواحيها، تمت إلى الاوربة، في عمقها المعروف انذاك ، اقتصاديا سياسيا وتحالفات.[3]

---

[1]) Lore G. Martin , Dimitri Keridis . The Future of Turkish Foreign Policy. Belfer Center Studies in International Security. The MIT Press. p 3

[2]) محمد السيد سليم. **تحليل السياسة الخارجية**. مرجع سبق ذكره.ص 137

[3]) محمد نور الدين. **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**. مرجع سبق ذكره.ص 25

منذ أن تأسست الجمهورية التركية في 1923، بنت سياستها الخارجية التي كانت تقف على المبادئ الكمالية(*) "**Kemalist**" ،و التي تتلخص في إيديولوجية آتاتورك وتصوره للدولة التركية، وقد شكلت هذه المبادئ اختزالا جامعا للسياسة التي اتبعها في فترة حكمه للجمهورية التركية ويمكننا أن تحديد أهم مصطلحاتها في الآتي:

* **الجمهورية**: والتي تحققت على يديه باستبدال النظام الأوتوقراطي -الملكي بالنظام الجمهوري.
* **الوطنية**: التي تقف على أساس المواطنة المشتركة والإخلاص للمثل والقيم الوطنية العليا دون الاعتماد على الدين أو العنصر العرقي المكون للمجتمع.
* **الشعبية**: التي تعني المساواة أمام القانون ونبذ الامتيازات الطبقية والصراع الطبقي.
* **الدولتية**: التي تعني تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لمصلحة المواطنين والتصدي للآثار المدمرة للحرب العالمية الأولى.
* **الثورية**: التي تعني القضاء في الأساس على العادات والتقاليد القديمة إذا كانت تتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع التركي.
* **العلمانية**: أي فصل الدين عن الدولة ومن اهم الإجراءات التي نفذها اتاتورك، وبواسطتها الغى الخلافة والغى منصب الشيخ الإسلام، والغى سلطة المحاكم الشرعية والقضاء الديني،والزم الدولة الأخذ بالقوانين المدنية.

تترابط هذه المبادئ الستة(*) بعضها ببعض لتشكل في حصيلتها مرجعية اتاتورك الأيديولوجية التي امتازت بخصوصيتها المتمثلة بالعلمنة وتعتبر هذه الاخيرة هي حاصل جامع لكل الايديولوجيات التي مورست في تركيا والمجتمع العثماني.[1]وبناء على تلك المبادئ نظر اتاتورك إلى اوروبا على انها النموذج مضمونا وشكلا، وكان بذلك اول زعيم تركي، يتبنى الحضارة الاوروبية نهجا رسميا للدولة، حيث يقول اتاتورك" **الحضارة التي يجب ان ينشدها الجيل التركي الجديد هي حضارة اوروبا مضمونا وشكلا،لان هناك حضارة واحدة هي الحضارة الاوروبيه، هي الحضارة القائدة، والحضارة الموصله على القوة والسيطرة على**

(*) عبارة **كمالية**: ليست تركية في الأصل بل ابتدعها المحللون الأجانب لتركيا الحديثة، أما المرادف التركي الذي يستخدمه الأتراك فهو تعبير" **الأتاتوركية**" .

(*) **المبادئ الكمالية**: بعد تقنينها من قبل حزب الشعب الجمهوري في أوائل عقد الثلاثينات صارت الرموز التي تجسد المبادئ الكمالية الستة المتمثلة في: الجمهورية،الشعبية،العلمانية،الوطنية، الدولتية،الثورية، ما لبثت هذه المبادئ أن دخلت في متن الدستور 1937.

[1]) الجميل سيار. العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة. مركز دراسات الوحدة العربية .ط1.بيروت.لبنان.أكتوبر 1997.ص118

الطبيعة وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة..وإن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار"[1]

و عليه من تلك المبادئ تبرز أهم المنطلقات الفكرية في تصور الدور الخارجي التركي في تلك المرحلة الذي كان مبني على مبدأ:"**سلام في الداخل سلام في الخارج**" "**peace at home, peace abroad**" والذي يعتبر حجر الزاوية في السياسة الخارجية التركية، بحيث كان كمال أتاتورك ، مؤسس الجمهورية التركية الذي قال في أحد خطاباته عن حالة الأمة في كلمة ألقاها في 1 نوفمبر 1928 : "**أن ذلك المبدأ أمر طبيعي تماما وبسيط ولشرح هذه الحقيقة فإن البلد الذي هو في خضم الإصلاحات الأساسية والتنمية ينبغي أن تكون رغبته الخالصة في السلام والهدوء سواء في وطنه أو في العالم**"،كما يقول أيضا: " في صياغة **سياستنا الخارجية نولي أهمية خاصة لسلامة وأمن بلدنا ولقدرتنا على حماية حقوق مواطنينا ضد أي عدوان بحيث يكون بإمكان تركيا أن تعيش في سلام مع جميع الأمم والمحافظة على علاقات ودية مع القوى الكبيرة منها والصغيرة على حد سواء ، وتكون دائما على استعداد للدفاع عن نفسها من المعتدين المحتملين**"[2]، وخلال عهد اتاتورك ،كان التوجه الدولي تركيا في سياستها نحو عدم الانحياز ، والذي يبدو انه افضل اختيار لتحقيق اهدافها الفورية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى،وحسب اعتقاد مفكري وصناع القرار تلك المرحلة، تركيا هي البلد الذي مزقته الحرب في حاجة إلى إعادة البناء الداخلي ، الأمر الذي يستوجب ضرورة السعي إلى السلام، وتمحورت السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة حول هدفين اساسيين:

* **خلق كيان قوي**، ودولة حديثة التي يمكن الدفاع عن حرمة اراضيه واستقلاله السياسي، وبدون مساعدة خارجية ضد العدوان الخارجي.

*وجعل **تركيا ذات كيان موحد** كامل ومتساوي بين الاعضاء والاقليات من كل المجموعات والعرقيات المترامية على اراضيها الغربية الاوربية والاسيوية.[3]

وعليه فإن تلك النظرة التركيه القديمه، الغارقة في السلبية(عدم التدخل) للسياسة الخارجية والتي كانت قائمة على الشعار الكمالي "**سلام في الوطن سلام في العالم**" لم تعد موجودة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بوجود اخطار متعددة اصبحت تشكل خطرا على الكيان

---

[1]) محمد نور الدين.**تركيا الجمهورية الحائرة**: مقاربات في ا**لدين والسياسة والعلاقات الخارجية**. مرجع سبق ذكره.ص 26

[2]) الجميل السيار. العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة. المرجع السابق.ص 119

[3]) bilge criss and pinar bilgin." Turkish foreign policy toward the middle east" .meria .journal volume.1.no.1 January 1997. http://meria.biu.ac.il/journal/1997/issue1/jv1n1a3.html -->

التركي في حد ذاته، فعلى امتداد ثلاثة أرباع قرن من الزمن، ظلت الكمالية الإيديولوجية الرسمية للجمهورية التركية، **غير أن شكوكا ما لبثت في العقد الماضي أن آثارت حول بقاء هذه الإيديولوجية قادرة على الاضطلاع بدور المرشد العام للبلاد في الألفية المقبلة**. فالمبادئ التي كانت توجه جهود مصطفى كمال المنصبة على إيجاد تركيا حديثة، **كانت ذات مغزى ووظيفة بالنسبة إلى الفترة التي كانت البلاد تمر بها انذاك، فقد كانت ذات جدوى على صعيد خلق دولة قومية ووفقا للمعايير الأوروبية للقرن التاسع عشر ، في العمق الآناضولي من الإمبراطورية العثمانية السابقة**، غير أن تلك المبادئ ما لبثت تدريجيا أن أصبحت **عقبة على طريق تحقيق المزيد من تعزيز الديمقراطية في تركيا**، لأن الدوائر القيادية في البلاد كانت أميل إلى إسناد سياساتها لنوع من التفسير التسلطي لهذه المبادئ بدلا من أي تفسير ديمقراطي ليبرالي.

إن مسيرة تطور تركيا باتجاه مجتمع ناضج قائم على الانفتاح، ونظام ديمقراطي غربي ليبرالي مستند إلى أحد مبادئ اقتصاد السوق تعرضت للقطيعة بفترات سادتها سياسات قائمة على ضيق الأفق،أعطت الأولوية للحفاظ على النظام السياسي المتمركز حول الدولة والمستند على احد نماذج المجتمع المغلق، وقد كان تاريخ التحول والتعزيز الديمقراطي في تركيا، بعد تبنيها النظام البرلماني القائم على التعددية الحزبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بداية لعملية تطور وتحرر مجتمع من نخبة دولية كانت حريصة على عدم التخلي عن وصايتها على الجماهير، ومازالت تميل إلى تسويغ ارائها، هذا بالحاجة إلى الحفاظ على مبادئ مؤسس الجمهورية، وفي **تفسيرها لمبادئ تاسيس الجمهورية غالبا ما تتغافل هذه النخبة عن الطابع التقدمي المتاصل في العمل الذي قام به اتاتورك**.[1]

وقد ادى هذا إلى دفع العديد من المراقبين الاتراك الاجانب، وبالخصوص منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى القول "**بان الكماليه إن هي إلا قاعدة إيديولوجيه ولىّ زمانها، وهي غير صالحه لإدارة نظام ديمقراطي قائم على الانفتاح ولتحقيق المزيد من تطوير دوله قوميه موحدة على حد بعيد ذات مجتمع متعدد الاعراق والتفاعلات**"[2]، غير ان ما يبدو مطلوبا، هو نوع من إعادة تفسير تراث اتاتورك السياسي وفقا لمتطلبات الوقائع الداخلية والدولية الجديدة، ولعل هذه هي إحدى اكثر المهمات السياسية والفكرية التي تواجه القيادة التركية، وربما هذا الامر الـــذي

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص 17.

[2]) المرجع نفسه.ص18

استدعى ضرورة بلورة فلسفة جديدة لابد أن تتبناها تركيا في سياساتها الخارجية والأمنية مع إبداء صورة أولية للواقع الدولي في هذه المرحلة.

المطلب الثاني: العثمانية الجديدة (NEO-OTTOMANISM):

إن تركيا بتفكك الاتحاد السوفياتي، أصبحت في وضع يستحيل التوقف عنده، وبات لابد عليها من التقدم إلى الأمام بسرعة عبر دور إقليمي واسع ينطلق من البناء الداخلي للأمة وتحقيق التوافق المجتمعي، كما يراعي الظروف الخارجية ، وإلا فإن التوقف في ظل التحولات العالمية يعني التراجع ومواجهة الخطر الحتمي للتجزئة والضعف.

يرى الكثير من المفكرين على غرار "**هاينس كرامر**" أن الجمهورية التركية التي أسست على المبادئ الكمالية، **إنما هي تقليدا لتراث الدولة العثمانية التسلطية** ولكن بصيغة جديدة، وذلك راجع لمسارات تطور الفكر الكمالي، حيث غالبا ما كان يبالغ في تفسير تلك المبادئ والتي في رايه ظلت منفتحة نظريا فقط، تحت شعارات إقامة الدولة الجديدة عن طريق التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واما الواقع التركي كان يعكس مجموعة إلزامات وقرارات جبرية من الأعلى دون اي اهتمام بشان القاعدة، خاصة في التعامل مع القيم المجتمعية التي كانت مبنية على الدين، واستبدالها مباشرة بالعلمانية التي يعتقد فيها إشارة للديمقراطية والمساواة، في حين ان محاربة التعبير السياسي للدين لا تتوافق بالضرورة مع تشجيع الحريات الفردية ودعمها**.كما ان اللبراليه والديمقراطيه لم تكونا جزءا من المبادئ الكماليه, ولقد كان التفسير الواقعي لهذه المبادئ من البدايه مثله مثل الممارسه السياسيه للقادة الجدد، دكتاتوريا متشددا،وفي ظل الظروف التي كانت سائدة في تركيا عقد العشرينات، فإن هذا يبدو الاسلوب الوحيد القادر على تمكين سياسات اتاتورك التحديثيه من تحقيق النجاح.**[1]

اما في الوقت الراهن **و على الجبهه الفكريه** , بدا عدد من المحللين السياسيين وكبار السياسيين بإثارة النقاشات حول الاسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية ، ولا سيما في ما يتعلق بمبدا **عدم التدخل** (**non-interventionist**) ، وتتمثل هذه النقاشات في جوانبها الاساسية حول ضرورة إعادة التفكير في ذلك المبدا, وكذا إعادة تقييم **النموذج الكمالي القديم, بالإضافة** إلى الجهود الرامية إلى وضع **الصيغه الحديثه** للعثمانية , **بوصفها إطارا فلسفيا جديدا لتركيا**

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص.27

ذا نظرة جديدة إلى العالم والسياسة الخارجية لما بعد الحرب الباردة، وسرعان ما تشكل الوضع و الظروف الإقليمية والعالمية المتغيرة، حتمية لبروز مدرسة فكرية الغاية منها إعادة **صـياغة** وتأهيل الإرث العثماني الماضوي بما يتوافق والتغيرات الدولية الحاصلة، وذلك بدون إعطاء أي قداسة للتاريخ، وأن الغرض هنا ليس الحط من الإرث العثماني وإنما التغيرات الجارية منذ الحرب الباردة هي التي تستوجب هذه الصياغة الجديدة.(1)

وسرعان ما توالت المشاريع و المبادرات بحيث أطلق الزعيم التركي ورئيس الوزراء السابق **تورغوت أوزال**(*) مبادرة طرح فيها فكرة **العثمانية الجديدة** "**neo-ottomanism**" التي كان **جنكيز تشاندر**(**cengiz candar**) ،المعلق والمحلل السياسي ومستشار أوزال من أبرز المنظرين لها، والذي أوصى أن تركيا "**يجب أن توضع لها رؤية إمبريالية**"، ويؤكد في الوقت ذاته أن هذا التصور "**لا ينبغي أن يفسر بأنها** ذات نظرة "**توسعية أو تهورية اندفاعية و مغامرة**" بل بوصفها "**حرية حركة الناس و الأفكار والبضائع في أراضي الإمبراطورية العثمانية القديمة**"(2).

والعثمانية الجديدة، كما يعرفها زعيم حزب «**الطريق القويم**» تورغوت اوزال هـي: «**وسيلة لتجاوز الاختلافات العرقية (في تركيا) من خلال الهوية الإسلامية، تماما مثلما كان الوضع خلال عصور الإمبراطورية العثمانية، فالدين يؤلف بين مسلمي الاناضول والبلقان (...) ان تكون تركيا في الفضاء العثماني السابق يعني ان تكون مسلما والعكس صحيح**»،**اما** نجم الدين اربكان، **زعيم حزب** «**الرفاه**» **و** رئيس الوزراء السابق فيقول إن هدفه من هذه الأيديولوجية الجديدة هو: "«**خلق تركيا العظمى كما فعل العثمانيون بالضبط**»."(3)

فالعثمانية الجديدة باختصار، هي قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من الادرياتيك إلى صور الصين مرورا بالشرق الاوسط، اي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزءا من الدولة العثمانية، مضافا إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز واسيا الوسطى، وعليه ايضا فالعثمانية الجديدة (او العثمنة)(*) -كما يروق للبعض تسميتها-، هي نتاج تبذل الظروف التي ولد في ظلها كيان الجمهورية التركية وهي بذلك **تجاوز اهم الطروحات**

---

2) Shireen Hunter." Bridge or Frontier? Turkey's Post -Cold War Geopolitical Posture". Op.cit.

(*) تورغوت أوزال: رئيس الوزراء ورئيس الدولة التركية الأسبق، اقتصادي ليبرالي، بدأ مهندسا للسدود في ستينيات القرن الماضي ، قبل أن يأخذه العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية بعد أن وجد فيه قادة انقلاب عام 1980 الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، كما أسس أوزال حزب الوطن الأم عام 1983.

2) محمد نور الدين. **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** .مرجع سبق ذكره ص18

3) مصطفى زين. "**العثمانيون الجدد عائدون إلى الشرق الأوسط**" نقلا عن: http://www.alarabiya.net/views/2006/09/02/27104.html

(*) العثمنة ottomanism": مفهوم يعني إقامة إمبراطورية عثمانية متطورة تستند على مؤسسات ليبرالية بإمكانها ضمان ولاء كافة الفئات الدينية والقومية الخاضعة لتلك الإمبراطورية

الكمالية في السياسة حول الانكفاء إلى حد الانعزال، عن التورط في ما يجري خارج الحدود، أي ما دامت تركيا بخير فالعالم بخير، والتورط التركي في حرب الخليج الثانية كان ذروة التعبير البليغ عن إسقاط ذلك الشعار، كما يعتبر المستشار "**أحمد داوود أوغلو**" المنظر الأهم للإستراتيجية التركية التي قوامها إخراج تركيا من بلد "**طرف**" عضو في محاور وعداوات، إلى بلد "**مركز**" على مسافة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية, وقد وردت ملامح هذه الإستراتيجية في كتابه الشهير "**العمق الاستراتيجي**" ، هذه العثمانية الجديدة في **البعد الخارجي للفلسفة الجديدة**.

أما **بعدها الداخلي** يتمثل في إطلاق "**محمد ألتان**" الأستاذ الجامعي وزميل **تشاندرا** في صحيفة (الصباح) التركية فكرة "**الجمهورية الثانية**" التي تختصر بتعميم كامل للديمقراطية والحريات بما فيها حقوق الاقليات (الكردية اساسا) في التعبير عن هويتها، وتغليب النزعة المدنية في المجتمع على النزعة العسكرية التي استبدت الجمهورية الأولى منذ تاسيسها[1]، وإذا لم **يكن منتقدو (العثمانية الجديدة**) بين الأتراك كثر، فإن الأمر كان مختلف جدا مع اطروحات (**الجمهورية الثانية**) التي اتهم الإسلاميون والماركسيون والأكراد (وعلماء الخارج) (شرق وغرب) بالوقوف وراء هذه الطروحات، بحيث اعتبروها تمس اهم الأسس التي افرزتها التجربة الكمالية في سنواتها الاولى واستمرت حتى اليوم وهي مؤسسة الجيش حارس الكيان والنظام.

لقد افرز الجدال الفكري للجمهورية الجديدة تجاذبات إيديولوجية وقومية حادة كما انها اصطدمت بجدار المواقف الغاضبة للمؤسسة العسكرية والقوميين المتشددين وعلى انها مظهرا معبرا من مظاهر التحول المستمر في اتجاهات التفكير داخل المجتمع التركي على نحو يطرح على بساط التقويم وإعادة النظر المنطلقات الكمالية داخليا وخارجيا، والتاثيرات الهامة المحتملة لذلك على خريطة تركيا ومحيطها.

---

[1]) عبد الله تركماني. "**تركيا ومحيطها الإقليمي**-1-".مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني:
النظام السياسي ومشكلة الهوية الوطنية:

يقصد بالنظام السياسي ذلك الدور أو مجموعة الأدوار في النسق السياسي الوطني التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرار الملزمة، وينطلق تحليل النظام السياسي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، بصفته البيئة المحلية أو الداخلية التي يصنع بداخلها القرار الخارجي بغض النظر عن أن هذا الأخير يؤخذ مع مراعاة لاعتبارات أخرى قد تكون خارج النطاق المحلي في السياسة الخارجية، ومن ثمة فاختلاف بنيان النظم السياسية يؤدي إلى صنع سياسة خارجية مختلفة، كما أن تغير النظام السياسي في المجتمع ذاته يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية كما حدث بالنسبة للتغير من نظام السلطنة العثمانية إلى نظام مصطفى كمال أتاتورك العلماني.[1]

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي:

النظام السياسي التركي **نظام علماني ديمقراطي ولكن ذو صبغة عسكرية**، بحيث يقوم على أساس مبدا الفصل بين السلطات ، وكذا التعددية الحزبية اللبرالية، وفقا لنظام دستوري ينص على ان القوات المسلحة التركية تمثل حامي العلمانية كمبدا اساسي دستوري، وبما ان تركيا تواجه بيئة دولية مضطربة، فهي تواجه اضطرابات محلية لا يمكن الاستهانة بها، والتي تطرح التساؤلات حول مستقبل البلد وسياساته الخارجية وهذه الشكوك تشهد زيادة كبيرة نتيجة لان تركيا تعيش ازمات واضطرابات سياسية مختلفة. كما جعلتها هذه الاضطرابات عرضة لتحديات متنوعة، من تدخل الجيش في الحياة السياسية، وكذا ازمة الهوية وازمة الاستقطاب العلماني-الإسلامي، وفي ظل هذه البيئة المضطربة داخليا،اصبحت تركيا مرغمة على إعادة تحديد سياستها الخارجية والامنية لإعادة التفكير في مصالحها القومية وعلاقاتها الدولية. وفي الوقت نفسه ، فإن تركيا بالإضافة إلى تلك التحديات فهي تواجه تحديات داخلية ذات ابعاد إقليمية دولية جديدة، مثل التزايد في النزعة نحو تدويل القضايا العرقية وما يطرحه ذلك من فكرة الانفصاليين

[1]) محمد سيد سليم. **تحليل السياسة الخارجية**.مرجع سابق ص225

الأكراد، ونمو ظاهرة الإرهاب الدولي، هذه القوى تؤثر بشكل متزايد سواء في أسلوب ومضمون السياسة الخارجية والأمنية التركية، والواقع أن النقاش حول هذه القضايا والعوامل داخل الدولة والنظام السياسي تمحور بين المحافظين والمصلحين ، وهي المناقشة التي يعاد فيها طرح كيفية تكييف النظام السياسي المحلي مع المتغيرات والقضايا الخارجية،وذلك بما يحفظ لتركيا مكنتها ودورها الإقليمي، كما يحافظ على وحدة الكيان التركي الذي أصبح مهدد من التشتت والتمزيق من جراء النزعة العرقية. [1]

لقد مر النظام السياسي التركي بمراحل متنوعة كان عدم الاستقرار هو الصبغة الرئيسية التي طبعته خلال عقود ومراحل تاريخية متتابعة، شهد فيها سلسلة من الانقلابات[*] والصراعات والتي يعتبرها البعض صحية لأنها تعبر عن عمليات تغيير ومحاولة إيجاد النظام السياسي الذي يتكيف ويستجيب للتغيرات الحاصلة ضمن البيئة الأمنية الجديدة التي عرفتها المنطقة بعد الحرب الباردة. وبالرجوع إلى انقلاب سبتمبر 1980 العسكري نلاحظ انه قد شكل عامل تعجيل لعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، بعيدة المدى في تركيا،عن طريق توفير الظروف التي مكنت **تورغوت أوزال** من تطوير وتطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية، كما شكل ايضا سببا من اسباب إبراز عجز النظام السياسي عن مواكبة تبعات هذا التغيير ونتائجه، فمن البدايات الأولى كان النظام السياسي التركي بعد إقامة النظام الديمقراطي البرلماني القائم على التعددية الحزبية في سنة 1950، يميل إلى اخذ بصبغة او نوع من **الثنائية القطبية حيث تشكل الاحزاب السياسية وقياداتها احد القطبين وتشكل قيادة الجيش ومعها نخبة الدولة القطب الاخر**. نظريا، ادت هذه المتغيرات إلى بروز اتجاهين اساسيين في السياسة التركية:

1- اتجاه **تقليدي علماني**" يمثله الاحزاب العلمانية التي تحمل إرث اتاتورك على اختلاف مشاربها من اليسار إلى اليمين، ويعد الجيش نفسه الحامي الاساسي للعلمانية ولمبادئ اتاتورك، ويعتقد هذا الاتجاه ان تركيا دولة اوروبية ويجب ان تصبح اوربية بشكل كامل.

---

[1]) Stephen Larrabee, Ian O Lesser.Turkish foreign policy in the age of uncertainty. Op.cit.p1.2

([*]) **الانقلابات العسكرية في تركيا**: عرفت تركيا في تاريخيها الحديث أربعة انقلابات، في 1960 وقع انقلاب عسكري أزاح الحزب الديمقراطي عن سدة الحكم. ثم تلا ذلك سنة 1971 قاد ممدوح طغماتش انقلابا ناجحا إثر تعاظم قوة المعارضة في تركيا، وأجبر الجيش سليمان ديميرل على الاستقالة إثر موجة العنف السياسي التي عمت البلاد.ثم في سنة 1980 قاد الجنرال كنعان إيفرين انقلابا عسكريا أطاح بالحكومة المدنية وفرض الأحكام العرفية. ثم انقلاب 1997خفضت تركيا حجم تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل احتجاجا على قرار الكنيست القاضي بضم القدس الشرقية واعتبار القدس عاصمة لها.

2- اتجاه **إسلامي**، وتمثله الطرق الدينية والأحزاب الإسلامية، وفي مقدمتها حزب الرفاه الذي حله الجيش وتحول لاحقا إلى حزب الفضيلة، ويعتقد هذا الاتجاه أنه لابد من الانفكاك التدريجي عن الغرب ومؤسساته والعودة التدريجية إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية، وقد عبر **نجم الدين أربكان**(*) زعيم حزب الرفاه مرارا عن رغبته في إقامة "**اتحاد للدول الإسلامية**" يزيد من قوة هذه الدول في السياسة الدولية ويخلصها من الهيمنة الغربية.

وهناك اتجاه ثالث ولكنه ضعيف تمثله بعض الأحزاب القومية، مثل الحركة القومية، وحزب الوحدة العظمى وبعض الأجنحة القومية داخل الأحزاب العلمانية وكذلك بعض أوساط حزب الفضيلة، وهؤلاء لهم نظرة توفيقية تجمع بين تصورات الاتجاه الأول والثاني، وفي الواقع، رغم اختلاف تصورات هذه الاتجاهات إلا أنها جميعا تتفق على ضرورة زيادة الدور التركي إقليميا.(1)

وهذان القطبان أو الاتجاهان في **الممارسة**، يتجاذبان السلطة **سلميا**، لأن مسالة الأولوية السياسية لم تتم معالجتها , وكذا بعض القضايا الخلافية حول حدود دور المؤسسات لم يتم حلها على الإطلاق، ولم يكن ممكنا كذلك تحقيق أي نوع دائم من توازن القوة بين الجهتين، **لقد** برهن الجيش على أولويته الفعلية عن طريق الإطاحة بالحكومات المتعاقبة أربع مرات منذ قيام نظام التعددية ففي سنة 1960 قام بانقلاب عسكري ضد ما اعتبره حكما دكتاتوريا يمنيا، وفي سنة 1971 تم توجيه مذكرة انقلابية لحكومة اليمين الوسط بدت أضعف من تضطلع بأمر تدبير الفوضى السياسية والاجتماعية المتنامية ومعالجتها، اما فيما يتعلق بسنة 1980 فقد حدث انقلاب ثالث ،ليس من قبل الجيش وحده،**نتج عنه** فوضى واحداث عنف سياسية واسعة الانتشار وفي ربيع 1997 قام الجيش بالترتيب لعملية الإطاحة بالحكومة الاولى ذات القيادة الإسلامية، التي اعتبرت تهديدا خطيرا لطابع الجمهورية العلماني الكمالي.

المهم في هذا ان قيادة الجيش لم تنجح قط في إحداث تغيير جذري في النظام السياسي الذي اثبت الياته الداخليه انها قادرة على الثبات والاستمرار مع إعطاء هذا النظام صبغه عسكريه للدور الكبير الذي يقوم به هذا الاخير في الحياة السياسيه.(2)

(*) نجم الدين أربكان: أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا، بدأ أربكان حياته السياسية بعد تخرجه من كلية الهندسة، وأصبح رئيسا لاتحاد النقابات التجارية ثم انتخب عضوا في مجلس النواب عن مدينة قوينة، لكنه منع من المشاركة في الحكومات المختلفة بسبب نشاطه المعادي للعلمانية، وكان تأسيس حزبه حزب الرفاه الوطني أول اختراق جدي لرفض القوى العلمانية المهيمنة له.

[1]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. مرجع سبق ذكره.ص 11

[2]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص 54- 55

1/دور المؤسسة العسكرية:

المؤسسة العسكرية أو الجيش كما هو متعارف عليه اليوم هو جزء من مكونات الأمة، و إلى جانب ذلك يعد قوة اجتماعية كبيرة، وهو أيضا قوة سياسية في العديد من البلدان. فهيمنة الجيش على السلطة وتدخله المباشر في السياسة "**تقليدا**" مازال مستمرا في معظم دول العالم الثالث، ويشكل الجيش بأدواره المختلفة سواء التهديد باستخدام القوة أو استعمالها -**دولة مستقلة- فاعلة سياسيا** ، وقد يشكل هذا الأمر(التدخل في الشؤون السياسية) مشكلة خطيرة و بالخصوص في النظم الديمقراطية الناشئة حديثا، أو في البلدان المنخرطة في عملية التحول الديمقراطي.[1]

حيث أن المؤسسة **العسكرية في تركيا ركن أساسيا من أركان النظام السياسي،** حيث يشكل الجيش التركي بتصرفاته التدخلية في الحياة السياسية صورة **الراعي الرسمي للمبادئ الكمالية**. كما له رؤية مهمتها ليس فقط الدفاع عن سلامة **الدولة التركية ضد التهديدات الخارجية**، ولكن ايضا لحمايتها **ضد التحديات الداخلية**، بحيث قام في فترات متفاوتة بالعديد من الانقلابات ضد مجموعة من الحكومات، كما لا تبدي قيادة الجيش إلا قدرا محدودا من التفهم للتعقيدات السياسية الحزبية الديمقراطية والاعيبها البرلمانية على صعيد صراع القوى، **فبنظر الجيش تنطوي الأمة وقضية بقائها بالمعنى الكمالي** على اهمية كبرى جدا ولا يمكن تركها للطبقة السياسية التي اثبتت اكثر من مرة في الماضي انها عاجزة وغير قادرة للاضطلاع بواجبها القومي، وترى القوات المسلحة نفسها **صاحب حق مشروع على صعيد التدخل**، في مسار التطورات السياسية إذا رات تعرض رسالتها المتمثلة بالحفاظ على الأمن القومي، معرضة للخطر جراء الصراعات والمشاحنات السياسية الدائرة بين قادة السياسة المدنيين.[2]

كما يتمتع الجيش ايضا رغم **سلوكه الاستبدادي المتشدد بدعم اكثريه الشعب الساحقه**.فمنذ عقد الثمانينات ظلت استطلاعات الراي تبين بصورة مضطردة انها المؤسسة الاكثر تمتعا بالثقة في الدولة التركية، فالانتقادات الموجهة إلى الدور السياسي لا تتصاعد إلا ناذرا، على الرغم من ان قطاعا متناميا من المجتمع المدني يؤمن بان الوضع التركي **يشكل حاله تتسم بشيء من الشذوذ بين النظم الديمقراطيه الغربيه**، وقد لا يكون النموذج السليم للعلاقة النموذجية بين المدنيين والعسكريين في النظام الديمقراطي التركي،كما انه ليس هناك إجماع يشمل النظام حول الدور والمكان المناسبين للجيش في اي نظام ديمقراطي.ويبين الوضع الراهن مرة اخرى ان غياب الإجماع لدى الاطراف السياسة العادية حول طبيعة النظام وقواعده **وهو غياب الاتفاق حول**

---

[1]) محمد نور الدين.**تركيا الجمهورية الحائرة**: مقاربات في ا**لدين والسياسة والعلاقات الخارجية**. مرجع سبق ذكره.ص 81

[2]) Stephen Larrabee, Ian O Lesser.Turkish foreign policy in the age of uncertainty Op.cit.p27

ماهية المشكلات الكبرى التي تواجهها البلاد وطبيعة التدابير التي يمكن اتخاذها للتغلب على تلك المشكلات، يفضي إلى نشوء فراغ سياسي يسارع الجيش على التحرك إلى ملئه "[1] كانت مثل تلك التحركات للجيش منطوية أيضا على قدر متزايد من **المشاركة في توجيه السياسة الخارجية التركية** فمنذ أوائل عقد التسعينات شكل **الجيش أحد عوامل تحديد ثوابت السياسة الخارجية التركية**، في الشرق الأوسط كما سبق له أن فعل منذ زمن طويل بالنسبة إلى العلاقات اليونانية - التركية ففي الساحتين كلتيهما تبقى متطلبات **السياسة الأمنية**، حسب تعريف قيادة الجيش هي **المحدد لأولويات السلوك على صعيد السياسة الخارجية**، كما يتحكم الجيش أيضا بعملية إعادة صياغة العلاقات الأمنية التركية-الإسرائيلية بل وقد نجحت هيئة الأركان العامة في إجبار **نجم الدين أربكان** على توقيع اتفاقيات تعاون عسكري بعيدة المدى مع القوات المسلحة الإسرائيلية،من خلالها يتطلع الجيش التركي إلى توسيع التعاون مع إسرائيل ليصبح شاملا للتزود بالأسلحة كما يتضح مع الخطط المشتركة الرامية لتطوير منظومة مضادة للصواريخ البالستية، يمكن للمرء ان يتصور ان قيادة القوات المسلحة لا تكتفي باحتكار توجيه وزارة الدفاع **وهو الوضع الدستوري الطبيعي فقط**، بل وتحاول ان تتولى قيادة وزارة الخارجية في مناطق ذات اهمية حيوية بالنسبة إلى علاقات تركيا.

ففي سنة1998 علق جنرال لم يذكر اسمه في جريدة توركش ديلي نيوز(turkish daily news) قائلا:" **لا احد فينا يريد الإمساك بزمام هذا البلد او التدخل في السياسة، غير اننا نجد انفسنا مضطرين بدون اي خيار اخر، في حال بقاء بعض الاجهزة في الحكومة التركية في وضعيه مستمرة من الجهل والإهمال، نحن بطبيعة الحال نحترم الدستور والقوانين التي تحدد لنا مسؤوليتنا وصلاحياتنا...، غير ان هناك قضايا حيوية بالنسبة إلينا لا نستطيع ان نجعلها موضوع مساومة**[2] ، يكاد هذا التصريح يصل إلى مستوى إعلان ان القوات المسلحة حكومة داخل حكومة، ويشكل تعبيرا اخر عن إغفال الجيش وجهله للقواعد الراسخة لصنع السياسة في النظم السياسية الديمقراطية الغربية، إذن من المؤكد ان الجيش التركي متمتع بدور خاص في النظام السياسي يجعله اكثر من القوات المسلحة في بلدان الناتو الاخرى التزاما بجملة من المهمات والقرارات السياسية، فالجيش رغم اعتباره قوة سياسية واجتماعية ومع ذلك دائما يشكل تهديدا محتملا للجانب المدني في السياسة في كثير من البلدان النامية مثل تركيا،غير ان الجيش

---

[1]) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص 64

[2]) methane demir." Military bridges foreign policy gap". Turkish daily news. electronic editions'.may.11.'1998.

التركي يختلف عن الآخرين ، خاصة عن الجيوش في دول الشرق الأوسط وبلـــدان أمريكـــا اللاتينية، بحيث يحترم في كثير من الأحيان حدود الدور الذي يقوم به فـــي الحيـــاة الـــسياسة المدنية، فالكثير من الضباط الأتراك كانوا دائما غير راغبين في أن يكون لهم دور فاعل وعلني في السياسة المدنية اليومية، وعلى الرغم من أنها كانت تتدخل ، فإنها كانت تفضل العودة إلـــى الثكنات بعد ما تعتقد أن ما أنجزوه من واجبهم ، أي إنقاذ البلد ونظامه. بالإضافة إلـــى ذلـــك هناك بعض العوامل التي تبقي على دور الجيش وفاعليته في تركيا، يمكننا أن نذكر ستة مـــن العوامل الرئيسية التي تضع حدود الدور الذي يلعبه الجيش التركي في السياسة. (1)

1 - العامل الأول هو الخوف من تآكل احترافيته ، وهرم النظام العسكري المنظم له ،وكما هو الحال مع غيرها من الهيئات العسكرية الحديثة في الدول القومية ، ،الجيش التركي هو منظمـــة مهنية، وهو مؤسسة منظمة جدا ، تخضع لتسلسل هرمي منضبط الهيكـــل والتنظـــيم، وعلـــى مستوى عال من الوعي ، وذو كفاءة تعليمية واسعة .

2- والعامل الثاني هو الخوف من فقدان الثقة والتاييد الشعبي، بالرغم مـــن ان التقـــدم نحـــو الديمقراطية قد عرقل من قبل الجيش التركي ، فالسياسة المدنية التركية كانت دائما يشرف عليها ضباط ، رغم ذلك تشير الدراسات الاستقصائية إلى ان الشعب التركي ينظر للجيش على انه ذا قيمة، وهو المؤسسة الجديرة بالثقة في الدولة.

3- العامل الثالث هو نابع من تصور الجيش لحياة السياسية التركية، بحيث توصف الـــسياسة العامة بانها فاسدة, وان الاحزاب في ممارساتها السياسية تسعى إلى تحقيق مصالحها باعتبارها اهم من المصلحة الوطنية، وهو الامر الذي يحتم على الضباط التدخل في السياسة المدنيـــة، و الإطاحة بالحكومة المدنية "إذا دعت الحاجة" فدوره ليس مجرد مشاركة في الحياة السياسية وإنما هو الحفاظ على المصلحة الوطنية.

4- والعامل الرابع هو تحديد موقع الجيش ضمن الطبقات الاجتماعية المختلفة، بحيث يعتبـــر نفسه كيان متميز الامر الذي يدفعه إلى ان يعيش في عزلة عن الحياة المدنية، و الجنود وبقيـــة المجتمع يعيش في عوالم مختلفة ؛ فللجيش نظام كامل خاص به،من صندوق المعاشات التقاعدية ، إلى نظام مصرفي خاص به ، وكذا التامين ، والبناء ، والسيارات ، والسياحة ، ويعتبر بعض

---

1) H. Birsen Ors and Aysegül Komsuoglu. " MILITARY GOVERNMENT: The Limits of the Role the Turkish Army Play in Turkish politics ". Paper draft prepared for presentation at the Annual ISA Conference, Chicago, Illinois, February 28-March 3, 2007. p 6-7
http /www.isanet.org
//archive.allacademic.com/one/isa/isa07/index.php?click_key=1/pdf/.

الكتاب أن هذه المؤسسات قد أنشأت لإبقاء الجيش بعيدا عن بقية المجتمع، ومع ذلك فإن الجيش التركي بهذا قد حدد موقعه من الطبقات الاجتماعية ، ولا يرى نفسه ممثل أو مسؤول عن أي طبقة اجتماعية فهم فوق الطبقات الاجتماعية الأخرى وبدلا من ذلك ، هم يعتبرون أنفسهم جزء من الأمة ، باعتبارهم جزءا من النخب الحاكمة.

5- العامل الخامس هو الوضع الدستوري للجيش، بحيث أن الدستور التركي يجيز للجيش الإشراف على جزء من السياسة المدنية، فالدستور إذن يضفي الطابع المؤسساتي على الكيان العسكري ،وبالتالي يسمح له بالتأثير على السياسة، كما يخوله التوصيات التي تجعل من صلاحياته تطوير سياسة الأمن القومي للدولة، الجيش ليس في حاجة إلى أن يتدخل مباشرة في السياسة واتخاذ السلطة السياسية، بل هو بالفعل عضو دستوري مشارك بالفعل في نشاطات السلطة.

6- والعامل الأخير يتوقف على اهتمام الجيش بالصورة والمكانة الدولية للكيان التركي ،بوصفه دولة ديمقراطية، وبالتالي يدرك مكانته ووزنه في إطار مسارات التفاوض من خلال نظرت تركيا نحو العضوية في الإتحاد الأوروبي وما سيقدمه من وزن استراتيجي.[1]

والحق ان درجة تدخل الجيش في الحياة السياسية مرهون بمدى احترافيته من جهة، و بعاملين اساسيين يحددان مدى حريته التدخلية وهما:

- **العامل الأول**:هو مدى احترام واستمساك المواطنين بالمؤسسات والأدوار الحكومية المدنية، اي مدى قبول واعتراف المواطنين بشرعية النظام.
- **العامل الثاني**: هو مدى حضور وتجدر المؤسسات المدنية، مثل الاحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات والجمعيات في المجتمع.

وكلما انخفض مستوى العاملين السابقين،انخفض مستوى الثقافه السياسيه في المجتمع، وبانخفاضها يرتفع مستوى التدخل العسكري في الشؤون العامه، إذن تعتمد درجه تدخليه الجيش على طبيعه المجتمع.[2]

---

[1]) H. Birsen Ors and Aysegül Komsuoglu. " MILITARY GOVERNMENT: The Limits of the Role the Turkish Army Play in Turkish politics " Op.cit. p 8-9

[2]) رضا هلال. **السيف والهلال**: **تركيا من أتاتورك** إلى أربكان،الصراع **بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**. دار الشروق. ط1.القاهرة.1999.ص 12

المطلب الثاني: مشكلة الهوية بين التوجه الغربي والأصول الحضارية:

1/ مشكلة الهوية:

في العقدين الأولين بعد الحرب العالمية الثانية ، ذهب كثير من علماء الاجتماع في الغرب إلى اعتبار تركيا واحدة من أنجح النماذج في عملية التحديث، و إنشاء دولة قومية على أسس علمانية ، والتي أوجدت من خلالها تحولا في أسس الشرعية السياسية ورموز المجتمع السياسي ، كما تحولت صورة تركيا بتحولها من مجتمع تقليدي إلى مجتمع واحد موحد علماني حديث .

ولقد كانت السمة الأساسية للثورة التركية تكمن في مجمل أعمالها بمشروع التحديث، بحيث يعتبر المجددون التركيون أن التحديث يعني "**أخذا مكانا في الحضارة الأوربية الغربية**" والحداثة في مفهومهم , عبارة عن "**مشروع يتم فيه احتضان واستيعاب كل الأبعاد الثقافية التي جعلت اوروبا حديثة**"،وذلك من خلال تحقيق العلمانية والاستقلال الذاتي للفرد ،و كذا الزيادة في المذهب العقلاني. ولقد طبعة تلك السمات الحياة السياسية والاقتصادية عامة وارادت بعد ذلك استكمال التحول الثقافي والاجتماعي التي وجدت فيه أمرا ضروريا للوصول إلى الحداثة.[1]

إن هذا الفهم الاولي للحداثة والتحديث، كان السبب في محاولة إقصاء الموروث والثقافة الإسلامية التي سادت فترات متعددة منذ البدايات الاولى للإمبراطورية العثمانية، وسرعان ما كان هذا الإهمال والتهميش السبب الرئيسي في بروز ازمة الهوية[*] التي تعاني منها تركيا في بحثها عن **منظومة فكرية وثقافية في التعامل كوحدة موحدة** في سياستها الداخلية والخارجية .

حيث يرى بعض الساسة والمفكرين الاتراك وحتى الاجانب ان التغيرات الجارية وضعت تركيا امام تحديات صعبة ومصيرية اصعبها تفجر مشاكل الداخل بشكل خطير خاصة المشكلة الهوية، وهؤلاء يتساءلون هل تركيا دولة اوروبية ام اسيوية، ام شرق اوسطية إسلامية؟ ويتعلق هذا السؤال القلق بخيارات تركيا وهويتها، فرغم ان تركيا بلد له دور كبير في تاريخ العالم الإسلامي ,إلا ان تركيا الجمهورية التي اسسها اتاتورك ، عام 1923 حـ ـ ـظر فيها كل نشاط

---

[1]) Yücel Bozdaglioglu." Turkish Foreign Policy and Turkish Identity: A Constructivist Approach". http://www.questia.com/read/106192540#

(*) **الهوية**: في أحد وجوهها هي مجموعة القيم السائدة لدى النظام السياسي ونخبته الحاكمة، ومن الطبيعي أن تختلف مدركات هذه "الهوية" من حزب إلى آخر ومن تيار سياسي إلى غيره من التيارات، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفة ومنها طبعا السياسات الداخلية والإقليمية والخارجية.

إسلامي بموجب الدستور، وقد سعى آتاتورك وخلفاؤه إلى محاولة إبعاد الشعب التركي من هويته الإسلامية وانتمائه للحضارة الإسلامية، ورغم خيار التحديث والعلمنة الذي أخذ على أنه الخيار الاستراتيجي من خلال محولة ربط تركيا بالغرب، إلا أن تركيا الإسلامية طبقا لحقائق التاريخ والجغرافية والدين **جعلت الغرب ينظر إلى تركيا من محدد الهوية وينظر إلى هويتها "العلمانية" كهوية غامضة ملتبسة ينبغي التعامل معها بحذر وإلى التعامل مع الخيار التركي هذا في إطار الدور الوظيفي لأمنه وإستراتيجيته.**

في المقابل أدى الخيار الغربي لتركيا إلى نوع من السلبية **والقطيعة بين تركيا والدول الإسلامية ولا سيما دول الجوار منها،** وقد **جعلت مشكلة الهوية تركيا تتخبط في أزمة الانتماءات ، فنراها تارة تحاول الانضمام إلى عدد من التجمعات الأمنية والاقتصادية والحضارية في وقت واحد،** فتركيا عضو في الحلف الأطلسي والمجلس الأوروبي وتسعى إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ولكنها في الوقت نفسه عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتسعى إلى إقامة "**الجامعة التركية** أو **العالم التركي**" مع الجمهوريات ذات الأصول التركية في اسيا الوسطى، وذلك على غرار بعض المنظمات القومية، كـ جامعة الدول العربية أو تلك الشبيهة بالاتحاد الأوروبي. في السياق ذاته، تركيا التي توصف بأنها دولة علمانية في دستورها وقوانينها ونظام حياتها السياسي والإداري والاجتماعي تفخر في الوقت نفسه بانها دولة إسلامية لها امجاد عظيمة في التاريخ الإسلامي، كما يظهر ذلك في مبادرة **اربكان** الذي اكد مرارا رغبته في قيادة تركيا للعالم الإسلامي. **وقد ادى جمع تركيا لعضوية اكثر من منظمة متمثلة بين الشرق والغرب في وقت واحد، إلى القول بانها جسر واقعي بين حضارتين وثقافتين، بين اوروبا واسيا،** ولكن مثل هذا القول لا اساس له من النواحي السياسية والحضارية والمادية والفلسفية، فعلاقاتها مع الدول الإسلامية مرتبكة وغير مستقرة، كما ان علاقاتها مع الغرب مشوبة بالاضطرابات، **وعليه فإن التنويع** في قضايا **السياسه الخارجيه التركيه في التسعينات ، في معظمها ، كانت نتيجه لازمه الهويه التي كانت تعاني منها تركيا في ذلك الوقت ،** و ذلك على الصعيدين المحلي والدولي.

إن طرح مسالة الهوية حاليا في تركيا له علاقة بالصراع العلني- الخفي بين التيارات الإسلامية والنخب "العلمانية" والتي تصر على إنجاز هوية تركيا خارج محيط الدائرة الإسلامية، اي في الارتباط بالغرب، وقد عمقت التحولات الجارية من ازمة الهوية في تركيا بين العلمانيين الذين يريدون ربط تركيا بالغرب باسم التحديث و العصرنة، وبين الإسلاميين الذين يـرون في هذا

التوجه المصطنع القضاء على هوية تركيا الإسلامية وثقافتها الروحية الأصلية ويحاولون إعادة الهوية القديمة المرتبطة بالدين الإسلامي.(1)

2/ صعود الإسلام السياسي:

لقد كان لوصول حزب الرفاه (RP) وزعيمه **نجم الدين أربكان** إلى السلطة في سنة 1996، أثر بالغ وردات فعل مختلفة هزت المؤسسات الرسمية التركية وحلفائها الغربيين، كما طرح هذا الوصول للحزب الإسلامي وبمفرده إلى السلطة في بلد علماني مجموعة من الأسئلة حول مستقبل العلمانية في تركيا، وما إذا كانت هناك عودة للهوية الإسلامية ؟ والعلاقات عموما بين الإسلاميين والعلمانيين؟ ومصير النظام الذي أسسه أتاتورك في سنة 1923 ، فيعتبر التيار العلماني هذا الوصول نوعا من الخروج عن التقاليد والمبادئ الكمالية, إن النجاحات التي حققها الإسلام السياسي بوصوله للسلطة لم تدم طويلا, بحيث ما لبث هذا الصعود أن كلل بالفشل بسبب انسحاب اربكان بسبب ضغوط شديدة من جانب الجيش ، الذي رأى ان فترة العلمانية في تركيا تمر بأوضاع حرجة ، وأن المجتمع التركي يزداد استقطابا نحو الظاهرة الدينية وخاصة نحو التيار الإسلامي، وتخوفوا من احتمالات إعادة توجيه السياسة التركية على أساس ديني، ولكن ما لبثت أن تبين أن هذه المخاوف مبالغ فيها, وشكل ذلك الانسحاب نوع من الارتياح لدى النخبة التركية ذات التوجهات الغربية، وعلى هذا الاثر بادرت الجهة العلمانية في البلاد إلى إطلاق عملية قضائية نتج عنه حل حزب الرفاه بموجب حكم صادر عن المحكمة الدستورية في 1998، وقد اعتبر هذا القرار بمثابة ضربة قوية بالإسلام السياسي في تركيا، وبناء على ذلك **اعتبر البعض ان صعود حزب الرفاه إلى السلطة المؤشر الابرز الدال على انبعاث الإسلام السياسي** في تركيا وصحوته اللذين تما منذ اواسط الثمانينات خصوصا. غير **ان الإسلام السياسي**(*) بحد ذاته ليس ظاهرة جديدة بالنسبة إلى تركيا الجمهورية،على الرغم من ان الدولة كانت قد تاسست في تناقض مع الماضي العثماني، الذي كان يتسم بوجود تاثيرات دينية قوية على كل من السياسة والمجتمع, **و لعل الجديد في الامر هو نشوء نخبه مضادة واسعه ذات برنامج سياسي بديل شامل قائم على الافكار الإسلاميه** ، كما فقدت النزعة العلمانية الكمالية

---

1) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**: دراسة. مرجع سبق ذكره.ص 13-14

(*) **الإسلام سياسي**: عبارة عن مصطلح سياسي وإعلامي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره منهج حياة، واستخدم بكثافة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 واستخدم أيضا هذا المصطلح بكثرة في الحملة الدعائية لما سميت بالحرب على الإرهاب. من وجهة نظر المسلمين يعتبر استخدام هذا المصطلح نابعا من عدم فهم و تعمق كافي في فلسفة الإسلام حيث يعتبر الإسلام من الناحية التاريخية الدين الوحيد الذي استطاع في عهد انتشاره الأولي من تكوين نواة لمؤسسات اجتماعية و خدمية و سياسية على الصعيدين الداخلي و الخارجي على عكس الديانات الأخرى التي لم يتمكن مؤسسوا الديانة من تشكيل بدايات دولة.

مكانتها المضمونة على صعيدي الإيديولوجيا والممارسة السياستين، **غير أن مسألة إذا كان مثل هذا التطور سيفضي إلى إيجاد جمهورية تركية أخرى متميزة بهيمنة القيم والسياسات الإسلامية مسألة** صعبة، **بحيث يبقى الواقع أكثر تعقيدا والتطورات أكثر تسارع على التحديد الصارم** ، مما ينبأ على أن **الخصومة السياسية التي سادت الحياة العامة خلال حكم الرفاه ومازالت مستمرة حتى بعد تعرض هذا الحزب للحل.** [(1)]

إن الطابع الذي اكتسته مواقف التجربة خاصة بقيادة زعيمها **نجم الدين أربكان** صوب مجموعة من القضايا **هو الحدة والشدة في المواقف** ، ففي أكثر من حملة انتخابية للتجربة السياسية الإسلامية خاصة في ظل أحزابها القديمة كان التأكيد على **عدم التنازل -في أي مستوى- للجبهة العلمانية العسكرية أو المدنية**، وكان التصريح علنا بالمواقف المتشددة اتجاه بعض القضايا ذات الحساسية البالغة ، كالتحالف الاستراتيجي المبرم بين تركيا وإسرائيل ، وهو تحالف ترعاه امريكا ، وتدعمه بكل قواها، والموقف من المؤسسات البنكية الدولية ،وقضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ،وقضايا اخرى محلية كقضية الحجاب . لم يسبق للإسلام من جهة و الدولة التركية او السياسة التركية من الجهة المقابلة ان كانا منفصلين قط بالوضوح الذي يحلو للكماليين المتشددين إظهاره للجمهور وإقناعهم به، **فالإسلام السياسي في تركيا بعيد عن ان يكون حركة سياسية موحدة ومتجانسة متمركزة حول حزب واحد** ,لكن ضمن تجربة حزب الرفاه القصيرة في الحكومة الائتلافية مع حزب الطريق القويم سنة 1996 ، وقبل ان تنسحب بعد اقل من سنة من تكوينها عبر الانقلاب العسكري الابيض ، لمسنا **تغيرا في مواقف التجربة السياسيه الإسلاميه** ، فما كان يرفع في الحملة الانتخابية لم يكن مطابقا تماما لما هو في الواقع، **حيث ان التجربة السياسية الإسلامية وقعت بين تحديين الاول المحافظة على مواقفها التي كانت تغري بها كثيرا من جماهيرها , و الثاني بين الضغوط الخارجية والداخلية وعلى راسها ضغوط المؤسسة العسكرية**, بل لان بوادر قدر كبير من تنازل التجربة بدا واضحا عند عقد التحالف مع الحزب اليميني ، وبدا ايضا حينما اصطدمت التجربة(الإسلاميون التقليديون)[(*)] بصور من الاكراهات الداخلية والخارجية , فرضت عليها ان تغير من حدة خطابها ومواقفها خاصة بعدما فرضت عليها المؤسسة العسكرية تطبيق جملة من التوصيات والشروط.

---

[1]) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص105-106

(*)) **التقليديون**: يعرفون باسم (الحرس القديم) أيضا ، من رفاق أربكان في قيادة الحزب من أمثال: فرجائي قوتان الزعيم الرسمي للحزب، أوغوزخان آصالي تورك رئيس كتلة حزب الرفاه البرلمانية السابق، يحرص هؤلاء على التمسك بالتراث القومي الإسلامي وباليم القومية عموما،يؤكدون حقوق الجماعة الإسلامية والدولة مقابل حقوق الفرد،ويتبنون نظرة عالمية محافظة، التي تساوي بين الهوية الإسلامية والهوية التركية.

بدأت عقب هذه الفترة مناقشات عميقة داخل التجربة السياسية الإسلامية اتجهت إلى ضـرورة إعادة النظر في طريقة إدارة الصراع السياسي من خلال توسيع هامش الانفتاح على الأطراف الأخرى داخل الساحة السياسية ، ونحو إعادة ترتيب كثير من الأولويات، ونحو التخفيف من حدة الخطاب السياسي، ونحو إعادة جدولة المعارك داخل الساحة السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية ، ويتجاوز حالة الاحتراب السياسي، والاستنزاف غير المقدر للطاقات والجهود ، كما ساعدت إيديولوجية النظام، التي كانت فيها العديد من الاختلالات، التي ما لبثت أن أثبتت أنها عاجزة عن مواكبة الآثار السلبية لعملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي، وكلما بات هذا التيار العلماني أكثر تجسيدا للفساد السياسي،أصبحت أفكار التيار الإسلامي أقوى جاذبية، حتى أصبح الحزب الإسلامي قادرا على تقديم نفسه بوصفه ضمانة الحكم السليم والسياسة الشريفة القائمة على النزاهة والصدق.[1]

وقد توجت هذه المناقشات العميقة داخل التجربة السياسية الإسلامية - التي تزعمتها أطر قيادية شابة - **بميلاد التجربة السياسية الجديدة تجربة "حزب العدالة والتنمية"** التي سبق أن أشـرت إلى أنها "حركة سياسية" شكلت تحولا ومنعطفا داخل التجربة السياسية الإسلامية بتركيا.وبالرغم من كون غالبية أعضائها هم من كوادر التجربة السياسية الإسلامية القديمة ، فهي أيضا قد ضمت اطرا وكفاءات كان لها سابق انتماء للتيار العلماني والتيار القومي، وهم من يطلق عليهم دعاة التحديث في التيار الإسلامي(*). صحيح ان هناك مجموعة من الإرهاصات اسهمت في بروز هذا التحول ، لكن في نفس الوقت هناك شيء اخر كان له حضوره البارز ، وهو التقارب الواضح الذي تزايد في المدة الاخيرة بين اطراف داخل التيار العلماني واطراف مقابلة لها داخل التيار الإسلامي. ففي هذا الاخير وجدت قيادات كسبت مرونة سياسية معتبرة ، وحنكة سياسية مقدرة استطاعت ان تمنح بهذه وبتلك التجربة الديمقراطية التركية نفسا ديمقراطيا جديدا، وقفزة نوعية في مسار التجربة الديمقراطية عموما, ولم يكن هذا الذي حدث من التقارب إلا طورا اخر من اطوار الاعتراف المتبادل بين التيارين ، جاء ليؤكد بالملموس نجاعة توسيع مجال

[1]) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة** تبحث عن ثوب جديد.مرجع سبق ذكره.ص 143

(*) دعاة التحديث: هم قادة الجيل الجديد لحزب الرفاه والفضيلة، من أمثال: **رجب طيب أوردغان، و عبد الله غول**، وهو أحد خبراء السياسة الخارجية، وهؤلاء يعرفون باسم (**الحرس الفتي**)، يدعون إلى تبني الأفكار الإسلامية، كما يقوم خط ابهم على استلهام الفكر الاجتماعي الغربي،إنهم يعيدون تفسير الإسلام وفقا لمعايير التفكير الحديث دون وضع الدين خارج الدائرة الدينية.

الرؤية والإبصار لدى الطرفان في تنزيل بعض التصورات والمفاهيم بقدر من الواقعية وتجنب المثالية الحالمة.[1]

لكن بالمقابل ورث حزب العدالة والتنمية، شكوك التيار العلمانية بزعامة المؤسسة العسكرية نحوه، باعتباره امتداد عملي، لكن بوجه وأسلوب جديين للأحزاب الإسلامية السابقة، و عليه واجه حزب العدالة والتنمية مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، التي حاول الرد والتكيف معها للمحافظة على الحزب وشعبيته في المجتمع وكذا مواقفه السياسية، من خلال إتباع سياسة معتدلة تجنبت في كثير من الأحيان المواجهة مع التيار العلماني :

- حيث أكد الحزب بزعامة **رجب طيب أوردغان** على أنه يرفض إقامة أية دولة على أسس دينية، غير أن مطلب حزبه في ما يتعلق بالحريات الدينية غير متأصل أبدا بإقامة دولة دينية كما أكد على التزامه في كثير من المناسبات، بالإرث القديم لأتاتورك.

- أما في ما يتعلق بتعديل الدستور أو إعداد دستور عصري، يحاذر الإسلاميون الجدد، المساس بأية بنود تثير حساسية المؤسسة العلمانية، على الرغم بأن الحزب قادر على القيام بمفرده بتعديلات قانونية لامتلاكه الأكثرية اللازمة في البرلمان.

- يواجه هذا الحزب أيضا تحديا داخليا، يتمثل في قدرة الحزب على الوفاء بوعوده التي قطعها على الناخبين الاتراك بتحسين الاوضاع الاقتصادية، علما ان نصف الناخبين لهذا الحزب صوتوا من اجل اسباب اقتصادية بالإضافة إلى نظافة ايدي الحزب واعضائه، وثقتهم بتفانيهم بالعمل على برنامجه السياسي، ولهذا سيكون النهوض الاقتصادي وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين في اول اولويات الحكومة الجديدة ,لان الفشل يعني تلقائيا تقليص هامش حرية الحزب، وهذا التحدي نفسه هو الذي قد يسمح بمضاعفة شعبية الحزب إذا نجح في ذلك الرهان.ولقد حقق الحزب فعلا نجاح في المجال الاقتصادي وكان ذلك العامل إحدى اهم عوامل ازدياد شعبية الحزب جماهيريا و من العناصر الاساسية التي دفعت إلى إعادة فوزه بالانتخابات التشريعية والرئاسية لهذا العام و التي استطاع من خلالها اكتساح جميع منافسيه و خصومه و إحراج النخبة العلمانية و الجيش.

---

[1]) إدريس بووانو." **الإسلاميون الجدد في تركيا : معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني** ".المحور الخامس. نقلا عن: http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/07-01-2005/Edrees5.htm#_ftn1

- أما التحدي الداخلي الأخير يتمثل في القاعدة التقليدية للحزب التي تتمثل في "الناخب الإسلامي" فهذا الناخب رجح الحزب الإسلامي لأنه رأى فيه إمكانية استعادة الهوية الإسلامية المفقودة والتحرر من ضغوطات النظام.

- ويواجه الحزب الإسلامي بزعامة **أوردغان** على الصعيد الخارجي أكثر من تحدي، لكن التحدي الأساسي هو كسب ثقة العالم الغربي وتبديد هواجسه من وصول حزب ذي ميول إسلامية إلى سلطة البلد مسلم علماني وعضو في حلف شمال الأطلسي، ومرشح للانضمام للاتحاد الأوروبي،و حلف مركزي مع إسرائيل في استراتيجيات الو.م.أ ، في المنطقة الممتدة من البلقان إلى أسيا الوسطى.[1]

وبناء على ما سبق يمكن أن نصل إلى خلاصة الصراع بين التيار العلماني والإسلامي في تركيا في النقاط التالية:

1- تبين بالملموس للطرفين او للتيارين الإسلامي والعلماني داخل المجتمع التركي بان الصراع التاريخي الطويل حول مسألة الهوية هو صراع مستنزف لطاقات الطرفان، ومقدراتهما ، ومهما طال فلن يزيد الطرفان إلا انكسارا وضعفا، والطرفان معا توصلا إلى شبه اتفاق غير معلن محتواه، ان معركة الهوية ليست بالمعركة التي تحسم خلال فترات معينة بقدر ما تحتاج إلى سنوات ، ومن ثم انصرفوا بمعركة الصراع نحو تاهيل مجتمعهم اقتصاديا واجتماعيا ، لا اعني بهذا الكلام ان معركة الهوية سواء في اوروبا او في تركيا قد حسمت نهائيا.

2- إن حركة الإصلاح والتغيير ليست خاصة فقط بالنسبة للتيار الإسلامي بل كذلك للطرف العلماني ولباقي الاطراف السياسية بمختلف ايديولوجياتها ، ولا يمكن للطرفين معا ولا اطراف اخرى شبيهة بهما ان تتجاوز ذلك فقط بالإرادة الذاتية ، فهناك دائرة من الخطوط الحمراء مرسومة سلفا وثمة إكراهات دولية وإقليمية ضاغطة ، وهي تحتاج من اجل مسايرتها على الاقل تظافر الاطراف جميعها, فإذن هناك إدراك معتبر من طرف فصائل ومكونات التيارين الإسلامي والعلماني داخل المجتمع التركي لهذه المنظومة ، ومن ثمة يعملان على صرف معركة الصراع من تبديدها في معارك مستنزفة لطاقات ومقدرات الطرفين إلى تنمية المجتمع وتاهيله ليكون له دور حضاري على المسرح الدولي.

3- حدث تحول ملحوظ في التجربة الديمقراطية التركية، وهكذا نجد ان بصبغتها في عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية الالفية الثالثة قد افرزت ادوات جديدة في إدارة العمل

---

[1]) محمد نور الدين." **تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية(الإسلامي) في السلطة**" .(مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.)بيروت .عدد 287. 2003.ص 24- 25

السياسي السلمي، شكلت قطيعة مع الأدوات التي صبغتها خلال الستينات من القرن الماضي، مع هذا التحول بدا من الصعب الآن **استمرار الاقتراب من النموذج العلماني** وفق النصوص "**الأصلية" الأولى للجمهورية العلمانية** التي أسسها ودعا إليها مصطفى كمال أتاتورك ، وهذا يفيدنا جدا في قياس وإدراك الديناميكية الكامنة في صيرورة التطور التاريخي والاجتماعي الذي فرضته معطيات جديدة وحراك جديد أيضا .[1]

4- لقد أفرزت التجربة الديمقراطية التركية انتقالا نوعيا، في تلطيف الخطابات الإيديولوجية الموجهة للخصم، سواء كان ذلك من التيار العلماني،أو التيار الإسلامي، هذا الاستيعاب المتبادل بين الطرفين أثمر اعترافا متبادلا خلق في النهاية تعايشا للطرفين داخل الساحة التركية ، كما حصل إدراك من أطراف المعادلة الديمقراطية في تركيا، أن ثمة مساحات مشتركة للعمل بين التيارين ، وأن ثمة مساحات اختلاف، وبإمكان الطرفين أن يشتغلا معا في المساحات المشتركة.

5- بالرغم مما طبع وما يزال يطبع التجربة الديمقراطية التركية من سلبيات إلا انها استطاعت أن تحتوي بشكل سلمي على أكبر استقطاب سياسي إيديولوجي في العالم العربي والإسلامي، واشدهما حدة وقوة ، وهو الاستقطاب بين التيار العلماني والتيار الإسلامي .

المبحث الثالث:

الطاقة ومشكلة المياه:

جاء تحول اهتمام المجتمع الدولي الواسع، نحو بعض المناطق في العالم جراء غناها ببعض موارد الطاقة والمياه، ولهذا يعتقد البعض ان سبب ما تعانيه بعض المناطق من اوضاع عدم الاستقرار والنزاعات هو نابع من انها غنية بموارد الطاقة , وان اي ازمة داخلية او إقليمية قد تمس امن تلك الموارد (الطاقة والمياه) تعتبر تهديدا للسلام الدولي ، كما اصبح التنافس الدولي للوصول إلى احتياطات النفط والغاز وإيصالها للاسواق العالمية له تاثيراته الإيجابية والسلبية على الصراعات الإقليمية بالإضافة إلى ذلك, تزيد هذه الموارد ايضا من اهمية اي منطقة او إقليم وتعطيه الاهمية الإستراتجية خاصة إذا رات انها تشكل داعم اساسي وحيوي إلى اقتصادياتها, لكن على العكس من ذلك يجعل البعض ان هذا العامل يساعد ويدعم التعاون الإقليمي ويقدم حافزا للجهود الدولية من اجل حل الصراعات الإقليمية, وبناء على ذلك بـ ـات

[1]) إدريس بووانو." **الإسلاميون الجدد في تركيا**: **معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني**". مرجع سبق ذكره.

الاستحواذ على الطاقة التي تعتبر إضافة إلى الماء محور الصراعات الإستراتجية في المناطق التي تشكل فيها تلك الموارد جزء حيوي في معاملاتها وعلاقاتها الخارجية أمرا ضروريا ومتغيرا مؤثر في رسم العديد من السياسات، وهذا العامل الصادر من البيئة الخارجية له تأثير بالغ في توجيه السياسة الخارجية التركية، تجاه بعض الدوائر الجيواستراتيجة، كما سنلاحظ ذلك في الفصل الثالث.[1]

المطلب الأول: الطاقة:

يعد عمل الطاقة من أهم العوامل الخارجية المؤثرة في علاقة تركيا الخارجية، فاحتياجاتها من الطاقة في تزايد سريع و مستمر، بالإضافة إلى أن احتياجاتها من الغاز خلال التسعينات تزايدت بمعدل 10 بالمئة سنويا، وحسب بعض الإحصائيات أن مطالب تركيا وحاجاتها سوف تتضاعف في المستقبل القريب وبالتالي باتت الحاجة إلى مثل هذه الطاقة ملحة للغاية، مع تنبؤات انها ستصبح بحاجة إلى 22 مليون طن سنويا بحلول عام 2010[2]، وبناء على ذلك سوف يكون هدف السياسة التركية محاولة إيجاد واستبقاء إمدادات الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها خاصة **من بحر قزوين**(*) الذي يعد غنيا بمصادر الطاقة خاصة منها النفط والغاز، و تركيا جغرافيا قريبة من بحر قزوين بما يجعلها مؤهلة لاستحواذ على هذه الطاقة، كما ان التنمية الكاملة لم تمس احتياطياته بحيث لا يزال النفط هناك في مراحله الاولى، فمنطقة قزوين بشكل عام يرى الملاحظون انها ستحل وتكون مرشحة لاخذ مكانة منطقة **بحر الشمال**(*) المتوقع نفاذ احتياطي نفطها في المستقبل القريب والتي تعتبر اهم مساحة نفطية من الناحية الإستراتجية التي يسيطر عليها الغرب، إذن يمكن مقارنة احتياطي النفط والغاز الطبيعي الذي تم

---

1) ناجي أبي عاد و ميشيل جرينون.ت.محمد النجار. **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس،النفط،التهديدات الأمنية.** الأهلية للنشر والتوزيع.ط1.الأردن .عمان 1999.ص 255

2) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**.مرجع سبق ذكره.ص 178

(*) **بحر قزوين**: أو بحر الخزر هو بحر مغلق بين آسيا و أوروبا (روسيا الأوروبية). يعد أكبر مسطح مائي مغلق على سطح الأرض إذ تبلغ مساحته حوالي 371 ألف كم2. أقصى عمق له هو 980 م وبالتالي هو يحمل خصائص البحار والبحيرات. يسمى ببحر قزوين نسبة لمدينة قزوين بإيران والشعب القزويني في تلك المناطق.

(*) **بحر الشمال**: يقع بحر الشمال في شمال أوروبا بين النرويج والدانمارك من الشرق والمملكة المتحدة من الغرب وألمانيا و هولندا وبلجيكا من الجنوب. يتصل بحر الشمال ببحر البلطيق عن طريق بحر سكاغيراك ومنه لخليج كاتيغات المتصل بالبلطيق. يتصل بحر الشمال بالمحيط الأطلسي من الجنوب عن طريق مضيق دوفر ومنه إلى القنال الإنجليزي ومن الشمال عن طريق البحر النرويجي. طوله حوالي 965 كم, ويبلغ أقصى عرضه 643 كم.يقل عرضه عند مضيق دوفر, ويبلغ أقصى عمق له عند سواحل النرويج.

اكتشافه في منطقة قزوين مع احتياطي النفط في منطقة بحر الشمال والغاز الطبيعي في الوقت الراهن.(1)

حيث تعتبر آذربيجان و إيران وكازاخستان وروسيا و تركمانستان و أوزبكستان من الدول الأساسية المنتجة للطاقة في منطقة بحر قزوين، مع العلم أن روسيا و إيران تعتبران من أهم الدول المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي، وتتشكل أرقام مجموع الاحتياطي في منطقة القوقاز و آسيا الوسطى من احتياطي آذربيجان و كازاخستان و تركمانستان و أوزباكستان التي تعد من أهم الدول بهذا الصدد، وتقدر كمية احتياطي الفحوم الهيدروجينية لهذه الدول، التي تسمى بـ " **رباعية قزوين** "نحو 15 و200 مليار برميل من النفط الخام و 6.5 إلى 18 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، تشكل هذه الأرقام 2.17 % من احتياطي النفط العالمي و 5.12 % من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم ، أما القيمية الاقتصادية لهذا الاحتياطي بأسعار النفط الحالية (دولار/ برميل) فتتراوح بين 4 – 5 ترليون دولار.(2)

جدول 05 : احتياطي النفط والغاز الطبيعي لمنطقة قزوين:

	نفط خام (مليار برميل)		**غاز طبيعي** (ترليون متر مكعب)	
	غير مثبت	محتمل	غير مثبت	محتمل
آذربيجان	**6.9**	**27**	**0.85**	**0.99**
كازاخستان	**8**	**85**	**1.84**	**2.49**
تركمانستان	**0.5**	**32**	**2.86**	**4.5**
اوزباكستان	**0.6**	**1**	**1.87**	**0.99**

الجدول 05: جانك بلاك." **تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قـزوين**" (مجلة شؤون الاوسط. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. العدد 109.شتاء 2003).ص80

وضمن سواحل بحر قزوين فإن إيران اقل الدول اهتمام بسرعة تنمية العروض النفطية من قزوين بسب احتياطاتها النفطية في الاماكن الاخرى, وعدم قدرتها على الاستغلال الممكن من

1) Brent Sasley. " **Turkey's Energy Policy In the Post-cold War Era** " Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 4 (December 1998), **http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/sasley.pdf.**

2) جانك بلاك." **تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوين**" المرجع السابق .ص 79

هذه الاحتياطات بسبب الحظر الأمريكي.اتجاه روسيا مشابه لإيران حيث لا تشعر بالرغبة في تنمية احتياطات بحر قزوين لأن لها بالفعل احتياطات ضخمة ثابتة من النفط والغاز والقدرات الإنتاجية في أماكن أخرى في البلد، تركمانستان مثل روسيا ليست مهتمة برؤية تنمية شديدة لاحتياطيات نفط قزوين فشاطئها على قزوين هو الأقل اكتشاف في جميع الشواطئ و به قدر ضخم من احتياطات الغاز الطبيعي أكثر من أي مكان آخر في البلد، وبالتالي فإن تركمانستان وبالنظر إلى هدفها متوسط الأمد والمتمثل في تنمية بنية أساسية مستقلة لتصدير الغاز لا تحتاج إلى كل هذه الطاقة.[1]

أما بالنسبة لتركيا فقد تحول اهتمامها الرئيسي إلى إيجاد مجموعة من الدول التركية كقوة جديدة على الساحة السياسية الإقليمية ، إلى تصور متمركزا على اعتبارات سياسية واقتصادية خاصة منها الطاقة وكيفية حصولها على حقها من كعكة الطاقة الإقليمية، بحيث أصبح عامل الطاقة وقضايا تنميتها وإيصالها إلى الأسواق العالمية عامل مؤثر في صياغة بعض السياسات الخارجية تجاه منطقة بحر قزوين.

ويرى القادة الأتراك في عملية استثمار هذه الثروات وسيلة من وسائل معالجة طلب البلاد المتزايد للطاقة ولتحقيق مكاسب اقتصادية ،وكذا تعزيز أهمية البلاد الإستراتيجية بالنسبة إلى كل من دول اسيا الوسطى والحلفاء التقليدين في الغرب، غير ان تركيا لا تملك إلا القليل من الوسائل الخاصة اللازمة لتحقيق مصالحها، فلقد كانت تركيا وستبقى حتى المستقبل المنظور إحدى الدول المستوردة للنفط والغاز ففي سنة 1995 استوردت 25.8 مليون طن من النفط الخام، ومع حلول سنة 2010 سيبلغ ما تستورده اكثر من40 مليون طن حسب توقعات الطلب على الطاقة، ستكون الزيادة في استهلاك الغاز الطبيعي اكثر إذ ستقفز الكمية المستوردة من اقل من 10 مليارات من الامتار المكعبة في سنة 1998 حسب التوقعات إلى 54 مليار من الامتار المكعبة في سنة 2010، و31 مليار من الامتار المكعبة في سنة 2020، وهذا كله يجعل تركيا سوقا جذابا للنفط والغاز القزوينيين، ويضفي اهمية خاصة على علاقات تركيا بالمنطقة المرشحة لان تصبح مصدرها الرئيسي للطاقة في السنوات الاولى من القرن الحادي والعشرين.[2]

و لمعرفة اهمية المنطقة لتركيا والقضايا والمشكلات التي قد تنجم عن الحاجة الماسة للطاقة، نعود إلى الحقبة السوفياتية حيث كان معظم خط الساحل لبحر قزوين جزء من النصيب الإيراني

---

[1]) عبير ياسين. (**الأمن والجغرافيا السياسية في أورآسيا ما بعد السوفيتية**). مرجع سبق ذكره.
[2]) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص177 -178

وفي الشمال كان ينتمي إلى الاتحاد السوفياتي، وقد أدى انهيار الاتحاد, إلى وجود خمس دول تتشارك في سواحل بحر قزوين، و تسيطر كل واحدة منها على جزء منه، ورغم أنه ليس من المطلوب هنا مناقشة الوضع القانوني لهذا البحر، **إلا أن النقاش بين الدول المحيطة بهذا البحر يدور حول تعريف قزوين هل هو بحر أم بحيرة؟** وهذا النقاش هو محك الخلافات القائمة بين الدول المشاطئة له، ويعكس مصالح وأهداف كل من هذه الدول في مواقفها وتصوراتها للوضع القانوني المناسب، وهناك ثلاث وجهات نظر حول الإطار القانوني المفترض لتوزيع ثروات البحر وتنظيم الملاحة وعمليات الاستكشاف النفطي فيه:

الاتجاه الأولى: وتمثله وجهة نظر إيران التي تعتبر أن بحر قزوين يجب اعتباره منطقة لا يمكن تقسيمها إلى قطاعات من قبل الدول المطلة عليه، مقترحة أن يتم استغلال جميع موارد بحر قزوين بشكل جماعي من قبل الدول المطلة عليه، سواء باعتبار مياه البحر وثرواته مشاعا بين الدول وتوزع ثرواته وعائداتها عليها جميعا بشكل مشترك، أو يتم تنظيم المسألة بأن تحصل كل منها على 20 في المائة تقريبا.

الاتجاه الثاني: فكرة البحيرة المغلقة، وتؤيدها أذربيجان وتتأسس على أن بحر قزوين هو بحيرة، وبالتالي يمكن تقسيمه بين الدول طبقا لطول سواحل كل دولة مطلة عليه.

الاتجاه الثالث: وتؤيدها كازاخستان وهي تقوم على الفصل بين قاع البحر والثروات الكامنة فيه، وسطح الماء واستخدامه كممر ملاحي؛ فيرى هذا التصور ان بحر قزوين يجب اعتباره بحيرة فيما يتعلق بموارده الدفينة، وسيتيح ذلك للدول المطلة عليه باستغلال تلك الموارد بطريقة فردية، بينما تتعاون في القضايا مثل الملاحة والسيطرة على التلوث. [1]

إذن الصراع في منطقة بحر قزوين ليس قانونيا وحسب، بل إنه اقتصادي وسياسي في المقام الاول، ونتيجة لتعقد الوضع الجغرافي و الجيوستراتيجي في منطقة بحر قزوين، من الطبيعي ان تتعقد تبعا لذلك انماط التفاعلات والعلاقات والازمات التي تمر بها هذه المنطقة، والمشكلة الحقيقية كما تبدو هي **مشكله توزيع المنافع** وكذلك **مشكله خطوط الانابيب** التي تنقل الطاقة من قزوين وما تطرحه من تنافس دولي وإقليمي من اجل الاستفادة والاستحواذ على هذه المشاريع. **فطرق خطوط الانابيب المعدة لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي**, تعد إحدى السمات الاساسية لبحر قزوين ، بحيث ان معظم الدول الإقليمية الاكثر اهتماما باستغلال مبكر ونقل النفط والغاز

---

[1]) سامح راشد. " **حرب أفغانستان تحسم الصراع في بحر قزوين** " نقلا عن: <-- http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/09/article35.shtml

الطبيعي، هي دول حبيسة وعليها أن تعتمد على التعاون مع جيرانها هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن كل دولة لها تفضيل خاص بها لكيفية نقل النفط والغاز الطبيعي إلى الأسواق.

فروسيا **مثلا** أصرت على أن يكون طريق المرور الأساسي للنفط القادم من قزوين هو الطريق الشمالي لخطوط الأنابيب المارة من **باكو** بأذربيجان على ميناء **نوفرسيلك** الروسي على البحر الأسود، وهذا من شأنه أن يضمن سيطرة روسيا الشاملة على موارد المنطقة، في حين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وكذلك أذربيجان يفضلون الطريق الغربي عبر جورجيا إلى ميناء **جيحان** التركي عبر المتوسط، كما أن سعي القوى الخارجية لممارسة تأثيرها للتأكد من خيارات الطريق الأفضل الذي يتلاءم مع احتياجاتهم ومصالحها تجعل المنطقة عرضة لعدم الاستقرار ، فحاجة تركيا الماسة و المحلة لموارد الطاقة، جعلتها تولي أهمية كبيرة خطوط الأنابيب التي ستتولى مهمة نقل ثروات الطاقة العائدة للدول القارية المعزولة الواقعة حول بحر قزوين إلى الأسواق العالمية ، فمنذ البدايات الأولى حاولت تركيا أن توظف اهتمام الجمهوريات الجديدة بخطوط الأنابيب في سبيل تقليص اعتماد هذه الجمهوريات على روسيا، فمنذ ديسمبر 1994 ظلت أنقرة تدعو رسميا إلى إنشاء خط أنابيب نفطي من **باكو** إلى محطة النفط التركية على شاطئ البحر المتوسط بالقرب من **جيحان**، لنقل النفط الأذربيجاني المستخرج في عرض البحر، بحيث أصبح تحقيق خط (**باكو - جيحان**) إحدى المصالح القومية التركية التي لا تقبل النقاش، وظلت الحكومات الائتلافية المتعاقبة مهما كانت وجهات نظرها السياسية، دائبة على متابعة عملية الإنشاء بحيوية ونشاط.[1]

إن مشروع خط الانابيب **باكو - جيهان(جيحان)** الذي اصبح رسميا ساري المفعول بعد توقيعه نهائيا في اكتوبر 2002، والذي ابدت الجمهورية التركية اهتماما شديدا من اجل تطوير هذا المشروع الإستراتيجي التي تحاول من خلاله ان تؤمن به حاجاتها من الطاقة من جهة، ومن جهة اخرى تحقق به فوائد كبيرة لاقتصادها ، كما يعتبر هذا المشروع من اهم المشاريع التي تنفذها تركيا من الناحية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية . فمن **الناحيه الاقتصاديه** يمكن لتركيا ان تؤمن النفط الخام باسعار منخفضة جدا، وذلك ناجم عن انخفاض كلفة النقل إلى حد ادنى،ام السبب الاخر هو انخفاض كلفة التمويل, كما يساعد هذا المشروع بعض الشركات التركية على الاستثمار في المشروع بما يساعدها على الزيادة في ارباحها، وتطوريها للمناطق والمحطات التي يحل بها المشروع، كما تساعد على فتح فرص كبيرة للتشغيل وتوسيع كبير للقطاع الخاص. اما من **الناحيه السياسيه** ، ستضمن تركيا من خلال مشروع **باكو -جيحان** الذي سيربط جنوب القوقاز واسيا الوسطى بتركيا والبحر الابيض المتوسط، ويشكل مـمر قوي

---

[1]) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد.** مرجع سابق ص 179

و آمن الذي يسمى" **ممر الطاقة الشرقي الغربي** " ، لنقل وعرض الطاقة إلى الغرب الذي يبدي اهتماما واسعا بهذا المشروع ، خاصة بعد أن تجنب تركيا الغرب وخاصة أوربا الغربية خطورة المضائق التركية التي كانت تشكل عقبة في تنقل السفن النفطية الغربية،أم من **الناحية الإستراتيجية** فتؤكد تركيا دائما في المحافل الدولية على أن هذا المشروع ،والمسار الذي سيسلكه الخط يشكل جسرا بين الشرق والغرب، والأهم من ذلك أن هذا المشروع سيكون بداية لمشاريع خطوط أنابيب أخرى تنقل النفط والغاز الطبيعي من دول المنطقة إلى الأسواق العالمية ، بما يكفل لتركيا من خلال هذا العامل والموقع الجيوستراتيجي أن تلعب دورا بالغ الحيوية في نقل البترول والغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة، الأمر الذي يعزز من نفوذها الإقليمي باتجاه اسيا الوسطى والقوقاز ويجعله ورقة رابحة للمساومة مع الإتحاد الأوربي.(1)

المطلب الثاني: عامل المياه:

يعتبر الماء في العالم شحيحا ونفيسا ، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط والجوار الإقليمي القريب من تركيا بين المناطق الاقل وفرة بمصادر المياه في العالم ،وليس الشرق الاوسط هو المكان الذي تنشا فيه ازمات ونزاعات بسبب نقص المياه فقط، وكما ان المنطقة معرضة لنزاعات قد تنشب بسبب الحدود، او الدين او العرق ، فيرى المراقبون بان النزاع المستقبلي سيكون على المياه، وتعتبر المياه حيوية جدا في هذه المنطقة الاكثر قابلية للانفجار في العالم، بحيث من الممكن استخدام المياه كقوة مغرية للسلام، و لإقامة مشاريع للتعاون بين الاعداء القدامى، كما ان التاريخ يبين ان من المحتمل جدا ان تكون المياه سببا في تفجر النزاعات، وبالنسبة إلى اولئك الذين يملكون المياه فإنها غالبا ما تكون كوسائل نفوذ وطريقة لعرض القوة ، وبالنسبة إلى الذين يعانون من قلتها فهي تشكل هما رئيسيا للامن القومي، يفرض زيادة الكميات المتوفرة وغالبا ما يصطدم هذان الامران.لقد اصبح مصطلح ازمة المياه يحمل اكثر من بعد سياسي ومن المتوقع ان يشهد القرن الحالي صراعا حادا على المياه خاصة في الشرق الاوسط التي يشهد جفافا مستمرا وتغييرات مناخية كونية يتعذر السيطرة عليها والخلل الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري وبعد ان اصبحت المياه رهان المستقبل , يتطـور تحقيق الامن المائي لدول

---

[1]) جانك بلاك،**" تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوين"** مرجع سبق ذكره ص. 96-97

المنطقة ليطفو على السطح كصراع مقبل تسهم فيه عدة عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية في صياغة أزمة المياه.(1)

تعتبر تركيا أكبر خزان طبيعي للمياه في الشرق الأوسط لاحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجوفية وأعلى نسبة من الأمطار والثلوج المتساقطة سنويا, إضافة إلى كثافة الجريان السطحي للأنهار القاطعة سطح تركيا والتي تكمن أهميتها في أنها تنبع من أراضيها باستثناء نهر العاصي الذي ينبع من سوريا . وتعاني كل من سوريا والعراق من شحة الموارد المائية السطحية والتي تعتبر فيها مياه نهري دجلة والفرات أحد أهم المنظومات المائية، وقد أدركت تركيا أهمية ثرواتها المائية كسلاح لا يقل أهمية عن النفط، في العديد من القضايا السياسية خاصة اتجاه الشرق الوسط والعلاقات العربية التركية . **فالمياه شكلت إحدى أكثر أدوات الضغط المتبادل في العلاقات السياسية بين تركيا والعالم العربي**، وكل من سوريا والعراق، بـ شكل خاص، كان لها دور كبير في تروي العلاقات بينهما ووصول هذه العلاقات إلى حافة المواجهة في كثير من الأحيان ، بسبب عدم تطبيق الجانب التركي للمبادئ الأساسية في اقتسام المياه المشتركة واتفاقيات القواعد الدولية لا سيما بعد قيام تركيا بإنشاء **مشروع جنوب شرق الأناضول (gap)*** ،وقد ارتكزت سياسة تركيا المائية على ثلاث مبادئ رئيسية:

الأول: سيادي باعتبار نهري دجلة والفرات نهرين وطنيين عابرين للحدود وليسا دوليين ويشكلان حوضا واحد،ومن حقها استغلالهما حسبما تقتضي مصالحها السياسية والاقتصادية استنادا إلى نظرية السيادة المطلقة في القانون الدولي.

الثاني: اقتصادي يدعو إلى توزيع مياهها استنادا على قواعد الكفاءة والاقتصاد في استخدام المياه وليس إلى مبدا المحاصصة والقسمة والشراكة.

الثالث: تجاري يستند إلى مبدا مقايضة الماء التركي، بالنفط العربي، على اعتبار ان العرب يمتلكون النفط ومن حق الاتراك ان يمتلكوا مياههم.

وقد نجحت تركيا احيانا في مقايضة المياه بمواقف سياسية كما حصل مع سوريا عندما طردت زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان من دمشق، ومنعت العمليات العسكرية للحزب من الاراضي السورية، واوقفت الدعم السياسـي والعسكري للحزب الشيوعي التركي والجيش

---

1) ناجي أبي عاد و ميشيل جرينون.ت.محمد النجار. **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس،النفط،التهديدات الأمنية.** مرجع سبق ذكره ص 197 .

(*) **مشروع جنوب شرق الأناضول gap** يعتبر هذا المشروع الذي يحتوي على 13 مشروعا للري وتوليد الطاقة الكهربائية، من أكبر المشاريع في العالم, يهدف إلى تنمية منطقة جنوب شرق تركيا،التي تشكل 9.5% من مساحة الدولة الإجمالية وتحويلها إلى خزان طبيعي للمياه في الشرق الأوسط ، من خلال ري 1.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة وإنتاج 27.4مليار كليوواط/ساعة من الكهرباء سنويا. والذي يشمل أيضا على إنشاء 19 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية و22 سدا في أعالي نهر الفرات والذي تبلغ كلفته الإجمالية حوالي 30 مليار دولار.

السري الأرمني، ويبدو أن المواقف على المطالب التركية جاءت نتيجة لحاجة سوريا إلى المياه، وبسبب ضعف الموقف العربي في دعم سوريا في مواجهة أي اعتداء قد تتعرض له، خاصة بعد أن أعلنت استعدادها للاستخدام القوة العسكرية ضد سوريا وحشدت لذلك جيشا على الحدود، وأعلنت عن استعدادها لقطع مياه الفرات عنها، في وقت تحتاج فيه إلى المياه، **عموما يرى المراقبون بأنه لابد على تركيا إذا كانت تريد أن تلعب دور إقليمي محوري** في المنطقة أن تقتنع بضرورة التنسيق مع سوريا والعراق على أسس سليمة حول تقسيم مياه الأنهر وخلق قدر من الثقة والتقارب فيما بينها وبعكسه فأن مياه الشرق الأوسط تحمل قضايا بإمكانها زعزعة الاستقرار والأمن وفي نشوء نزاعات مسلحة لتسهم في رسم صورة سياسية قاتمة في المنطقة.[1]

المبحث الرابع:
الأقليات في تركيا و المشكلة العرقية:

شهدت فترة ما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، عصرا من الفوضى ما لبثت ان اظهرت مجموعات عرقية كانت خاضعة لسيادة الدولة القطرية نواياها من اجل تحقيق استقلالها، كما عرفت النزاعات العرقية انتشارا واسعا في النظام الدولي المعاصر، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود اكثر من 274 حركة عرقية ذات نزعة انفصالية ، ادت إلى نزاعات داخلية في العديد من الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء، و إلى انتشار هذه النزاعات خارج حدودها الوطنية ليمتد تهديدها من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي بالدولي[2]، وكانت البداية في الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفياتي وبعض دول اوروبا الشرقية، ثم تتابعت تلك الظاهرة الامر الذي جعل هذه التاثيرات تكتسب زخما كبيرا في جميع انحاء العالم تقريبا، وبالتوازي مع انتشار وظهور العرقية نلاحظ تزايد اهتمام الباحثين حول مواضيع مثل: الصراع العرقي، التمييز العرقي، الإبادة العرقية ,وعلى العموم حدث هناك جدل فكري لشرح هذه الظاهرة الجديدة في العلاقات الدولية , والظهور المفاجئ لها وسعيها من اجل

---

[1]) عادل محمد العضايلة.**الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلم.** دار الشروق .عمان.2005.ص 37-38

[2]) عز الدين حمايدي.**" دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية: دراسة لحالة التدخل التركي اليوناني في قبرص-1974-2004"** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.علاقات دولية).جامعة قسنطينة 2005.ص 1

الاستقلال، بحيث أثير ذلك الجدل النظري حول الدوافع التي تقف وتحرك تلك العرقيات من أجل تحقيق الاستقلال عن الدولة القومية. وبناء على ذلك أرجع تيار تلك الأسباب أو المحدد الأساسي لحركة العرقيات على أنه ناجم عن طبيعة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وبالخصوص في فترة التسعينات، وأن غياب القوة والسلطة الدولية الملزمة هو ما يجعلها تنحى مثل هذا السلوك، في حين تيار أخر أرجع تلك الدوافع إلى تنامي الرغبة في الانفصال هو نابع من القصور والضعف في الدولة القومية من جراء عدم الأخذ بالتحديث، والتنمية غير المتساوية،الاضطهاد الداخلي، والبعض من النظريات أرجع دوافع تلك العرقيات نابع من أن تلك الأقليات تغتنم فرصة لتأكيد مصالح الجماعة التي تعتقد أنها تتميز عرقيا عن الأغلبية، وبغض النظر عن الأسباب والدوافع التي تحرك تلك العرقيات(*)، فإنها أصبحت أمرا واقعا يهدد العديد من الدول التي تعرف تنوعا عرقيا، كما أنه اليوم تعتبر أي خارطة عرقية بمثابة وثيقة خطيرة، فعلى أساس الخرائط العرقية، أنشئت الحدود , وكانت الدول الإستعمارية حريصة على ربط الاختلاف العرقي بالوعي القومي والحق بالاستقلال، واعتمادها كحجة قوية للتدخل ، بحيث ما زالت العرقية تشكل أساسا للتدخل في المسائل الداخلية للدول الأخرى، وللمطالبة بإجراء تعديلات على الحدود، والتطلع إلى إنشاء دول جديدة. أما الآن وبعد أن برزت للواجهة فإن القضية الأساسية للاقليات يمكن أن تقضي على الاستقرار في الدول القطرية، التي تعرف تنوعا عرقيا، وعموما فإن الحدود قد حددت من قبل القوى الإستعمارية، وأن بعض هذه الأقليات لم تقبل ابدا بهذه الحدود، والتي تعتبرها على انها حدود مصطنعة، خاصة حين تفصلها عن اقاربها الذين يعشون في الجهة الاخرى من الحدود .[1]

وقبل ان نتناول الابعاد المختلفة للاقليات في تركيا وللمشكلة العرقية كمحدد وعامل مؤثر في السياسة الخارجية والامنية التركية نشير إلى ان **مفهوم الاقليه، يستخدم للدلاله على وجود جماعات متباينه داخل النظام السياسي الواحد من حيث الاصول الدينيه واللغويه والعرقيه(*)ويكون لديها شعور تضامني قوي يوحدها في مواجهه الاغلبيه ويكون التضامن قوي في اوقات الازمات السياسيه والاجتماعيه حيث يصبح الصراع من اجل الحصول على**

(*) لمعرفة المزيد عن المقاربات التي تفسر الدوافع والأسباب المحركة لسلوك الجماعات العرقية وانتشار النزاع العرقي من كونه داخلي إلى إقليمي إلى مدول، إرجع إلى مذكرة حمايدي عز الدين. **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية: دراسة لحالة التدخل التركي اليوناني في قبرص-1974-2004**.

[1]) Ayse B. Celik." **The Viability of the Nation-State: Turkish State and Kurdish Problem** ". International Studies Association. March 18-21, 1998.
-- **http://www.ciaonet.org/conf/cea01/cea01.html**

(*) **العرقية**: يعتبر مفهوم العرقية من المفاهيم الغامضة التي يتداخل معناها مع العديد من المفاهيم الأخرى كالأقلية ،الإثنية.، " **فالعرقية هي جماعة ذات وعي بخصائص فيزيولوجية(السلالة و الجنس...) و ثقافية (اللغة الدين التاريخ المشترك...) إحداها، كلها، أو بعضها، تميزها عن الجماعة أو الجماعات الأخرى داخل الدولة ، فتعرف بها "الأنا" self و تحدد من خلالها "الآخر" Other ".**

الحقوق صراع من أجل البقاء[1]، فهذا الوضع الجغرافي الجديد والحدود التي تفصل المجموعات العرقية المختلفة في الجوار الإقليمي لتركيا، تعد من القضايا الحساسة المطروحة خاصة مع تزايد التوترات الأمنية الإقليمية من جراء التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط عموما والعراق بالخصوص، وكذلك التهديد المستمر لكل من إيران وسوريا، الأمر الذي يجعل من المنطقة قابلة للانفجار، والتدخل الخارجي خاصة من خلال الورقة" **العرقية**".

المطلب الأول: الأقليات في تركيا:

تتسم تركيا بتعدد قومياتها وأديانها ومذاهبها التي تشارك فيها العنصر التركي (كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول في التكوين السكاني للدولة) ، الذي يشكل نحو ثلثي السكان، ويحتل الأكراد المرتبة الثانية، يليهم العرب، ثم تأتي أقليات قومية ودينية عديدة أبرزها **اليهود والأرمن واليونانيين**، إلى جانب اقليات طائفية من ابرزها واكبرها **الاقلية العلوية** . فتركيا تبدي الكثير من المخاوف جراء التنوع العرقي الذي لديها لذلك فهي من البدايات الأولى لتاسيس الجمهورية التركية حرصت على تبني **مبدا الدولتية** بمعنى ان الكيان التركي واحد موحد غير قابل للتجزئة على اي اساس، و لهذا يرى البعض من هذا المنطلق ان تركيا لم تنجح حتى اليوم في حل الكثير من القضايا الثقافية المتعلقة بحقوق الأقليات، فهي لا تعترف إلا ببعض الأقليات غير "المسلمة" .وعموما فإن السياسة الرسمية للدولة التركية تجاه الاقليات, برزت **ملامحها** في معاهدة لوزان في 24 يوليو / جويلية 1923 والتي خلصت إلى إنشاء الجمهورية التركية, والمعاهدة نصت على الاعتراف بالاقليات غير المسلمة من غير الاتراك،في حين تعتبر كل مواطن من مواطنيها تركيا من دون اي اعتبارات عرقية او إثنية او ثقافية, وقد اعترفت رسميا بوجود ثلاث اقليات اساسية هي كما ذكرنا سابقا،الاقلية الارمينية، والاقلية اليونانية، واليهودية، وقد كفلا معاهدة لوزان والدستور التركي(*) حقوق تلك الاقليات من غير الاتراك بما يتساوون

---

[1]) محمد مصطفى شحاته**."الحركة الكردية في العراق وتركيا"**.(مجلة السياسة الدولية.العدد107.يناير 1997). ص228

(*) **المواد من 38-44** من معاهدة لوزان يضمن للأقليات غير المسلمة حقوقا متساوية مع المسلمين.،وهي تشمل : حرية التنقل والهجرة إلى الخارج،**فالمادة 38**: مثلا تنص على التساوي في المعاملة والأمن في إطار القانون لكل الرعايا.

المادتين 10 و 14 من الدستور التركي وعد جميع المواطنين الأتراك في المساواة أمام القانون بغض النظر عن المعتقد. النص الكامل للمعاهدة، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الرسمي للوزارة الخارجية التركية في: **Www.mfa.gov.tr**

و رغم كل تلك القوانين التي تنص على المساواة ، فان الفشل في إدخال التشريعات الداعمة، لتلك القوانين والنصوص يعني أن هذه المبادئ لم يتم التمسك بها في الممارسة، كما تنظر إليها الأقليات الأخرى من غير الأتراك.

مع المواطنين الأتراك وليس هناك أي فارق بينهم في إطار القانون، وما كان لتركيا أن تبدي مخاوفها من التعدد العرقي الذي لديها، لولا سقوط الإتحاد السوفياتي، واستقلال بعض الجمهوريات المتتابعة الذي أعطى المثل والقدوة للعرقيات الأخرى أن تنفصل وتتكتل تحت دويلات جديدة مستقلة بذاتها.[1]

1/ الأقلية اليهودية :

تتمتع الأقلية اليهودية في تركيا بنفوذ واسع في الدولة ،وتحظى برعاية السلطة برغم أن عدد أفرادها لا يتجاوز 30 ألف شخص، وقد كانت هذه الأقلية على الدوام مؤيدا للقوى العلمانية السياسية وغير السياسية في تركيا، وأسهمت في تكريس العلمانية وتقاليدها منذ البداية،حيث شاركت الأقلية اليهودية **-التي تسمى بيهود الدونمة**[*]- بفاعلية في دعم جهود أتاتورك لتأسيس دولة علمانية في تركيا وقد استثمروا نفوذهم المالي والإعلامي لتأكيد هذا الدعم وتقوية الأحزاب العلمانية ,بعد ذلك شارك يهود الدونمة في المحافل الماسونية في تأسيس الدولة العلمانية التركية، وساندوا إجراءات أتاتورك في تحديث تركيا وفق النمط الغربي، وتغلغلوا في صفوف المجتمع التركي بأشكال مختلفة حتى أصبحوا من أصحاب الثروات, وفرضوا سيطرتهم على المراكز التجارية والاقتصادية والإعلامية المهمة، وقد أسهم قيام إسرائيل عام 1948 واعتراف تركيا بها عام 1949 في منحهم قوة سياسية مضافة، تجسد في الحضور البرلماني لعدد من السياسيين المعروفين كيهود دونمة في الأعوام 1935 و1960 و1995.

وزادت رعاية السلطة التركية لليهود بوصفهم ورقة مضافة في توطيد علاقات تركيا مع اميركا وإسرائيل وفي كسب ود اللوبي اليهودي الاميركي وفي الترويج للقواسم المشتركة بين تركيا وإسرائيل ومحاولة تحسين صورة إسرائيل لدى الراي العام التركي المعارض والوقوف ضد تجاه تنامي النفوذ الإسلامي في تركيا ومساندة نهج الدولة العلماني،و مع تنامي فاعلية القوى الإسلامية في المجتمع التركي يجد العلمانيون والجيش التركي في علاقاتهم المتطورة مع إسرائيل نوعا من الالية الدفاعية العلمانية للحد من هذه الفاعلية.[2]

---

[1]) محمد نور الدين.**تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**.مرجع سبق ذكره 21

(*) **يهود الدونمة**: ويطلق على أبناء الأقلية اليهودية في تركيا لقب الدونمة، وهي كلمة تركية تعني الهداية أو العودة إلى الحق، وجاءت هذه التسمية بعد أن تظاهر يهود تركيا باعتناق الإسلام علنا منذ زمن الدولة العثمانية واستخدموا أسماء إسلامية، لكنهم احتفظوا سرا بديانتهم وطقوسهم اليهودية وأسسوا محافل ماسونية نشطة في تركيا كان لها دور بارز في إضعاف الدولة العثمانية عشية انقلاب العام 1909 الذي زادت فعاليتهم في أعقابه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

[2]) عبد الرحمن السبعاوي." **قوى التأثير على صراع الأقليات والطوائف في تركيا** " نقلا عن: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/65CD9DB6-7F15-49FC-B71C-F286DD2B7299.htm#2

2/ الأقلية اليونانية:

الفئة الثانية التي اعترفت بها معاهدة لوزان، كأقلية، هي الأقلية اليونانية التي اكتسبت بذلك حق تأسيس المؤسسات خاصة بها من كنائس ومدارس وجامعات , غير أن النزاعات المفتوحة بين كل من اليونان وتركيا، والتي امتدت عميقا في التاريخ ، أعطت الوجود اليوناني في تركيا حساسية خاصة، بحيث تكون هناك أحيانا، تبعا للتطورات السياسية بين اليونان وتركيا، تضييق ومحاصرة لأعمال هذه الأقلية، الأمر الذي دفع بالعديد من اليونانيين الأتراك إلى الهجرة إلى اليونان ودول أوروبية أخرى، ويتوزع هؤلاء، بغالبيتهم، في اسطنبول، مع وجود عدد قليل في أزمير، على ساحل بحر إيجة، وأنقرة وطرابزون، وما زال اليونانيون يقومون بدور مهم في الحركة التجارية في اسطنبول رغم تضاؤل أعدادهم في السنوات الأخيرة, وينتمي اليونانيون الأتراك مذهبيا إلى الكنيسة الأرثوذكسية, وساعد على إثارة قضايا الأقلية اليونانية، سقوط الشيوعية في الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، وعودة الأرثوذكسية بقوة إلى روسيا، واتهام تركيا لكل من اليونان وروسيا وبلغاريا وغيرهم **بتشكيل حلف ديني ارثوذكسي يستهدف تطويق تركيا**، ومحاولة اليونان تحويل الوضع القانوني لبطريركية اسطنبول(علما أن هذه الكنيسة الأرثوذكسية التي تعتبر المقر الرئيسي لهذا المذهب في العالم تقع في منطقة **فينير** في اسطنبول), بالنسبة للارثوذكس في العالم إلى ما يشبه الوضع القانوني للفاتيكان في روما بالنسبة لكاثوليك العالم، وما يعني ذلك، بنظر الأتراك، من إنشاء دولة داخل الدولة التركية, وتزداد هذه الحساسية مع النزاع المستمر على الحدود الجغرافية بين تركيا واليونان في بحر ايجة وقبرص، واتهام الاتراك المستمر لليونان بانها تسعى دائما إلى إضعاف تركيا وتقسيمها.

3/ الاقليه الارمينيه:

يعد الارمن من اقدم الشعوب التي سكنت مناطق القوقاز الجنوبية وشرق بلاد الاناضول, وعندما اسس الاتراك العثمانيون دولتهم عام 1300 ميلادية، انخرط الارمن في الدولة الجديدة، فكان لهم حضور قوي في مختلف المجالات ووصلوا إلى اعلى المناصب الإدارية, غير ان النزاعات القومية التي مرت على السلطنة العثمانية منذ اوائل القرن التاسع عشر واشتدت في اواخره ومطلع القرن العشرين، افسدت العلاقة الجيدة تاريخيا بين الارمن وقادة السلطنة، الامر الذي افسح المجال امام حدوث مذابح ذهب ضحيتها عدد كبير من الارمن **(يقدرها الارمن بمليون ونصف المليون، فيما ينفي الاتراك جمله حدوثها من الاساس)** في اواخر القرن التاسع عشر وفي العام 1915, وقد ادت هذه الاحداث إلى وقوع موجة نزوح شاملة للارمن من شرق تركيا إلى الدول المجاورة ولا سيما إلى لبنان وسوريا, غير ان اتفاقية لوزان 1923

اعترفت للأرمن، كما لليهود و اليونانيين، بصفة وضع الأقلية، وحقها في افتتاح مدارس خاصة بها وحماية أملاكها وحرية التعبير والنشر باللغة الأرمينية وكذلك الحرية الدينية، وكان من جراء تفريغ الأناضول الشرقي من السكان الأرمن، تحول من تبقى منهم إلى المدن الكبرى، ولا سيما اسطنبول، وممارسة نشاطات تجارية وحرفية في نطاق ضيق، وقد خلقت الروابط بين الدياسبورا الأرمينية في العالم وأفراد الطائفة الأرمينية في تركيا، شكوكا لدى السلطات التركية التي كانت تتخذ إجراءات من وقت لآخر لتضييق نشاط السكان الأرمن، وباستثناء حالات قليلة جدا، فإن مشاركة الأرمن في الحياة السياسية التركية معدوم تقريبا .[(1)]

لكن إصرار الأرمينيين على المطالبة،باعتراف تركيا بالمجازر المرتكبة في حقهم، وكذلك مطالبهم باسترجاع بعض الأراضي التي يعتقد الأرمن أنها تابعة تاريخيا لأراضيهم، وهي الآن داخل السيادة التركية وخاضعة لحكمها، يحول بين إقامة تركيا وأرمينيا لعلاقات دبلوماسية، فلأرمينيا مشروع استراتيجي يتمثل في إقامة أرمينيا الكبرى، ولقد قامت أرمينيا باحتلال بعض الأراضي الأذرية، ما ينبأ حقيقة عن الأطماع التوسعية لأرمينيا ، والتي قد تطال المطالبة ببعض من الأراضي التركية على أساس العرق والأقليت.[(2)]

4/ الأقلية العلوية:

تشكل الاقلية العلوية،او بالاحرى طائفة**(لان اساس تكتل الجماعة هو المعتقد وليس العرق)** بين 15% و20% من مجموع سكان تركيا وينظر إليها بوصفها ركنا اساسيا في النزاع العلماني الإسلامي، إذ تشعر تركيا بين الحين والاخر انها واقعة بين تمزق اجتماعي ناتج عن اعمال العنف بين الاغلبية السنية والاقلية العلوية، حيث وقفت هذه الطائفة بشكل عام مع القوى العلمانية لمنع اي نفوذ إسلامي يكرس طابع **الغلبة السنية** في تركيا، ومع ان العلويين هم جزء من الشيعة ترى بعض مؤسسات الدولة التركية انهم من اصل الشيعة البكتاشية والزيدية، في حين يعد العلويون انفسهم ممثلين للتفسير الاناضولي التركي للإسلام، اي انهم مجرد طريقة دينية يمثلون مجموعة مذهبية وليس مجموعة عرقية متجانسة، حيث يتوزعون بين جماعات عرقية ابرزها واكبراها الاكراد (30% من اكراد تركيا علويون) إلى جانب اعداد من العرب، كما انهم مختلفو اللغات حيث يتحدثون التركية والعربية والظاظا والكرمانسية، وقد وجد العلويون في إجراءات اتاتورك فرصة مهمة لاداء دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية، واصبحوا الدعامة الاساسية للنظام العلماني ، ومع الانفراج السياسي والتعددية الحزبية في تركيا

---

1) محمد نور الدين. **" الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع والكيان والتحديات "** . نقلا عن: **http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4413**

2) محمد نور الدين**. تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** .مرجع سبق ذكره ص21-22

بعد الحرب العالمية الثانية انضم العلويون لأحزاب اليسار العلمانية وأعلنوا تأييدهم لانقلاب عام 1960 وشاركوا في إعداد دستور 1961 الذي نص على الكثير من الحريات الدينية ما زاد من نشاطهم الديني والاجتماعي والإعلامي ونجحوا في إشغال نحو 15 مقعدا نيابيا في انتخابات العام 1965، وشكلوا العشرات من الجمعيات للطائفة العلوية، فضلا عن قيامهم ببناء قوة رأسمالية مهمة في بعض دول أوروبا الغربية توازي قوة المسلمين السنة, وكان العلويون عموما في معسكر اليسار بسبب انحيازهم التاريخي إلى حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك لضمان العلمانية التي حمت وضعهم بوصفهم أقلية ، وفي المقابل اتخذ اليمين التركي المبادرة في تعبئة السنة ضد العلويين على أساس معاداة الشيوعية والعلمانية, **وتقترب الدولة والأحزاب التركية العلمانية** التي تكون في السلطة من العلويين ومطالبهم بقدر تعاظم **قوة التيار الإسلامي,** وتبتعد عنهم كلما ابتعد التيار الإسلامي, أي أن النظام العلماني التركي ينظر إلى العلويين بوصفهم مجرد أداة تستخدم عند الحاجة لحماية نفسه من الإسلاميين.[1]

على الرغم من الضمانات الواردة في معاهدة لوزان وكثرة العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين من الأقليات الأخرى في داخل تركيا وجوارها الإقليمي ، خلال الجزء الأكبر من تاريخ الجمهورية، إلا ان الموقف الرسمي التركي نحو الدول المجاورة لها، والتي تأوي اقليات غير مسلمة ، قد اتسم بمزيج من الشك والعداء, نخلال الثلاثينات من القرن العشرين ، اتجهت تركيا نحو تطهير لأغلبية الأقليات من الخدمات المدنية والرسمية، حتى وإن لم تكن هناك قوانين تحظر عملهم، ففي الواقع والممارسة ظلت الخدمات المدنية وخاصة منها المتصلة بالامن، مغلقة في وجه تلك الاقليات، كذلك اختلفت معاملة الحكومة التركية لتك الاقليات، من اليهود إلى اليونانيون إلى الارمن و ذلك حسب اختلاف الاوضاع والقضايا وكل ذلك تحت غطاء المبادئ الكمالية والحفاظ على الكيان التركي من التفكك، فلقد واجهت اعمال الشغب في الثلاثينات والخمسينات بنوع من القمع،و كبح صارم لاي صورة او شكل من اشكال الانفصال، فعلى الرغم من الوضع الذي حاولت ان تخلقه تركيا للاقليات، من خلال الدمج وسياسة التتريك التي استدعتها قيام الجمهورية, إلا ان البعض يرى ان عدم تفهم تركيا للفسيفساء العرقية التي تزخر بها وعدم إدراكها للطريقة السليمة التي تتعامل بها معها، سيكون هذا عامل مؤثرا مهددا للكيان التركي، بإضافة إلى انه يمكن ايستعمل ضد تركيا كورقة مساومة في العديد من القضـــــايا

---

[1]) عبد الرحمن السبعاوي." **قوى التأثير على صراع الأقليات والطوائف في تركيا** " مرجع سبق ذكره.

الخارجية خاصة المتعلقة منها بالمفاوضات للانضمام مع الاتحاد الأوروبي ، مرهون كما يرى البعض بمدى اعتراف تركيا بتلك الأقليات.[1]

المطلب الثاني:الأقلية الكردية ومشكلة الانفصال:

يشكل الأكراد في تركيا ،كما قلنا سابقا (**ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي**)، ويتمركز الوجود الجغرافي للأكراد في تركيا في مناطق الجنوب الشرقي، المحاذية لسوريا والعراق وإيران، ويعتبر أكراد تركيا امتدادا لأكراد العراق وإيران وسوريا**، وبما أن تركيا تعد جزء من الشرق الأوسط فإن الأقليات التي لها وجود متميز توجد بشكل رئيسي في تلك الدول،** ويطلق تاريخيا على تلك المناطق التي يقطنون فيها اسم "**كردستان**"، لذا يعتبر أكراد تركيا مناطقهم بانها "**كردستان الشمالية**" فيما اراضي العراق الشمالية "**كردستان الجنوبية**" واراضي إيران الكردية "**كردستان الشرقية**".[2]
ليست **مشكلة الأقلية الكردية** وليدة اليوم فهي موجودة منذ اواخر العهد العثماني، ولا يمكن ايضا اعتبارها اقلية كباقي الأقليات الأخرى، كما لا يمكن ان نعتبرها مشكلة داخلية وفقط، وتقتصر على بعض مطالب مجموعة داخل كيان دولة من اجل تحسين اوضاع اجتماعية واقتصادية وكذا تحقيق الاعتراف بالاختلاف الثقافي داخل الكيان الموحد للدولة ، حيث كان تعامل الحكومة التركية مع هذه الأقلية في البدايات الأولى انطلاقا من مبدا وعقيدة الدولة الرسمية القائلة بـ :" **امة ودولة واحدة غير قابلة للتجزئة** " وبالتالي يمكن اعتبارها "**مسألة داخليا** و امرا محسوم فيه ويجب التعامل معه داخليا دون تدخل اطراف اجنبية، بحيث دابت النخبة الكمالية عن الدفاع عن عقيدة وحدة الدولة التركية وعدم قابليتها للتجزئة ارضا وشعبا، وحسب تلك العقيدة ليس ثمة إلا شعبا واحد في تركيا، وهو يشكل مجموع مواطنين البلاد الذين يتمتعون بالحقوق نفسها ويلتزمون بالواجبات ذاتها ، اما المزاعم القائمة على **الاختلافات العرقيه (الإثنيه)** فهي مزاعم غير مبررة، لان كل مواطن تركي هو مواطن من الدرجة الاولى،إن الجماعات الوحيدة التي يعترف بها على انها اقلية هي التي جرى **إعطاؤها وضعيه الاقليه في**

---

1) Gareth Jenkins**." non-Muslim minorities in turkey: progress and challengers on the road eu accession "**. site: http://www.turkishpolicy.com/images/stories/2004-01-:evasivecrescent/TPQ2004-1-jenkins.pdf

2) ناجي أبي عاد و ميشيل جرينون.ت.محمد النجار. **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس،النفط،التهديدات الأمنية** مرجع سبق ذكره .ص120

معاهدة لوزان وفقط, لكن سرعان ما تحول **هذا العامل من داخلي إلى خارجي**، فمع مرور الوقت وتزايد العمليات العسكرية الهجومية على المؤسسات الرسمية للدولة التركية ودخول هذه الأخيرة في مجابهات عسكرية طويلة مع الأكراد، وحسب بعض المراقبين فإن هذا السلوك ينبأ عن بداية وقوع انفصالات في داخل المجتمع التركي، فإلى بداية عقد التسعينات كان من الممكن اعتبار القتال ضد **حزب العمال الكردستاني PKK** في جنوب شرق البلاد **قضية داخلية غير منطوية إلا على مضاعفات وردود فعل هامشية فيما وراء حدود تركيا**، غير أن نضال تركيا في سبيل الحفاظ على وحدتها القومية والإقليمية عبر محاربة المتردين الأكراد الانفصاليين ما لبث أن تحول ، **منذ انتهاء الحرب الباردة إلى قضية دولية تتفاعل تحت صبغة وخطاء داخلي**،كما أصبحت الطريقة المثلى للتعامل مع التحدي الكردي موضوع خلافات مستمرة بين المجموعات الكمالية والقومية من جهة، واللبراليين الأكثر انفتاحا من جهة ثانية، زيادة عن جماعة صغيرة من ساسة أكراد ذوي التوجهات المختلفة يحاولون أن يسمعوا صوتهم القمع الشديد لأي شكل من اشكال التعبير السياسي الكردي.(1)

اما المشكلة الرئيسية التي يواجهها اكراد تركيا فهي عدم اعتراف الدولة , بهم كمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي، وبالتالي رفض منحهم ما يمكنهم من تجسيد هويتهم المستقلة، ثقافيا وسياسيا ويلي ذلك، منع الدولة، في الدستور والقوانين، من تاسيس اية منظمة او جمعية او حزب على اساس عرقي او ديني، والحيلولة بالتالي، دون تاسيس الاكراد احزابا تعكس تطلعاتها السياسية في الاستقلال او الحكم الذاتي , وحين اسس بعض الاكراد احزابا تعبر عن هوية كردية، كان نصيبها الحظر وتعريض زعمائها للسجن او النفي، وقد تكثفت عمليات الحظر في النصف الاول من التسعينات، ولقد استطاعت تركيا في مراحل تاريخية مختلفة ان تنجح في قمع الحركات الانفصالية داخل حدودها , إلا ان تخوفها يكمن في المجموعات العرقية التي تكمن خارج حدودها وينظر إليها على انها ملاذ النزعة الانفصالية،كما ان تصور هذه الاقلية لذاتها خلال الحرب العالمية الاولى والثانية , كان مبني على اساس سؤال محوري، لماذا لا تملك هذه الاقلية المشتتة في الشرق الاوسط كيانا كرديا موحدا يمكن ان يمهد لقيام دولة مستقلة تجمعهم؟

لكن سرعان ما تعاملت الحكومة التركية مع هذا الوضع من خلال القمع وإبطال تلك المزاعم، وكذلك من الناحية السياسية حيث حاولت ان تقدم حجج لإقناع هذه الاقلية بالعدول عن تصوراتها وتمثلت تلك الحجج في:

---

[1]) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد.** مرجع سبق ذكره ص 75

- اعتبار تركيا هذه الأقلية كتنظيم غير قادر على إدارة نفسه، ومن ثمة غير قادر على إدارة كيان أكبر كالدولة.
- ومن ناحية ثانية أن الجزء الكبير لهذه الأقلية يسكن ضمن الحدود التركية وبالتالي أي انفصال يعني تهدي لكيان دولة موحدة.
- وقف المجال أمام السياسة التحررية الانفصالية التي تطال وتنتشر إلى باقي الأقليات الأخرى التي تندرج ضمن الكيان الموحد.[1]

إذن ليس الاعتراف بالأقلية الكردية، وبالتعبيرات الممكنة عن الحقوق الثقافية الكردية، بنظر التركيين وخاصة المتشددين منهم، سوى الاعتراف **ببداية نهاية الأمة - الدولة التركية الموحدة** ، ويقول هؤلاء أنصار الكيان الواحد أن أي شأن يخول لاعتراف بالحقوق الثقافية لأكراد مثل حق استخدام اللغة الكردية كحق رسمي ،سيفض في النهاية إلى المطالبة بالحقوق السياسية التي لن تلبث أن تطالب إلى إعادة تنظيم الجمهورية على أساس اتحادية فدرالية ، ولن يبقى الوصول إلى الانفصال عملية بسيطة، هذا الأمر الذي جعل تركيا تتخوف منه، ولم تراعي أي حلول سياسية مع الأكراد لأن مجرد الجلوس مع هؤلاء يعد اعترافا ضمنيا بهذه الأقلية، لذلك ظلت تؤكد أن القتال ضد الإرهاب الانفصالي لابد أن يستمر كما أن حزب العمال الكردستاني في مواجهة الجيش التركي لم يعد يقتصر على **الدعم الداخلي، بل اصبحت القضية الكردية تتاثر بالأوضاع الدولية**، وهي تشد اهتمام القوى الأجنبية فمنذ حرب الخليج الثانية بدات تبرز بوادر **قيام -دويلة- في شمال العراق الكرديه**، وتركيا بقدر ما اسعدها تحطيم الخصم الإقليمي العراقي، بقدر ما شعرت بالخوف والخطر من تطورات الاحداث في شمال العراق لبلورة الشروط والظروف اللازمة لاكتمال بنية الدويلة الكردية،كما تعلم تركيا ان حزب العمال الكردستاني ليس معتمدا على سوريا وفقط، بل يتلقى الدعم من بعض الحكومات :روسيا ،إيران، العراق، اليونان،وحتى ارمينيا مؤخرا، تلك الحكومات التي تنافس تركيا إقليميا، و يهمها ان ترى تركيا غارقة في الازمات.

إذن إن احد الهواجس المركزية لدى النظام التركي هو -**هاجس التفكك**- الذي يعود إلى اتفاقية **سيفر** اوت 1920 والتي لاحظت قيام دولة ارمينية في شرق الاناضول ، ومنطقة حكم ذاتي في كردي في جنوبه الشرقي ، وإذا كان الخطر الارميني غير واقعي نظرا لصغر مساحة

1) Gareth Stansfield." **The Changing Parameters of Kurdish Sta tehood: Between Brussels and Baghdad".** International Studies Association**. http://www.isanet.org/pdf** p4-5

وسكان أرمينيا ووضعها لاقتصادي والعسكري، فإن الخطر الكردي واقعي وحقيقي لأسباب التالية:

- لأن الأكراد كما قلنا على خلاف الأرمن لهم وجود كثيف في مناطق جنوب شرق تركيا، بالإضافة إلى تواجد كتل موازية للأكراد في كل من شمال العراق وإيران وسوريا.

- أن الأكراد خاضوا فعلا حروبا و تمردات متوالية لم تنقطع منذ العام 1925وحتى اليوم،وكاد التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني بين العامين 1984-1999 أن يقضي على وحدة الأراضي التركية.

- أن المنطقة الجغرافية لتوجد أكراد العراق هي امتداد طبيعي وجغرافي لنظيرتها التركية.

- أن أكراد العراق قطعوا شوطا كبيرا في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية، ولاسيما بعد الحكم الذاتي في مطلع السبعينات، وازداد تبلور هذه الهوية بل اكتسابها أبعاد سياسية –وكيانيه- بعد حرب الخليج الثانية ، وصولا إلى احتلال العراق في مارس2003 والحكومة الفدرالية التي تشكل فيها حكومة كردستان العراق حكما مستقلا ضمن الدستور الجديد للعراق.[(1)]

فمن خلال الأقليات و الورقة العرقية, تعرضت علاقات تركيا بجاراتها في المنطقة إلى نوع من الشك والريبة من المنافسة على الزعامة الإقليمية وكذلك إثارة النزاعات التي تقوض الاستقرار في المنطقة، فبخلاف كل جيرانها، بما فيها اليونان وارمينيا، العدوتان التاريخيتان،وباستثناء قبرص التي تشكل جزءا لا يتجزا من الامن القومي التركي،وينظر إليها على انها شان داخلي تركي، فإن العراق يمثل اهمية اولى لتركيا في ظل الترتيبات الامنية الحاصلة في الشرق الاوسط وتزايد الحديث عن النشاط المكثف للاكراد، ما يجعل المنطقة قابلة للتجزئة والتدويل, ولعل جزءا كبير من عملية تدويل المشكلة الكردية هو النتيجة الحتمية **للتغلب المنظور الامني في علاقات تركيا الإقليميه , والرؤيه الواقعيه المبنيه على اساس الهاجس الامني,** كما سنلاحظ ذلك في الفصل الاخير وتداعيات تفكك العراق، على السياسة الخارجية والامنية التركية.[(2)]

إذن من خلال ما سبق، يمكن ان نصل إلى نتيجة مفادها ان السياسة الخارجية التركية في مرحلة متحولة، وما ساعد على هذا التحول بعض المحددات الاساسية ،التي اثرت بصيغة او باخرى على توجهاتها الخارجية والامنية، بدءا بالتحولات الفكرية التي كانت المنطلق الفكري الذي مهد لضرورة الدور الإقليمي الذي يجب ان تلعبه تركيا ، كما شكلت طبيعة النظام السياسي

---

[1]) أحمد يوسف أحمد،,وآخرون. **احتلال العراق: وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا.** مركز دراسات الوحدة العربية.ط1.بيروت/ لبنان.2004.ص 407

[2]) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد.** مرجع سابق ص 76- 77

ودور المؤسسة العسكرية الذي خلق نوع من الاضطرابات السياسية في تركيا, أحد الأسباب الرئيسية التي تمخض عنها نموذج فريد من الديمقراطية المبنية على أساس تداخل أدوار المؤسسات الرسمية في الدولة ,كما شكل أيضا الصراع السياسي بين القوى الفاعلة في المجتمع من التيار العلماني وكذا الإسلامي حول القضايا المصيرية للأمة من الاقتصاد إلى الهوية ، إلى نتيجة مفادها بناء سياسة خارجية متعددة الأطراف ومتعددة القضايا ومتعددة الانتماءات، بالإضافة إلى تلك المحددات المساهمة في هذا التحول هناك بعض العوامل الداخلية و الخارجية التي تؤثر وتحول بين تركيا وقيامها بدور إقليمي فاعل في جوارها الجغرافي، إن لم تحسن التصرف و إدارتها بما يخدم مصلحتها وأمنها. فيرى العديد من الباحثين أن تركيا ورغم فقرها من حيث الطاقة، فهي مرشحة إلى أن تكون أبرز اللاعبين المستقبليين المؤثرين على خريطة الطاقة العالمية من خلال المشاريع الكبرى التي هي بصدد إتمامها، وبذلك تضمن تركيا على الأقل نفوذ إقليمي اتجاه اسيا الوسطى والقوقاز .

ورغم ان الكمالية نجحت منذ العام 1923 وحتى الآن في الحيولة دون ان يصبح واقع الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية في تركيا إلى عامل تفتيت فعلي للمجتمع والكيان، إلا ان واقع التطورات والأحداث طوال هذه الفترة يظهر بوضوح ان مسالة الأقليات، ووعي افرادها المتزايد لشخصيتهم المتميزة، والسعي المكثف لتجسيد هذه الهوية، سوف تشكل عاملا ضاغطا بقوة على النظام في تركيا واركان الإيديولوجيا الكمالية، في اتجاه البحث عن اشكال جديدة توفق بين التطلعات الخاصة للاقليات العرقية والدينية والمذهبية وبين الحفاظ على تركيا موحدة كيانا ومجتمعا، وما لم تنجح مختلف الاطراف المعنية مباشرة بهذه المسالة، في التوصل إلى صيغة تعيد بناء المجتمع والدولة على اسس جديدة، اكثر معاصرة واستيعابا للحقائق، فإن مسالة الاقليات في تركيا مرشحة لتتخذ اشكالا اقل ما يمكن ان يقال عنها انها ستكون مهددة لاسس الكيان الإيديولوجيا ،حيث تشكل كل تلك المحددات والعوامل في مجملها مجتمعة ومتفرقة ، جل القضايا والتحديات التي تواجهها الدوائر الجيوستراتيجية للسياسة الخارجية والامنية التركية في جوارها الإقليمي، والتي سنناقشها بنوع من التحليل في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

الدوائر الجيوسياسية للتوجهات الإقليمية التركية

لقد ساد في الدراسات التقليدية للسياسة الخارجية، تحليل تلك الــسياسات بوصــفها وحــدة متجانسة تجاه كل المشكلات الدولية، فالسياسة الخارجية التدخلية مثلا تتسم بهذا التوجــه، إزاء كل الدول وإزاء كل القضايا الدولية،لأن السياسات الخارجية للدول في تلك الفترة كانت تــدور حول قضية أساسية هي الأمن، وكانت القضايا الأخرى تحتل مكانة هامشية، في تحديد مسارات وتوجهات السياسة الخارجية، لكن في فترة ما بعد الحرب الباردة، وحتى وقتنا الحالي، شــهدت العلاقات الدولية نوعا من الاعتماد المتبادل، حيث ظهرت فيه قضايا جديدة تفوق في أهميتها القضايا التقليدية، وقد أصبحت هذه القضايا تحتل مكانة بارزة فــي اهتمامــات الــدول، ومــن المتصور أن تتبع الدول سياسة خارجية معينة تجاه قضايا معينة ، وسياسة خارجية أخرى اتجاه قضايا أخرى، ومن المتصور أيضا أن تتركز السياسة الخارجية للوحــدة الدوليــة إزاء وحــدة اخرى في قضية واحدة، في حين تتوزع سياساتها إزاء وحدة أخرى حول قضايا متعددة، كما ان نمط القضايا الكامنة في السياسات الخارجية لوحدتين دوليتين إزاء بعضهما يتفاوتان ويتغيــران بتطور الزمن.[1]

وبناءا على ذلك، فتحليل التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية التركية، في هذه المرحلة بإذات تجاه العديد من الدوائر الجيوستراتيجية، التي تفرض نفسها في بعض الاحيان على تركيا، نتيجة لطبيعة القضايا التي تشغلها وتثيرها. كما اشير إلى ان توجه الــسياسة التركيــة نحــو دائــرة جيوسياسية بعينها لا يعني بالضرورة وجود قضية واحدة كفيلة بالتحليل والمناقشة، بل قد نجــد في الدائرة الجيوستراتيجية الواحدة مجموعة من القضايا، وبناء على ما قدمناه في الفصل الاول من مقاربات تفسيرية، سنحاول **ان ننظر او نقارب تلك التوجهات من خلال تلك المقاربات**، التي تحاول كل منها ان تبين لنا ان متغير معين -او قضية ما- لها الاهمية البالغة وانهــا الكفيلــة بالدراسة والتحليل، وعليه يجب مقاربة دور تركيا الإقليمي من تلك الزاوية او القضية، وعليــه اشير إلى انه في هذا الفصل ساحاول كل مرة الإشارة إلى المقاربة التي تكون اكثر عقلانية في تفسير توجه معين واولويته على حساب تحليل اخر، **كما اريد ان اشير إلى فرضــيه اساســيه مفادها ان اي توجه او إستراتيجيه إقليمية قد تتقاطع مع دوائــر او توجهــات إســتراتيجيه عالمية، او قد تكون ضمنها**، خاصة ونحن نعيش ضمن النظام الدولي الاحادي القطبية، الــذي فيه الولايات المتحدة الامريكية قوة عظمى، و التي لديها استراتيجيات عالميــة فــي مختلــف المناطق والاقاليم، كما ان تركيا، رغم تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية، ما زالت حاجة

[1]) السيد محمد سليم. **تحليل السياسة الخارجية**. مرجع سبق ذكره. ص 96-97

أميريكا لها ملحة، في إطار تعزيز هيمنتها على المناطق الشيوعية السابقة، كم تحتــاج إلـــى حلفاء في الدوائر الجيواستراتيجة الإقليمية للمعسكر الشيوعي السابق سواء في **البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط** لمنع عودة الهيمنة الروسية من جهـــة ولمواجهـــة الحركـــات الإسلامية الأصولية المعادية لأميركا من جهة أخرى، وتلك في مجملها أهم الدوائر الجيوسياسية التي تثير أهمية السياسية الخارجية التركية بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول

الدائرة الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى والقوقاز

قبل الإشارة إلى أهمية هذه الدائرة الجيوسياسية ، والطموح التركي نحو تفعيل دور إقليمي اتجاه دول تلك المنطقة، نشير إلى أن المنطقة لها أهمية كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى ،سواء روسيا التي يعتبرها خبراء الإستراتيجية والجغرافيا السياسية، خلال معظم القرن العشرين كجزء من الأراضي الداخلية للاتحاد السوفيتي المتفكك، أو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. كما كانت أحداث 11سبتمبر2001 والحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب، عامل مساعد على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في أوراسيا، والتي أخذت بعدا استراتيجيا جديد حيث يوضح برجنسكي في كتابه "**اللاعب الكبير**"،أن الرهان الرئيسي للولايات المتحدة لفرض هيمنتها على العالم، يكمن في السيطرة على اورسيا ، انطلاقا من اوروبا الغربية، حتى الصين مرورا باسيا الوسطى، والتي تعتبر الاقطار النفطية والغازية الهامة في العالم والتي لم يتم استغلال مواردها بعد، ورغم ان الولايات المتحدة تعد قوة خارجية عن المنطقة ,إلا ان لها اهداف إستراتيجية في مناطق عدة في العالم وفي هذه المنطقة بالذات للاسباب التالية:

- منع اي انتشار لروسيا في القوقاز وفي مناطق من البحر الابيض المتوسط.
- حجز الممرات الاوربية والروسية نحو مصادر النفط في الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق، و السيطرة على "**طريق الحرير الجديد**"(*) للغاز والنفط حتى مخارجها الغربية.
- توسيع وتعزيز دور منظمة حلف شمالي الاطلسي كشرطي لخدمة الولايات المتحدة.
- إنشاء تشكيل إجمالي من القواعد الامريكية في الجنوب- الشرقي لاوربا، يصبح من السهل التدخل والانطلاقة منه لاي منطقة في العالم.[1]

(*) كان طريق الحرير التقليدي، الذي يمتد من أقاصي شرق الصين مرورا بآسيا الوسطى غربا ـ أو الهند ـ وإيران والى شمال الجزيرة العربية وتركيا انتهاءً بأوروبا.. الشريان الرئيسي للتجارة العالمية، فإن طريق الحرير خلال القرن الحادي والعشرين سيمتد ليشمل عددا أكبر من الدول، انطلق من شمالي أفريقيا مرورا بدول الخليج وآسيا الوسطى وصولاً إلى الصين وجنوبي شرق آسيا. أما الجديد في طرق النقل فهو الاهتمام بشبكة الأنابيب لنقل ثروة بحر قزوين إلى سوق غرب أوروبا.

[1]) موسى الزعبي. دراسات في **الفكر الاستراتيجي والسياسي**. من منشورات اتحاد الكتاب العرب .دمشق – 2001.ص177

مع ذلك تبقى تلك المنطقة المسرح الدولي الوحيد التي تجد فيه الو.م.أ قــوة منافــسة شــديدة وحسب مفهوم **ماكندر** فإن هناك مناطق في العالم تكون محورية في أي سياسة، ويسميها "**قلــب الأرض**"،**heart land** "وتلك المناطق من يسيطر عليها تكون له الغلبة فــي رســم وتحقيــق الأهداف، **فالولايات المتحدة قد حاولت احتواء هذه المناطق ببساطة من خلال ربطهــا بــنظم** حليفة مختلفة، **ولهذا أصبحت تركيا وإيران وباكستان مهمة في هذه السياسة**.[1]

المطلب الأول: أهمية دائرة اسيا الوسطى والقوقاز لتركيا:

مع تفكك الإتحاد السوفياتي وجدت تركيا نفسها في مواجهة "**عالم جديد**" في اسيا الوسطى(*) عالم ارادت ان تؤثر فيه، وطرح عليها العديد من القــضايا، بحيــث تنتمــي مجتمعــات تلــك الجمهوريات في معظمها إلى المجموعة التركية التي تجمعها مع تركيا روابط قوية ،ولها اهمية بالغة حيث تعد محور جذب اقتصادي وعرقي وسياسي. حيث يشكل الأتراك المجموعة السياسية المسيطرة هناك، ويجري التحدث رسميا بلغة قريبة من التركية، ولقــد كــان التــصور العــام والمفاجئ لرفض الالتحاد الأوروبي انضمام تركيا، يبدي نوعا من عزلة تركيــا نــسبيا **عــن اوروبا**، التي يتوق شعبها إلى الانتماء إليها **، وعن العالم العربي** الذي لم يعتبر الأتراك انفسهم قط جزء منه و بناء على هاذين الخيارين السابقين، كان ينظر إلى توجه تركيا نحــو الــدائرة السياسية لدول اسيا الوسطى والقوقاز، باعتباره وسيلة للتعويض عن الصعوبات التي تواجههــا تركيا **مع** اوروبا، هذا العزل الذي تعتقد تركيا انه بإمكانها **فكه حاليا**، والقيــام **بــدور الدولــة الإقليميه الكبرى** حيال هذه الجمهوريات.

الخشية من **عزلة تركيا**، عن بقية العالم والخوف من تراجع **اهميتها الإستراتجية**، كان الــدافع الاساسي إلى تبني تركيا إستراتيجية **إقليميه نحو دول اسيا الوسطى والقوقاز**(**)، وحــاولت

---

[1]) بيتــر تيلــور .و كــولن فلنــت.ت.عبــد الــسلام رضــوان وإســحاق عبيــد. **الجغرافيــا الــسياسة لعالمنــا المعاصــر:الاقتــصاد العــالمي، الدولــة القوميــة، المحليــات**.عــالم المعرفــة.مطــابع الــسياسة.الكويــت. يونيــو 2002.ص101.

(*) **آسيا الوسطى أو وسط آسيا** : هي منطقة واسعة في قارة آسـيا محاطـة باليابـسة. بـالرغم مـن أن تعريـف هـذه المنطقـة موجود، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق يقبل عالمياً لوصف هذه المنطقة. مع أن تحديـد حـدود المنطقـة بـشكل دقيـق لـم يحـسم، تشترك المنطقة في الكثير من الخصائص العامة الهامة. أحدها أن آسيا الوسطى كانـت مـن الناحيـة التاريخيـة مترابطـة بـشكل وثيق. وكنتيجة لذلك كانت منطقة تقاطع الطرق لحركة الناس، والـسلع، والأفكـار بـين أوروبـا، والـشرق الأوسـط، وجنـوب آسـيا، وشرق آسيا. تعرف أحياناً باسـم "آسيا الداخلية" ، فهي تقع ضمن مجال القارة الأوراسـيوية الأوسـع. وكـذلك تعـرف أحيانـاً باسـم "تركستان".

(**) القوقاز أو القفقاس : هي المنطقة الجبلية الواقعة بين بحر قزوين والبحر الأسود وتقسمها جبال القوقاز. تتـشارك فيهـا الجمهوريات الجنوبية **لروسيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان**. يعيش في تلك البلاد نحو 33 مليون نسمة. وهي بلاد غنية بـالموارد الطبيعية التي منها النفط والفحم والغاز الطبيعي. بالإضافة إلى المواد المعدنية مثل الحديد والمنغنيز والنحاس والرصاص والتنجستن والزنك.

أيضا الإمساك بالفرصة التي كانت تلوح إليها أمريكا عن طريق إقامة **حلف إســتراتيجي مــع تركيا** يكفل لها الاستفادة والتوسع في تلك المنطقة، بما يكفل لها أيضا أن تحول المنطقــة إلــى **دائرة نفوذ تركي وإذا أردنا فهم المحدد الأساسي الذي ساعد على تبني هذا التوجــه** ودعمــه بشدة، نجد أن **النظام السياسي** والتجاذبات السياسية الواسعة للأطراف الفاعلة في المجتمع والتي كانت تعيش فترات من الاحتقان نتيجة للأزمات الداخلية، كان السبب في بروز تيارات داخــل الأوساط الحزبية القومية والإسلامية، التي أبدت آراء وتصورات حاولت من خلالها أن تــدعم هذا التوجه، وذلك عن طريق التصريحات بأفكار" **لإقامة كتلة أو وحدة للأقوام التركية بزعامة تركيا**"**،** كما كان ساسة تركيا المنتمون لمختلف التيارات ، يحاولون أن يرسموا صورة جديــدة "**لعالم تركي جديد**" ممتدة من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين تشكل تركيا "قلبه" وقد سارع الرئيس التركي السباق **تورغوت أوزال,إلى إبلاغ مواطنيه أن القرن الحادي والعشرين مرشح لأن يكون القرن التركي، وكان من اكبر الداعمين لهذا التوجه.** [1]
لكن إذا نظرنا إلى هذا التوجه من محدد النظام السياسي، سنجد انــه لــيس الوحيــد المــتحكم والمساعد على هذا التوجه، فسرعان ما كان لعوامل **نابعة من المنطقة** في حــد ذاتهــا حــافز محرك لذلك التوجه، فلقد كان **النقص النسبي على صعيد التطور الاقتصادي والــسياسي** فـي الجمهوريات الجديدة، عامل مساعد على تمكين الاتراك من ان يشعروا بالتفوق، **كما ان الفراغ السياسي في هذه المنطقة الغنية بموارد الطاقة الهائلة، ادى إلى ظهور طموح تركي** نحو إقامة روابط اقتصادية وسياسية مع هذه الجمهوريات، وإقامة تكتلات تعاونية واقتصادية على غرار " **مجلس العالم التركي او الجامعة التركية**" . **كما نجد ان العامل العرقي** كان له دور اساسي فــي **عرض تركيا نفسها** على اساس انها "**الشقيق الاكبر**" لهذه الجمهوريات وخاصة ان خمسا مــن اصل ستة جمهوريات **ذات اصول عرقية تركية،** وتربطها بتركيا لغة مشتركة **هي:اذربيجــان، تركمانستان, كازاخستان, اوزبكستان, قرغيزستان،** اما الجمهورية السادسة **طاجاكستان** فتنتمي إلى الثقافة الإيرانية، ويتكلم ابناؤها الفارسية كما حرصت على عرض نفسها لهذه الجمهوريات على اساس انها تمثل "**النموذج العلماني الليبرالي**" الذي يصلح الاقتداء به من جهة، ويخلــصهم من اثار المرحلة السوفياتية السابقة التي تعرضت فيها ثقافتهم وهويتهم إلى الكبت والإهمال من جهة والتجاهل من جهة ثانية. [2]

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص 173.
[2]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. مرجع سبق ذكره.ص 68

أما فيما يخص نظرة تلك الجمهوريات، إلى تركيا ربما لم يكن لها الخيار في ذلك، **بل هي مضطرة لأن تصبح منطقة نفوذ تركية**، فهذه المنطقة ظهرت للوجود(**الجيو سياسي**) بعد زوال الإتحاد السوفياتي، وإن توجهها هذا محدد أساسا، بجملة من الآليات والسمات الأساسية المشتركة، النابعة من سعي جمهوريات[*](أذربيجان،تركمانستان، كازاخستان،وحتى جورجيا وأرمينيا، **إلى إيجاد منافذ لموارد الطاقة المتوافرة في المنطقة**، واجتذاب الاستثمارات الدولية وبعيدا عن ما تقرره روسيا [1] وقد تحركت تركيا تجاه هذه الجمهوريات على مستويات عدة إقليميا من خلال القيام بنشاطات سياسية جديدة، التي يمكن أن تفسر على أنها جهود تهدف إلى إقامة علاقة خاصة مع مركز مهيمن، بما تملكه من موقع إستراتيجي ليس بالمفهوم الجغرافي وحسب، ولكن حتى بمفهوم **المكانة السياسية** التي تملكها تركيا بالنسبة للغرب،حيث تستطيع تركيا أن تأخذ بنجاح فرص فتح أبواب كثيرة لدول اسيا الوسطى، لتكون قريبة،أو لتشارك وتنتظم إلى العديد من التنظيمات والمؤسسات الغربية والمنظمات الدولية ،بدأ من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، إلى الاتحاد الأوروبي، إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، فتركيا تتيح لهذه الدول اكثر من طريقة ، تكون لهم بوابة او مدخل إلى الغرب، في الوقت ذاته ، عرضت تركيا دعما كبيرا للتنمية الاقتصادية للجمهوريات الجديدة ، وكان سعي تركيا حثيث وفعال في محاولة تقديم وصلات إقليمية اقتصادية والسياسية ، وخاصة فيما يتعلق بإحياء وتوسيع العديد من المنظمات.[2]

فالنهج التركي الذي تتبعه في اسيا الوسطى و القوقاز، يصوغ رغبتها في إقامة تعاون شامل في المنطقة , **ويمكن إيجاز اهداف السياسة الخارجية التركية اتجاه هذه المنطقة على النحو التالي :**

- الدعم القوي لتنمية السيادة الكاملة لتلك الدول من خلال الإسهام في توطيد هياكل الدول الحديثة الاستقلال، وتحقيق الديمقراطية والرخاء في دول تلك المنطقة.
- المحافظة على استقرار وامن المنطقة.
- دعم جهودها في سبيل إرساء الديمقراطية، وتطوير اقتصادياتها، وفق قوانين السوق الحرة ومواصلة الإصلاح السياسي بما في ذلك حقوق الإنسان.

(*) عند انهيار الاتحاد السوفياتي كان التوجه السياسي لدول آسيا الوسطى مؤيدا لفرض إتباع النموذج التركي،ففي سبتمبر 1991، قام الرئيس الكازاخستاني **نور سلطان نازرباييف** بزيارة أنقرة، وفي نوفمبر 1991، اعترفت تركيا رسميا بجمهورية أذربيجان،وفي ديسمبر 1991 ، تعاقب رؤساء جمهوريات تركمانستان، أوزبكستان،و قرغيزستان على زيارات رسمية لتركيا. كما بادرت تركيا في 16/ديسمبر/1991 إلى الاعتراف رسميا بجميع الجمهوريات الجديدة الأخرى في منطقة الاتحاد السوفياتي سابقا،مضيفة الصفة الرسمية على علاقاتها مع كل من آسيا الوسطى وما وراء القوقاز.

1) هاينكس كرامر.ت. فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** مرجع سابق.ص175

2) HEINZ KRAMER . " will central Asia became turkey's sphere of influence ". http://sam.gov.tr/perceptions/Volume1/March May1996/WILLCENTRALASIABECOMETURKEY .pdf. p3

• تشجيع التعامل والعمالة مع هذه المنطقة ، لتحسين و زيادة إدماجها مع المجتمع الدولي والهياكل الغربية والأوروبية كالإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي.

• تعزيز التعاون الإقليمي داخل المنطقة.

• تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية لتحقيق المنفعة المتبادلة, وكذلك إلى إيجاد بيئة مواتية للكفاءات المتعددة الأطراف.[1]

لقد سعت تركيا جاهدة إلى تجسيد تلك الأهداف على أرض الواقع, من أجل دعم الجانب التجاري من خلال تأسيس "**منظمة التعاون الاقتصادي**"(**ECO**) في 28 جانفي 1985، والتي تضم ، **تركيا**, **إيران**، **باكستان**, ثم تم توسيع هذه المنظمة، حيث ضمت إلى عضويتها في عام 1992 كلا من **أذربيجان تركمانستان وأوزبكستان وطاجاكستان و قرغيزستان**, فيما منحت كازاخستان صفة مراقب. ويذكر أن هذه المنظمة تسعى لتكون إطارا للتعاون الإقليمي بين دولها الأعضاء في مجالات التجارة والمصارف والاستثمار وإقامة مناطق تجارية حرة, وكذلك في بعض مجالات الصناعة والطاقة والاتصالات والنقل, وعلى غرار منظمة ECO بذلت تركيا جهودا حثيثة لإقامة منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود عام 1992 والتي تضم إلى جانب تركيا كلا من بلغاريا وروسيا ورومانيا وجورجيا ومولدافيا وارمينيا واذربيجان وهي منظمة تسعى للقيام بمهام مشابهة لمنظمة ECO.[2]

<u>المطلب الثاني</u>: القضايا التي يفرزها هذا التوجه:

ففي سبيل تحقيق تركيا لهذا التوجه الإقليمي، قامت بخطوات اقتصادية وثقافية وسياسية تجاه هذه الجمهوريات بغية تحقيق وإعادة الروابط معها، وتوطيد العلاقات في شتى المجالات تمهيدا لعلاقات اوثق من التعاون الثنائي والإقليمي, لكن سرعان ما تبين ان المنطقة او هذا التوجه، يطرح **العديد من القضايا غير** قضايا **التعاون على اجندة السياسه الخارجيه التركيه** وكما قلنا سابقا ان التوجهات في السياسة الخارجية، لم تعد تتناول قضية واحدة في توجه واحد بل اصبح التوجه الواحد يطرح مجموعة من القضايا, وعليه في هذه الدائر الجيوسياسية بالذات فإن القضايا التي افرزها قد نتجت عن سببين اساسيين:

---

1) "Turkey's Relations With Souther n Caucasus" from site: ministry of Turkish foreign affairs. http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/Regions/Caucasus/RelationWithTheSouthernCaucasus/

2) محمد نور الدين، **<u>تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات</u>** ، مرجع سبق ذكره ص204

الأول: اكتشاف أن بعض هذه الدول تمتلك موارد طبيعية ضخمة خاصة البترول والغاز.

الثاني: أن بعض هذه الدول تم سريعا إدخالها فيما وصف بصراعات عرقية، وحتى في الـدول المستقلة حديثا التي تم فيها لدرجة كبيرة تجاوز عدم الاستقرار والصراع، كما أن هذا التوجـه أنتج نوعا من التنافس بين القوى الخارجية المتعددة على النفوذ فيهـا، هـدد ولدرجـة كبيـرة استقرار المنطقة وزاد من احتمالات التدخل العسكري، ولهذا برزت قضايا أخرى إلـى جانـب قضايا التعاون، كقضايا الأمن التي لم تكن قائمة قبل انهيار الاتحاد.

1/مشاريع النفط والاستقرار الإقليمي:

يعد عامل **الطاقة** أساسيا في هذا التوجه نظرا للنقص الكبير الذي تعاني منه تركيا من مـوارد الطاقة، وبصفة خاصة النفط والغاز الطبيعي والذي أصـبح الآن الحـافز الأساسـي للتنـافس التجاري في اسيا الوسطى، ويجعل المنطقة بالموازاة مع التنافس التجاري، عرضـة للتنـافس الإستراتيجي و البحث عن النفوذ وتحقيق السيطرة على المنطقة من جهة ثانية ومضمون قضية الطاقة في هذه المنطقة يعد **ضمن اللعبة الجيوسياسية الجديدة في اسيا الوسطى**، والتي تـشمل اطراف متعددة ولا يخص تركيا لوحدها، لذلك قلنا في البداية الفرضية ان اي توجه إقليمي لأي دولة يكون ضمن او يتقاطع مع إستراتيجيات شاملة، وحين نحلل قضية الطاقة في هذا التوجـه نجدها تتكون من شقين اساسين : **الأول ، هو السيطرة على إنتاج النفط والغاز، والثاني، هـو السيطرة على خطوط الآنابيب التي ستقوم بنقل البترول إلى الأسواق الغربية**.[1]

تعتبر اهمية احتياطي النفط في بحر قزوين نسبية من وجهة النظر الغربية، ولهذا يعتقد الغرب انه من الضروري ان يوجد هناك حليف او شرطي يكفل ويضمن الاستفادة منها، كما يجب ان تكون مشاريع الاستفادة من الطاقة معقولة من الناحية الاقتصادية، فإنتاج نفط قـزوين ونقلـه يجب الا يكون عاليا التكلفة، وإلا لن تحقق الاستثمارات في المنطقة قيمتها، و سوف يرفع هـذه من تكاليف الإنتاج **حالة عدم الاستقرار في المنطقة**، والسبب الثاني، هو ان الغرب(الولايـات المتحدة على وجه التحديد)، معني بتطوير مصادر الطاقة خارج منطقة الخليج العربـي التـي تعرف عدم الاستقرار، إذن كانت المنطقة اسيا الوسطى والقوقاز بالضبط (**بحر قزوين**) تعرف ولا تزال تشهد توسع في "**لعبه كبيرة**" بين القوتين العظيمتين منذ زمن الحرب الباردة ، وحتـى بعد نهايتها، وهي المجابهة التقليدية الروسية- الامريكية من اجل السيطرة على قلب الـ ـقارة

---

[1]) Constantine Arvanitopoulos." The Geopolitics of Oil in Central Asia". A Journal of Foreign Policy Issues. Site: http://www.hri.org/MFA/thesis/winter98/geopolitics.html

الأوراسية، **والتساؤل العام في هذه اللعبة يدور حول من سيحصل على الصفقة الكبيرة لتصدير النفط المستخرج من بحر قزوين، إلى الغرب؟**[1]

ضمن الإستراتجيات الشاملة وضمن هذا الاستقطاب الدولي في المنطقة، حاولت تركيا بهذا التوجه الأخذ بالحسابات العقلانية لتحقيق مصلحتها الوطنية فيما يخص نصيبها من الطاقة في بحر قزوين، وبما **أن تركيا حليف رئيسي للولايات المتحدة في هذه الإستراتيجية، فمدى قدرة تركيا على مواصلة سياسة نشطة وفعالة في هذه الدائرة الجيوسياسية ، سيكون مرهون ومتأثر بطبيعة وقوة روابطها مع الولايات المتحدة**. فعلى صعيد الخيار التركي ضمن مجموعة المشاريع، وقعت تركيا مع أذربيجان،في مارس 1993 لتصدير 25 طن متري من النفط سنويا من **باكو إلى جيحان(جيهان)**، واقترح مد خط الأنابيب النفط عبر الطريق الجنوبي، لكن لم تحدد ما إذا كانت سوف تمر عبر أرمينيا أم إيران، ولم تكن شركة النفط الروسية "**لوك أويل**" (**LUKOIL**)، جزءا من الصفقة، ولكن هذه الصفقة ألغيت بقدوم **الرئيس الأذربيجاني علييف** الذي كان مواليا لروسيا، و في 1994عقدت صفقة نفط اقرتها كل من اذربيجان ، وتجمع الشركات النفطية العالمية، بمعدل 8 مليارات دولار لتطوير حقول النفط البحرية في قزوين وهي (**اذري وتشيراج وجونشلي**)،وتم تاسيس شركة العمليات الأذرية العالمية (**AIOC**) لتنسيق نشاطات التجمع، حيث تملك شركة النفط البريطانية "**بريتش بيتروليوم**" (**British Ptroleum**) حصة مقدارها 17.13%، وشركة "**اموكو**" (**AMOCO**) مقدار 17.01%، وشركة النفط الروسية "**لوك اويل**" (**LUKOIL**) 10%،وشركة النفط الاذرية "**سوكار**" (**SOCAR**) 20%، وشركة "**بنزاويل**" (**PENNZOIL**) الامريكية على 9.82%، وشركة "**يونوكال**" (**UNOCAL**) الامريكية على 9.52%، وشركة "**ستات اويل**"(**STATOIL**) النرويجية على 8.56%، ولم تتلق شركة النفط التركية "**تباو**" (**TPAO**) **بشكل مبدئي إلا 1.75% فقط، وهو مؤشر على سوء الوضع ، في حين وعدت إيران بحصة مقدارها 5%**، وعليه نفهم ان اذربيجان حاولت في البداية ،ان تغلب وترضي كل من روسيا وإيران،وكذلك محاولة جدب الاستثمارات المهمة للشركات العالمية وخاصة البريطانية، ولكن بفعل الضغوط الامريكية على اذربيجان، كان على باكو، إسقاط الصفقة الإيرانية ،وذهبت حصتها في النهاية إلى تركيا، مما رفع من حصتها إلى 6.75%. ورغم كل الاختلافات سعت الولايات المتحدة على تغليب الخيار التركي.[2]

---

[1]) موسى الزعبي. **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي.** مرجع سبق ذكره.ص 181

[2]) فيكن تشيتريان. **جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز.** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. دراسات عالمية.العدد 18.الإمارات العربية المتحدة.أبوظبي.ص 58-59

لقد كانت أذربيجان تأمل من خلال إعطاء حصة مهمة من الصفقة لشركة النفط الروسية"**لـــوك أويل**" في أن تتخذ روسيا موقفا مرضيا لأذربيجان, من الجدل الدائر حول الوضع القانوني لبحر قزوين، وعلى الرغم من تلك المحاباة الأذربيجانية لروسيا، اتجهت روسيا عكس ذلك و انتقدت تلك الصفقة بقوة معتبرة إياها غير قانونية. فحسب المراقبين رغم أن هذه الصفقة أوجدت حلفاء جدد لأذربيجان، على غرار شركات النفط العالمية ، إلا أنها أثارت غضب كل مـــن جارتيهـــا روسيا وإيران. ثم بعد ذلك تم التوقيع على صفقتين أخريين عام 1995 ، حيث حاولت أذربيجان من خلالها تهدئة كل من روسيا وإيران، حيث لم تكن في هذه الصفقة أيـــة شـــركة أمريكيـــة، وكانت هذه الصفقة فيما يخص التجمع النفطي **بحقل كاراباخ** ، والـــذي اعتبـــر بمثابـــة هديـــة لموسكو، ففي الصفقة البالغ مقدارها 1.8مليار دولار ، حصلت "**لوك أويل**" الروسية على حصة بمقدار 35%، وترتفع إلى 52% إذا ما أخذ بعين الاعتبار مشاركتها في الـــشركات الأخـــرى ضمن هذا التجمع، وتم التوقيع على اتفاقية رابعة في 1996، وهي صفقة قيمتها مليارا دولار، من أجل تطوير حقلي **أشرفي ودان أولدوزو**، وقادت شركة "**أموكو**" هذا التجمع وكانت المفاجأة استبعاد "**لوك اويل**" الروسية منها، وهي التي اشتركت في الثلاث، وسرحت اذربيجان انها لـــم تستدعها للمشاركة في تطوير هذين الحقلين بسبب فشل الشركة او عدم استعدادها للتاثير علـــى الموقف الروسي السابق، بشان الوضع القانوني، كما يمكن إرجاع الاســـتبعاد الروســـي إلـــى انخفاض نفوذه على اذربيجان في تلك الفترة امام رجوع المقاتلين الشيشان إلى غروزني، وعليه فاقت الاستثمارات الغربية في القطاع النفطي الاذري مع الصفقة الاخيرة حجم 12 مليار دولار الامر الذي اعطى اذربيجان قوة للتوصل إلى سياسة خارجية مستقلة عن موسكو، **لكـــن الامـــر الذي لا يزال بعد هذه المشاريع والصفقات هو قضية نقل هذه الطاقة وتصديرها إلى الغـــرب، بعيدا عن الخيارات الروسيه**.[1]وبناء على تعقد العملية والصراع الشديد بين تلـــك الاطـــراف حول اولوية مسارات نقل الطاقة وقضية القرارات المتخذة بشان الطرق التي ســـوف تـــسلكها انابيب النفط، تعقدت اللعبة السياسية في منطقة بحر قزوين، انتهى الجدال حول احتمال إقامـــة منظومة خطوط انابيب متعددة المسارات من شانها ان تشمل على **خيار شمالي روسي**، واخـــر **غربي إجورجيا ، تركيا**، وهناك خيار **جنوبي عبر إيران يبدو مفضلا لدى بعـــض الـــشركات النفطيه العالميه**, والذي تحول بينه الولايات المتحدة الامريكية، من خلال الاستمرار في فرض الخطر على إيران.[2]

[1]) فيكن تشيتريان. **جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز .** المرجع السابق.ص 61
[2]) هاينكس كرامر.ت. فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** مرجع سبق ذكره.ص.182

لم تتضمن الاتفاقيات السابقة قرارات بشأن طرق الأنابيب، ولقد نوقشت الثلاثة احتمالات السابقة على الشكل التالي:

1- **الطريق الشمالي**: من باكو على ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود،وهذا الخيار رغم أن له ميزات أساسية وفوائد،إلا أنه يضع هذا الخط تحت السيطرة الروسية، وهو الوضع الذي تريد أذربيجان تجنبه،كما أن الشركات العالمية ليست متحمسة له، كما أنه كيف يكون ناجح عبر البحر الأسود وتركيا تعارض زيادة كبيرة في حركة الناقلات عبر مضيقي البوسفور والدردنيل، وسوف تزداد حدة هذه المشكلة عندما يصل الإنتاج إلى طاقته القصوى.

2- **الطريق الجنوبي**: على الخليج العربي عبر إيران، أو إلى البحر المتوسط،عبر إيران وتركيا، هذا الطريق رغم أنه أقصر الطرق وأقلها مخاطر من الناحية الأمنية، إلا أنه له فرصة ضئيلة لأن يصبح واقعا، بسبب وجود أمريكا في الصفقات النفطية، ورغبتها العلنية في عزل جمهورية إيران الإسلامية.

3- الطريق الغربي: أو الطريق القوقازي ،إلى البحر المتوسط عبر ارمينيا وتركيا،او على البحر الأسود عبر جورجيا، وفيما بعد عبر جورجيا وتركيا على البحر المتوسط، حيث يعتبر هذا الطريق ذو فائدة مباشرة، ولعل الفائدة الرئيسية التي ينطوي عليها الخيار التركي،المتمثل في خط **باكو -جيحان**، هو ان يكون بديلا لخط الانابيب الروسي والإيراني.[1]

ومنذ منتصف التسعينات ، والولايات المتحدة تدعم هذا الخيار،وجهود تركيا بشكل متزايد للعب دور اساسي في نقل الطاقة من بحر قزوين، كما اعطتها الدعم السياسي والدبلوماسي إلى بناء وتشييد خط انابيب **باكو - جيهان** ، الذي تراه باعتباره وسيلة هامة ليس فقط لتوسيع دور تركيا في المنطقة ولكن ايضا لتعزيز و استقلال الجمهوريات الجديدة خاصة جورجيا واذربيجان عن الجوار الروسي، **إن هذه المحاوله من طرف الولايات المتحدة الامريكيه لاجتراح عمق استراتيجي في المنطقه، لمحاوله تقليص نفوذ روسيا على تلك المنطقه او شبه عمليه احتواء جديدة**، هذا السلوك الذي فسر من طرف الروس على انه فعلا عملية لعزلها عن تلك الجمهوريات وتقليص نفوذه من مكاسب الطاقة في بحر قزوين، كما ينصح المراقبون تركيا ان تصمم وتحرص على المحافظة على التاييد الامريكي لمشروعها دون المبالغة في استثارة عداء كل من روسيا وإيران، **ونتيجه لذلك لم يعد هذا التوجه او الدائرة الجيوستراتيجية، مجال خصب وسهل للممارسة تركيا نفوذها على المنطقه, وبرزت اطراف فاعله ورئيسيه لها علاقه**

---

[1]) هاينكس كرامر.ت. فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** . المرجع السابق.ص182

مباشرة بنفط هذا البحر هي: (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إيران، الجمهوريات الجديدة، والشركات النفطية العالمية)[1].

فتركيا تريد أن تشارك في عمليات تطوير وتسويق ثروات النفط والغاز الكبرى الموجودة فـي بحر قزوين ،ورغم الجهود الكثيرة التي بذلتها وتبذلها تركيا على كافة المستويات، وفي شـتى المجالات إلا أن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن عن وقائع ملموسة تمهد الطريق أمام الطموحات التركية الاقتصادية في آسيا الوسطى والقوقاز، بحيث تصبح دولة إقليمية تتمتع بموقـع الدولـة المحورية في هذه المنطقة الهامة والحساسة والغنية، والسياسة التركية **تجاه هذه الجمهوريـات تصطدم بمجموعة من العقبات والتحديات المحلية والإقليمية والدولية الصعبة**[*]**، كمـا تحـول سعيها إلى الطاقة ومشاريع خطوط الأنابيب الناقلة لها، لا يشمل فقط على قضايا تقاسم الثروة النفطية، بل هذه الدائرة** تشهد جملة من تعقيدات كبيرة وتشمل هذه الصراعات داخل المنطقـة، وعدم الاستقرار السياسي، والمنافسة الشرسة بين الشركات متعددة الجنـسيات ،والـنقص فـي الخبرة لبنى التحتية التجارية والقانونية .[2]

وبناءا على ما سبق وبالرغم من الرهانات التركية لمقاربة هذا التوجه انطلاقـا**مـن منظـور لبرالي تعاوني مبني على اساس ظهور نخب في التيارات الحاكمة من انصار التيار اللبرالـي على غرار رئيس الوزراء السابق بولنت اجويد، ووزير الخارجية إسماعيل جيم،و تورغـوت اوزال** الذين حاولوا مقاربة هذا التوجه وإدارة مختلف القضايا التي يفرزهـا حتـى النزاعـات الإقليمية **من** خلال منظور التعاون في قضايا الطاقة حتى اطلق على بعـض تلـك المـشاريع **(انابيب السلام)،**ومحاولتها لخلق إطار تعاوني يكون حائلا بين عودة تلك الجمهوريات وخاصة الصراعات في القوقاز، التي كانت سائدة في فترة الإتحاد السوفياتي.إذن عند تحليلنا لهذا التوجه الإقليمي، نجد **ان المقاربه التعاونيه اللبراليه تطغى على التحليل**، وتتجلـى لنـا إرادة تركيـا الحثيثة نحو مبادرات التعاون والتكامل الإقليمي المبني على اساس التجاور والتعاون في القضايا

---

[1]) Stephen Larrabee, Ian O Lesser. Turkish foreign policy in the age of uncertainty .Op.cit.p17

(*) **يمكن أن نوجز تلك العقبات والتحديات في النقاط التالية:**

1- تتعلق بالإمكانيات الذاتية لتركيا، فتركيا تفتقر إلى الإمكانيات المالية والاستثمارية والعلمية والتكنولوجية والمعرفية اللازمة للقيام بدور إقليمي كبير تجاه هذه الجمهوريات التي مازالت تعاني من بنى قديمة متخلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

2- وهناك أسباب تتعلق بهذه الجمهوريات نفسها أهمها وجود خوف لدى عدد منها من تصورات تركية مركزية تجاههم، قد تؤدي إلى سيطرة تركيا بالمعنى الإقليمي على هذه الجمهوريات، خاصة كازاخستان حيث يكرر رئيسها نور سلطان نزار باييف عقب كل قمة "لمجموعة الدول التركية" قائلاً: "إن تركيا تريد العودة بنا إلى النموذج السوفياتي" و"**إلى قاعدة الأخ الكبير**".

3- أما على الصعيد الخارجي فيكمن في التنافس الدولي خاصة الروسي الإيراني.

[2]) Constantine Arvanitopoulos." The Geopolitics of Oil in Central Asia". Op.cit

الاقتصادية الحساسة المتعقلة بالطاقة ومشاريعها النفعية، بالإضافة إلى الزيادة في وتيرة التجارة وتكثيف العلاقات التجارية التنسيقية في المنطقة وفق قوانين الحرية وانفتاح السوق في منطقة كانت تشهد سيطرة شيوعية، كما أن الأطراف التي تدير تلك العلاقات والقضايا بالإضافة إلى الفاعلين الرئيسيين، هناك الشركات المتعددة الجنسيات المختلفة في المنطقة والتي كان لها دور أساسي وفعال في صفقات الطاقة، وظهرت كقوة منافسة ومفاوضة للدول على الحصص النفطية. **رغم أن هذه المقاربة أعطتنا جزء أساسي من تحليل هذا التوجه،إلا أنه لا يفسر لنا التبعات التي أعقبت هذا التوجه من بروز قضايا التنافس الدولي حول الثروة والطاقة إلى أبعاد أخرى ذات طبيعة أمنية و إستراتيجية، الأمر الذي يحول بينه وبين استقرار المنطقة، وبلوغ تركيا نحو تحقيق أهدافها المرجوة من هذه المنطقة، خاصة مع وجود منافسين كبار على غرار روسيا وإيران اللتان تشكلان العقبتان الأساسيتان لتوجه تركيا نحو اسيا الوسطى ودول القوقاز.**

2/ قضايا النفوذ والتنافس الإستراتيجي:

مع اكتشاف النفط في قزوين تزايد الاهتمام العالمي المسلط على المنطقة، واصبحت القضايا النفطية ومشاريع الأنابيب التابعة لها، حسب المراقبين إلا غطاء يخفي حقيقة الصراع الحقيقي حول النفوذ والمكانة الإستراتجية في المنطقة للتمهيد لأي احتمالات مستقبلية للتصعيد بين القوى الكبرى في المنطقة خاصة روسيا و والو.م.ا مع حلفائها المحوريين في المنطقة تركيا وباكستان، ومن هذا المنطلق جاء السؤال الاساسي هل تتحرك تركيا تجاه هذه المناطق عن طريق إعطاء الاولوية لعلاقاتها مع الغرب ام التصرف انطلاقا من مصلحتها الوطنية؟ إن انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يشكل تهديدا رئيسا لتركيا ولامنها لعقود مضت،عن طريق الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفياتي، ادى إلى زوال التهديد الرئيسي لتركيا، وسمح لها بان تتوغل وتبلور سياسات في المجال السوفياتي السابق،الامر الذي اثار حفيظة روسيا، التي يرى المراقبون ان المنطقة المحيطة بتركيا لا تزال ذات اهمية كبيرة بالنسبة لروسيا وكذلك إيران ويبدو ان تركيا سوف تستمر على الدخول في منافسة شديدة، التي من شأنها ان تشمل طائفة واسعة من المجالات والتي تتطلب استخدام انواع مختلفة من الاستراتيجيات.(1)

---

1) Nasuh USLU. " The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period" . Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.2, No.3&4,. Fall & Winter 2003http://www.ciaonet.org/olj/tjir/v2n3_4/tjir_v2n3_4usn01 .pdf. . p 164-165

أ/ البعد الروسي:

في بداية التسعينات ، تنبأ بعض المراقبين باتجاه العلاقات التركية الروسية إلى التنــافس فـي أوراسيا، وهذا لم يتحقق في نهاية المطاف، كما أن تركيا لم تنجح في الحصول على دور قيادي منفرد في المنطقة، ويرجع ذلك لأن تركيا في تلك الفترة ، ركزت علـى المــشاكل الداخليــة الخاصة بها من مشاكل سياسية واقتصادية فضلا عن غيرها, من أولويات السياسة الخارجيــة في أوروبا والشرق الأوسط، ونفس الوضع الذي كانت تعيشه روســيا إزاء ضــعف تنميتهــا الاقتصادية وتحولها في التسعينات عن خيار المنافسة ، ولكن في منتصف التــسعينات ، فـإن روسيا أصبحت تنظر إلى تركيا باعتبارها التحدي الأمني الكبير ، ما جعل روسيا تصف تركيا على أنها قوة إقليمية تطمح إلى دعم "**الحركات الإسلامية**" كما ترعى" **الأفكار القومية التركية** " كما اتهمت روسيا أنقرة مرارا على أنها تدعم -- معنويا وماليا -- الشيشان الانفصاليين خلال الحرب الشيشانية الأولى.(1)

فوجود روسيا كقوة أوراسية وأوروبية ضخمة لا تزال تهيمن على هذه الجمهوريات في العديــد من المجالات، كما تشكل تحديا كبيرا أمام **الدور التركي تجاه اسيا الوسطى والقوقــاز**، فهــذه الجمهوريات تجمعها بروسيا العديد من المنظمات الإقليمية **كمنظمة الكومنولث** التي تضم كــل ورثة الاتحاد السوفياتي السابق ، **ومنظمة الاتحاد الــسلافي** التي تضم إلى جانب روسيا وهــذه الجمهوريات روسيا البيضاء واوكرانيا وهدف هذه المنظمات الإقليمية ملئ **الفراغ الذي ظهــر في هذه الجمهوريات في اعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي من جهة ولــرد علــى المحــاولات التركية والإيرانية الساعية إلى دور إقليمي من جهة ثانية**، فضلا عــن الــصراع الروســي-التركي على مد انابيب النفط والذي تم الإشارة إليها سابقا، وجود **تحلف روسي ارميني** غيــر معلن في مواجهة **التحالف التركي- الاذربيجاني** المعلن في هذه المنطقة, واساسا قضايا الخلاف بين روسيا وتركيا تاريخية وكثيرة، تمتد إلى المياه الدافئة وعضوية تركيا في الحلف الاطلــسي هذه التجربة التاريخية، التي اشترطت على واضعي السياسات التركية ان تكون منافسا لروســيا وهذا الامر كافي لاشتباه روسيا بنوايا تركيا التنافسية ومن ورائها الولايات المتحدة، وعليه فإن ظهور نظام عالمي جديد في الجوار السوفياتي السابق، جعل تركيا تلعب دور الــشرطي فــي الحلف الاطلسي ضد الاتحاد السوفياتي, كما ان **البعد الإسلامي** في السياسة التركية يقابله بعــد **ارثوذكسي** في السياسة الروسية تجاه منطقة اسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، حيث هناك ملامح

---

1) Igor Torbakov. "turkey-russian: competition AND cooperation". http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav010203.shtml 12/27/02

تحالف روسي صربي بلغاري يوناني لمحاصرة تركيا فالبعد الروسي بمضامينه المتعددة يشكل التحدي الأكبر لتركيا في آسيا الوسطى والقوقاز.[1]

2/البعد الإيراني:

إيران شأنها شأن تركيا تبحث عن دور إقليمي في هذه الجمهوريات لأسباب ودوافع لا تقل أهمية عن الأسباب والدوافع التركية، وتعمل إيران للاستفادة القصوى من هذه الجمهوريات عسكريا لا سيما في مجال استقدام الخبرات والتكنولوجية العسكرية، وتسعى إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة مع هذه الجمهوريات وعلى تنشيط دورها في منطقة بحر قزوين التي تضم بالإضافة إليها كل من روسيا وأذربيجان تركمانستان وكازاخستان وفي إطار الخطوات العملية افتتحت إيران في أيار 1996 خطا للسكك الحديدية يربطها باسيا الوسطى يهدف إلى تسهيل نقل البضائع والتجارة بين إيران وهذه الجمهوريات، أما ثقافيا فقد نشأت منظمة اللغة الفارسية مع طاجاكستان، وشأن إيران شأن روسيا من حيث الخلافات وتعدد مواطن النزاع مع تركيا، بل إن مخاوف إيران إزاء الدور التركي في هذه الجمهوريات أقوى وذلك لسببين:

1- وجود نسبة كبيرة من الأذريين في إيران يقدر عددهم بـــ12 مليون وهؤلاء يتواصلون مع ابناء أصولهم العرقية داخل اذربيجان ومعظمهم من الشيعة، ومثل هذا الوضع يثير الخوف المستقبلي لدى إيران لأنه إن أصبحت تركيا دولة إقليمية قوية فقد تشجع الأذريين في إيران على المطالبة بالانفصال والانضمام إلى أذربيجان، التحرك الإيراني في اتجاه جمهوريات القوقاز، وتاتي جمهورية اذربيجان المستقلة في مقدمة الاهتمامات لاعتبارات عرقية و الإثنية. وتتخوف إيران من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الاذري، ولذا اتسم تحركها برفض الطرح التاريخي حول **تقسيم اذربيجان (الكبرى)**، وتغليب البعد المذهبي الديني على البعد القومي، والتدخل الدبلوماسي من اجل تسوية النزاعات، ولا سيما النزاع بين ارمينيا واذربيجان، والدعم المالي للعديد من المنظمات الثقافية والاجتماعية وحتى السياسية العاملة في اذربيجان، حتى إن سلطات اذربيجان اتهمت إيران بالعمل على فرض النموذج السياسي الإيراني.[2]

2- الدور التركي في هذه المنطقة يحظى بدعم الولايات المتحدة وإسرائيل ونسبيا اوروبا لاسباب تتعلق بالنموذج التركي العلماني الليبرالي لمواجهة المد الإيراني في هذه الجمهوريات من جهة ولمصالحها الخاصة من جهة ثانية، فسعي تركيا إلى بناء إطار للتعاون الإقليمي تتميز فيه تركيا بدور محوري، و إبراز الحضور القوي للشعوب التركية وثقافاتها، من خلال عضوية

---

[1]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. مرجع سبق ذكره.ص 73

[2]) عمار جفال. عرض وتحليل - علي القحيص، "التنافس التركي - **الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز**". نقلا عن: http://www.alriyadh.com/2005/05/19/article65561.html

أذربيجان وألبانيا، ، وإقناع جمهوريات القوقاز بأفضلية التعاون مع تركيا بــدلا مــن إيــران باعتبار تركيا بوابة سياسية واقتصادية نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحــدة الأمريكيــة، ومثل هذا البعد يشكل تحديا للسياسة الإيرانية وثوابتها، وفي مواجهة ذلك تسعى إيران لتفعيــل دورها ونفوذها في هذه الجمهوريات اقتصاديا وثقافيا وسياسيا في مواجهة الدور التركــي وقــد أصبح الدور الإيراني في هذه الجمهوريات ينظر إليه بعين التحدي بالنسبة لتركيا، رغــم هــذه العوامل المحددة للتنافس الإيراني- التركي في آسيا الوسطى فإن مسار التنافس بينهما بدأ يأخذ في السنوات الأخيرة طابع التعاون في مجال إقامة مشاريع البنية التحتية لا سيما في مجال النفط والغاز والاتصالات والمواصلات، فالمصلحة المشتركة تقتضي التعاون وليس المجابهــة فـي المستقبل المنظور.[1]

---

[1]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**: دراسة. مرجع سبق ذكره .ص 74

المبحث الثاني

الدائرة الجيو سياسية لدول البلقان

مثلها مثل الدائرة الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى والقوقاز، كانت منطقة البلقان[*] مستعصية أمام تركيا الصياغة توجهها العام نحو تلك المنطقة، وذلك خلال مرحلة الحرب الباردة وبما أن تركيا كانت ولا تزال عضوا في الحلف الأطلسي ، فإنها التزمت طوال مرحلة الحرب الباردة بمقتضيات ما يرسمه هذا الحلف، وكما أشرنا في بداية الفصل **أن التوجهات الإقليمية التركية تتقاطع مع الدوائر السياسية العالمية، خاصة للقوى الكبرى** . حيث أن البلقان لعبت دورا هاما في التاريخ الأوروبي والعالمي ، وعليه هذه المنطقة تحتل مكانا متميزا أيضا في السياسة الخارجية التركية والذي يرجع إلى فترة تأسيس الجمهورية 1923 ، حيث صاغ **"مصطفى كمال أتاتورك"، سياسة مزدوجة، مبنية على أساس تحقيق السلام في المنطقة التي أنهكتها الحرب العالمية الأولى، لمنع امتدادها إلى تركيا، و الثانية من خلال مد أواصر التعاون والقرابة المبنية على القرب العرقي والجغرافي لخلق منطقة للتعاون**، حصلت بموجبها تركيا على اكبر نجاح في منطقة البلقان. ولكن الأهم من ذلك، هو ان هناك العديد من أوجه الشبه بين سياسة مؤسس تركيا الحديثة، والسياسة التركية الحالية اتجاه المنطقة. **فما هي الدوافع** والمحفزات التركية نحو هذا التوجه؟ و ما هي السياسة التي انتهجتها تركيا اتجاه دول البلقان بعد مرحلة الحرب الباردة؟

(*) البلقان: هي منطقة تاريخية جغرافية تقع في الجزء الجنوبي الشرقي لقارة أوروبا تصل مساحتها لحوالي 728000 كم مربعا وعدد سكانها يزيد عن 53 مليون نسمة. اشتق اسم المنطقة من سلسلة جبال البلقان التي تمتد من أواسط بلغاريا حتى شرقي الجمهورية الصربية.
يطلق أحيانا على البلقان مسمى " شبه جزيرة البلقان" بصفتها محاطة بالماء من جهاتها الثلاث وهي البحر الأسود من الشرق وأفرع البحر المتوسط من الجنوب والغرب بما فيها البحر الأدرياتيكي وبحر مرمره والبحر الأيوني وبحر إيجة. جغرافيا أرض البلقان ليست شبه جزيرة إذ لا يوجد برزخ يربطها بالقارة الأوروبية وبالرغم من ذلك فإن الاسم شائع للإشارة لتلك المنطقة. حيث تضم منطقة شبه جزيرة البلقان الدول التالية:
ألبانيا، بلغاريا، **البوسنة والهرسك**، **صربيا والجبل الأسود**، **كرواتيا**، **مقدونيا**، **اليونان**، الجزر الأوروبي من **تركيا** كما يعتبر البعض كلا من **رومانيا وسلوفينيا** من مجموعة دول البلقان بالرغم من عدم وقوعها في شبه الجزيرة .

المطلب الأول: دوافع ومحفزات تركيا نحو دول البلقان:

لم تكن "**للمنطقة البلقانية**" في السياسة الخارجية التركية أي خصوصيات اســتثنائية خـــارج السياسات الأطلسية, ولم تشهد الجبهة البلقانية لتركيا **خلال** مرحلة الحرب الباردة, أي تــوترات سوى خلافها مع اليونان، الذي بدأ في أواسط الخمسينات والذي زاد من عزلة تركيا عن المنطقة بالإضافة إلى تعقيدها، و جاء التحول الأساسي في علاقة تركيا بالبلقان في نهايـــة الثمانينـــات وبداية التسعينات، مع بدء انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور النزعة الديمقراطية في دول البلقان الشيوعية مثل بلغاريا وألبانيا، وصولا إلى انفجار النزعة العرقية والدينية مع بدء تفكك الاتحاد اليوغسلافي، ومضاعفات ذلك على موازين القوى في كامل المحيط البلقاني. وبـــالرجوع إلـــى تاريخ المنطقة نجدها أنها كانت ضمن أراضي الإمبراطورية العثمانية، والتي طردت منها فـــي القرن التاسع عشر، بسبب حركات التحرر في ذلك الوقت التي كانت في الغالب مدعومة مـــن طرف الغرب، ولهذا توجه التركي نحو البلقان ينبع من حقيقة أن هذه المنطقة كانـــت **تـشكل جزءا لا يتجزا من منطقة التركية العثمانية السابقة**, بالإضـــافة إلـــى العديـــد مـــن الـــدوافع والمحفزات التي أعادت الاعتبار لهذا التوجه التقليدي بالمنطقة, يمكن ان نذكر هـــذه الـــدوافع والمحفزات في النقاط التالية: [1]

- تشكل تركيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي بوابة البلقان إلى اسيا، كما أن **مضيقا** البوســـفور والدردنيل هما صلة وصل او **فصل**, لشبه الجزيرة البلقانية مع اســـيا, **فـ**الحـــضور الجغرافـــي التركي في البلقان اساسي وحساس، **فالعامل الجغرافي** يجعل تركيا دولة بلقانية, لكن تركيا لـــم تكن بلقانية بفعل **جغرافيتها** وفقط ، بل توجد هناك العديد من المحددات التي ساهمت في صياغة وبلورة هذا التوجه، حيث كان **العامل العرقي** ولا يزال من **العوامل الخلفيه** التي ابقت على هذا التصور وسرعان ما اعيد إحياؤه لتفعيل العلاقات مع دول تلك المنطقة, و_الكثير مـــن ســـكان البلقان لهم اصول تركية، والكثير من المجموعات تعد مسلمة، وتبدو اهمية ورقة المجموعـــات العرقية في البلقان، اكثر وضوحا في ضوء حجم هذه المجموعات, ففي **البانيـــا** يشكل المسلمون نحو ثلاثة ارباع السكان (مليونان ونصف المليون من اصل ثلاثة ملايـــين و240 الفـــا) وفـــي **البوسنه و الهرسك** يوجد مليونا مسلم ، وفي **مقدونيا** 800 الف مسلم ، وفي **كوسوفو** مليونـــان وفي **بلغاريا** مليون ونصف المليون مسلم من اصل عشرة ملايين (نحو 15 في المـ_ـئة من

---

[1]) حسن الأمين. محمد الأرناؤوط. محمد نور الدين." **مسلموا البلقان بين عدوان الصرب وأطماع الغرب**" (مجلة المنهاج.العدد 14) نقلا عن: http://www.islamicfeqh.com/m-almenhaj-a.htm

السكان)، وفي **اليونان** 130 ألفا من أصل 12 مليونا، وفي **الجبل الأسود** 200 ألف من أصل مليون (أي نحو خمس السكان) وفي **رومانيا** 270 ألفا من أصل 22 مليون وبناء على هذه النسب العالية من التواجد المسلم في دول البلقان، التي لاتزال تبدي نوع الولاء إلى تركيا بوصفها الوريث الرسمي للخلافة العثمانية، بدا هناك في أوائل التسعينات نوع من الانتعاش لهذا **التصور المبني على أساس 'الانتماء العرقي'**، و هذا التصور يطلق عليه "**أتراك الخارج**" حيث أصبح مصير الأتراك والمسلمين خارج تركيا، **من المحفزات الأساسية لانخراط السياسة الخارجية التركية في هذه المنطقة** ، بارغم من ذلك إلا أن **العامل العرقي** ليس كافيا لتفسير هذا الاهتمام المبكر بالمنطقة، بمعنى أن الانتماء العرقي بمفرده لا يستطيع أن **يكون قاعدة صلبة في الإستراتيجية التركية في البلقان**، بل أكثر من ذلك، فان النظر **من الزاوية العرقية** إلى الشأن البلقاني لن يكون في مصلحة تركيا، في ظل النزعة القومية القوية لدى المجموعات العرقية في البلقان والتي قد تستغل هذا العامل لتهديد الكيان التركي في حد ذاته الذي يشهد تنوعا عرقيا وإثنيا كبير.[1]

ـ ادت الأحداث الحاصلة في المنطقة منذ اوائل التسعينات في البلقان إلى إثارة الراي العام التركي، وصانعي القرار في السياسة الخارجية التركية، خاصة من جراء انفجار الأوضاع الأمنية والنزاعات العرقية في المنطقة، وبالتالي ضرورة التدخل لوقف الأزمات التي قد تطال وتمتد إلى الكيان التركي ذاته، كما ان هذا الاهتمام بضرورة تحقيق الاستقرار في المنطقة البلقانية، و بسبب العواقب الخطيرة التي قد تنجم عن هذه الاضطرابات، سعت تركيا إلى دعم استقرار الانظمة الجديدة، إما عبر تطوير علاقات ثنائية،او مع دعم الجهود المتعددة الاطراف الرامية إلى تحسين التعاون الإقليمي،او من خلال حل النزاعات والحفاظ على السلم في المنطقة.

ـ تبدي الديمقراطيات الجديدة في البلقان في معظمها، نوعا من التوجه الاقتصادي والسياسي نحو اوروبا، مع تطلع كل من سلوفينيا وبلغاريا ورومانيا إلى عضوية الاتحاد الاوربي، اما البانيا وكرواتيا ومقدونيا فتامل في رفع علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي إلى ذلك المستوى وبالمثل سلوفينيا مقدونيا ورومانيا تميلان للحاق بركب بولونيا وهنغاريا وجمهورية التشيك في التوسيع اللاحق للناتو باتجاه الشرق، **وعليه تستطيع تركيا ان تفيد في تعزيز اهتمام الدول البلقانيه** حيث إن مرحلة الحرب الباردة اضافت إلى تركيا حضورا جديدا في البلقان واوروبا عموما من خلال عضويتها في العديد من المنظمات والمؤسسات والتجمعات ذات الطابع الاوروبـ ـ ـي او

---

[1]) حسن الأمين. محمد الأرناؤوط. محمد نور الدين." **مسلموا البلقان بين عدوان الصرب وأطماع الغرب**" . المرجع السابق.

البلقاني، من ذلك عضويتها في المجلس الأوروبي وعضويتها كشريك في الاتحـــاد الأوروبـــي وعضويتها في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وعضويتها في منظمة التعـــاون الاقتـــصادي للبحر الأسود ، ومن خلال هذه المؤسسات تمارس تركيا حضورا سياسيا واقتصاديا فضلا عن حضورها العسكري عبر حلف شمال الأطلسي ومنظمة اتحاد غرب أوروبا، في منطقة البلقـــان كما تسعى **تركيا في أن تشكل علاقات هذه الدول المتنامية مع الإتحاد الأوروبي، عامل مساعد بالمثل على تحقيق طموحاتها بكسب العضوية الكاملة في الإتحاد الأوربي.**[1]

- قد تساعد تركيا على فتح الأسواق أمام الصناعة والأعمال المتطورة، بالمقابل تعتبر المنطقة البلقانية جسرا إستراتيجيا بين تركيا أوروبا الغربية, كما ثمة حوالي مليونان ونصف المليون من المواطنين الأتراك يعيشون في أوربا الغربية، وما يزيد عن نصف التجارة الخارجية التركية تتم مع تلك المنطقة، كما قد تساعد الاقتصاديات البلقانية الهشة من تمكين تركيـــا الاســـتفادة مـــن التطور الحاصل في هذه البؤرة التنموية الإقليمية،لابد إذن لجملة هذه المصالح المتداخلة من أن تشكل الأساس الذي تستطيع تركيا ان تستند إليه في نسج شبكة من العلاقات التعاون مـــع دول البلقان، باستثناء اليونان وصربيا، كما ان التعاون العسكري والذي يكمن في ان تختزل تركيـــا على هذه الدول واوربا الغربية الهواجس الامنية الموجودة في المنطقة وتعزيز الثقـــة المتبادلـــة وتؤدي إلى اشكال التعاون الاقتصادي والإقليمية الموسعة.[2]

<u>المطلب الثاني</u>: المسعى التركي نحو دول البلقان:

من خلال الدوافع والمحفزات السابقة يمكن القول ان تركيا تولي اهمية كبيرة و خاصة لعلاقاتها مع دول البلقان, كما كان لها منذ زمن طويل علاقات ودية مع معظم دول تلك المنطقة, وذلـــك على اساس الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة وسلامة اراضيها ، فضلا عن عدم التدخل فـــي الشؤون الداخلية . لكن بعد الحرب الباردة وبداية تازم الاوضاع في المنطقة جعلت تركيا حذرة في التعامل مع الاوضاع الجديدة ، حيث سلكت تركيا في هذا المسعى مسارين اساسيين للتعامل مع الاوضاع في المنطقة فبعد تفكك الإتحاد السوفياتي وجدت تركيا نفسها، في مجـــال كبيـــر لفرص التعاون مع بلدان المنطقة والذي يمثل **المسار الاول**، وذلك من خلال تحقيـــق التعـــاون السياسي والاقتصادي الإقليمي , وبعد تفجر الصراعات الإثنية والعرقية والاضطرابات السياسية

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **<u>تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد</u>**. مرجع سبق ذكره ص 256.
[2]) المرجع نفسه.ص 257

في المنطقة تسببت في فتح اهتمامات كبرى لتركيا في التسعينات، الأمر الذي استدعى إتبـــاع **مسار ثاني** والذي يتمثل في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلقان وحماية الأقليات العرقية التركية في دول المنطقة, عندما اتضح لتركيا أنه من المستحيل منع تفكك يوغسلافيا الـــسابقة، كل هذا أعطى أهمية حيوية للمنطقة بالنسبة لأجندة السياسة الخارجية.[1]

1/ مسار التعاون الاقتصادي والسياسي من خلال العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف:

منذ انتهاء الحرب الباردة دأبت تركيا على السعي لتطوير وتحسين علاقاتها مع جميـــع الـــدول المحيطة بها ومع الدول المطلة على البحر الأسود، وخصوصا كل من بلغاريا ورومانيا، اللتين تميلان إلى اعتبار تركيا داعمة لهما في المنطقة، وكان يرى أبناء كوسوفو ، ألبانيـــا ومقـــدونيا وسائر أتراك البلقان المسلمين، أن تركيا بإمكانها أن تقوم بـــدور "**الحـــامي والمخلـــص**" مـــن المشكلات الاقتصادية والسياسية التي يعانون منها، كما ساعد على هذا الدور, الفراغ الـــسياسي الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفياتي في المنطقة, حيث أتاح الفرص لتركيا باعتبارهـــا الحليـــف الاستراتيجي للغرب في ذلك المجال، كما أن العديد من دول تلك المنطقة كانت سعيدة بوجـــود تركيا **كمركز ومحور مساعدة** للعديد منها نظرا للسياسة الرسمية المتبناة المبنية علـــى اســـاس الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة وسلامة اراضيها ، فضلا عن عدم التـــدخل فـــي الـــشؤون الداخلية ، كل الظروف كانت ملائمة، و تشكل ارضية مواتية لتعزيـــز العلاقـــات فـــي جميـــع الميادين.[2] تلك الارضية الملائمة، سمحت لتركيا ان تشارك في عمليات إعادة التاهيل والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، في الدول التي مزقتها الحرب، كما نجحت تركيا فـــي تطوير شبكة من العلاقات الثنائية المدعومة بمحاولات متواصلة لإقامة اشكال متعددة الاطراف من التعاون في مجالات سياسية و اقتصادية حاسمة.

ا/ العلاقات الثنائيه:

حيث تستند علاقات **تركيا مع البانيا** إلى اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة فـــي 1992، والتـــي تنص على تقديم مساعدات كبيرة في ميدان التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية،(شملت تلك المعونات تدعيم قطاع التعليم) كما تم في سنة 1995 التوقيع على إنشاء طريق (**اتوستراد**) عابر للبلقان يصل إلى اسطنبول بميناء(**دورّس**) الالباني، وهذا المشروع وقع عليه من رؤســـاء كـــل من: تركيا، بلغاريا، مقدونيا، والبانيا، الذي شكل خطوة على طريق تحسين متطلبات البنيـ _ _ ة

---

[1]) Mesut Ozcan." an overview of turkey's policy in the Balkans and middle east in the 1990's ". http://www.obiv.org.tr/2004/Balkanlar/002-MESUT%20OZCAN.pdf.p.6.

[2]) محمد نور الدين. **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**. مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق.الط 1.بيروت.لبنان.1998.ص 263.

التحتية للتجارة البينية في شبه جزيرة البلقان، ومن شأن ذلك الطريق أن يوفر لتركيـــا معبـــرا بريا مريحا يوصلها إلى البحر الأدرياتيكي دون العبور على اليونان، غير ما ينطوي على أهمية كبيرة في العلاقات الثنائية هو التعاون العسكري المتنامي بين تركيا وألبانيا ، هذا التوافق الذي تمخض عن تدريب الكوادر العسكرية من قبل خبراء أتراك، وعن خطوات أولى باتجاه التعاون على الصعيد العسكري، ويمثل الجدول الآتي نسب التجارة الثنائية بين تركيا والـــدول البلقانيـة الذي يدل على الحجم الكبير لنسب التعامل بين دول المنطقة وتركيا ما يشير إلى الدور الفعـــال لتركيا الإقليمي في منطقة البلقان.

الجدول06: يمثل نسب التجارة الثنائية لتركيا مع الدول البلقانية (بالدولار)

الدول	الإستراد	التصدير
رومانيا: -2002	648926	552327
اليونان: -2001 -2002	- 266300 -204200	- 476100 - 307200
بلغاريا: -2001 - 2002	- 393516 - 259700	- 299415 - 185600
كرواتيا: -2002	9388	42423
مقدونيا: - 2001 -2002	- 9100 - 13000	- 89800 - 89400
البانيا: - 2002	3880	78633
البوسنه والهرسك: - 2001 - 2002	- 4926 - 1500	-27586 8900

الجدول 06: Alexandre Toumarkine." La politique turque dans les Balkans:Volonté d'intégration, risque de marginalisation ". http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=CPE&ID_NUMPUBLIE=CPE_039&ID_ARTICLE=CPE_039_0040 .PDF. p6

ففي ما يخص **علاقاتها مع مقدونيا**, فهي مطبوعة بأن تركيا كانت من الــدول الأولـــى التـــي اعترفت بها كدولة جديدة وتحت الاسم الذي أرادته لها، وافتتحت سفارة لها في تركيــا، كمـا تعلق تركيا أهمية كبيرة على علاقاتها مع مقدونيا ،من خلال الاتفاقيات الثنائية التي تم إبرامهــا بين الطرفين، وبين سلسلة الزيارات الرفيعة المستوى بين العاصمتين، وبسبب الجالية الألبانيــة الكبيرة المتواجدة هناك، وحالة التوتر المستمر مع صربيا كما مع بلغاريا, وعليه فإن الاستقرار في مقدونيا يشكل عاملا حاسما بالنسبة إلى الاستقرار الإجمالي لشبه جزيرة البلقان, فباســتثناء خطوات أولى على طريق تحقيق التعاون العسكري وثيق بين مقــدونيا وتركيــا، وإجــراءات حوارات سياسية متواصلة بشأن ما يجري في البلقان , **لم تشهد العلاقات الثنائية في الميــادين الأخرى أي دفع** فنرى مثلا أنه توجد هناك حوالي 200 من الشركات التركية في مقدونيا ، لكن إجمالي الاستثمارات الذي تقوم به في هذه الدولة هو 20 مليون دولار فقط، كما نلاحظ البنــك المقدوني منذ عام 1998 ، قد استثمر مبلغــا قــدره 10،4 مليــون دولار, علـــى المبــادلات الاقتصادية ويمكننا إذن أن نلاحظ هنا ان تركيا تعد شريك هامشي, إذا قارنها بكمية الصادرات التركية التي تتحرك في مجموعة من 90 إلى 107 مليون دولار.[1]

اما بلغاريا تعد إحدى اهم الدول البلقانية الجارة لتركيا، إن لم تكن الأهم بصفة مطلقــة، وهــذا يعتبر تطور هائل إذا رجعنا إلى طبيعة العلاقة بين الدولتين خلال اواخر عقد الثمانينات، حيث كان التوتر سائد بينهما،على ان بلغاريا ارادت "**البلغرة**" القسرية على جالياته الكبيرة التي ينتسب عدد كبير منها إلى اصول تركية، ففي سنة 1989 هاجر 300 الف مسلم إلى تركيا هربا مــن الحكم البلغاري الشيوعي، كذلك كانت بلغاريا تعد من الدول الشيوعية الرئيسية الداعمة للحركات الإرهابية غير المشروعة التي كانت نشاطاتها قد ساهمت في الإخــلال بالاســتقرار التركـــي الداخلي خلال عقد السبعينات, لكن ما لبثت هذه الصورة ان تبدلت مع ســقوط قيــادة بلغاريــا الشيوعية وتم هناك مبادرات ثنائية في بداية التسعينات لتخفيف التوتر علـــى امتــداد الحــدود الغربية لتركيا، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات على صــعيد التعــاون الاقتــصادي والعسكري وتبدل المعلومات العسكرية والتعهد بالامتناع عن إجراء مناورات عــسكرية داخــل مسافة خمسة عشر كيلومترات عن الحدود المشتركة، كما دعم الجانــب العــسكري بالجانــب الاقتصادي ففي عام 2001 تعد تركيا رابع اكبر دولة مصدرة لبلغاريا مع 3.8 ٪ ، على قــدم المساواة مع اليونان (8،8 ٪) ، ولكن وراء المانيا (9.6 ٪) وإيطاليا (15 ٪).[2]

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد.** مرجع سبق ذكره ص 269

[2]) Alexandre Toumarkine." La politique turque dans les Balkans:Volonté d'intégration, risque de marginalisation ".op.cit p7-8

كما شهدت الصادرات التركية تزايدا مستمر منذ 1996 إلى غاية 2001 ، كما تشغل تركيـــا المرتبة الحادية عشرة لأكبر مستثمر في بلغاريا ، بلغت قيمتها الإجمالية 125 مليـــون دولار وتجدر الإشارة إلى أنه ، وإذا أضفنا الشركات التركية كشريك ثالث لبلغاريا، يرتفع هذا الـــرقم إلى 250 مليون دولار، ولا سيما الشركات الكبيرة .

أما العلاقات مع رومانيا، فقد شهدت تحسننا بعد سقوط نظام "**تشاوتشيسكو**"، فالمصالح بـــين البلدين تتطابق على صعيد سعي رومانيا إلى عضوية الناتو فضلا عن اندفاع الطـــرفين نحـــو الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، كما أن حجم التجارة الخارجية بين الطرفين مرتفعة، ممـــا يجعـــل تركيا تحتل المرتبة الخامسة في قائمة شركاء رومانيا التجاريين، كما هناك حوالي أربعة آلاف مؤسسة تركية تجعل البلد سابع أكبر المستثمرين الأجانب في رومانيـــا،على الـــرغم مـــن أن المؤسسات هي مؤسسات صغيرة، وتمتلك رومانيا موانئ كبرى على غرار مينائهـــا العمـــلاق "**كونستانتا**" على البحر الأسود، الذي تحرص رومانيا من خلاله على تطوير البنية التحتية للنقل وخصوصا على صعيد العبّارات ذات الحركة النشطة بين الموانئ التركية واليونانية.

ب/ العلاقات المتعددة الأطراف:

بعدما استرجعت دول البلقان استقلاها ، خاصة المطلة منها على البحر الأسود، بدأت بالبحـــث عن الإطار والوسيلة لخلق كيان اقتصادي إقليمي، من شانه إنعاش جهود التعاون الشامل للبلقان، واستكمالا للعلاقات الثنائية مع الدول البلقانية، تؤيد تركيا وضع خطط إقليمية متعددة الأطـــراف للتعاون السياسي والاقتصادي ومشروع التعاون الاقتصادي في حوض البحر الاسود(**BESC**)(*) تبرز على انها محاولة التعاون الإقليمي الاشمل والاكثر طموحا.(1)

جرى تصميم منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الاسود في سبيل دفع عجلة التعـــاون التجاري والصناعي، كما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيئة، عن طريق تطـــوير وتنفيـــذ مشروعات ذات اهمية مشتركة على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي،اتفق المشاركون علـــى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم مع حلول سنة2010، وعلى الرغم من ان تاسيس مـــصرف للتجارة والاستثمار تابع للمنظمة بمدينة سالونيك(اليونانية) في 1997 ، قد يساعد على تـ نشيط

(*) تضم منظمة (BESC): تركيا، بلغاريا،ألبانيا اليونان، رومانيا،مولدوفيا،أوكرانيا،روسيا،جورجيا،أذربيجان،أرمينيا.

1) Gergiev Adrian." The Black Sea region EU's Black Sea region policies and Bulgaria's potential contribution". COLLEGE OF EUROPE BRUGES CAMPUS EUROPEAN POLITICAL AND ADMINISTRATIVE STUDIES. Degree of Master of European Studies Academic Year 2005-2006.p30

تمويل المشروعات المشتركة في مجالات البنية التحتية الصناعية، فإن العمل ظل بطيئا حتى الآن، يفترض في هذا البنك أن يتعاون تعاونا وثيقا مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. **انطلقت تركيا في عملية تأسيس المنظمة وتشيعها من دوافع كثيرة ، كانت المنظمة ،بنظر النخب** التركية خاصة "**تورغوت أوزال" خطوة مهمة في تحقيق دور إقليمي لتركيا لتصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي**، وما لبث أن ورثت النخب التركية هذا التصور كما تشكل المنظمة في مراحل لاحقة، عنصرا مهما من عناصر رؤيتها لتركيا كطرف رئيس في أوراسيا والبلقان، كذلك هذه المنظمة تربط تركيا أكثر بالجانب الاقتصادي المتطور الذي يختزل العديد من الدول في منظمة ، التي يسهل على الإتحاد الأوروبي التعامل مع هذا التكتل كوحدة كاملة، والذي قد يفرز في المستقبل المنظور انضمام تركيا لاتحاد الأوروبي، وهذا ما جعل بعض الأوساط داخل أوروبا تنادي بأن يبادر الاتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقات أوثق مع منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود ومن المتوقع ايضا ان تقوم المنظمة بتوفير الدعم لمطالبة تركيا بعضوية الاتحاد الأوروبي جنبا إلى جنب مع مطالبة كل من بلغاريا ورومانيا بهذه العضوية عن طريق تحسين التنمية في تلك البلدان، **ثمة إذن دافع الا هو حرص تركيا على بقاء دول تلك المناطق** في **البلقان وحوض البحر الاسود مستقرة من جهة, ومن جهة اخرى ان تقتنع بان المنظمة مؤهلة لخدمة اهداف تلك الدول، و ان تركيا لن تتخلى عن تلك الدول.**[1]

وعليه فإن المنظمة تمثل ورقة إستراتيجية لتركيا تجاه منطقة البحر الاسود, وكذلك لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي, **والحقيقية الاساسيه في التعاون التركي الإقليمي مع دول البحر الاسود** وكل تلك الاستعدادات للإسهام و لإعطاء دفعة قوية للتنظيم في منطقة البحر الاسود , كان الهدف منه، توظيفها في إدارة العلاقات المتعددة الاطراف المبنية على اساس التعاون الاقتصادي، و كذلك اصبحت المنظمة جزء لا يتجزا من تطور السياسات والاستراتيجيات **لاستعماله** لانتقال إلى العضوية في الاتحاد الاوروبي[2] , فهذا الإطار الإقليمي, ورغم المشاكل التي يعاني منه، فالكثير من الدول الرئيسة فيه على غرار روسيا واوكرانيا وتركيا , يوحدهم هدف واحد من هذه المنظمة على المدى الطويل كتشكيل كتلة إقليمية قادرة على بالانضمام إلى الاتحاد الاوروبي, كما تسعى تركيا اكثر، من خلال هياكل ومؤسسات المنظمة لتعزيز الاستقرار وتشجيع النمو الاقتصادي, و لزيادة التجارة بين بعض الدول الاعضاء **خاصة** (تركيا

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص 276

[2]) Tedo Japaridze." BSEC: a road map to relevance. Polemical reflections ". http://www.harvard-bssp.org/bssp/publications/114

وروسيا) ، والذي قد يسفر في المستقبل المنظور **عن ظهور منطقة إستراتيجية تتــوفر علـى الطاقة** ، يمكن أن تكون منافسا حساس للاتحاد الأوروبي في حد ذاته، الأمر الذي جعل بعــض المراقبين، يقول بأن لابد للإتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في المواقف السابقة , اتجاه دول تلك المنظمة وأن يسعى إلى التكامل مع دولها أفضل من التعامل فــي إطـــار العلاقـــات الثنائيـــة المنفردة.[1]

2/ مسار الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليمي:

كان الواقع الذي انطلقت منه السياسة التركية اتجاه دول البلقان، من خلال مسار تدعيم التعاون الاقتصادي سواء الثنائي أو متعدد الأطراف، **يشير إلى أن المقاربة اللبراليـــة المبنيـــة علـــى أساس التعاون الاقتصادي,** كقاعدة صلبة لتوثيق العلاقات بين دول المنطقة، وكذلك كإجراءات وقائية **لمنع** نشوب النزاعات بين الدول المستقلة حديثا عن يوغسلافيا السابقة يغلب على التحليل. **كما كان التوجه التركي للعب دور إقليمي في المنطقة، من خلال الورقة التعاونية، يهدف إلـــى تحقيق مكاسب مادية اقتصادية سواء بربط تركيا بمجموعة من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف مع دول المنطقة، او استعمال تلك المكاسب والعلاقات في منطقة حساسة مثل البحر الأسود، كورقة لتحقيق التكامل مع الإتحاد الأوربي، لكن يبدو ان المنظور اللبرالي الذي قاربت به تركيا سياستها الخارجية اتجاه المنطقة لم يدم طويلا،** بحين اندلعت الحرب فـــي البوســـنة والهرسك, ثم في كوسوفو، واتخذ جانب كبير من مسارها **طابعا عرقيا ودينيا** يستهدف المسلمين المنحدرين من اصل تركي، او كل من هو غير "**سلافي**"بدا ان الهدف الاساسي من هذه الحرب هو استئصال الوجود التركي والإسلامي في البلقان، ولا يهم في نظر الصرب، الانتماء العرقي للمسلمين ما دامت الصورة التقليدية المنطبعة في اذهان الغرب و الاوروبيين على الخـــصوص والتي تشكلت عبر العصور، **ان التركي مسلم و المسلم تركي**[2]

لذا نلاحظ ان تركيا بعد الحرب الباردة كانت إحدى الدول التي دعت بقوة إلى الحفاظ على وحدة يوغسلافيا السابقة، من جراء الصراعات التي اندلعت في هذه المنطقة، وكان هذا السلوك نـــابع من تخوف ان تخلف تلك الحوادث عواقب وخيمة بالنسبة لتركيا، والخشية من انتقال العدوة إلى

---

[1]) Gergiev Adrian." The Black Sea region EU's Black Sea region policies and Bulgaria's potential contribution".. Op.cit. 31-32

[2]) محمد نور الدين.**تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية.** مرجع سبق ذكره.ص 262

تركيا، خاصة وأن تركيا تربطها قرابة عرقية مع معظم دول المنطقة، وبالتالي عــدة المنطقــة حساسة استراتيجيا لتركيا ، **كما** اعتبرتها أرضا خصبة لأنواع الصراعات التي اتسمت بها البيئة السياسية والأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، **وعليه تركزت السياسة الخارجية التركية مــن خلال هذا المسار نحو البلقان على النحو التالي:**

- دعم مصالح مسلمي المنطقة، المتعرضة حسب تركيــا، للتهديــد النــاجم عــن الــسياسات الصراعات في هذه المنطقة والتي تخلف في الغالب أعداد ضخمة من اللاجئين تتدفق بعد كــل نزاع كبير إلى تركيا، وهذا هو السبب الذي دفعها لأن تكون من الدول السباقة وفــق الجهــود الدولية الرامية إلى وقف القتال وعمليات التطهير العرقي أثناء النزاعات في **البوسنة والهرسك وكوسوفو ،** كما أن تركيا ترى في السلوكات التوسعية الصربية والكرواتية، أنها لم تحظ بالقدر الكافي من مراقبة الدول الغربية واهتمامها، كما ساعد على هذه الرؤيــة، **الــصعود الإســلامي للسلطة** ، حيث كان هذا المحدد المتمثل في حزب الرفاه الإسلامي ومعه حــزب الــوطن الأم وتحت ضغط الشارع التركي المسلم ووجود مئات الآلاف من المنحدرين من اصول **بلقانية في** تركيا(حيث يرى المراقبون ان سياسة استخدام **العامل العرقي و الديني** خارج حدودها، إحــدى ركائز السياسة الخارجية التركية)، والذي دعيا إلى نقاش في البرلمان ســنة1992 ، مفــاده ان الغرب والإتحاد الاوروبي كان ممتنعين عن التحرك ضد الصرب من اجــل إعطــاء هــؤلاء الصرب الوقت الكافي إلى تطهير البلقان من المسلمين، مع ان تركيا لم تستطع إقنــاع حلفائهــا الغربيين بتلبية النداءات الملحة الصادرة من الحكومة البوسنية طلبا للمعونة العسكرية، مع ذلك عكفت تركيا على بذل محاولات متواصلة لإقناع الغربيين بتاييد رفع الحظر الدولي عن توريد الاسلحة إلى يوغسلافيا السابقة ، والامر الذي عجزت عنه، وشكلت بالتــالي سياســة الغــرب المترددة ، في مواجهة الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك عنصرا قويا من عناصــر الــشك التركي، بان الاوروبيين**(يحاولون بلورة سياسة تهدف إلى إبقاء المسلمين خارج اوروبا)** وهذا ما تبين بعد قيام القمة الاوربية المجتمعة في اللوكسمبورغ في ديسمبر1997 ، بــرفض طلــب تركيا بالانضمام إلى الإتحاد الاوروبي، كذلك من مساعي تركيا نحو هذه الدائرة وبعد إدراكهــا للنوايا الغربية حاولت إنهاء القتال في اسرع وقت ففي ديسمبر 1992 قــام البرلمــان التركــي إعطاء الحكومة صلاحية نشر قوات تركية(*) ليس فقط في إطار عملية حفظ السـ_ _ _ـلام في

(*) حيث أن إرسال تركي لطائرات أف -16 ، إلى القاعدة الجوية الإيطالية لدعم القوات الناتو الرامية إلى فرض الحصار الجوي على البوسنة لم يتم في السنة التي طلبت تركيا 1993، ومضى عام كامل عليه قبل أن توافق الأمم المتحدة على العرض التركي، بالاشتراك في فعاليات القوة الدولية المكلفة بالإشراف على حفظ السلام في البوسنة .

الصومال بقيادة الأمم المتحدة، بل وإرسال قوات إلى البوسنة إذا ما أقدم مجلس الأمن الــدولي على اعتماد التفويض باتخاذ تدابير دولية. [1]

- **كما شكل** العامل الديني في الأقلية ألبانيا المسلمة الموجودة في تركيا (حوالي نصف مليــون الذين هاجروا إلى تركيا)، قوة ضغط على الرأي العام التركي والحكومة، لجلب الاهتمــام لمــا يحدث في كوسوفو، ومقدونيا، وألبانيا، فسعت تركيا على شجب الاضطهاد المستمر الذي خلفــه تفجر الأزمة حول **إقليم كوسوفو**، ، الذين تعرضوا للاضطهاد على أيــدي الــصرب، حيــث سارعت تركيا إلى الانضمام إلى حلفائها الأوروبيين والأمريكيين في جهــود رفيعــة لإقنــاع الرئيس "**ميلوزوفيتش**" بوقف أعمال العنف في كوسوفو وتسوية النزاع عبر التوصل إلى حــل وسط مع ممثلي السكان الألبان هناك ، وبعد رفضه لتلك المطالب أيدت تركيا قرار اتخاذ تدابير دولية أقوى ضد الصرب، بل ودعمت القيادة التركية قرار تدخل القوات الدولية ،وحين بدأ الناتو استعداده للعملية في أكتوبر 1998، أعلنت تركيا عن استعدادها على المساهمة في العملية ب18 مقاتلة نفاثة من طراز أف-16.

- كما بادرت تركيا ايضا، إلى قبول حصة لا يستهان بها حــوالي 26 الــف مــن اللاجئــين الكوسوفيين الذين التحقوا بتركيا، كما قامت السلطات التركية بإنشاء المخيمات للاجئين الألبانيين والمقدونيين، في ترابها على إقليم "**قرقلارايلي**" الوقع في الزاوية الشمالية الغربية مــن الدولــة قرب الحدود البلغارية. [2]

إن المسعى التركي نحو دول البلقان من خلال مسار حفظ السلام والتدخل لحل النزاعــات وضمان الاستقرار في المنطقة، سواء ضمن المبادرات الاممية، او التي كانت خــارج الإطــار الاممي والإقليمي لحفظ السلام، قوبل بكثير من الرفض والشكوك من القوى المجــاورة، فعلــى سبيل المثال القرار الاممي المتعلق بنشر قوات تركية عسكرية لحفظ السلام في البوسنة قوبــل بالرفض من جانب صربيا وبالنقد العنيف من قبل اليونان اللتين حاولتا، ان **تلمحا إلى ان مــن شان هذا التحرك التركي، ان يشكل خطوة حاسمه على طريق إعادة فرض النفوذ التركي فــي شبه جزيرة البلقان**، وبالتالي إعادة التراث العثماني في المنطقة، وعليه تركيا بسعيها الحثيــث من خلال مسار حفظ السلام والاستقرار الإقليمي، لم تستطع **ان تضطلع بدور إقليمي بــل لــم تحصل إلا على دور هامشي في سوء إدارة الحرب البوسنيه من قبل المجتمع الدولي**، كما انها

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص 259

[2]) نفس المرجع.ص 279

بتوفيرها لمبالغ ضخمة لدعم السلام في المنطقة، بالإضافة إلـــى إســهامات الجــيش التركيـة والمعدات العسكرية الهائلة سواء في كوسوفو أو البوسنة والهرسك ،حيث شاركت تركيــا مــع أوروبا في قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات ، كما دعمت كل المواثيــق الأوربيــة لــدعم الاستقرار في المنطقة وقد فعلت تركيا ما في وسعها للمساهمة في إيجاد تــسوية للــصراعات كوسوفو والبوسنة. وشاركت في عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي ، وتشارك فــي جهــود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة ، وأعمال إعادة الإعمار في المنطقة، **لا يمكن أن يفسر كل تلك السلوكات** على **أن هدف تركيا من هذا التوجه هو تحقيق السلام والتعاون الاقتصادي , لكــن التفسير العقلاني هو أن تركيا و توجهها نحو دول البلقان، أصبح يفرض عليها أكثر منظــور واقعيا مبني على أساس درء الأخطار عن الجوار الإقليمي، ورغم أن تركيــا حرصــت علــى تجنب أية توجهات أحادية** الجانب تجاه المنطقة لكي لا يفسر على أنه سياسة بسط نفوذ علــى المنطقة، وعلى صعيد دعم القضايا المسلمة في المنطقة، وكما ظلت على الدوام تنسق سياساتها في الإطار الشامل لعمليات السلام الأممية مع ذلك يشير هذا **الواقع ان تركيا تخشى كثيرا من التطورات المستقبلية للمنطقة في ظل التنوعات العرقية الموجودة هناك والخشية مــن عــودة الصراعات العرقية في دول الجوار، كما انه لايزال هناك تنافس بين تركيا واليونان، ومكانــة هذه العلاقات سوف تظل تجر عواقب معينة بالنسبة إلى سير وتطور الخطط الإقليمية متعــددة الاطراف، إلى ان يتم التوصل إلى تسوية دائمة بين الجانبين على الاقل.**

المبحث الثالث
الدائرة الجيوسياسية الأوروبية -الأمريكية

ظلت **الاعتبارات الإستراتيجية مهيمنة** على السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه تركيا منذ الحرب العالمية الثانية، وقد أفادت علاقات تركيا مع شركائها الغربيين من موقعها بقية المصالح والتوجهات الأمنية العالمية أو الإقليمية للو.م.أ و أوروبا الغربية على وجه التحديد، **لا** من خلال **مشاعر الصداقة وجملة المصائر والقيم و الإيديولوجيا المشتركة، كما** يسعى إلى ذلك كثير من الأتراك العلمانيين أن يروا طبيعة القوة المحركة للسياسة الغربية. خلال مرحلة الحرب البـــاردة كان هناك **تزاوج المصالح الأوروبية والأمريكية في العلاقات مع تركيا** أقوى مما هو عليه**،** منذ التغيرات التي شهدتها الساحة السياسة الدولية اوائل عقد التسعينات، ما لبثت تقارب المــصالح الأوروبية والأمريكية المرتبطة بالناتو أن أخلى مكانه لسياسات أكثر اختلاف، فليست تركيا في نظر الأمريكان، إلا إحدى ادوات احتواء إيران والعراق، وتدعيم عملية الــسلام فــي الــشرق الأوسط عن طريق توسيع التعاون التركي- الإسرائيلي، ومراوغة روسيا وإيــران والالتفـــاف حولها في عملية إيصال الكميات الكبيرة من ثروات اسيا الوسطى إلى الأسواق ، وغيرها مــن المصالح الإستراتيجية الإقليمية للو.م.ا اما بالنسبة إلى الاوروبيين فإن العلاقات مع تركيا حافظة على قيمتها ولكنها بقيت محددة بعبارات اعم واقل دقة، مثل اضطلاع الدولة بوظيفة الجسر مع العالم الإسلامي او مع اسيا الوسطى ، او بمهمة الحاجز المانع ضد تقدم الاصولية الإســلامية المهددة، او **كما يميل** بعض القادة الاوروبيين التلويح إليه من شراكة متميزة بعبــارات تــوحي **بمصالحها،** لتحقيق الاستقرار والازدهار والسلام في اوروبا والجوار.[1]

كانت تلك النظرة العامة لدول هذه الدائرة إلى مكانة تركيا في سياساتهم، لكــن موقــف تركيــا وسياستها الخارجية وكيفية إدارتها مع هذه القوى، كان هو الاخر مبنى على اساس المــصلحة الوطنية التركية بنظرة براغماتية ، من خلال تسخير هذا الحلف لتمرير سياســاتها ومــصالحها الوطنية في المنطقة، كما كانت تركيا لا ترفض التعاون في المجلات الاقتصادية لانها كانــت ترى فيها مكسب لها، كما ان الاوضاع الاخيرة في العراق، وعلما ان تركيا تقــع بــين اكبــر الدوائر حساسية وقابلية للانفجار وواقعة ضمن لعبة إستراتيجية كبرى قد تعارضت مصـالحها

---

[1]) هاينكس كرامر.ت. فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص 376.

مع مصالح تلك الدول، الأمر الذي جعل تركيا تعيد اعتباراتها في النظر إلى حلفائها التقليديين وكذلك النظر في أولويات توجهاتها .

المطلب الأول: العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا:

منذ أن تأسست الجمهورية التركية، وتبنيها أسس بناء دولة عصرية على غــرار الــدول الغربية والنمط الغربي، وانسجاما مع هذا النهج سعت تركيا إلى الاندماج في الغــرب، حيــث عملت الحكومات التركية المتعاقبة على بناء المؤســسات الإداريـــة والــسياسية والاقتــصادية والاجتماعية المستوحاة من المجتمع الغربي، واتخذت الالتزامات المطلوبة في هذا الإطار إزاء الأحلاف العسكرية الغربية، فقد انضمت تركيا إلى الحلف الأطلسي في عام 1952 وإلى حلــف بغداد عام 1955، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل في عام 1949، وفـــي عـــام 1959 تقدمت تركيا بطلب العضوية إلى السوق الأوروبية المشتركة، ونجحت في عــام 1963 في توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية مع أوروبا.[1]

وبصرف النظر عن التطورات الحاصلة في مجال المفاوضات حول انــضمام تركيــا، بقيــت العلاقة مع الاتحاد الاوروبي تشكل **اهم هواجس تركيا خلال عقــد التــسعينات علــى صــعيد السياسه الخارجيه**[*] وهذا يعد امرا طبيعيا لنمط العلاقات الوثيقة التي تربط تركيا بباقي اوروبا وخصوصا الاتحاد الاوروبي. غير ان الكثير من المراقبين في السنوات الاخيرة يرون انه مــن الضروري إعادة النظر في طبيعة علاقات تركيا باوروبا عموما والاتحاد الاوروبي خــصوصا حيث انها تمكنت من إيجاد هامش مناورة مكنها من توسيع دائرة توجهاتها على صعيد السياسة الخارجية والتحرر من خيار الاتحاد الاوروبي، ومع ذلك فإن الاكثرية من الجمهــور التركـــي يرى ضرورة التمسك بعضوية الاتحاد الاوروبي لاعتبارات عديدة، وكذلك لاهمية هذه الــدائرة بالنسبة لتركيا.

---

[1]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**: دراسة. مرجع سبق ذكره.ص 17.

([*]) مسارات المفاوضات المتعددة للعضوية والسعي التركي الحثيث للانضمام للاتحاد الأوروبي، هو الذي أعطى الاعتبار للكتابات **بأن توصف علاقات تركيا مع الاتحاد الأوربي على حساب أوروبا**، وهناك اختلاف بين المفهومين (الإتحاد الأوربي ،وأوربا)، وعليه أشير أنني أعتمد في هذه الدراسة على المفهوم الأول الإتحاد الأوربي، أما الثاني فهو يقتصر أو يوصف في كثير من الأحيان طبيعة العلاقات الثنائية.

1/ مكانة أوروبا والإتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية التركية:

إن التوجه التركي نحو العضوية في الإتحاد الأوروبي قد شكل الهاجس الأهـم فـي الـسياسة الخارجية التركية في مرحلة الحرب الباردة، ولقد كانت مبررات ودوافع هذا التوجه مبنية على قدر من الأهمية لا يمكن أن تهملها تركيا حتى بعد مرحلة الحرب الباردة كون الاتحاد الأوروبي أحد الأقطاب الرئيسية المشاركة في هذه المرحلة وفي النظام الدولي الجديد، ونظـرا لارتبـاط استقرار ورفاهية دول الاتحاد بما يحدث سلبا وإيجابا في المناطق المجاورة له، وتحديـدا فـي شرق أوروبا وجنوب البحر المتوسط وسعيه نحو الانتشار والتوسع **فقد أرادت تركيـا أن تجـد لنفسها مكانا في هذا التكتل الإقليمي، وذلك لما تعنيه أوربا عموما والإتحاد الأوربي خصوصا، في السياسة الخارجية التركية للاعتبارات التالية:**

- تعني عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي مزيد من الفرص الاقتصادية، إذ سترفع العضوية مستوى الرفاهية للمجتمع التركي، وستطلق ديناميكيات اقتصادية هائلة، وتقلص الهوة الإنمائيـة بين المناطق المختلفة لتركيا، فضلا عن تأسيس مواطنة متكافئة بين الأرياف والمدن، وبالنسبة إلى نشطاء حقوق الإنسان تعني ضمان قدر أكبر من إشاعة الديمقراطيـة وتعطـل النزاعـات العرقية والمذهبية ، أو بالنسبة للعلمانيين فإنها تشكل وستبقى إحدى القضايا الحضارية وقـضية إثبات هوية.

- رغم ان تركيا ليست عضو في الاتحاد الأوروبي فإن نصف العلاقات التجارية التركية مـع الاتحاد الأوروبي، ففي سنة 1998 ذهبت 50% من الصادرات التركية إلى اوروبـا وجـاءت نسبة حوالي 52% مما استوردته تركيا من هناك، وهذه الارقام يمكن اعتبارها تعبيرا شبه دقيق عن مدى ضخامة العلاقات التجارية بين الطرفين . اما على صـعيد الاسـتثمارات الاجنبيـة المباشرة في تركيا فإن حصة الاتحاد الاوروبي تصل على 67.5% من الراسـمال المـستثمر وتشكل دول الإتحاد الاوروبي 46 % من شركات راسمال الاجنبية ، كما ان الاتحاد الاوروبي هو الميدان الذي تعمل فيه اكثرية الشركات التركية العاملة في الخارج وتعـيش فيـه اكثريـة الاتراك المقيمين في الخارج حوالي 3 ملايين نسمة اي بنسبة 5% من مجموع السكان. (1)

- الانضمام إلى الإتحاد الاوروبي، ينقذ تركيا من ان تكون جزءا من الصورة القاتمـة للعـالم الإسلامي التي تعرض لها بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر (بحيث اصبح الإسلام يوصف بالإرهاب) وبما ان تركيا دولة مسلمة، فتريد ان تكون **نموذج ديمقراطي علماني** يقتدى به على مستوى الدول العربية والإسلامية.

---

1) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص 309

- يشكل الأوروبيون الكتلة الأكبر من السياح الذين يزورون تركيا، كما تعد ألمانيـــا الـــشريك الاقتصادي الأهم داخل الاتحاد الأوروبي، إذ تغطي ما يقرب من نصف تجارة تركيا ، كما تقدم الكتلة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا ،إضافة إلى ذلك فتركيـــا والاتحـــاد الأوروبي يعدون شركاء في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية على غرار اتفاقية الوحدة الجمركية ، العضوية في حلف الناتو ووضعية الزمالة في اتحاد أوروبا الغربية**(WEU)** عضوية المجلس الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا **(osce)** وغيرها من المؤسسات الأوروبية ذات الأهمية السياسية.[1]

- إن أحد أهم الدوافع الأساسية لهذه التوجهات الغربية داخل تركيا، هو أن **النخبة الآتاتوركية(العلمانية)،** والتي تهيمن بشكل كبير على الدولة، كانت **تريد بنزعتها الغربية أن تؤكد قطيعتهـــا** مع محيطها **السابق المشرقي الإسلامي،** لذلك انضمت تركيا إلى الحلف الأطلسي واعترفت عام 1949 بدولة إسرائيل، ثم سعت او بدات رحلة العضوية مع المجموعة الأوروبية, لكن الأمـــر الأكثر لفتا للنظر، هو ان وتيرة الإصلاح على الطريق الأوروبي او النمط الغربي، بلغ ذروتـــه مع وصول «**حزب العدالة والتنمية**» ذو الطابع إســـلامي، **ويمكـــن ان نفـــسر موقـــف هـــذا الحزب(حزب العدالة والتنمية) لثلاثة اسباب رئيسة:**

1- رغبته في ان يتخلص الإسلاميون من النظام العسكري العلماني المتشدد، الذي حكم تركيـــا طوال ثمانية عقود، وهمش واقصى كل معارضيه من اكراد وإسلاميين, فالعضوية الأوروبيـــة تعني نظام حريات وحقوق إنسان وديمقراطية.

2- لهذا الحزب تصوّر مختلف **عن العلمانيين لدور تركيا في العالم،** وهـــم يـــسعون وراء ان تكون تركيا قوة إقليمية ودولية في اوروبا وفي العالم الإسلامي, وهذا غير ممكن تحقيقه حسب اعتقادهم إلا بالعضوية الاوروبية.

3- إن احداث 11/سبتمبر فرضت خريطة تفكير جديدة، دفعت بقيادة حزب العدالـــة والتنميـــة لإيجاد مكان لتركيا المسلمة خارج دوائر التوتر والاضطراب، والمشكلات المزمنـــة المذهبيـــة العربية، والتخلف الاقتصادي الذي يعاني منه العالم الإسلامي.[2]

من خلال مكانة الإتحاد الاوروبي في السياسة الخارجية التركية، يتبين ان **المنظور التعاوني او المقاربه اللبراليه، هي التي صبغه العلاقات بين الطرفين، او بالضبط صبغه رؤيه تركيا نحـــو**

---

1) نفس المرجع. ص 310

2) تريز منصور." **تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كل طرف من الآخر؟** ".نقلا عن مجلة الجيش اللبنانية عن: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=9337

الإتحاد الأوربي من خلال تكثيف نشاطات التعاون في الجوانب الاقتصادية والتجارية المختلفة كما قامت بعدة إصلاحات سياسية وتشريعية سعيا إلى بلورت مواقفها لاندماج نهائي في الإتحاد الأوربي ووفقا للشروط المقدمة من طرف هذا الأخير, لكن ومع إصرار تركيا على العضوية، والرفض المتتالي لمبادرات تركيا، **وضع العلاقات في مرحلة تحول وتغير المواقف والزاوية التي تنظر من خلالها تركيا للاتحاد الأوربي** ، وهل فعلا ما يزال التوجه الأوروبي هو الخيار الوحيد لتركيا؟ وما هي الدوافع التي تقف خلف الرفض أو التأجيل لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي؟

2/ العضوية في الاتحاد الأوروبي و التحول في طبيعة العلاقات :

سيطرت رغبة تركيا في أن تصبح عضوا كامل العضوية في الإتحاد الأوروبي على غالبية تفاعلاتها الداخلية والدولية، لفترات زمنية طويلة بداية من تقديمها لطلب الترشح للعضوية في الجماعة الأوروبية (*)، والذي قوبل بالرفض، **وبما أن أوروبا لم تجب نهائيا لجهة عدم قبول العضوية، بقيت أوروبا مركز جذب هام لتركيا**, ثم تلا ذلك توثيق العلاقات مع العواصم الأوربية، ونجحت في سنة 1995 في توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي، ثم قامت بعدها بالعديد من الإصلاحات التي كانت من خلالها ترجو ان تنال العضوية الكاملة, لكن الامر كان متتابع بالرفض فمن خلال قرار بروكسل في سنة 1997 رفضت عضوية تركيا مرة اخرى ، وكذلك رغم انها ترشحت رسميا للعضوية في الاجتماع الذي عقده الاتحاد في قمة هلسنكي في سبتمبر عام 1999، ووصولا إلى تقرير المفوضية الأوروبية عن التوسيع الذي جرى تقديمه في منتصف جويلية تحت عنوان: **برنامج سنة 2000** (**) وعلى العموم قوبلت تلك المبادرات في مجملها بالرفض،الامر الذي شكل صدمة كبيرة في الاوساط الحكومية التركية وكان من المفاجئ ايضا قبول عضوية قبرص.[1]

فتركيا حتى الان لم تحصل على العضوية الكاملة وحدثت في الاونة الاخيرة ازمة ثقة في التفسيرات الاوروبية والتركية للشروط التي وضعها الاتحاد للحصول على العضوية الكاملة

(*) أشير إلى أنه لا يتسع المقام للحديث عن كل المبادرات والمحطات للمفوضات بين تركيا والإتحاد الأوروبي، لكن أجمل تلك المساعي في ثلاث محطات رئيسة:

المحطة الرسمية الأولى في المسار التركي الأوروبي، لا شك تعود إلى بروتوكول أنقرة، الذي وقّع عام 1963، والذي لحظ العضوية الكاملة في الإتحاد.أما **المحطة الرسمية الثانية**، فكانت في العام 1999، عندما قبلت قمة هلسنكي الخاصة بزعماء دول الاتحاد الأوروبي، تركيا عضوا (مرشحاً) للانضمام. أما المحطة الثالثة فكانت قمة بروكسيل في 2004 ، التي اتخذت قراراً تاريخياً لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في 2005،

(**) قامت المفوضية في هذا التقرير بتسمية كل من: هنغاريا،بولونيا،جمهورية التشيك،سلوفينيا، و إستونيا، جنبا إلى جنب مع قبرص، باقتراح ما عرف باسم استراتيجيات ما قبل الدخول لجميع الدول طالبة الانتساب باستثناء تركيا التي خصت ببرنامج يدخل ضمن ما يعرف بالشراكة المتميزة،وصولا إلى علاقات أعلى مستوى من علاقة الوحدة الجمركية.

[1]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**: دراسة. مرجع سبق ذكره.ص18

واصطدمت المفاهيم التركية والأوروبية مما أحدث فجوة عميقة في العلاقة بين تركيا والاتحــاد الأوروبي، الأمر الذي فتح المجال أمام العديد من التساؤلات والتفسيرات حول الأسباب الرئيسية التي تعيق انضمام تركيا ؟ وعن الشروط التي كان الاتحاد الأوروبي قد وضعها أمــام تركيــا للحصول على عضوية الاتحاد؟ حيث أرجع الإتحاد الأوروبي أسباب رفــض انــضمام تركيــا لاعتبارات التالية:

- **أسباب اقتصادية**: وهي ناجمة عن التزايد السكاني الهائل لتركيا التي يقدر عدد ســكانها ب 70مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ عام 2020 مئة مليون، ومثل هذا العدد الضخم من السكان يثير قلق أوروبا وخوفها، وكذلك الوضع الاقتصادي التركي غير المستقر فــي أواخــر التــسعينات وتزايد البطالة وأوضاع الريف ومعدلات التزايد السكاني مقارنة مع الدول الأوروبية، كل ذلــك يثير قلق أوروبا وخوفها من انسحاب هذه المشاكل وتبعاتها على الوضع السكاني والاقتــصادي لأوروبا, والإخلال بالبنية السكانية والاقتصادية لدولها في وقت تتصاعد فيه موجــات اليمــين المتطرف في معظم دول أوروبا مطالبة بوضع حد لهجرة الأجانب وترحيلهم من أوروبا، حيث يعيش نحو مليوني تركي في ألمانيا وحدها.[1]

- **اسباب سياسية**: ترى أوروبا والإتحاد الأوروبي أن سلوك تركيا وعنفها ضد الأقليات القومية في الداخل وخاصة الأكراد وعدم اعترافها بخصوصية الشعب الكردي وهويته وكذلك قــضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتدخل الجيش في الحياة السياسية، هذه القضايا في **نظــر اوروبــا معايير سياسية ثقافية لقبول** عضوية تركيا، وقد شكل سلوك تركيا العسكري ضد الأكراد احيانا كثيرة سببا في توتر العلاقات مع العديد من الدول الاوروبية خاصة بين المانيا وتركيــا.ومــن الناحية السياسية توضح خريطة القوى السياسية في تركيا مدى الانقسام الثقافي والفكري، ومــن ثم الصراع بين اتجاهين رئيسيين إحداهما إسلامي وثانيهما علماني يضم عددا مــن التيــارات والفعاليات الفكرية والمؤسسية، ويتمحور الصراع بين هذه القوى حول ثلاث مــستويات هــي: الفكري ــ الايديولوجي، والسياسي، والصراع على الهوية. فالاتجاه الإسلامي يركز على الهوية الإسلامية للمجتمع التركي، اما الاتجاه العلماني فيؤكد على الهوية الغربية ويسعى جاهدا لــربط تركيا باوروبا وإدماجها في الجماعة الاوروبية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. ومن هنا يرى الاتحاد الاوروبي قبول تركيا كعضو كامل العضوية في الاتحاد يمكــن ان يخلــق تناقــضات ثقافيــة واجتماعية تعرقل مسيرة الاتحاد في حد ذاته.[2]

---

[1]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. المرجع السابق ص 25

[2]) "**تركيا وحلم الاتحاد الأوروبي**". نقلا عن : http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49903&TypeID=2&ItemID=366

- **الخلافات التركية- اليونانية:** لقد كان للموقف اليوناني على الدوام دور رئيسي فـــي عرقلـــة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إذ يحق لليونان وكذلك باقي الدول الأعضاء في الاتحـــاد بموجب ميثاق الاتحاد استخدام حق الفيتو ضد انضمام أي عضو جديد لا ترغب فيه، والفيتـــو اليوناني هنا يعود إلى الخلافات التركية- اليونانية المزمنة إذ تثير هذه الخلافات توترا دائما في العلاقات التركية- اليونانية والأوروبية وفي هذا السياق نجحت اليونان حتى الآن فـــي تجميـــد العديد من المساعدات الأوروبية المخصصة لتركيا، كما ترفض اليونان الــضغوط الأمريكيـــة المطالبة بتغيير موقفها تجاه قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من كل تلك الشروط إلا أن تركيا حاولت مرارا الموافقة عليها ، وسعت إلى تحقيق بعض الإصلاحات الجذرية في شتى المجلات والتشريعات القانونية بالإضافة إلى العديـــد مـــن التعديلات الجريئة التي أجرتها الحكومات التركية المتتالية بما تتوافق والمعايير المقدمة مـــن طرف الإتحاد الأوروبي، ففي سنة 2003 قام البرلمان الذي يسيطر عليه حزب العدالة والتنمية بالتصديق على مجموعة إصلاحات و التي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية **مع بنيـة** دول الاتحاد الأوروبي، وقد تضمنت الإصلاحات عدة ضمانات **تحمـي الحريـــات الــسياسية والثقافية وحقوق الإنسان،** فهي تعتمد على تعجيل إجراءات التحقيق وتـــشديد العقوبـــات فـي حالات التعذيب ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الراي وتعديل قوانين الجمعيات الاهلية لتسهيل إجراءات الإشهار والسماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس و البث الإعلامي باللغة الكردية، وتضمنت تلك الإصلاحات ايضا تشريعات **تحد من سلطات المؤسسة العسكرية** و تعيد هيكلة علاقتها مع السلطات المدنية، وبموجب هـــذه الإصــــلاحات، اصـــبحت ميزانية المؤسسة العسكرية خاضعة للرقابة البرلمانية، كما قلصت التـــشريعات الجديـــدة مـــن الوجود العسكري في مجلس الامن القومي، الذي حكم تركيا من وراء الكواليس منـــذ انقـــلاب 1980، كما نصت التشريعات الجديدة على تحويل مجلس الامن القومي إلى جهـــة استـــشارية تجتمع مرة كل شهرين و تخضع امانتها لرئيس الوزراء المنتخب.[1]

اما فيما يخص **تسويه الخلافات التركيه اليونانيه،** فقد ابدى الطرفان في السنوات الاخيرة رغبة في حل هذه الخلافات في كثير من المحطات، خاصة بعد تدعيم الموقف التركي مـــن طـــرف امريكا، والزيارات التي قام بها "**كلينتون**" والاعضاء الاوروبيين في الاتحاد لانقرة في نـــوفمبر 1999، من اجل البحث عن اسس السلام بين الطرفين.اما فيما يخص **الجانب الاقتصادي فقـــد**

---

[1]) " **تركيا**.. تحديات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ".(التقرير الإستراتيجي العربي2004-2005. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية). نقلا عن:lhttp://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB80.HTM

شهدت تركيا في السنوات الأخيرة تحسن ملحوظ، خاصة في مرحلة حزب العدالة والتنمية بحيث أصبح الدخل التركي قادرا على الوصول إلى المستوى المتوسط للدخل الأوروبي وقادر على التعامل باليورو، وقد بدأ الاقتصاد التركي بناء على توجه أمريكي يلقى الدعم والتقوية التي تساعد على تحسنه ومن أهمها ما قدمته الولايات المتحدة من صفقة كبيرة لتركيا وهي إنشاء خط الأنابيب الجديد الذي يعطي تركيا امتيازات اقتصادية وتنموية كبيرة.[1]

والواقع أن كل تلك الدلائل كانت تشير إلى تجاوز تركيا مرحلة طويلة من الإصلاحات نحو طريقها إلى العضوية، لكن تلك التعديلات كانت لها وقع كبير على الداخل والخارج التركي، كما انطوت على ما كانت تخشاه الدبلوماسية التركية من عدم المراعاة **لشعورها القومي ووزنها الاستراتيجي**، فقد اشترط الاتحاد الأوروبي شروطا صعبة ومتعسفة من وجهة نظر تركيا والتي كانت تفتقر في بعض الأحيان إلى أسس قانونية ملزمة، من شأنها أن تضمن استمرار علاقات طبيعية ثنائية او متعددة الأطراف بين تركيا والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي **والتي أثارت أيضا أزمات عدم الثقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وكانت نقطة الانعطاف في طبيعة العلاقات وبروز قضايا جدلية عميقة وسّعت الهوة بين اوروبا وتركيا واعطت الضوء إلى معالم نقاش عن البعد الحضاري في طبيعة العلاقة وما جدوى التوجه الغربي الأوروبي إذا كان اساس الاختلاف حضاري ثقافي وبالتالي سعي تركيا إلى بلورة خيارات إستراتيجية في سياستها الخارجية خارج الإطار الأوروبي الغربي.**

3/ البعد الثقافي (الحضاري) كاساس لتحول العلاقات الاوروبية - التركية:

بتزايد النزعة الدولية نحو تجريم الإسلام ووصفه بالراديكالي وإلى ما هنالك من المصطلحات المتطرفة، وبإعلان الولايات المتحدة الامريكية حربها على الإرهاب، وبتزايد موجة العنف في شتى انحاء العالم، وبعد تفجيرات مدريد في نوفمبر 2004 وتفجيرات لندن جويلية 2005 والدلائل التي تشير على ان مرتكبي تلك الاعمال هم جميعا من الإسلاميين الراديكالي ،برزت مع ذلك بعض النقاشات في اوروبا عن ما إذا كان الإسلام يتوافق مع القيم الاوروبية؟ وبناء عليه ما إذا كان الاتحاد الاوروبي قادر على السيطرة على الإسلام الراديكالي من خلال إدماجه في اوروبا ووضع حل نهائي لازمة الهوية؟ وذلك لوجود دلائل تشير إلى ان الإسلام هو الدين الاسرع نموا وانتشارا في اوروبا ، ومعظم البلدان الاوروبية لديها بالفعل اقليات مسلمة بدات

---

[1]) منصور تريز. " **تركيا والاتحاد الأوروبي** ماذا يريد كل طرف من الآخر؟ " مرجع سبق ذكره.

تكتل وتتزايد بحيث أصبحت تشكل أرقاما وخطر ديموغرافي يشكل تهديدا للهويـــة المـــسيحية الأوروبية.[1]

بالرغم من أن أوروبا لا تؤكد هذا السبب علنا إلا أن **الاختلاف الحضاري بين تركيا وأوروبـــا** يعد من أهم أسباب رفض تركيا في عضوية الاتحاد، فحتـــى الآن تقتـــصر عـــضوية الإتحـــاد الأوروبي على دول أوروبية مسيحية إضافة إلى أن دوله **تشكل تكتلا** لمجتمعات **ذات قيم ثقافية وسياسية واجتماعية مشتركة ومختلفة عن تركيا**، والكثير من الأوساط السياسية الأوروبية تعد تركيا بلدا غير أوروبي رغم أن جزءا منها يقع داخل أوروبا، ورغم الخطوات التـــي اتخـــذتها تركيا حتى الآن فإن أوروبا تدرك أن تركيا في النهاية بلد مسلم ويشكل المسلمون الأغلبية **فيها** وفي ظل صعود التيار الإسلامي في تركيا باتت أوروبا تأخذ البعد الإسلامي في تركيـــا بعـــين الاعتبار في حين تريد أوروبا تأسيس اتحاد منسجم مع بنيتها دينيا وفكريا واقتصاديا، وميثـــاق الاتحاد يؤكد على هذه المسالة(*) لقد اصبح البرلمان الأوروبي وهو اعلى سلطة تـــشريعية فـــي دول الاتحاد الأوروبي ينتخب على أساس مباشر في الدول الأعضاء ومن منطلـــق التحالفـــات الحزبية عبر هذه الدول جميعا، فهل يمكن بسهولة تصور انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ثـــم اشتراك حزب له توجه إسلامي واضح في الانتخابات البرلمانية الأوروبية؟ وفي الواقـــع، يعـــد الاختلاف بين تركيا واوروبا من اهم اسباب رفض الاتحاد الاوروبي تركيا في عضويته **فمسألة** الاختلاف الحضاري بالنسبة للاحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد تعد مسالة حاسمة وتعتقد هذه الاحزاب انه يجب على تركيا التفريق بين الرغبة الاوروبية في تطـــوير العلاقـــات معها وبين مسالة قبولها عضوا في الاتحاد, فقد جاء في البيان الذي صـــدر فـــي نهايـــة لقـــاء الاحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد في الرابع من مارس عام 1997 "**ان انـــضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد، نؤيـــد تعاونـــا مكثفا جدا مع تركيا ولكن مشروع اوروبا هو مشروع حضاري وهناك اختلاف حضاري بـــين تركيا واوروبا**".[2]

وفي ظل مثل هذا الوضع لا يستطيع الإتحاد الاوروبي، ان يتوقع تعاونا من تركيا حـــول ايـــة قضية سياسية قد تكون منطوية على كثير من التنازلات، في سلوكياته السياسية، وسجلها فـــي

---

[1]) Soner Cagaptay, Düden Yegenoglu, and Ekim Alptekin." Turkey and Europe's Problem with Radical Islam". The Washington Institute for Near East Policy. Policy Watch #1043. November 2, 2005. http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2391

(*) يشير بعض الكتاب، إلى أنه لم يكن الإتحاد الأوربي أن ينص في مواثيقه عن الهوية الأوربية المسيحية، لولا وجود تركيا والعالم الإسلامي الممتد في دول البلقان وخشية أن تعيد تركيا الاعتبار لهذا الطرح خاصة وأن تلك المنطقة تعد امتداد تاريخيا للخلافة العثمانية وتتواجد فيها أقليات مسلمة وتركية كبيرة.

[2]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**: دراسة. مرجع سبق ذكره.ص. 23

التعامل مع حقوق الأقليات واضطهاد الأكراد، خاصة بعد تأزم الأوضاع الأمنية فـــي الـــشرق الأوسط ووصول قوى إسلامية للسلطة التي قد ترى في الخيار العربي الإسلامي مجالا بـــديلا عن التوجه الغربي المسيحي،حيث ثمة ميل بعد هذا الرفض لدى النخب التركية نحـــو تـــأمين مصالح البلاد الإستراتيجية عبر قدر متزايد من التعاون الإستراتيجي مـــع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، وقدر أكبر من الاعتماد على القدرات الذاتية وإن كانت بحاجة إلـــى المزيـــد مـــن التطوير والتنمية.[1]

المطلب الثاني: العلاقات التركية - الأمريكية:

اتسمت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياســـة "**الاحتـــواء**" الأمريكيـــة وانطلقت الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده الاســـتفادة مـــن الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، وقد اقيمت على الأراضـــي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار، كما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة إلى درجة ان قواتها البريـــة تتلقـــى الحـــصة الكبرى من بين قوات الحلف الاطلسي .[2]

على الرغم من العلاقات التاريخية الوطيدة بين الدولتين إلا ان طبيعة العلاقات الامريكية التركية قد تعرضت لعدة اختبارات في العديد من القضايا الحساسة خاصة بعد الحرب الباردة، و التـــي خلفت وضعيات واسئلة عالقة حول طبيعة العلاقة والنوايا المتبادلة للطـــرفين, وكيـــف ينظـــر الطرف إلى الاخر، حيث باتت تركيا اكثر ميلا إلى اعتبار السياسة الامريكية نحوها تعبيرا عن مصالح قوة عظمى انانية اكثر من كونها تجسيدا لاي التزام بالدفاع عن ابرز واهـــم المـــصالح التركية القومية، كما يرى البعض ان الو.م.ا تريد وضع الجميع في خدمة إســـتراتيجيتها فـــي المناطق التي تراها حساسة لامنها واقتصادها القومي ومصلحتها الوطنية.

1/ خلفية العلاقات التركية - الأمريكية:

إن تركيا والولايات المتحدة الامريكية ترتبطان بشبكة من العلاقات المختلفة، ولهـــذه العلاقـــات تاثيراتها ودلالاتها في المعادلات السياسية والامنية في العديد من الدوائر الجيو سياسية ، ومـــع

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره ص395

[2]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. مرجع سبق ذكره.ص 31

أن هذه التأثيرات ليست جديدة إلا أنها باتت تكتسب أهمية خاصة في ظل التغيرات التي طالت النظام الدولي منذ عام 1989م الذي شهد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م وانحسار نفوذه وتعزز أطروحة (النظام الدولي الجديد) وبروز آليات دولية جديدة تختلف عن تلك التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة، وتتيح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة أكبر للتحكم في موازين السياسة والأمن في المناطق والأقاليم التي تتمتع بالأهمية وتتسم بالحساسية. **تعد العلاقات التركية - الأمريكية** في إطارها الشامل أسبق من ظهور تركيا الحديثة، وترجع إلى أوائل القرن الثامن عشر في عهد الدولة العثمانية، لكنها لم ترتقي إلى مستويات متطورة حينذاك، وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب مع تركيا الحديثة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تدفعها نحو ذلك مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية لذا فقد تمحورت أهداف هذه العلاقات حول الخشية من مساعي الإتحاد السوفياتي للوصول إلى المياه الدافئة، وإنشاء خط دفاع متقدم في مواجهة الاتحاد السوفيتي، والإدراك المبكر لأهمية دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، والرغبة التركية في المحافظة على الأوضاع الدولية التي استقرت بعد الحرب العالمية الثانية, وبالمقابل رغب الأتراك في الحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبدأ "**ترومان**" والاتفاقيات اللاحقة التي يمكن الوصول إليها, وقد شهدت العلاقات التركية - الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية نمطين من التطور:

- اتسم النمط الاول بالإيجابية واستمر خلال الفترة 1945- 1960م, وفي هذه الحقبة كانت محاور العلاقات القائمة توحي بافاق واسعة من التطور وفي ظروف سادها التفهم والتوسع دون حدوث اية معضلات، وقد مثل موضوع العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية في تلك المرحلة عنصرا مهما في اولويات السياسة الخارجية التركية.
- اتسم النمط الثاني بالتقلب وغلبة التوتر على العلاقة بين الدولتين، واستمر خلال الفترة 1960- 1980م حيث تخللت العلاقات الثنائية حالات من التحسن تارة والتناقض او الخلافات مرات اخرى وبشكل خاص بعد موضوع ازمة الصواريخ في كوبا عام 1962م وصواريخ جوبتر المنصوبة في تركيا، والقضية القبرصية عام 1974م.[1]

---

[1]) ثامر كامل محمد . نبيل محمد سليم." **العلاقات التركية - الأمريكية و** الشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة" .(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية). سلسلة دراسات إستراتيجية.العدد .95 عن موقع:
http://www.alriyadh.com/Contents/26-08-2004/RiyadhNet/index.php

وبعد أحداث عدة منها سقوط شاه إيران، والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان، واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، شعرت الولايات المتحدة الأمريكية **بأهمية تركيا الإستراتيجية بوصفها ركيزة أساسية** ينبغي المحافظة عليها ودعمها, وأدركت إدارة الرئيس الأمريكي "**جيمي كارتر**" ضرورة تفعيل العلاقة مع تركيا مجددا, وعلى هذا الأساس عدت الإدارة الأمريكية تركيا **عنصرا أساسيا في إستراتيجيتها لمواجهة الاندفاع السوفيتي نحو الشرق الأوسط ومياه الخليج العربي, كما** عملت الولايات المتحدة الأمريكية على عقد اتفاقية دفاع مشترك مع تركيا في 9 جانفي 1980م خارج نطاق حلف شمال الأطلسي، عدّت بأنها نتيجة لضرورة تنامي العلاقات في مجال الأمن بين الدولتين، والتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها بتقديم المعدات الدفاعية والخدمات والتدريب العسكري إلى تركيا فضلا عن مساعدتها في تدعيم استقرار اقتصادها، في مقابل أن تسمح الحكومة التركية للحكومة الأمريكية بالمساهمة في الإجراءات الدفاعية المشتركة في مواقع تركية عسكرية معينة. وقامت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "**رونالد ريجان**" بزيادة المساعدات العسكرية إلى تركيا من 250 مليون دولار عام 1983م إلى 755مليون دولار عام 1984م، وبذلك اصبحت تركيا في حينه ثالث اكبر مستفيد من المساعدات الخارجية الأمريكية.[1]

على الرغم من الخلفية التاريخية الطويلة والوثيقة بين الطرفين،إلا ان تركيا لا تحظى بشعبية ولا باهتمام الشارع الامريكي، كما يعتبر الكونغرس الاميركي مساهمة تركيا في الحلف الأطلسي تجسيدا لوظيفة قيمتها إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية, ولا تملك تلك القيمة لذاتها كما لم تحظى بقبول المؤسسات التمثيلية داخل الكونغرس، كما لا تملك تركيا اية **روابط ثقافيه او عاطفيه او ايديولوجيه او حتى اقتصاديه قويه** مع الولايات المتحدة الامريكية تستطيع توظيفها في سبيل تدعيم موقعها ومواقفها السياسية، وبناء على ذلك فلا تملك تركيا قدرة على التاثير او على كسب التاييد او الرفض الشعبي الامريكي، بالنسبة لاي تدابير سياسية مرتبطة بالعلاقات التركية - الامريكية . كما بدلت تركيا جهودا كبيرة في سبيل إيجاد جماعة ضغط "**لوبي**" موالية لتركيا في واشنطن لمواجهة اللوبيان"**اليوناني والارميني**" لكن تلك الجهود تمخضت عن نتائج سلبية(*) اما المساعي التركية الرامية إلى تجنيد الجالية اليهودية المهمة في الولايات المتحدة، فلم تكلل باي نجاح، فعلى الرغم من التعاون الإستراتيجي المتنامي

---

1) ثامر كامل محمد . نبيل محمد سليم." **العلاقات التركية - الأمريكية و** الشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة" المرجع السابق.

(*) فقد بدل بعض كبار الدبلوماسيين السابقين والساسة البارزين جهودهم القصوى لرفع شأن الموقف التركي وفقا لمكافأة التي تحصل عليها الشركات التي يعملون لديها من الحكومة التركية.

مع إسرائيل منذ سنة 1996، ظلت المنظمات اليهودية الأمريكية رافضة عن إبداء أي تأييد قوي للقضايا التركية ، مع أن الدعم اليهودي لخط أنابيب باكو جيحان، آثار قدرا من الغضب والسخط لدى اللوبي الأرمني.[1]

تلك هي الخلفية التي انطلقت منها تطور العلاقات التركية- الأمريكية، والتي كانت مبنية على مسارات من التعاون تخلله فترات من التوترات ، وذلك بناءا على أساس أن **يدرك كل طرف إمكانية تحقيق القيم أو المصالح المتبادلة وتطويرها أو الدفاع عنها بصورة مشتركة، أو في حالة استعداد أي من الطرفين لتحقيق أهداف تترتب عليها فوائد مباشرة أو غير مباشرة للطرف الاخر**. بعد الحرب الباردة بدأت تظهر العديد من القضايا التي وضعت العلاقات في مفترق الطرق و **شكلت حرب الخليج في سنة 1991، منعطفا في العلاقة لأنها** أقنعت قادة الولايات المتحدة بأن لتركيا قيمة إستراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية ,تحتم النظر إليها لا من خلال **دورها الكلاسيكي في الناتو** ,بل من منظور ما بات يعرف باسم "**الشرق الأوسط الكبير**"، والذي تعتبر فيه تركيا دعامة من دعائم الاستقرار في منطقة مليئة بالتقلبات السريعة ويرجى منها أن تعكس ذلك الاستقرار، ما لبث هذا التغير في التركيز ان اعطى العلاقة زخما جديدا، ولكن جلب معه ايضا مشكلات جديدة للسياسة التركية التي أصبحت تشك في النوايا الحقيقية لهذه العلاقة.

2/ الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية:

شكلت نهاية عقد الأربعينيات من القرن الماضي مرحلة جديدة في الاقتصاد السياسي لتركيا وشهدت تلك الفترة نجاح البرجوازية التجارية في الإمساك بسلطة الدولة والاعتماد على الدعم المالي والسياسي الذي قدم لهم من قبل الولايات المتحدة الامريكية, فالذين وصلوا إلى السلطة من الحزب الديمقراطي عام 1950م كفلوا سيطرة واشنطن على التوجهات السياسية والعسكرية التركية وعززوا مكانتها في النظام العالمي، وحددوا بداية حقبة اعتماد تركيا وتبعيتها للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في الداخل, وقدمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات إلى تركيا بزعم حمايتها وتوفير السلامة لها فالمساعدات العسكرية الامريكية لتركيا، والعلاقات العسكرية بين الدولتين في مجال التشاور والتدريب وتبادل المعلومات والخبرات ادت إلى انتشار قيم الثقافة الامريكية في صفوف الجيش التركي خاصة بين الفئات الاكثر تعاملا مع نظرائهم الامريكيين, كما ان الدبلوماسية الغربية اولت اهتماما لتغيير ذهنية المؤسسة العسكرية التركية وذلك من خلال تدريس الفكر العسكري والاستراتيجي الامريكي في المدارس والمعاهد

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره 378

العسكرية التركية، والتركيز على تدريس اللغات الغربية إضافة إلى الدورات والبعثات في إطار حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي أدى إلى تأثر الغالبية من أصحاب الرتب الرفيعة في المؤسسة العسكرية التركية بالولايات المتحدة الأمريكية، ولا ينبغي إهمال مسألة اعتماد القوات التركيـة اعتمادا كليا على أنواع ثابتة من الأسلحة والعتاد والتجهيزات الأمريكية، ناهيك عن اعتمادهـا على الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات التدريب والتموين والصيانة، وهــو مــا يعطــي **الجماعة الضاغطة في المؤسسة العسكرية التركية المسوغ لــدعم اســتمرار العلاقــات مــع الولايات المتحدة الأمريكية، كما لا** يمكن في هذا الصدد تجاهل الحقيقة المتمثلة في تأثير رجال الأعمال اليهود الأتراك في تطور العلاقات التركية - الأمريكية، كما أن هؤلاء يــشكلون قــوة دافعة لتطور العلاقات التركية -- الإسرائيلية.

في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ظهر هناك تقارب كبير بين الولايات المتحدة وتركيا على حد سواء، والذي **عكس الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايت المتحدة الأمريكية من خلال مدى إدراك صانع القرار** التركي لخصوصية هذه العلاقة واهميتها، ولضرورة تميزها ولاعتبــارات سياسية - أمنية واقتصادية أو عسكرية، وأهمها اعتبارات الأمن التركــي ولا ســيما الهــاجس الروسي، ورغبة الأتراك في الحصول على مساعدات اقتصادية وعــسكرية غربيــة بــشروط تفضيلية، ومحاولة تامين الدعم الامريكي المتواصل لإنجاح مساعيها الرامية إلــى الانــضمام للاتحاد الأوروبي والمحافظة على التوازن إزاء حل مشكلاتها مع اليونان، **فضلا عن التطلعات التركيه إلى النفوذ و تاديه دور إقليمي قيادي، وهنا تكمن نقطه التوافق فــي العلاقــة التــي حاولت من خلالها تركيا بلورة دورها الإقليمي القيادي بدعم من الولايات المتحدة الامريكيــه في شتى الدوائر الجيوسياسيه المهمه لتركيا وجوارها الجغرافي.** (1)

ولعل العامل الاخير كان الاكثر اهمية في تحديد اتجاه تركيا نحو التحالف مع الولايات المتحــدة الامريكية، والذي استمد على الارجح من الاقتناع التركي العميق بافضلية الخيار التركي في ان ينظر إليها كقوة إقليمية قادرة على الاضطلاع بادوار قيادية في دوائر متعددة وخــارج الخيــار الاوروبي الذي سيطر على السياسة الخارجية التركية في مراحل طويلة، ويمكن نــوجز كيــف وظفت تركيا هذا الحلف لخدمة دورها الإقليمي على النحو التالي:

ـ صارت تركيا تعتبر دولة محورية في عملية التنمية الجيوسياسية لاوراسيا خــصوصا فــي الدول المستقلة حديثا في الاقاليم الجنوبية من الاتحاد السوفياتي السابق، تفضل الو.م.ا ومعهــا

---

1) Kemal Kirisci." turkey and the united states: ambivalent allies ". Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 4 (December 1998) PDF .p3 .
http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/jv2n4a3.html -->

تركيا قيام دولة علمانية موالية للغرب وديمقراطية في آسيا الوسطى والقوقاز . ويعزى توجــه السياسية الخارجية التركية هذا, بدعم هذا التطور عبر أشكال ثنائية من التعـــاون الاقتــصادي والمعونة العسكرية من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام للناتو، وقد استفادت منها في بناء جيشها وتحديثه وإقامة صناعة عسكرية، ولم تكن لتقدر على تحقيق ذلك دون تلك المساعدات.

- تنطوي تركيا على قيمة أكبر بالنسبة إلى المصالح الإستراتيجية الإقليمية الأمريكية بوصــفها حلقة الوصل الحاسمة في ممر الطاقة من الشرق على الغرب، هذا المعبر الذي تدعمه الولايات المتحدة باعتباره أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى مــن الــنفط والغاز إلى الأسواق، وبقدر ما يشكل جزءا من الإســتراتيجية الأمريكيــة المعروفــة باســم " **الاحتواء المزدوج**" لأنها تقوم أيضا بالحيلولة دون تمكين إيران من تكثيف انخراطها بمخططات منطقة قزوين الخاصة بنقل الطاقة ، ومنع عودة روسيا للمنطقة.[1]

- كما تستهدف تركيا الحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكانت علاقة تركيا قد بدات بالمجموعة الأوروبية عام 1963م، عنــدما اصبحت عضوا مشاركا فيها بموجب اتفاق انقرة، ومنذ ذلك الحين وهي تتطلع إلى هدف بعيــد المدى لنيل العضوية الكاملة.

إذن تتطابق المصلحة الامريكية تماما مع مصلحة تركيا الخاصة المتمثلة بالرغبة في فــرض نفسها كقوة إقليمية كبرى في شبكة العلاقات مع الدول الجوارية ، ولا سيما مع الدول الغنيــة بالطاقة والدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفياتي وكذلك هو الحال في الشرق الأوسط، لكن سرعان **ما تغيرت طبيعة العلاقة بين الدولتين من التوافق إلى العديد من القــضايا الخلافيــة** وذلك بناء على بعض التطورات الداخلية في تركيا وفي جوارها الإقليمي، وكذلك مــن جــراء السياسات التدخلية الامريكية في الجوار الإقليمي لتركيا, والتي وضعت العلاقات على مفتــرق الطرق وما ساعد على هذا الشرخ في العلاقة ثلاث احداث اساسية:

- لقد كان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خريف 2002 اثر بالغ فــي تغيــر المشهد التركي داخليا وخارجيا, حزب ينفرد بالسلطة حكومة وبرلمانا للمرة الاولى منذ بدايــة التسعينيات, والاهم ان سلطة حزب العدالة والتنمية لم تكن مجرد تغيير في الجهة الحاكمة وفقط بل حمل حزب العدالة والتنمية مشروعا اتاح لتركيا خلال اربع سنوات ان تكون طرفا موضــع احترام وتقدير في التنمية والإصلاحات، وإذا كان التوجه الاوروبي وبدء مفاوضات العــضوية مع الاتحاد الاوروبي هو **الإنجاز الابرز داخليا وخارجيا،** إلا ان النهج الجديد الذي انتهجه هــذا

---

[1]) Kemal Kirisci." turkey and the united states: ambivalent allies ". Op.cit .p 7

الحزب والمتمثل في سياسة تعدد الأبعاد والتوجهات في السياسة الخارجية كان لها آثار كبيـــرة على طبيعة العلاقات التقليدية سواء نحو الإتحاد الأوروبي أو أمريكا،وفتح مساحات واســعة للتعامل مع دوائر أخرى ،خاصة علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي، فبموجــب هــذه السياسة نجحت تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقات انفتاحية مع كل الدول العربية والإســلامية من دون استثناء مع سوريا وإيران ومع السعودية ودول الخليج.

- أحداث 11 سبتمبر وضعت تركيا أمام تحدي السياسات الأمريكية داخل العالم الإسلامي بحجة مكافحة الإرهاب، ولم تنج تركيا من تأثيرات هذه السياسة عبر التفجيرات التي طاولتهــا فـــي خريف 2004 ، وبروز بوادر التدخلات الخارجية في إطار الإستراتيجية الأمريكيـــة الــشاملة لمكافحة الإرهاب، وبالتالي تخوف تركي لطبيعة العلاقة التقليدية بينه وبين الولايـــات المتحـــدة الأمريكية.

- الحرب على العراق2003، والتي يظهر فيها بقدر أوضح الخلاف في العلاقة وطبيعة تصور الدوليتين للشرق الأوسط، وخاصة بعد احتلال العراق والتي سنأتي على بيانها في الفصل الأخيـــر من احتلال العراق وتداعياته على السياسية الخارجية والأمنية التركية .[1]

وعلى الرغم من العلاقات العديدة والمتشعبة التي ترتبط بها تركيا مع الولايات المتحدة ، وكـــذا المصالح والاهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها من خلال هذا الحلف، باعتباره محور ارتكاز رئيسي الذي تعول عليه لتحقيق تلك المصالح والأهداف، و بما يحققه من موازنات إســـتراتيجية على الصعيد الداخلي والصعيد الإقليمي وكذا الدولي، نخلص إلى القول بان جوهر العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، هو محصلة لتفاعل معطيات داخلية وخارجية عمل المعنيون في كلا الدولتين - سواء كانوا من السياسيين (صـــناع القـــرار) او اصـــحاب المـــصالح مـــن الجماعات والقوى الضاغطة على اختلافهم - على استثمار عناصرها المختلفة ضمن مجتمعيهما بالشكل الذي يخدم او ينسجم مع مصالحهم ومصالح دولتيهما ماديا، او ينسجم مـــع تـــصوراتهم المعنوية في إطار علاقة تضم الدولتين وتقوم على التقارب والتعاون في المجـــالات المختلفـــة، والذي سرعان ما كان للحرب على العراق النقطة المنعطف في هذا الحلف والتي سنأتي علـى بيانها في الفصل الاخير من احتلال العراق وتداعياته على السياسية الخارجية والامنية التركية .

---

[1]) محمـــد نـــور الـــدين." الـــدور التركـــي فـــي الـــشرق الأوســـط: **محـــدّدات أساســـية**" نقـــلا عـــن: 19/05/2007 http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=print&sid=20752

المبحث الرابع
الدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية

منذ أن تأسست الجمهورية التركية، لم تعط أهمية كبيرة لهذه الدائرة الإقليمية، والتي تضم العديد من الدول منها العربية وغير العربية، مع أن تركيا تاريخيا ارتبطت بهذه المنطقة و عدّت جزءا منها خلال مرحلة الخلافة (الحكم) العثمانية، و رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معا تحت الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية- العربية لم تحظ بالاهتمام اللازم من الطرفين إلا بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أثرت على نظرة تركيا إلى العالم العربي، في مرحلة تسيطر فيها علاقات التبعية المتبادلة، وهذا ما يحتم علينا **إعادة تحليل العلاقات التركية - العربية** . حيث يرى البعض انه لم يكن الحديث ممكن عن هذه الدائرة واهميتها بالنسبة لتركيا قبل نهاية الحرب الباردة، وخيبة امل تركيا بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي أو حتى التوصل إلى اتفاق واضح حول وضعية تركيا اتجاه أوروبا **بالإضافة إلى** الأوضاع الأمنية المتدهورة بعد احتلال العراق في مارس 2003 وتزعزع مكانة تركيا في الحلف الامريكي ، فبعد عام 1990 لم يعد الشرق الاوسط(*) بالنسبة لتركيا كما كان خلال الحرب الباردة، وحدة متكاملة، ولم تعد سياسة تركيا اتجاه المنطقة واحدة، بتشعب القضايا المطروحة على اجندة السياسة الخارجية التركية ونتيجة لإفرازات المنطقة، ولهذا قبل تحليل هذه الدائرة اشير إلى نقطة اساسية مفادها ان التفريق بين العرب والشرق الاوسط هو تفريق منهجي تتطلبه الدراسة بمعنى العلاقات التركية العربية نقصد بها العلاقات الثنائية، في حين الشرق الاوسط نقصد به الإطار الجغرافي الكلي للمنطقة، وكذلك التصور الاميركي للمنطقة وفق ما اصبح يعرف ب"**الشرق الاوسط الكبير**" ، وكذلك مكانة ودور تركيا في هذا المشروع.

(*) الشرق الأوسط: هي المنطقة الجغرافية الواقعة ما حول و شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط. وتمتد إلى الخليج العربي . يستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية. سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية.

المطلب الأول: العلاقات التركية - العربية:

أخذت تركيا تولي المنطقة العربية اهتمامها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهائهــا من بناء دولة علمانية ديمقراطية على الشاكلة الغربية، كما زاد من أهمية هذه المنطقة الاهتمام المبكر للولايات المتحدة الأمريكية بمصالحه الإستراتيجية في المنطقة العربيـــة، وعلـــى هـــذا الأساس نرى أن تركيا قد اشتركت مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فـــي 1951 في تأسيس منظمة قيادة الشرق الأوسط ، إلا أن هذا المشروع لم يدخل حيـــز التنفيـــذ نتيجـــة لرفض الدول العربية له.[1]

في حين لم تنظر تركيا في هذه المرحلة إلى مسألة إقامة علاقات إيجابية مع الـــدول العربيـــة سواء في إطار المصالح الإقليمية أو الانتماء الحضاري إلا مع بروز عاملين:

1- الأزمة القبرصية بعد عام 1974 حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان في الجزيرة بعدما وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب اليونان.

2- بروز دور النفط في السبعينات وتاثيره على السياسة الدولية وقد تزامن ذلـــك مـــع ازمـــة اقتصادية كانت تركيا تشهدها.[2]

وقد طرات تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربـــي، منـــذ نهايـــة الحرب الباردة , من خلال التطورات التي اجتاحت الجمهورية التركية مؤخرا، وتحديـــدا بعـــد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة وظهور نخبة سياسية جديـــدة اعطت اهمية كبيرة للمنطقة وللعلاقات التركية العربية، بعد ان ظلت هذه العلاقات على مـــدار عقود ماضية مثار تساؤلات ومناقشات، دارت في مجملها حول سؤال رئيسي حـــول الاســـباب التي تقف وراء افتقاد هذه العلاقات الاهمية البالغة ؟ لدى ما هي الدوافع والمحددات التي اعادت إحياء هذا التوجه واعطته هذه الاولوية؟ . لقد **ظلت العلاقات العربيه التركيه إلى حد بعيد اسيرة محددات عدة حكمت مستوياتها وطبيعتها**، واثرت على التفاعل الإيجابي بين الطرفين، بما لـــم يسمح بإحداث مزيد من التقدم لكن في مرحلة التسعينات وحتى بعد حرب الخليج الثانية بـــدات تلك المحددات تعرف نوعا من التغير، والتي اثرت بدورها على طبيعـــة العلاقـــات التركيـــة-العربية:

---

[1]) محمد نور الدين. **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**. مرجع سبق ذكره.ص333

[2]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. مرجع سبق ذكره.ص 38

- النظرة المتبادلة بين الجانبين اكتنفها كثير من السلبية؛ ففي حين لم يتحمس الكثيرون من الأتراك للتوجه نحو العرب، مفضلين الاتجاه نحو الغرب المتقدم، وساعين للاندماج في تكتلاته الأمنية والاقتصادية تجسيدا للرؤى الأتاتوركية، نجد أن النظرة العربية انطلقت من معايير أخلاقية ودينية وسياسية، أسهمت في تشكيلها تجليات الثورة الأتاتوركية، خاصة بعد أن قام أتاتورك بإلغاء الأذان، واستبدال الحرف اللاتيني بالعربي، فضلا عما مثلته الصراعات الحدودية بين الجانبين في أعقاب تفكك الدولة العثمانية، خاصة مع كل من سوريا والعراق ، وإتباع العرب والأتراك سياسات غير متوافقة مع المصالح المتبادلة، خاصة حين اتجهت تركيا إلى التحالف مع المعسكر الغربي، والدخول في أحلاف تستهدف حصار المد القومي العربي في الخمسينيات والستينيات، واتجهت كثير من الدول العربية للتحالف مع المعسكر الشرقي، واتجه بعضها لدعم "**حزب العمال الكردستاني**" المعارض في تركيا، مما كاد يسفر عن مواجهة عاتية بين كل من سوريا وتركيا في خريف عام 1998.[*]

- إن العلاقات العربية التركية ظلت إلى مدى بعيد اسيرة **تفاعلات العلاقات التركية-الإسرائيلية** ، حيث دائما ما رأى الجانب العربي ان توثيق العلاقات التركية مع إسرائيل من شانه ان يؤثر بالسلب على امنه القومي وعلى توازن القوى الإقليمي، وهذا الترابط بين مسار العلاقتين يمتد إلى تاريخ إنشاء الدولة الإسرائيلية في فلسطين، حين كانت تركيا اول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949 ,**لكن مع بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل واعتراف بعض الدول العربية بدولة إسرائيل واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سوريه ولبنان من** جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق اوسطية وبخاصة العربية منها التي تعتقد ان تركيا متحيزة لإسرائيل.[1]

- تراوحت السياسة الخارجية التركية في عمومها تجاه القضايا العربية بين الامتناع والمشاركة وفقا لما تمليه عليها مصالحها الإستراتيجية مع الغرب وإسرائيل، خاصة ان هذه الاخيرة اصبحت ذات فائدة لانقرة؛ باعتبارها دولة عسكرية , ظهرت الحاجة إليها بشكل اكبر في ظل المساعي التركية لتحديث قواتها المسلحة، وفي مواجهاتها العسكرية مع "**حزب العمال**

(*) يقول الدكتور محمد نور الدين في كتابه "حجاب وحراب" إن العرب والأتراك جمعت بينهم رابطتان، هما الأرض والخلافة: الأولى ذهبت مع نهاية الحرب العالمية وهزيمة الدولة العثمانية، والثانية ولّت أيضًا بإلغائها وإقامة الجمهورية التركية في عام 1923 ؛ وهو ما أدى إلى فك ارتباط دام بين الطرفين طيلة 4 قرون.

[1]) محمد عبد القادر." **تركيا والعرب**.. المستقبل لا ينفصل عن الماضي " 2003/01/13. نقلا عن: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/01/article07.shtml

الكردستاني"، هذه الحاجة توافقت مع احتياجات إسرائيلية أخرى في الضغط على سوريا والعراق، واختراق الحصار العربي، وكانت ذروة التعبير عن هذا التوافق في المصالح الاتفاق العسكري الموقع بين الجانبين في مارس 1996،وقد ترافق هذا الاتفاق على حساب في العلاقات العربية - التركية، خاصة أنه جاء في ظل اتهامات تركية لبعض الدول العربية بدعم "**حزب العمال الكردستاني**".

- إن العلاقات العربية التركية ظلت على الدوام انعكاسا مباشرا لصراع الإرادات الدائر بين **النخب التركية والمؤسسة العسكرية**، ممثلة في مجلس الأمن القومي الذي يمثل القوة الحقيقية في تركيا، وباعتبار جنرالات الجيش هم حماة العلمانية، فهم يسعون نحو الغرب غير مبالين بكل ما هو عربي أو إسلامي. كما يمكن اعتبار التوجه التركي نحو العرب يعكس بصورة واضحة الصراع الداخلي الحاصل حول الهوية التركية التي طالما بقيت حائرة بين من يراها غربية علمانية ومن يراها شرقية إسلامية، **وبصعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية** والذي يحظى بتأييد جماهيري كبير ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995- 1996، وهذا العامل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية حيث يعمل التيار الإسلامي جاهدا للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية.[1]

بالرغم من ان العلاقات التركية- العربية صاغتها مجموعة من المحددات، لكن التطورات الجارية في المنطقة، توحي بان لابد على تركيا ان تجد لنفسها مكانا مناسب ضمن العلاقات العربية وتفاعلاتها، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي افرزتها جعلت تركيا عنصرا اساسيا وجزءا لا يتجزا من الإستراتيجيات التي ترسم في الشرق الاوسط ، وبناء على **تلك المعطيات وضعت تركيا ركائز سياستها الخارجيه نحو العلاقات العربيه والشرق الوسط ككل وهي:**

- سعي تركيا من اجل تعزيز العلاقات الودية مع جميع دول وشعوب منطقة الشرق الاوسط وذلك انطلاقا من الاسس التقليدية والروابط التاريخية العميقة، والثقافية التي تجمع تركيا بالعرب، كما دعت دول الشرق الوسط إلى الحوار باعتباره وسيلة لتحقيق بيئة يسودها السلام والاستقرار بما يخدم مصالح الدول الإقليمية، خاصة جراء ما تعانيه المنطقة من صراعات مزمنة.

[1]) المرجع نفسه.

- تعتبر الدول العربية ثالث شريك تجاري لتركيا، بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكومنولث كما يمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية، ويزيـد حجـم التبـادل التجاري بين تركيا والدول العربية على خمسة مليارات دولار، كما أن هنـاك مجموعـة مـن الاستثمارات العربية في تركيا، تقابلها استثمارات تركية في عدة دول عربية.[1]

- ونظرا للتدهور الأمني الكبير الحاصل في الإقليم الشرق الأوسطي، وخاصـة بعـد أحـداث 11سبتمبر 2001، تعتقد تركيا في أنها بحاجة إلى وضـع برنـامج شـامل و طويـل الأمـد للديناميكيات التي تتعامل بها بشكل شامل مع المشاكل الإقليمية المترابطة، ولا تستثني أي دولة من دول المنطقة، وذلك كله راجع للأهمية الإستراتيجية للمنطقة ، والخشية من تفجر نزاعـات إقليمية أخرى.

- وفي الحديث عن دور تركيا الاستراتيجي الإقليمي، خصوصا تجاه العالم العربـي، تـستغل تركيا موقعها وعضويتها في العديد من المنظمات الدولية ، لدفع وتحسين العلاقات مـع جميـع دول المنطقة في كل ميدان من ميادين العمل والمساهمة في التوسع الإقليمي والاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي مع ربطها بشبكات من التبعية، بمشاركة تركيا في الوجود الدولي المؤقت في الخليل وفي قوة حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في لبنان (اليونيفيل) ، وكذلك دورها النشط في المؤتمر الإسلامي حيث تم تعيين رئيس المجلس القومي التركي بوصفه الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، و كذلك الدعوات العادية من جانب الجامعة العربية لمشاركة تركيا في القمة واجتماعات وزراء الخارجية، تشكل مؤشرات ملموسة لهذا التطور في العلاقات.[2]

رغم كل تلك المساعي نحو تحسين العلاقات، خاصة مع وجود ظروف مساعدة على ذلك وسعي الدول العربية بجدية لكسب تركيا كحليف إقليمي قوي، فتركيا تمثل لهم سـوق كبيـرة وفعالـة وقريبة من اسواق اوروبا وروسيا ووسط اسيا، وما يمكن ان تمثله السوق التركية من مجالات واسعة للاستثمارات في مختلف المجالات، كما ان تركيا بحاجة للاسواق العربية في مجـالات اقتصادية عديدة، وهناك ايضا التراث الثقافي بين تركيا والعالم العربي الذي يعطي فرصة كبيرة لنمو التعاون الثقافي بين الجانبين، **مع ذلك** تبقى **هناك العديد من القضايا العالقه بين الطـرفين والتي سرعان ما تعود لتطفو إلى السطح، نظرا لانعدام تسويه حقيقيه لتلك القضايا، ومن بين**

---

[1]) عبد الله تركماني." **تركيا ومحيطها الإقليمي** (2): **أهم الأزمات التركية مع دول الجوار**". نقلا عن: http://www.thisissyria.net/2006/11/27/articles/01.html

[2]) "Turkey's Relations with the Middle East". From the official site of ministry of foreign policy affairs. http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/Regions/MiddleEast/TurkeysRelationswiththeMiddleEast/

القضايا التي تبقى تؤثر على طبيعة العلاقات التركية – العربية، مشكلة التعــاون التركـــي- الإسرائيلي ومشكلة المياه .

1/ مشكلة التعاون التركي- الإسرائيلي:

على الرغم من أن العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية وقعوا على اتفاقية أوسلو في 1993، وما شكلته تلك الاتفاقية من عامل دفع للعلاقات التركية مع إسرائيل، إلا أن العرب لا يزالون يشكون في النوايا الحقيقة لهذا التحالف، خاصة وأن تركيا ترتبط بالعديد من المنظمات الغربية كالحلف الأطلسي، وخصوصا بعد أن شهدت العلاقات الثنائية تحسنات في الجانب العسكري، وكذلك في ما يتعلق بطموحات كل من إسرائيل وتركيا في المساهمة الممكنة أو المشتركة في إقامة نظـــام إقليمي جديد قائم على التعاون، كما شكل الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي متغيـــرا مقلقـا وحساسا لعلاقات تركيا مع دول الجوار ولا سيما العربية، وتعتقد الدول العربية أن هذا الاتفاق يثير المخاوف في المنطقة من العودة إلى سياسة الأحلاف العسكرية، كما انه يحول دون إقامـــة علاقات إيجابية بين تركيا والدول العربية خاصة في ظل توقف عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط ، **فالبرغم من العلاقات التركية- الإسرائيلية كان يغلب عليها الطـــابع التعـــاوني** فـي **مجال التجارة والاقتصاد والسياحة بصفة عامة , بالإضافة إلى الجانب العسكري**، حيث جرت بعد اوسلو سلسلة من الزيارات الرسمية التي توجت بجملة من الاتفاقيات الثنائية المهمة التـــي تنظم ذلك التعاون و الروابط الاقتصادية(*). فتسارع العلاقات الاقتصادية في التسعينات اعطت العلاقات التركية – الإسرائيلية دفعا قويا ، ساهم في زيادة نمو التبادل التجاري بـــين الـــدولتين والذي انتقل من حوالي 54 مليون دولار في عام 1987 , ليتوسع إلى 2 مليار دولار في عـــام 2004 ، باستثناء مبيعات الاسلحة. هذا الازدهار خلق "**لوبيات رجال الاعمال**" في كلا الدولتين لدفع علاقات اقوى. كما شكل قطاع السياحة ايضا داعما اساسيا لديناميكيت النمو ، فمـا بـــين عامي 1990 و 2004 ، سافر ما مجموعه 3298000 من السياح الإسرائيليين إلى تركيا بقدرة إنفاق تقدر ب 2،4 مليار دولار.[1] ورغم ان العلاقات التركية - الإسرائيلية في مرحلة وبعـــد وصول حزب العدالة والتنمية 2002 إلى الحكم الذي شكك في طبيعة هذه العلاقة، كمـــا اتخـــذ موقفا حاسما وخصوصا تجاه الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانيـــة على سبيل المثال في ماي 2004 , رئيس الوزراء "**اوردغان**" وصف إسرائيل بعد مقتل زعيم

(*) في نوفمبر 1993، ونوفمبر 1994 قام كل من وزير خارجية التركي"**حكمت جيتين**" ، وريس الدولة الإسـرائيلي "عازر وايزمن" ، ووزير الخارجية "**شـيمون بيريـز**" ، ورئـيس الـوزراء التركـي "**تانـسو تـشيللر** " بزيـارات متبادلـة للبلدين،ووقع "جيتين" مذكرة تفاهم حددت إطار التعاون البعيد المدى، بما فيه الجانب العسكري.

1) Soner Cagaptay." The Turkish Prime Minister Visits Israel: Whither Turkish-Israeli Relations". The Washington Institute for Near East Policy. April 27, 2005. http://www.ciaonet.org/pbei-2/winep/policy_2005/2005_987/ -->

حركة حماس الشيخ '**أحمد ياسين** ' بأن هذا عمل إرهابي، ورغم أن كل الدلائل التقليدية لعلاقات تركيا إسرائيل، تشير أنها لم تعد لها أساس في الواقع، خاصة مع وصول حزب إسلامي يسعى جاهدا إلى تحسين العلاقات مع العالم العربي، لكن بالمقابل **لا يزال التخوف الإقليمي قائم من جراء هذا التعاون، وخاصة في جانبه العسكري، ما جعل كل من سوريا العراق وإيران تشعر أن هذا يمثل تهديدا مباشرا لها، وله دلائله الواقعية التاريخية التي تبرره، وتخشى من تطور الأحداث أنه يعيد تلك القضايا إلى الواجهة، خاصة مع وجود التهديدات الأمريكية لكل من إيران وسوريا، وبادرت أكثر من دولة عربية إلى التحذير من قيام (جبهة عسكرية) في المنطقة.**

إن توجه تركيا نحو تعزيز مؤسساتها العسكرية بهذا الشكل الضخم, تبرره تركيا على أنه يستهدف الحركة الكردية المسلحة في الداخل فقط, بالرغم من وجود أبعاد خارجية لهذه القضية فزعيم حزب العمال الكردستاني "**عبد الله اوجلان**" عاش في دمشق خلال فترة التسعينات ، كما أن حزب العمال الكردستاني تلقى تدريبا واسعا لنشطائه في لبنان ، وبالتالي كان التبرير التركي هو توطيد التعاون مع إسرائيل في الجنب العسكري، لاستخدامها ضد حزب العمال الكردستاني وتحديث المؤسسة العسكرية التركية بما يمكنها من القضاء على اخطارها الأمنية, كما تحبذ تركيا تشير إلى ان توجهها نحو الشرق الاوسط, إنما هو نابع من ان المنطقة ميدانا للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية المتبادلة[1]**, في حين تبقى الدول العربية تتخوف من كون هذا التعاون يندرج في إطار ادوار امنية تجاه دول الجوار,** وتعتقد هذه الدول ولا سيما سورية بان الاتفاق العسكري التركي -الإسرائيلي في 1996/2/23 يشكل مقدمة لفرض **ترتيبات امنية إقليمية في منطقة الشرق الاوسط,** فيما تحاول تركيا التقليل من المضامين الإستراتيجية للاتفاق وتصرح بانه لا يشكل تحالفا عسكريا، وانه ليس موجها ضد اي طرف ثالث[2] إلا ان الثابت هو ان هناك مجموعة من الاهداف الإستراتيجية تسعى تركيا إلى تحقيقها وفي المقدمة منها **جعل تركيا الدوله الاقوى عسكريا في المنطقة**، دولة مصنعة للسلاح، تقوم بتصدير الاسلحة بانواعها إلى دول المنطقة ومنها الدول العربية, وكذلك ان تتقاسم وإسرائيل مسؤولية وضع الترتيبات الامنية للنظام الإقليمي الشرق اوسطي، وذلك على قاعدة تحالفهما الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.[3]

---

[1])) Soner Cagaptay." The Turkish Prime Minister Visits Israel: Whither Turkish -Israeli Relations .Op.cit.

[2]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد.** مرجع سبق ذكره ص 226

[3]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. مرجع سبق ذكره.ص 63

2/ مشكلة المياه:

حتى قيام الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك مشاكل سياسية أو قانونية، تثار حول استخدام مياه نهري الدجلة والفرات، بسبب وقوع منبع النهرين و حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية، إلا أنه بعد تفكيك الكيان العثماني وانفصال العراق وسوريا عن السيادة التركية بعد الحرب، اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى للفرات والدجلة، وسوريا بالمجرى الأوسط للفرات، و العراق بنهر دجلة والمجرى الأدنى للفرات، ومعروف أن سوريا وضعت تحت الانتداب الفرنسي، والعراق تحت الانتداب البريطاني، ومن ثمة عقدت اتفاقيات ومعاهدات بين تركيا و دولتي الانتداب بالنيابة عن سوريا والعراق هدفها الأساسي حماية مياه الفرات من أي تصرف انفرادي تقوم به دولة المجرى الأعلى للنهر، وقد كان تقاسم مياه الفرات على الدوام موضوع سوء تفاهم بين الأطراف الثلاثة،تركيا، العراق،سوريا، ومن المؤكد أن هذه الورقة كانت كورقة إستراتيجية التي أدارت **بها** تركيا العديد من العلاقات وكانت كورقة مساومة على العديد من القضايا.[1]

تتحكم تركيا بالمنابع الرئيسية والأجزاء العليا من هذه المنظومة المائية، وتنطوي على أهمية بالغة بالنسبة إلى عملية التنمية الاقتصادية لجنوب- شرق الأناضول وأجزاء من سوريا والعراق اللذين تتركز تجمعاتهما السكانية في هذا الحوض، وإذا اخذنا الزيادة السكانية المتنامية وخطط التنمية الاقتصادية لدى البلدان الثلاثة للري الزراعي وتوليد الطاقة المائية -الكهربائية- بعين الاعتبار، فإن مشكلات عويصة في مجال استخدام الماء سوف تنشا قريبا بالنسبة إلى كل من سوريا والعراق إذا لم يتم اعتماد سياسة مائية مشتركة، فالعراق يخطط لتوسيع مساحته المروية إلى اربعة ملايين هكتار مع حلول سنة 2010، في حين قد تصل المساحة المروية في سوريا إلى 400.000 هكتار ، بحلول 2015، فضلا عن ان تركيا دائبة على توسيع اراضيها القابلة للري في جنوب- شرق البلاد إلى 1.6 مليون هكتار.[2] **حيث يكمن سبب النزاع بين تركيا وجارتيها في مشروع التنميه العملاق "مشروع جنوب شرق الاناضول الغاب** والذي فيه مجموعة ضخمة من السدود، وعليه يرى المراقبون انه مهما بلغت فائدة المشروع لعملية التنمية الاقتصادية والسياسية في تركيا، فإنها ستؤثر على الموارد والمياه في كل من سوريا والعراق ويلحق بهم اضرار كبيرة وإن هناك تقديرات تقول بان مشروع "**الغاب**" في مرحلته النهائية سيمنع تدفق الفرات بنسبة تتراوح بين 30-50%، وسوف يعني هذا خسارة للماء في سوريا

1) رمزي سلامة. **مشكلة المياه في الوطن العربي**: احتمالات الصراع والتسوية. منشأة المعارف بالإسكندرية. 2001.ص 91

2) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سابق 238

والعراق، وثمة تقديرات تشير إلى أن العراق سيواجه نقصا في الماء في غضون عقد واحد بعد إتمام المشروع، وستتعرض سوريا للمشكلة ذاتها خلال عشرين إلى ثلاثين سنة، وممكن لهذا الوضع أن ينشأ توترات بين الأطراف المعنية، إذا لم تبادر تركيا إلى زيادة كمية المياه التي تطلقها باتجاه جارتيها.[1]

تعتقد تركيا أنها بتنفيذها لمشروع '**الغاب**' فإنها ستصبح دولة متحكمة بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة، فضلا عن استخدام المياه كثروة وطنية يمكن مبادلتها بالنفط أو كسلاح لتحقيق مطالب أمنية، ففي حفل تدشين سد أتاتورك هدد الرئيس التركي الأسبق "**سليمان ديميريل**" والذي كان انذاك رئيسا للوزراء قائلا: '**إن مياه الفرات ودجلة تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية كما أن ابار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسورية، نحن لا نقول لسورية والعراق إننا نشاركهما مواردهما النفطية ولا يحق لهما القول إنهما تشاركاننا مواردنا المائية إنها مسألة سيادة**".[2]كما وقعت تركيا وسوريا والعراق العديد من الاتفاقيات القانونية[*] التي حاولت إعطاء وضعية قانونية للنهرين وطريقة تقاسمها **مياههما** إلا أنهم لم يتوصلوا إلى حل يرضي كل الأطراف ما يجعل القضية عبارة عن مشكلة قابلة للانفجار في أية لحظة. **لكن من المؤكد** ان المياه عنصر مكمل وإضافي لعناصر التوتر في المنطقة،(مطالب الأقليات،أمن الحدود،حركات التمرد والانفصال)، لكن المياه وحدها وفي حد ذاتها لا يمكن ان تؤدي على الأرجح إلى حروب واسعة النطاق بين دول هذه المنطقة.[3]

وعليه باتت التصورات التركية، مبنية على أساس انّ تصدير المياه إلى الشرق الأوسط، له اهمية كبرى في المنظور الاستراتيجي والسياسي، وان توظيف ورقة المياه التركية في اي مرحلة سيؤدي إلى توثيق او زعزعة العلاقات السياسية، **كما** يبرز الاحتمالات الكامنة في توظيف الورقة المائية ، القضايا مساومة مع الدول العربية وحتى إسرائيل إذا استدعت الضرورة ذلك، وبما تخدم به مصالح الإقليمية وتضغط به على دول لتبرير وتمرير بعض السياسات .

---

1) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد.** المرجع السابق.ص 239-240

2) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. مرجع سبق ذكره.ص 45

(*) للاضطلاع المفصل على الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف الثلاث العراق،سوريا، تركيا حول مياه النهرين إرجع كتاب رمزي سلامة" **مشكلة المياه في الوطن العربي**:احتمالات الصراع والتسوية .ص 127-128-129-130-131، وللاضطلاع أكثر حول الوضعية القانونية و تصورات كل طرف في مشكلة المياه بين تركيا العراق، سوريا،إرجع إلى الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، .
http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/MainIssues/WaterIssues/WaterIssuesBetweenTurkeySyriaIraq.htm

3) رمزي سلامة.**مشكلة المياه في الوطن** العربي:احتمالات الصراع والتسوية. مرجع سبق ذكره.ص 134

<u>المطلب الثاني</u>: مكانة ودور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يعد الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية إلى احتلال العراق، الجوار الإقليمــي لتركيــا الأكثر اضطرابا وعدم استقرار، نتيجة للصراعات المزمنة بين العرب وإسرائيل، بالإضافة إلى لعبة التوازنات الإقليمية بين العرب وإيران بالإضافة إلى بعض الخلافات الثنائية بــين الــدول العربية في حد ذاتها، فطبيعة السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط تغيرت جذريا منذ منتصف التسعينيات، فمبادرات تركيا المتعددة للانضمام للإتحاد الأوروبــي، **ووصــول حــزب العدالة والتنمية إلى السلطة في سنة 2002** لعبا دورا كبير في إعادة تقويم النظــرة الــشرق أوسطية إلى تركيا, كما كانت هاتين الورقتين دافعا مهما أدى بالعرب الشرق الأوسط إلى غلق الماضي السيئ مع تركيا، ومحاولة بداية صفحة جديدة مع دولة يحكمها حزب إسلامي **بالإضافة** إلى قوة اقتصادية لا بأس بها، وبالتالي باتت تركيا تعد شريكا اقتصاديا واعدا ، حيث بدأت دول الخليج تنظر إلى إمكانيات تطوير علاقات تعاونية اقتصادية واسعة مع تركيا.[1]

خلال التسعينات يمكن القول أن السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط لم تخرج كثيــرا عن سقف السياسة الغربية (الو.م.أ،الإتحاد الأوروبي)، لكنها في أواخر التسعينيات بدأت تــشهد اهتزاز في النظرة المشتركة بين تركيا وحلفائها الغربيين إلى بعض الأمور لا سيما التعامل مع الوضع في العراق والمشكلة الكردية.

1/ مكانة تركيا في مشرع الشرق الاوسط الكبير:

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، وتمركــز القــوات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية والخليجية، بدات هناك افكار تدور **حول ترتيبات امنيـة في المنطقه،** خاصة وان الدول العربية تخشى ان يحصل او يعاد ما حدث في غــزو العــراق للكويت، وما افرزته تلك الحرب من خسائر على المنطقة وعلى مصالح الدول الإقليمية، حيــث افرزت تلك الحرب نتيجة مفادها "**تدويل قضيه النفط**", وسقوط المقولة التقليدية "**ان نفط العــرب للعرب**"، **واصبح امن المنطقه، موضوع لا يهم العرب وحدهم، وإنما يهم العالم باسره خاصــه ان الدول الغربيه تنشط في المنطقه بمؤسساتها السياسيه والاقتصاديه الاستثماريه، لما تمثله المنطقه من اهميه كبرى و لما تحتويه من اكبر مخزون عالمي للنفط.** ومن هذا المنطلق اثبتت حرب الخليج الثانية ان هيكل النظام العربي و مؤسساته القائمة لم تعد كافية لحماية الاســتقرار

---

[1]) Kirisci Kemal. <u>Turkey's foreign policy in turbulent times</u>.Op.cit. p 62

في المنطقة ولا قادرة لخدمة مصالح الدول الغربية في مجال التعاون الاقتصادي والشركات النفطية التي لها مصالح باستقرار الوضع، ومنه يمكن القول أن المنطقة تعرف بدايات لتصورات أجنبية عن ما ينبغي أن يكون عليه الحال في المنطقة وبما يخدم **مصالح** تلك الدول والقوى.[1]

وبغض النظر عن مفهوم "**الشرق الأوسط الكبير**" ومختلف التصورات الفكرية لهذا الطرح،إلا أنهم يجمعون على أنه التصور الغربي للمنطقة العربية وعلى الترتيبات الأمنية التي يجب أن تكون هناك, وهذه الترتيبات الأمنية لا تقتصر على دول عربية وفقط، وإنما تمتد **لتستوعب كلا من تركيا إيران باكستان إسرائيل في داخل منظومة واسعة، تشتمل على تفاعلات إقليمية وليست تفاعلات عربية فحسب.** وقد بدأ مصطلح "**الشرق الأوسط الكبير** "باكتساب هذه الأهمية من جراء التصعيدات الحاصلة في المنطقة والنزاع التقليدي المتجدد للصراع العربي-الإسرائيلي. وترجع اهمية هذا المشروع ومكانة تركيا فيه وتزايد هذه المكانة بداية من احداث 2001/09/11 حيث أصبحت تواجه المنطقة ضغوطا كبيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تطالب بالتغيير وبإعادة تشكيل المنطقة، وهذا التدخل الخارجي سوف يؤثر بشدة على **التوازنات الإقليمية** ، وعليه فإن إطلاق مشروع "**الشرق الأوسط الكبير**" بعد احتلال افغانستان ثم العراق ليس إلا خطوة من أجل تطبيق الإستراتيجية الأمريكية.[2]

وبما ان تركيا تربطها بالدول العربية علاقات تمتد في التاريخ، ويربطها القرب الجغرافي من العالم العربي، كما ان التجاور السياسي ووجود مصالح لكل طرف عند الطرف الآخر يعزز من هذه العلاقة, لكن مع إطلاق مبادرة "الشرق الاوسط الكبير" في **اعقاب حرب الخليج, ارادت تركيا ان تجد لنفسها مكانا خاصا فيه، بما يكفل لها مصلحتها وعودتها على الساحة الإقليمية والعربية، كما رحبت تركيا بالمشروع**[*] بينما تحفظ عليه العرب، **واصبح هذا المشروع وما فيه من إعادة ترتيب لموازين القوى, مدخلا نظريا واساسيا لفهم علاقات تركيا بالدول العربيه والشرق الاوسط ككل.**[3]

---

[1]) بدر أحمد عبد العاطي." **إيران و تركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب**".(مجلة السياسة الدولية.العدد/104/أفريل/1991).ص 65

[2]) نادية مصطفى." **مصر وتركيا و"الشرق الأوسط الكبير**: الدور المصري والتركي في ظلال الشرق **الأوسط الكبير**". الثلاثاء. مارس. 30, 2004 . عن موقع:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877905914&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

([*]) إن مصطلح المشروع لا يعني بالضرورة وجود مشروع مقنن ومتكامل المواد والنصوص حول طبيعته وآلياته،وإنما المشروع هنا يشير في أغلب التعبيرات عن أفكار وتصورات أطراف المنطقة حول التعامل مع مستجدات الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لمكافحة الإرهاب وبالخصوص في الشرق الأوسط.

[3]) مجموعة باحثي.**العلاقات العربية- التركية**: حوار مستقبلي. مركز دراسات الوحدة العربية .ط1.لبنان بيروت.1995.ص 400

على الرغم من أن معالم هذا المشروع غير واضحة إلا أن الولايات المتحدة حاولت في مرحلة مبكرة من حرب الخليج الثانية 1990-1991 أن تهيئ له و لقواعد تحكم المنطقة، والتي شكلت في مجملها مضمون المشروع، وقد ارتبطت هذه المضامين بصفة عامة بظروف حرب الخليج الثانية وهي :

- أن تكون للولايات المتحدة الأمريكية الكلمة العليا والأخيرة في التخطــيط الأمنـــي للمنطقـــة باعتبار مصالحها الخاصة **بها** في أمن الخليج واستقراره.

- التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتحديد ما يلزم لحماية مصالح هذه الدول التي عليها أن تكون مبادرة في تحديد ذلك.

- عدم الإبقاء على وجود بري دائم في منطقة شبه الجزيرة العربية بعد انسحاب العـــراق مـــع تكثيف الوجود البحري الأمريكي، باعتبار أنه هو الأساس العملي في الترتيبات الأمنيـــة مـــن وجهة النظر الأمريكية.

- تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة، وأصدقائها من الدول العربية وإسرائيل من جهة ثانية، ويتمثل ذلك في قيام بمناورات عسكرية مشتركة ومزيد مـــن التدريب للقوات الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في المنطقة .

- الاعتماد على الأمم المتحدة في القيام بدور هام في الترتيبات الأمنية .

- فرض قيود إقليمية على التسلح.

- الحفاظ على أمن إسرائيل.[1]

وبناء على هذه الخطوط العامة للمشروع رحبت تركيا بالمشروع، لما **يمثله لها مـــن إعـــادة إحياء مكانتها وقيمتها** بالنسبة **للغرب**، ولقد كان هذا القبول والترحيب بهذا المشروع نابع مـــن المعطيات التالية:

- ان تركيا الدولة الوحيدة في المنطقة العضو الحلف الاطلسي، وبالتالي ارتباطهـــا العـــضوي التحالف الغربي.

- انها عنصر فعال في العقوبات الاقتصادية والعمليات العسكرية ضد العراق، كما انها اسهمت بقوات كبيرة في العمليات التي قامت بها الولايات المتحدة وحلف الناتو في افغانستان.

- انها دولة إسلامية وذات صلة وثيقة بدول الخليج.

ويمكن القول ان الموقف التركي كان الاكثر موافقه والانحياز للطرح الاميركي، مـــا جـــسدته تركيا بعد غزو العراق للكويت،من خلال التزامها بتطبيق العقوبات الاقتصاديه التي فرضـــها

---

[1]) مجموعة باحثين.**العلاقات العربية- التركية**: حوار مستقبلي. المرجع السابق.ص 402

مجلس الأمن ضد العراق، كما سمحت بانطلاق بعض العمليات العسكرية من أراضيها وقواعدها العسكرية. [1]

2/ دور تركيا في هذا المشروع:

كان يبدو من الوهلة الأولى، أن تركيا تعد أحد **مرتكزات الترتيبات الأمنية في المنطقة** بسبب ميزات الموقع الجغرافي لها، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، ولأن قواعدها الجوية معدة أصلا لاستقبال طائرات النقل العملاقة القادمة من أوروبا والولايات المتحدة، وتأتي هذه الميزات **لتؤكد أهمية تركيا الإستراتيجية في وقت انخفضت فيه هذه الأهمية نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر السوفياتي،** ووجدت تركيا أن سياساتها نحو لعب دور إقليمي في المنطقة وباقي الدوائر الجيوسياسية يتقاطع مع الأهداف الأمريكية التي رسمتها في الشرق الأوسط ، من خلال تحويل العملية السلمية إلى عملية صنع السلام بمعنى تحقيق اختراق مبكر على اتفاقات السلام الموقعة بين العرب وإسرائيل، والمحافظة على توازن القوى في المنطقة إلى مستوى درجة كبيرة للقدرة العسكرية المهددة لمصالح امريكا وشعوب المنطقة، بحيث تتعاون معهم الولايات المتحدة لمواجهة التهديد المتنامي من بعض من تسميهم امريكا (بالمتطرفين الدينيين) وبعض الأنظمة- الأصولية- كإيران، والسودان، ولقد تلخصت تلك الإستراتيجية في مرحلة اولى عن طريق تكثيف الاعتماد المتبادل بين الشرق والغرب في المنطقة،انطلاقا من ان اي تهديد في المنطقة سيؤثر على الغرب وبالتالي هذا التعاون سيعزل كل الدول التي ترفض الاندماج في هذا المشروع ، وبالتالي تكون هي الخطر والتهديد على الاخرين، وفي مرحلة ثانية العودة إلى سياسة الاحتواء(ما عرف الاحتواء المزوج لكل من العراق وإيران) ، اي احتواء وعزل كل من تراهم الولايات والغرب يشكل تهديدا (لمصالح تلك القوى في المنطقة. [2]

يبدو ان كل تلك الاهداف جاءت لصالح تركيا، التي ارادت تكييف تلك الاهداف وفقا لمصالحها الخاصة انها تزيح عن طريقها منافسين كإيران والعراق، ومن يشكلون خطرا بدرجة اقل خطورة كسوريا, فبالرغم من ان تركيا تعاونت مع الشاه في إيران في مجال الامن والاستخبارات،كما تعاونت ووقعت اتفاقيات امنية مع العراق 1985 يسمح لكلتا الدولتين بمطاردة المتمردين الاكراد داخل اراضي الدولة الاخرى، لكن سرعان ما اعيد صياغة هذا الوضع حيث رفضت تركيا معظم الاتفاقيات التي كانت تجمعها سواء بالعراق او إيران، وكما قامت تركيا بادوار رئيسية في قضايا مصيرية بالنسبة لدول المنطقة من خلال مشاركتها في

---

[1]) بدر أحمد عبد العاطي." إيران و **تركيا وباكستان وترتيبات ما** بعد الحرب". مرجع سبق ذكره.ص66

[2]) مجموعة باحثين **العلاقات العربية- التركية**: حوار مستقبلي. مرجع سبق ذكره.ص 404

المفوضات الخاصة بالحد من الأسلحة والخاصة بالمياه ، كما أبرمت اتفاقيات ثنائية مع الـدول العربية الأعضاء في أي ترتيب أمني في منطقة الخليج، والاستفادة من مزايا الوضع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا، لمواجهة أية أزمة محتملة في المنطقة، وإقامة حلف دفاعي فـي الـشرق الأوسط بقيادة تركيا وبناء نظام لتدابير الثقة والأمن في المنطقة بالاستفادة من خبرات تركيـا باعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في مؤتمر الأمـن والتعـاون الأوروبـي والحلـف الأطلسي، كذلك تكون من بين أهداف تركيا الدخول في المحور الإسرائيلي المـصري ومعهـم دول الخليج، لتعزيز السلام العربي- الإسرائيلي وقد تعاونت تركيا كثيرا مع إسرائيل في العديد من المناسبات والاتفاقيات العسكرية ، ما جعل الدول العربية وخاصة سورية تعتبـر أن هـذا الاتفاق وهذا الدور خطر على الأمن القومي العربي وعملت سورية على حشد دعم عربي ضد التحالف التركي الإسرائيلي وضد سلوك أنقرة بشأن المياه وشمال العراق، كما أن سورية عملت على توطيد علاقاتها مع إيران وبدرجة أقل مع اليونان وأرمينيا كخطوات أو "**موازنة**" لتطـور التحالف التركي- الإسرائيلي، وقد اتهمت تركيا سورية خلال الأزمة الأخيرة بينهما بـالوقوف وراء الحملة المعارضة لها في العالم العربي بشأن تحالفها مع إسرائيل، كما أن إيران أيـضا، تعارض الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي والدور التركي في المشروع، وتعتبـره تهديـدا **لأمنها**،خاصة وان الاتفاق يفتح المجال الجوي التركي امام السلاح الجوي الإسرائيلي مما يعني إمكان إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية لإيران ومنشاتها العسكرية ولم يستبعد عـدد مـن المسؤولين الإسرائيليين القيام بمثل هذه الضربات ضد إيران على غرار ما فعلته إسرائيل ضـد العراق عندما ضربت المفاعل النووي العراقي عام 1981و ما يمثله هذا التحالف ايـضا مـن محاولة احتواء إيران وعزلها عن باقي الدول العربية وحرمانها من اية مساعدات اقتصادية او عسكرية.[1]

يتضح مما سبق ان تركيا قد شكلت النقطة الاساس في هذا المشروع ، كما تمثل احد القواعـد والادوات التي بني عليها، وكما يتوقف نجاحه عليها ايضا، كما يتـضح ان تركيـا ارادت ان تقارب دورها الإقليمي في الشرق الاوسط من **منظور او مقاربه ميزان القوى(الإقليمـي لانـه يخص الشرق الاوسط)، وذلك من خلال الاندماج في الترتيبات الامنيه التي سطرتها الولايـات المتحدة**، والتي تسمح لها ،او تمكنها من قلب موازين القوى لصالحها، وترجيح كفتها على كفة الدول العربية خاصة المنافسة لها، بما يخدم مصالحها في المنطقة ، و يساعدها على إعادة بعث دورها القيادي في الشرق الاوسط، وبما يحسن من صورتها للغـرب ويعمـق مـن علاقاتهـا

---

1) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. مرجع سبق ذكره.ص. 64

الإستراتيجية وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1] ولقد ساعدت فعلا **هذه المقاربة** علـى **تفسير التوجه التركي نحو الشرق الأوسط، ومدى التنازلات الكبيرة التي قدمتها تركيا للغــرب في هذا الجانب والتعاون العسكري والاقتصادي حتى على حساب دول الجوار**, كما أن حــرب الخليج الثانية جسدت واقعيا هذا الطرح من خلال قبولها وإسهامها في كل الترتيبات الأمنية التي سبقت الحرب والتي تلتها، وقد نجحت تركيا فعلا في إزاحة العراق كقوة إقليمية، بغيت الحفاظ على التوازن العسكري لصالحه، **لكن في المقابل ورغم جدوى هذه المقاربة في تفسير هــذا التوجه، إلا أنه لا يمكن اعتبار تركيا القوة الأساسية والمحركة لهذا النظام الإقليمي، ولا القوة الإقليمية الرئيسية فيه،إذ تقوم إسرائيل أيضا بأدوار مشابهة أو الدور نفسه، كما أن علاقــات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد احتلال العراق 2003 أصبحت تتعــارض فــي التصورات الطرفين للمنطقة وللترتيبات الأمنية التي يجب أن تكون بعد العراق، والتي توجــت برفض تركيا المشاركة و** فتح جبهة شمالية **لاحتلال العراق، كما أن التعامــل الأمريكــي مــع الأكراد في شمال العراق بعد الاحتلال، وإمكانيات جعل هذه المناطق قواعد عسكرية بديلة عن التركية، يفقد تركيا قيمتها العسكرية التي تعد أساس العلاقات الأميركية التركية،كما أن تفجــر المشكلة الكردية من جديد واحتمالات قيام دولة مستقلة للأكراد وتفجر النزاعات العرقية** يجعل **تركيا تعيد حساباتها وفقا لمصلحتها الوطنية وامنها القومي وبالتالي عودة المقاربة الأمنيــة** للتحليل، **من باب** المسلمة **الاساسية لهذا المنظور، وهي المحافظة على البقاء في ظل الفوضى و الاضطرابات الحاصلة في جوارها الإقليمي.**

من خلال ما سبق يتضح، ان التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية التركية متنوعة، كما ان القضايا التي تشغلها كل دائرة ليست واحدة بل متعددة، الامر الذي يستوجب على الدارس حــين يقارب التوجهات الإقليمية التركية ان ينظر إليها من زوايا مختلفة ،ومنظورات مختلفــة لكــي يصل إلى تفسير واضح عن الدوافع التركية في كل توجه معين، ومن خلال كل تلك التوجهات يمكن ان نرسم معالم او المرتكزات الاساسية التي بنت عليها تركيا سياســتها الخارجيــة فــي مرحلة ما بعد الحرب الباردة حتى احتلال العراق، فهي تحاول إنشاء وصيانة علاقات ودية مع جميع دول الجوار الإقليمي , من اجل تعزيز الروابط الجوارية , و المشاركة فــي مخططــات التعاون الدولي في جميع المجالات ، وصولا إلى تسوية النزاعات بالوسائل الــسلمية ، وإلـى المساهمة الإقليمية الفعالة ، في تحقيق السلام العالمي والاستقرار والامن، وبما ان تركيــا فـي

[1]) مجموعة باحثين **العلاقات العربية- التركية**: حوار مستقبلي. مرجع سبق ذكره.ص 412

نقطة وسط بين أوروبا وآسيا كما تعتبر جسرا بين الشرق والغرب. حيث يعطيها هذا الموقــع الجغرافي فرص كبيرة لصياغة سياسة خارجية متعددة الأطراف والأبعاد، ولعل أفضل ما يفسر أيضا تنوع تلك الأبعاد والتوجهات للسياسة الخارجية هو النهج والمقاربة التي تتبعها تركيا، هي واقعية، مبنية على أساس توافق الآراء على الصعيد الوطني، لضمان الأمن الــوطني والــدفاع لتتفق مع المصالح الوطنية على حد سواء والقانون الدولي. ويكون أقرب إلــى التكامــل مــع المجتمع الدولي ، ولا سيما مع المؤسسات الغربية .

الفصل الرابع

احتلال العراق و تداعياته

على السياسة الخارجية و الأمنية التركية

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، إلى تأكيد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى، متحكمة في تفاعلات النظام الدولي ومنظمة لطبيعة العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط, و قد ألقى كل ذلك تأثيراته الواضحة على الأوضاع الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها، وتشكل تركيا جزءا مهما آخر في الترتيبات الأمنية للمنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

حيث تعبّر الرؤية التركية عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، بالأساس، من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني, أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وهو ما يتطلب منها مزيدا من الانخراط في هذه الاعتبارات لاسيما وأن تركيا تعد تقليديا، جزءا من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي، لكن في المقابل يعتبر البعض منطقة "**الشرق الأوسط**" بعد احتلال العراق **نقطة الانعطاف والتحول** في علاقات تركية بحلفائه الغربيين وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، خاصة مع وجود المشكلة الكردية التي لاتزال تضغط بتأثيراتها على تركيا ومكانتها الخارجية وكذلك تثير أكبر تهديد وخطر للامن والسيادة التركية بعد الحرب الباردة، وعليه ساحاول في هذا الفصل البحث عن تداعيات هذه الحرب من خلال تسليط الضوء اولا على حرب الخليج الثانية وموقف تركيا منه، ثم احتلال العراق وموقف تركيا كذلك منه، ثم نعرج على شمال العراق وتزايد اهميته بالنسبة لتركيا خاصة بعد مرحلة الاحتلال ، ثم نحاول ان نستشرف ابعاد هذا الاحتلال على السياسة الخارجية التركية .

المبحث الأول
دور تركيا في إدارة حرب الخليج الثانية واحتلال العراق 2003

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتركيا تقوم بدور محوري في السياسة الخارجية الأمريكية ، وذلك لتقاطع المصالح فيما بين الدولتين في العديد من القضايا والدوائر الجيوسياسية، ولم يكن هناك شك في الأهمية الإستراتيجية التي تقدمها تركيا للولايات المتحدة،كبوابة رئيسية إلى العالم العربي والإسلامي. فعلى الرغم من وجود نوع من الاتفاق الظاهري، **فإن الخلافات الأمريكية - التركية تتجلى بقدر أكبر من الوضوح في السياسة الشرق أوسطية**، ويتجلى التباين بوضوح في موقف الطرفين من النظام العراقي والتعامل مع الوضع في شمال العراق، ولقد كانت الأهداف المعلنة للطرفين قبل احتلال العراق في مارس 2003، تنبأ عن هذا الاختلاف، ومع ذلك فإن تركيا تعد من الدول الأساسية التي أدارت وساهمت مع الولايات قبل الاحتلال ، أهم حرب هي حرب الخليج الثانية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الفرق بين إدارة الحربين وما اثرهما على السياسة الخارجية والامنية التركية؟[1]

<u>المطلب الأول</u>: موقف تركيا من حرب الخليج الثانية ونتائجه [*]:

1/ الموقف التركي من الحرب:

منذ البدايات الأولى للحرب, بادرت تركيا بتحديد موقفها من الاجتياح العراقي للكويت فادانت الغزو ، وطالبت بسحب القوات العراقية ، ثم بدا الموقف التركي يتصاعد ليشكل تصور متكامل لرؤية إستراتيجية ، مفادها الاستفادة من الاوضاع المتدهورة في العراق، لتعظيم مكاسبها، والإخلال بالتوازن الموجود في المنطقة. حيث برهنت حرب الخليج الثانية 1990-1991 على ضرورة واولية الدائرة الشرق اوسطية في المنظور التركي، رغبة منها في ان تضعف او تزيل القوة المنافسة لتركيا في المنطقة" **العراق**"، كما كانت الإدارة الامريكية برئاسة بوش الاب، قد عزمت على احتواء وردع اية تهديدات لمصالحها الاساسية في المنطقة. ولتاكيد سيطرتها تلك، فهي بحاجة إلى حليف إقليمي يكون بمثابة حجر الزاوية في تحالفها ضد العراق

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **<u>تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد</u>**. مرجع سبق ذكره ص 382

([*]) **حرب الخليج الثانية** 1990-1991: و تسمى أيضا بحرب تحرير الكويت وعملية عاصفة الصحراء وسميت من قبل الحكومة العراقية باسم أم المعارك، هي الحرب التي وقعت بين العراق وائتلاف دولي من 30 دولة بقيادة الولايات المتحدة وبتشريع من الأمم المتحدة.

ورأت في تركيا شريكا مثاليا، وقد وصف بوش الأب آنذاك تركيا بأنها أقوى حلفاء أمريكا، في حين رأت تركيا بزعامة "**تورغوت أوزال**"،أن المشاركة في حرب الخليج الثانية سوف تتيح الفرصة لتركيا للخلاص من الهامشية، وإعادة تنشيط دورها كقوة إقليمية رغم انعكاسات تلك المشاركة السلبية على الجانب الاقتصادي والأمني في تركيا التي يمكن التغلب عليها من خلال التعهدات الأمريكية بتقديم المساعدات في هذا الشأن.[1] في استجابة سريعة أيدت تركيا في عهد "**تورغوت أوزال**" ، العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد العراق في أعقاب تلك الحرب وأغلقت خط أنابيب البترول العراقي المار بأراضيها والذي ينقل 1.5 مليون برميل يوميا،كما قامت تركيا بحظر كامل على جميع الأنشطة التجارية المباشرة، وكذلك تجارة الحدود من وإلى العراق، وحشدت السلطات التركية أعداد كبيرة من القوات العسكرية على الحدود مع العراق قدرت بحوالي أو ما بين160-300 ألف جندي، بدعوى أنها إجراءات احتياطية ضمن احتمالات هجوم عراقي، كما قدمت تركيا حوالي 12 قاعدة في تركيا ، لتسمح لطائرات التحاف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بمهماتها من قواعد في تركيا ، حيث أعطت قاعدة "**إنجرليك**" لمهاجمة أهداف عراقية، و حشد القوات على الحدود الشمالية للعراق وإذن للقوات الأجنبية بدخول الأراضي التركية، وعلى الرغم من أن تركيا لم تشارك عسكريا في الحملة إلا أنها ساهمت بدور كبير في فرض الحصار الاقتصادي على العراق، وفي تشتيت جهده العسكري ، وإشغاله بإمكانية فتح جبهة برية اخرى في الشمال .[2]

كان مبرر تركيا انذاك من هذه الحرب هو تعميق علاقاتها مع امريكا، وتعميق وزنها الاستراتجي في التحالف الغربي، بحيث انسجمت اهداف تركيا مع اهداف الولايات المتحدة الاميركية، حيث صرح الرئيس التركي " **تورغوت اوزال**" بعد العملية العسكرية مباشرة ،ان بلاده قد اجتازت الاختبار بنجاح وبرهنت للعالم بانها موضع ثقة وانها بعد هذه المرحلة دولة قوية في المنطقة، كما راهنت تركيا وقتها بهذا الخيار, املا منها ان تضطلع بادوار مهمة في المنطقة، ولم تقدم تركيا على هذا الخيار (حيث لاول مرة يتعرض العرب لهجوم من الاراضي التركية، على الرغم من ان القوات التركية لم تشارك في العملية العسكرية) وعلى هذه المخاطرة إلا لوجود اعتبارات سياسية داخلية قوية، **راغبة في تغيير النظام العراقي الذي كان يعتبر بالنسبة لتركيا مجموعة سياسات تشكل اخطار كبيرة ومباشرة على المصالح القومية**

---

[1]) علي عبد الصادق. إيران- **تركيا والحرب الأمريكية- العراقية** . مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة.أفريل 2003.ص 55

[2]) هانئ رسلان." **تركيا وأمن الخليج**".(مجلة السياسة الدولية.العدد105جويلية 1991) ص.105

لتركيا, وحسب المراقبين الأتراك كان هذا الخيار الإستراتيجي الأمثل للقضاء على هذا الخطر وإتباع سياسة جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي .[1]

2/ نتائج حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على تركيا:

جاءت حرب الخليج الثانية لتطرح توجهات إستراتيجية جديدة على تركيا التي كانت تتخوف من انحسار دورها وانخفاض أهميتها الإستراتيجية في ظل التقارب السوفياتي مع الغرب، كما أرادت تركيا بمواقفها تلك كما رأينا أن تضطلع بدور إقليمي فاعل من خلال التدخل في الشرق الأوسط, ولتعيد الاعتبار لمكانتها كخط أمامي في أهم الصراعات في العالم , مثلما كانت أثناء الحرب الباردة , لكن سرعان ما بدأت تظهر بعض النتائج السلبية لهذا القرار والخيار الإستراتيجي المتعلق بموقفها المؤيد والداعم للحرب على العراق، وعليه يمكن أن نرصد النتائج التالية:

- تعرضت تركيا إلى خسائر اقتصادية كبيرة، حيث قدرت بما يقارب 100مليار دولار بالإضافة إلى تعطيل تجارة الحدود بين تركيا والعراق، وإغلاق خطوط الأنابيب التي تضخ النفط من العراق إلى تركيا والذي كان يؤمن حوالي 60% من احتياجات تركيا النفطية, فضلا عن كونه يمثل احد مصادر الدخل الأساسية ، حيث كانت تركيا تحصل على 300 مليون دولار مقابل مرور النفط عبر اراضيها.[2]فلقد كان العراق -قبل الحرب- الشريك التجاري الاكبر لتركيا -إن صح التعبير-. وفي الثمانينيات كان يقدر معدل حجم التجارة بين البلدين بـــــ(2.5) مليار دولار سنويا.

- كانت تركيا تستورد نصف احتياجها النفطي من العراق عبر خط انابيب "**يومورطاليق**"، وذلك **يعني** 1.4 مليار دولار سنويا. اما العراق فكان يستخدم ميناء مدينة "**مرسين**" التركية التي تقع على شاطئ البحر الابيض كمحطة لنقل صادراته إلى اوربا والدول الاخرى، وذلك يعني دخلا كبيرا لصناعة النقل التركي, ذلك إلى جانب تجارة الحدود التركية - العراقية التي كانت تعتبر الشريان الحياتي لمدن واهالي شرقي الاناضول، حيث كانت الشاحنات تقوم باعمال نقلية إلى بلاد الشرق الاوسط وبلاد اخرى عبر الحدود العراقية.

- تركيا اضطرت إلى قطع علاقاتها التجارية مع العراق في وقت كان العراق يصب فيه عليها ما يقارب من ثلاثة مليارات دولار سنويا.

---

1) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سابق.ص208

2) هانئ رسلان." **تركيا وأمن الخليج**". مرجع سبق ذكره.ص 104

- أغلقت خط أنابيب النفط القادم من العراق، والذي يلبي نصف الطلب التركي السنوي وانهارت صناعة النقل في ميناء "**مرسين**" بعد فرض الحصار على كافة البضائع العراقية.[1]

- شهدت تركيا جراء العمليات العسكرية مساحة كبيرة لانتشار نشاط حزب العمال الكردستاني.

- أدى هذا الموقف إلى تزايد مشاعر القلق لدى الدول المجاورة لتركيا والتي خشيت من أن يكون معنى ذلك أن تستأنف دورها القديم في حلف بغداد كشرطي للغرب في المنطقة، خاصة بعد توقيع تركيا لاتفاقيات عسكرية مع إسرائيل في 1996، وتلك الشكوك التي حاولت تركيا مرارا تفنيدها.

- تزايد التدخلات التركية المتكررة والمستمرة في شمال العراق ضد الأكراد، فسر من طرف دول الجوار على أنه غطاء يخفي أطماع توسعية.

- أدت هذه الحرب وموقف تركيا إلى إثارة عداء العراقيين بدرجة كبيرة عندما أيدت تركيا الجهد الحربي وسمحت للولايات المتحدة الأمريكية بأن تستخدم قاعدة "**إنجرليك**" الجوية لقصف أهداف في شمال العراق وأدت عملية الحماية الدولية بعد افريل 1991 إلى فقد العراق على نوع من السيطرة على شمال العراق، وإلى أن ترسل تركيا قواتها إلى المنطقة وقد احتج العراقيون على أعمال تركيا المتكررة في المنطقة، وبالتالي أدت حرب الخليج الثانية إلى توتر في العلاقات التركية- العراقية، من تلك الاختراقات المتكررة لتركيا في الأراضي العراقية، من خلال عمليات عسكرية برية وجوية في شمال العراق لمواجهة النزعة التحررية القومية للاكراد مستفيدة من التدهور الحاصل في العراق بعد الحرب.[2]

- لم تستطع تركيا الحصول على حصص من مشاريع إعادة الإعمار في الكويت بسبب الاحتكار الأميركي في هذا المجال, وخيبة امالها بالحصول على فوائد مادية ونسب اكبر من عقود الإعمار.

- اما فيما يخص التعويضات اعلن مسؤول تركيا ان تركيا لم تتلق سوى جزء ضئيل جدا من المساعدات التي وعدت بها من قبل دول التحالف قياس بالخسائر المادية التي تعرضت لها بسبب حرب الخليج.[3]

على الرغم من النتائج السلبية لتلك الحرب وانعكاساتها على تركيا، إلا انه كانت لازمة الخليج الثانية، وما بعدها فرصا لتركيا لتحقيق اكبر فائدة ممكنة، ولخدمة اهدافها على المستويين

---

1) نوزات صواش." ضرب العراق.. **تركيا لا تحبذ ولكنها تستعد**". 2002/03/21م.نقلا عن: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/03/article20.shtml

2) علي عبد الصادق. إيران- **تركيا والحرب الأمريكية- العراقية**.مرجع سابق ص. 58

3) هانئ رسلان ." **تركيا وأمن الخليج**". مرجع سبق ذكره.ص110

الدولي والإقليمي، وذلك عن طريق زيادة قواتها العسكرية وتحديثها، وتحسين الاقتصاد التركي وتطويره.

أ/في المجال العسكري:

حصلت تركيا على مساعدات ضخمة, من الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في:

- اعتمادات مالية تقدر بالمليار دولار، من مصرف الإستراد والتصدير الحكومي، لتمويل إنتاج مشترك ل200 طائرة عمومية.
- موافقة أمريكية أولية على تمويل خطة تركية، لتحديث الجيش التركي وأسلحته الحربية بنفقة إجمالية تقدر ب4 مليارات دولار.
- إنتاج 80 طائرة حربية من نوع F16 .

ب/ في المجال الاقتصادي:

رسمت تركيا بعد حرب الخليج الثانية إستراتيجية اقتصادية، مبنية على عدة محاور، في إطار تنمية علاقاتها مع الدول العربية عامة، و الخليجية بصفة خاصة،و اكد وقتها "**تورغوت أوزال**" أن لابد لدول المنطقة أن تتعاون بدل من الاتجاه نحو الصراع، كما صرحت تركيا من جانبها انها مستعدة للقيام بدور فعال في تسهيل حركة البضائع ورؤوس الأموال والخدمات والأفراد كما دعت تركيا إلى إنشاء صندوق تمويل، تشارك فيه الدول العربية النفطية, ودول الخليج، والتي يمكن ان تسهم في تطوير التقنية الحديثة، بينما تسهم تركا بتوفير المشورة والخبرة الهندسية ارادت تركيا بسعيها الاقتصادي تعويض الخسائر التي تعرضت لها في الحرب بالإضافة إلى الاضطلاع بدور قيادي على المستوى الاقتصادي، يوازي عملها في الترتيبات الأمنية في المنطقة ما يعطيها دورا فعالا في حفظ التوازنات في المنطقة.

ج/ في المجال الامني:

كانت تركيا في مقدمة الدول, التي جرى الحديث عن إمكانية اضطلاعها بدور بارز، في إنشاء بنية امنية، في الخليج العربي والشرق الاوسط، واشارت بعض التقديرات الاولية، إلى ان تركيا ستكون القاعدة الصلبة في الترتيبات العسكرية في المنطقة، نظرا للاهتمام الامريكي غير المعلن، بتحويل تركيا إلى قوة إقليمية اولى في الشرق الاوسط، لمواجهة العراق وإيران بعد الحرب.[1]

---

[1]) موسوعة مقاتل الإلكترونية ."**الأوضاع الدولية والإقليمي والعربية**، بعد "عاصفة الصحراء" حتى نهاية 1991. نقلا عن:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/29/index.htm

المطلب الثاني: إدارة تركيا لأزمة احتلال العراق مارس 2003:

عندما بدأت بوادر حرب أمريكية جديدة على العراق، عزمت تركيا أن لا تكون الخاسر الأكبر كما كان ذلك في حرب الخليج الثانية 1990 ونتيجة لذلك، أرادت تركيا إدارة هذه **الحرب بنوع من العقلانية،** كي تجنبها الأخطار التي قد تنجم عن مثل هذه السياسة، خاصة وأنها لا تتمتع بالشرعية الدولية الغطاء الذي كان موجود في حرب الخليج الثانية، ونظرا للتأثيرات الإستراتيجية التي قد تنجم عن مثل هذه الحرب، رأت تركيا في هذا القرار على أنه أمريكيا خالصا اتخذته الإدارة الأميركية لأسباب تتعلق بإستراتيجيتها العالمية تجاه المنطقة والعالم ودون تشاور مع أحد، كذلك أن الفجوة بين الأهداف المعلنة للولايات الأميركية في العراق وبين أهدافها الحقيقية أو الخفية لا تزال قائمة ، وأن المحاولات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف تواجه صعوبات كبيرة على أرض الواقع. ومعنى ذلك أن فرص نجاح الإستراتيجية الأميركية تكاد تكون متعادلة مع احتمالات فشلها.ولأن الغالبية العظمى من دول جوار العراق - بما في ذلك تركيا -رغم أنهم رأوا أن قرار الحرب يفتقر إلى أي مبررات سياسية أو قانونية أو أخلاقية- لم يكن بوسعهم تحدي القرار الأميركي. حيث تعاملت تركيا معه بطريقة براغماتية ومرنة في محاولة منها لدفع الضرر او لتقليصه إلى ادنى حد ممكن للتكيف مع ما قد يحققه من نتائج وتطورات سلبية أو إيجابية على الأرض. **كانت تلك المؤشرات الأولى التي توحي بان تركيا قد استفادت من اخطائها السابقة في إدارة حرب الخليج الثانية ، وعليه ارادت إدارة هذه الحرب بما يخدم مصلحتها الوطنية ولا يخل بامنها القومي .**[1]

كما كانت تركيا تفضل إبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه انطلاقا من مفاجات حرب الخليج الثانية على الساحة العراقية، والخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها، بالإضافة إلى ظهور نواة كيان كردي في شمال العراق، فإن انقرة لم تكن متضررة من الوضع الذي كان قائما قبل الحرب و كانت تخشى فعليا من مفاجات جدية غير محسوبة من اي ضربة واسعة تهدف إلى تغيير النظام في العراق. فرغم ان العراق مفكك عمليا، إلا انه لا يزال من الزاوية القانونية موحدا، كما ان الوضع قبل الاحتلال كان يضمن لتركيا بقاء قوات تركية في شمال العراق

---

[1]) حسن نافعة." احتلال العراق ودول الجوار.. **تأثيرات وتفسيرات**". نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23020B23-0EFB-474F-9594-0A099F1ED237.htm

وهذا يعني وضع أكراد العراق تحت المراقبة والضبط التركيين، أيضا إقامة تركيا لحزام أمني داخل العراق على امتداد الحدود مع تركيا نجح حتى قبل الحرب، في الحيـ ـ ـلولة دون تهديد عناصر حزب العمال الكردستاني للأراضي التركية، أو تسللهم إليها.إن تطوير تركيا لعلاقات مع العراق، مع إبقاء العراق تحت المراقبة الدولية لمنع تطوير قدراته العسكرية،يمثل نجاحا مزدوجا ،مكاسب اقتصادية من جهة ومن جهة ثانية إبعاد لخطر الأسلحة العراقية، وبقدر ما يطول الحصار العسكري على العراق، وفي الوقت نفسه التقدم الهائل في التسلح التركي بقدر ما تزداد الهوة العسكرية بين الدولتين لصالح تركيا، وبقدر ما يصعب على العراق اللحاق بتركيا في المدى المنظور. كما أن الوضع قبل الحرب يتضمن استمرار صدام حسين أو من يمثل خطه السياسي في السلطة، ورغم تحسن العلاقات بين العراق وإيران، إلا أن استمرار صدام في الحكم يمثل استمرار "**لقوة التهديد**" كامنة قابلة لتحرك ضد إيران ، وهذا يشكل بالتأكيد عاملا ضاغط على إيران وإبقائها تحت التهديد، وهذا بالطبع يفيد الحركة التركية في العراق وفي المنطقة عموما اتجاه منافستها إيران.(1) **يبدو أن تركيا ترددت في البدايات الأولى من القرار سواء من المكاسب التي تحققها من الوضع القائم(قبل الاحتلال)، أو عدم حصول أضرار على الأقل من جراء استمرار الوضع في العراق،** لا يعني أن تركيا كانت تعارض بصورة مطلقة توجيه ضربة عسكرية إلى بغداد، لكن خشية انقرة من عملية تدخل عسكري واسعة ضد العراق تعود إلى الأسباب التالية:

ا- الخشية من الا تسير العملية وفق الخطط المعدة سلفا بما يؤذي إلى تقسيم العراق وقيام دولة كردية.

ب- تطور الاوضاع بما يورط تركيا في مستنقع غامض النهايات يؤثر على قدراتها في مواجهة القضايا الاخرى الحيوية مثل قبرص واليونان.

ج- عودة التوتر إلى العلاقات العربية- التركية ، وتركيا التي تواجه تحديات جدية في المسالة القبرصية ،لا تريد ان تعود فيها إلى الوراء ولا سيما مع سوريا والعراق، والتي تحسنت بصورة ملموسة في السنوات الاربع الاخيرة قبل الاحتلال.

د- عودة التوتر والغموض والاخطار من عملية تدخل عسكري واسع تعيد إلحاق الاذى البالغ بالاقتصاد الذي سرعان ما شهد تحسنا وانتعاشا ملحوظا في السنوات التي سبقت الاحتلال .

إذن و بناء على ما سبق، قبل بداية الحرب الامريكية على العراق، اتخذت تركيا جهودا متعددة ومختلفة للحيلولة دون نشوب الحرب انطلاقا من:

---

[1]) محمد نور الدين."**تركيا والحرب العراقية**" . مرجع سبق ذكره.ص 188

عدم التحرك إلا ضمن الشرعية الدولية، و كما تنص على ذلك المادة 92 من الدستور التركي، لذلك ماطلت تركيا في تقديم ردود نهائية على المطالب الأمريكية منها، آملة أن تكون معارضة الدول الكبرى صاحبة حق الفيتو، ولاسيما فرنسا وروسيا والصين، لشن الحرب على العراق قبل إنجاز فرق المفتشين الدولية مهمتها في العراق، ودراسة تقاريرها، عاملا في عدم نشوب الحرب، أو على الأقل تأجيلها.

التنسيق الإقليمي: طرقت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى باب التنسيق مع دول الجوار الجغرافي للعراق، لخلق حالة ضغط على الإدارة الأميركية للتراجع عن نيتها بشن الحرب على العراق، ولمحاولة إيجاد حل سلمي لمسألة تغيير السلطة في العراق وكانت تركيا عبر رئيس حكومتها أنذاك "**عبد الله غول**" المبادرة إلى التشاور مع هذه الدول من خلال جولة قام بها في هذه الدول في نهاية العام 2002 ومطلع العام 2003 وانتهت بعقد أول اجتماع لها على مستوى وزارة الخارجية في اسطنبول حضرته دول : تركيا، إيران ، سوريا ، الأردن، السعودية، مصر، ودعا بيانه الختامي القيادة العراقية إلى المصالحة الوطنية والتعاون مع المفتشين الدوليين، وإلى أن تجنب الحرب مسؤولية تقع على عاتق العراق وحده في محاولة لمنع نشوب الحرب.

من خلال مسعى تركيا قبل الحرب على كل تلك الإجراءات كان يشير إلى الموقف التركي الرافض لتاييد او السماح باستخدام القواعد التركية كنقطة انطلاقة لضرب العراق، وفق ثوابت تعاملت تركيا مع هذا القرار منتظرة اكتمال ردود فعل الدول المؤثرة ومواقفها من الخطط الامريكية لضرب العراق واحتلاله، ونتيجة لهذا الموقف حاولت امريكا القيام بسلسلة من المفاوضات لمحاولة إقناع تركيا المشاركة في الحرب وقد تركزت المفاوضات على محاور عديدة سياسية وعسكرية واقتصادية **وكانت المطالب التركية من اجل تاييد واشنطن تشكل في مجملها ثوابت السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق التي تبنتها الحكومات التركية المتتابعة ككل وهي :**

- المحافظة على وحدة الاراضي العراقية، وذلك انطلاقا من اي تقسيم للعراق سيفتح باب تقسيم كل الدول المجاورة بما فيها تركيا.
- الحيلولة دون ان يشكل العراق تهديدا امنيا مستقبليا للعراق، وإذا كانت تركيا مع فكرة عراق موحد ، إلا انها ضد فكرة عراق قوي. (1)

[1]) أحمد يوسف أحمد،و آخرون. احتلال العراق: **وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا**. مرجع سبق ذكره.ص 408-409

- عدم السماح لإيران بممارسة أي نفوذ داخل العراق، وإن كان لابد من إقامة مناطق حكم ذاتي متعددة ، فإن تركيا تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي لشيعة في الجنوب وتفضل أن تكون تابعة لبغداد.

- المطالبة بضمانات وتعهدات اقتصادية لتعويض تركيا عن خسائرها المتوقعة من الحرب وأن هذه التعهدات لا تتم إلا عن طريق اتفاقيات موقعة بين الجانبين, تمتد إلى النواحي السياسية والعسكرية.

- الاعتراض على فكرة تعيين قيادة أمريكية في العراق ، في مرحلة ما بعد "**صدام حسين**" حيث اشترطت تركيا أن تكون الزعامة الجديدة في العراق لرئيس عربي سني، له جذور عسكرية لأن تعيين قائد أمريكي من شأنه أن يؤثر على انتقال الديمقراطية في العراق،على أن يسلم مسؤول تركي عسكري أو مدني مهام في الإدارة المؤقتة التي تشكل في العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين.

- عدم السماح بتأسيس دولة كردية في شمال العراق، وأن تتولى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الإشراف على الحكم الذاتي في شمال العراق، على أن تكون تركيا في هذه المرحلة الضامنة، وقبل ذلك تتسلم تركيا قائمة بتسليح الفصائل الكردية شمال العراق على أن يشرف العسكريون الأتراك على جميع الأسلحة من الأكراد بعد انتهاء الحرب.

- ان تتسلم تركيا مهام الإشراف على كافة موارد النفط الخام بعموم العراق، او على الاقل موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراح التركي للحصول على 10% من النفط العراقي بعد احتلال العراق، وذلك يكون ثمن الدعم التركي للحملة الأميركية على العراق.

- ان تنشر تركيا قواتها العسكرية في شمال العراق باعداد تفوق القوات الأمريكية بحيث يتراوح حجم القوات التركية هناك ما بين40-45 الف جندي بهدف إعاقة تدفق موجات اللاجئين للاراضي التركية، وتقوم بعملية الإغاثة والرعاية داخل الأراضي العراقية، حتى تتجنب تكرار ازمة اللاجئين التي شهدتها في حرب الخليج الثانية 1991.

وبعد فترة من المفوضات بين الطرفان توصلا إلى **صيغة توافقية مفادها الاتفاق على دخول قوات تركية إلى العراق عقب توغل الوحدات الاميركية إلى المنطقة بتنسيق مشترك** والموافقة على نشر ما يقرب 62 الف جندي اميركي في الاراضي التركية تمهيدا للعبور إلى الجبهة الشمالية العراقية من خلال الموانئ والقواعد العسكرية، ولكن الولايات المتحدة الاميركية علقت تحقيق هذه الاتفاقيات على مصادقة البرلمان التركي غير انه وقع ما لم يكن في الحسبان

حيث رفض البرلمان التركي في 2003/3/2 مشروع القـرار[1] ،حيـث حـصلت المـذكرة الحكومية على تأييد 264 نائبا ومعارضة 250 آخرين فيما امتنع 19 عن التـصويت ، وكـان يفترض الحصول على 267 صوتا لاعتماد المذكرة، وهو الأمر الذي كان بمثابة صدمة للإدارة الأمريكية التي عولت كثيرا ،تركيا في عملياتها العسكرية ضد العراق خاصة ما يتعلـق منهـا بالجبهة الشمالية، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أسباب رفض البرلمان التركـي للمـذكرة الحكومية وهي على النحو التالي:

- عدم وضوح الموقف الأميركي من بعض القضايا الحساسة بالنسبة لتركيا ،من عدم حصول الأتراك على ضمانات كافية بشأن مستقبل الأكراد ودورهم في عراق ما بعد صدام، الأمر الذي أوجد شكوكا لدى مختلف أطراف الدولة التركية و النوايا الأمريكية، ودفع البرلمـان علـى أن يعكس (مناخ الدولة) والمضي في رهان الحرب ، على قاعدة أنها غير ممكنة من دون تركيـا فتتم المحافظة ذلك على الوضع القائم في العراق والمنطقة بدلا من اندلاع حرب قد تسفر نتائج غير متوقعة وسلبية على تركيا من كل الجوانب.[2]

- انعكاس ردود الفعل والمسيرات والاحتجاجات المناهضة للحرب ضد العراق فـي الـشارع التركي والعالمي على البرلمان، فلأول مرة في تاريخ تركيا ينعكس رأي الشارع التركي علـى أعضاء البرلمان في قضية شديدة الحساسية، وما أثار هذا الـشارع كـان الهجـوم الإعلامـي الأمريكي الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا، وصورتها على انها مادية لا تهمها إلا الأرباح.[*]

- حالة الصمت التي التزمت بها المؤسسة العسكرية على غير عادتها ، فللمـرة الأولـى منـذ سنوات طويلة لا تتدخل المؤسسة العسكرية حيال قضية بالغة الأهمية في مستقبل الدولة التركية وامنها القومي، والواضح ان الجيش التركي الذي فضل تحالفا مع الولايات المتحدة تـرك مثـل هذا القرار للبرلمان ولم يشأ ان يتحمل اية مسؤولية في هذا الشان.[3]

- الموقف الواضح لكبار المسؤولين الاتراك وعلى راسهم رئيس الجمهورية انذاك "**احمد نجدت سيزر**" ورئيس البرلمان" **بولنت ارنج**" بشأن العمل العسكري الاميركي ضـد العـراق، فـرغم حرص الساسة الاتراك على التاكيد على العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وامريكا،إلا انهم يرون

---

[1]) علي عبد الصادق. إيران- تركيا والحرب الأمريكية- العراقية.مرجع سبق ذكره ص. 66

[2]) أحمد يوسف أحمد، وآخرون. احتلال العراق: وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا. مرجع سبق ذكره.ص 415

(*) حيث نشرت إحدى الصحف الأمريكية كاريكاتير ، يصور تركيا على أنها امرأة عاهرة تطلب مزيدا من الدولارات مقابل تقديم الخدمة المطلوبة للزبون الأمريكي ، وهو ما أدى على تزايد الغضب في الشارع التركي وأيضا داخل الأوساط الحكومية والبرلمانية.

[3]) علي عبد الصادق. إيران- تركيا والحرب الأمريكية- العراقية.المرجع السابق ص 67

ضرورة أن تتم الحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق، بتفويض دولي من الأمم المتحدة، حتى يتم إضفاء الشرعية الدولية عليها وهو ما لم يحدث.

- عدم وضوح موقف حكومة حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية بشأن الحرب انعكس سلبا على أعضاء البرلمان وخاصة أعضاء الحزب وبدا للجميع أن الحكومة لم تكن راضية بمضمون المذكرة التي قدمتها إلى البرلمان للتصويت ، وأنها لم ترسلها للتصويت إلا تحت الضغوط الأمريكية.(1)

وعلى ضوء القرار البرلماني، حرص الجانبان التركي والأمريكي على تأكيد بأن العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وأمريكا لن تتأثر بهذا القرار باعتباره قرار ديمقراطيا، إلا أن بعض المسؤولين الأمريكيين قد اعتبروا القرار بمثابة مفاجأة لهم مؤكدين أن تركيا ستكون الخاسر الوحيد من جراء هذا القرار كما أعلنت الإدارة الأمريكية أن الرفض التركي لا يعرقل الخطط الأمريكية في العراق, وأن هناك خيارات بديلة للخطط الأمريكية لأن واشنطن تسعى إلى محاربة العراقيين على جبهات عدة. وعلى العموم يبدو أن تركيا وصناع القرار أدركوا من إدارة حرب الخليج الثانية، مدى الأضرار التي تعرضت لها بلادهم، وعليه حاولوا في البداية الأولى لهذه الأزمة تجنبها، لكن في المقابل تركيا تدرك مدى تأثير ذلك على علاقاتها الإستراتجية التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي وضعها في مازق حقيقي، في ما إذا تشارك او تمتنع.

---

[1]) المرجع نفسه.ص 68

المبحث الثاني
مكانة شمال العراق وأهميته بالنسبة لتركيا بعد الاحتلال

سادت أجواء من القلق التركي، في أعقاب بدء الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا عملياتها العسكرية ضد العراق في خميس 20 مارس 2003، وعقد الرئيس التركي آنذاك "**نجدت سيزر**" اجتماعا طارئا مع رئيس الوزراء "**رجب طيب أوردغان**" لبحث تطورات وتداعيات الحرب والدعم الذي يمكن أن تقدمه تركيا للولايات المتحدة بما يتناسب مع حماية أمنها القومي، وبما يكفل لها علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة ، كما كان الرد الرسمي الأولي لتركيا، يبدي نوع من التأسف عن بدء العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق وصرحت تركيا بقولها أن هذا العمل المنفرد من جانب واشنطن غير صائب، وكان عليها السماح بمواصلة عملية نزع الأسلحة عن طريق المفتشين الدوليين. من المواقف الرسمية الأولى يتضح مدى إدراك تركيا للعواقب التي قد تنجر عن هذا الوضع الجديد الذي يتسم بعدم الاستقرار ,الأمر الذي عد اكبر تحدي تشهده تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وازمة الصواريخ ، ومما يزيد من مخاوف تركيا الحدود الكبيرة التي تربطها بالعراق والذي يعني الآثار الذي قد تلحق بتركيا , **لهذا اعطت تركيا اهتماما بالغا بالمنطقة الجنوبية وخاصة منها الشرقية وكذلك بالمقابل منها المنطقة الشمالية للعراق**[1], وانطلاقا من مفاجات حرب الخليج الثانية على الساحة العراقية (الكردية خصوصا)، كان يبدو ان الإستراتيجية التي رسمتها تركيا اتجاه المنطقة المبنية على اساس ثوابتها نحو العراق، توحي بان تحريك الوضع العراقي في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب تطيح بالنظام العراقي تحت ذرائع مختلفة، لابد ان تستفيد منه تركيا على الاقل ولا تخرج منه خاسرة كما حصل في حرب الخليج الثانية ,وعليه نتساءل عن اسس المخاوف التركية من احتلال العراق؟ وما هي الاهمية التي تتوفر عليها منطقة شمال العراق بالنسبة للسياسة الخارجية والامنية التركية ؛ **باعتبار الوضع في العراق اول نتيجة مباشرة لهذا الاحتلال على تركيا**.

---

[1]) علي عبد الصادق. **إيران- تركيا والحرب الأمريكية- العراقية**.مرجع سبق ذكره. ص 69

المطلب الأول: أهمية شمال العراق بالنسبة لتركيا:

واحدة من أكبر التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية التركية، وهي فتح جبهات عدم استقرار وقتال في العراق و بالضبط في المنطقة الواقعة **بشمال العراق** ، التي تقابل المنطقة الجنوبية الشرقية لتركيا، وقبل أن نذكر أهمية هذه المنطقة بالنسبة للسياسة التركية، نشير إلى أن المنطقة قبل حرب الخليج الثانية وحتى أثناءها ، ورغم الموقف الرسمي التركي من نظام "**صدام حسين**" السابق ، مع ذلك كان العراق يعد شريك اقتصادي لتركيا خاصة منها التجارة الحدودية، وعلى الرغم من الحصار الأممي الذي كان مفروض على العراق انذاك كانت التجارة الحدودية بين الطرفين موجودة، رغم أن حرب الخليج قائمة والتوتر موجود بين الدولتين. وبالإضافة إلى تكثيف حزب العمال الكردستاني لنشاطه في المنطقة، إلا أنه لم يعطل أو يقلل بالقدر الكافي من نسبة المبادلات، **وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود نوع من التوافق والاستقرار على الاقل في المستوى الشعبي بين الدولتين**، مع الإشارة إلى ان المنطقة تعرف تواجد كبير للاقلية الكردية في كلتا الدولتين. كما ان التدخل الأمريكي جاء في مرحلة التي تشهد فيها السياسة والاقتصاد في منطقة -جنوب شرق- تركيا نوعا من الإصلاحات الجذرية والملموسة بالإضافة إلى تحسنات سياسية وعسكرية من طرف اكراد العراق، الذين ابدوا نوع من التفهم والتعاون وخاصة لدى قادته السياسيين والعسكريين والذين قاموا فعلا بخطوات للامام بإعلانهم عن التنازل عن حمل السلاح والقبول بالاندماج في مجتمعاتهم وفق الحكم الذاتي المحدود، بالمقابل قامت الحكومة التركية ، بعرض سياسات هيكلية وتعهدات بإعطاء حقوق كبيرة للشعب الكردي في جنوب تركيا، وهذا ما كان ينبأ عن تحسن الوضع في منطقة جنوب شرق تركيا التي شكلت هاجس كبيرا بالنسبة للسياسات والحكومات التركية المتعاقبة في مراحل سابقة. [1]

وبدا قبل الاحتلال ان تركيا نجحت في إخماد الازمات، وان الهواجس التركية اتجاه العراق بدات تقل وتهدا بعض الشيء، مع اتضاح حقيقة ان احد لم يكن يريد استبعاد تركيا بصورة دائمة عن الواقع الذي سيرسم بعد الاحتلال في العراق، وخاصة ان تركيا ولاول مرة تتعامل مع اكراد العراق بعد اجتماع كل "**الطالباني**" و"**البارزاني**" القيادات الكبرى لإقليم كردستان العراق في انقرة نوفمبر 1998 [2]، **لكن سرعان ما تحولت هذه الرؤيه وتزعزع الوضع**

[1]) Kirisci Kemal. Turkey's foreign policy in turbulent times. Op.cit. p 65

[2]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره.ص 217

الأمني جراء الاحتلال الأميركي للعراق، واستعاد حزب العمال قراره بإعادة تسليح أفراده ولكن لماذا كل هذا التخوف التركي من المنطقة الجنوبية الشرقية وشمال العراق؟

إن السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه شمال العراق ، سيطرت عليها أو انطلقت من ثلاث عوامل رئيسة:

- انتكاسات الفكر العثماني، بعد سقوط الخلافة العثمانية والشعور بالاستياء من جراء الاستمرار في فقدان الموصل -كركوك-، والحقول النفطية في إقليم كردستان العراق.
- استعمال وتوظيف شمال العراق كقاعدة عسكرية ينطلق منها حزب العمال الكردستاني لتوجيه ضربات عسكرية ضد تركيا.
- الخشية و الخوف من إنشاء الهوية الكردية المشتركة التي تجمع الأقليات الكردية في كل دول الجوار وما يشكله ذلك من مدعاة لفتح المجال أمام الأقليات الأخرى للمطالبة بالانفصال خاصة وأن تركيا تعرف تنوعا عرقيا .[1]

وبناء على تلك المنطلقات، علقت تركيا أهمية كبيرة على المنطقة الشمالية من العراق ، وأصبحت الأولى في سلم الأوليات المعروضة على أجندة السياسة الخارجية والأمنية التركية خاصة بعد احتلال العراق و للاسباب التالية:

- إن منطقة الموصل -كركوك- الواقعة الآن تحت الحدود العراقية كانت ضمن خريطة تركيا التي اقرها البرلمان التركي في 28/جانفي/1920 في اسطنبول فيما عرف "**بالميثاق الوطني**" وخلال المناقشات التي جرت في معاهدة لوزان 1923، واضطر الاتراك التخلي عن الموصل -كركوك- لصالح العراق تحت الضغوط البريطانية , و حتى اتاتورك نفسه في تلك المرحلة صرح ان استعادة موصل-كركوك- تكون ممكنة عندما تكون تركيا اقوى والظروف الدولية مناسبة، ولقد تم التخلي التركي النهائي عن هذه المنطقة رسميا في معاهدة جويلية 1926 الثلاثية بين تركيا بريطانيا والعراق، ومع ان تركيا لم تسع رسميا إلى إثارة هذا الموضوع من جديد إلا انه في المحطات التاريخية المتعلقة بالعراق، كان المؤرخون والإعلاميون الاتراك يشيرون إلى تركية الموصل- كركوك-، ولقد ساعد على **إحياء هذه الرؤيه احتلال العراق وضعفه** وبالتالي إمكانية استرجاع المنطقة كليا إلى ارضيها، ولم تخفي تركيا هذه النوايا بعد الاحتلال حيث طالبت بإنشاء كونفدرالية في العراق تضم ثلاث عرقيات(العرب، التركمان، الاكراد), موزعة في ثلاث مناطق متساوية الاولى كردية تضم (السليمانية،اربيل)، الثانية تركية تضم كركوك-

[1]) gareth Jenkins." Turkey and northern Iraq ; an overview ". Jamestown foundation. Occasional paper. http://www.jamestown.org/docs/Jamestown -JenkinsTurkeyNIraq.pdf.p 4

الموصل) وتكون مفتوحة على الحدود التركية وترعى مصالح التركمان، الثالثة عربية تضم ما تبقى من أراضي العراق، ولكن هذا المشروع لم يلقى قبولا عربيا أو إقليميا أو دوليا.

- إن تركيا دولة غير نفطية ، بل تعد من الدول الكبيرة في الشرق الأوسط بالإضافة إلى إسرائيل التي لا تملك ثروات نفطية، وعليه يشكل غنى منطقة كركوك بالنفط حافزا لاهتمام تركيا بهذه المنطقة سواء عبر اتفاقيات رسمية كما هو حاصل مع العراق عبر **خط أنابيب كركوك- يومورو طاليق ،** أو الاستفادة من احتلال العراق والحصول على أفضلية نفطية مع نظام بديل جديد يكون موالي للغرب وتركيا. [1]

- على الرغم من أن أساس السياسة الخارجية التركية كانت مبنية على شعار "سلام في الداخل سلام في الخارج"، **إلا أن استخدام ورقة الأقليات** ذات الأصل التركي في الدول المجاورة لتركيا يمثل سياسة تركية جديدة (كما لاحظنا ذلك في التوجهات التركية السابقة في كل من- البلقان القوقاز واسيا الوسطى)، هذا هو الحال مع الأقلية التركية في الموصل- كركوك- حيث أن وجود كتلة تركمانية في المنطقة الغنية بالنفط أصلا، ويقدر عدد الكتلة التركية ب 400ألف نسمة ، عامل اهتمام اخر بالوضع في العراق، كما تساعد حالة الاضطراب الحالية في العراق على المراهنة التركية على الأقلية التركمانية كورقة ضغط داخلية تستخدمها تركيا عند الضرورة، وقد برز ذلك خصوصا في انعقاد المؤتمر التركي الثاني(20- 30 نوفمبر2003) الذي عقد في "**اربيل**" ولحظ تقريره النهائي خارطة الحكم الذاتي التركماني في العراق ، و تميز بالحضور التركي الرسمي.

- إن احد الهواجس المركزية لدى النظام التركي، هو هاجس التفكك الذي نتج عن **اتفاقية سيفر 1920**، والتي لحظت إقامة دولة ارمينية في شرق الاناضول، ومنطقة حكم ذاتي في جنوب شرق ، وإذا كان الخطر الارميني غير واقعي ، نظرا لصغر مساحة وسكان ارمينيا وضعفها الاقتصادي والعسكري ، إلا ان الخطر الكردي واقعي وحقيقي سناتي على بيانه في المباحث الاتية.

---

[1]) محمد نور الدين. "**تركيا والحرب العراقية**".مرجع سبق ذكره ص.184

المطلب الثاني: السياسة التركية اتجاه شمال العراق:

أعلنت تركيا بكل وضوح أنها لا تريد إجراء حملة عسكرية ضد العراق؛ لأنهـــا تخـــشى أن تكون الخاسر الأكبر اقتصاديا كما حدث ذلك في حرب الخليج الثانية، و لكي نـــدرك مخـــاوف تركيا في موقفها هذا، عرفت تركيا مبكر خطورة تداعيات احتلال العراق، وإسقاط سيادته، على الوضع التركي وسيادته، فأحبطت استخدام الأرض التركية، في أواخر مارس 2003، كممـــر للقوات الأميركي تجاه العراق، ، إلا أن هواجس تركيا ومخاوفها على ســـيادتها لـــم تبـــددهما تداعيات ما بعد الاحتلال, وإنما العكس هو الذي حصل، خاصة عندما بدأت هناك تجسيد لأفكار حول إقامة دولة كردستان في العراق ، مما أثار اهتمام حزب العمال الكردستاني التركي، فنشط من عملياته بشكل ملحوظ وكبير بعد احتلال العراق , سعيا منه للضغط على تركيا، وبناء على ذلك فالسياسة الخارجية التركية اولت المنطقة اهتمام بالغ، **في شتى المجالات وذلك لـــم يمثلـــه العراق عموما وشماله خصوصا من بؤرة توتر تهدد في المستقبل المنظور الكيان التركي ككل وعليه فالعراق يمثل لتركيا:**

- اهمية كبيرة لاقتصاد التركي، إذ كان حجم التجارة التركية مع العراق يمثل قبل حرب الخليج الثانية، نصف حجمها الكلي مع جميع الدول العربية، وتلقت تركيا خسائر اقتصادية ثقيلة مـــن جراء الحظر الاقتصادي على العراق وتقدر الارقام التركية الرسمية حجم هذه الخـــسائر بـــــ 35 مليار دولار، لذا فإن تركيا عملت على خرق الحظر الاقتصادي لتعويض بعض خـــسائره كما ترتبط الشركات التركية بعقود استثمارات كبيرة في العراق، وكانت تركيا تامل ان تلعـــب دورا اقتصاديا واسعا في العراق .[1]

- إن تركيا اضطرت إلى قطع علاقاتها التجارية مع العراق في وقت كان العراق يوفر لها مـــا يقارب ثلاثة مليارات دولار سنويا.

كن على الرغم من كل الخسائر التي خلفها احتلال العراق على السياسة التركيـــة، **فإنهـا لا** تعادل **اكبر هاجس لتركيا بعد الاحتلال، الذي يكمن في وجود كتله كرديـــه كبيـــرة حـــوالي 5 ملايين** على الجانب الاخر للحدود في شمال العراق، وتنبع الخشية من هذه الكتلة من عامليـن:

الاول: ان المنطقة الجغرافية لتواجد اكراد العراق محاذية، بل امتداد للمنطقة الجغرافيـــة التـــي يتواجد فيها اكراد تركيا.

---

[1]) محمد نور الدين. "**تركيا والحرب العراقية**". المرجع السابق.ص 185

الثاني: أن أكراد العراق قطعوا شوطا كبيرا في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية، ولا سيما بعد الحكم الذاتي في مطلع السبعينات، وازداد تبلور هذه الهوية بل اكتسابها أبعاد سياسية –كيانية- بعد حرب الخليج الثانية، وصولا إلى تشكيل حكومة مستقلة، وانتخاب برلمان وما إلى ذلك من مؤسسات الدولة. [1]

إذن يثير هذا الواقع بالتأكيد تركيا، ويحرك هواجسها ومخاوفها على العلن ومن أعلى المواقع السياسية والعسكرية، كما يحظى الوضع في العراق وفي شماله خصوصا باهتمام وثيق واستثنائي من جانب السلطات التركية نظرا إلى تأثير التطورات العراقية- الكردية على الوضع الكردي في تركيا, لقد خاضت تركيا حربا كبيرة وطويلة ضد حزب العمال الكردستاني منذ منتصف الثمانينات، وكلفت تلك الحرب خسائر قاربت 8 مليارات ، وسقوط ما لا يقل عن 30 ألف قتيل مدني وعسكري تركي فضلا عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب ، وإذا كانت تركيا قد نجحت في إخماد ثورة حزب العمال الكردستاني في نهاية 1998، واعتقال زعيمه "**عبد الله اوجلان**" في **1999،** إلا أن هذا الحزب منذ ذلك الوقت يتخذ **منطقة شمال العراق** قاعدة أساسية له للتدريب والتمركز، ومع افتقاد الحزب إلى الدعم الإقليمي السابق تحول **شمال العراق** إلى الحل الوحيد والملاذ الآمن له، وبالتالي باتت تركيا **معنية مباشرة بما يحدث في شمال العراق وذلك لإبعاد الأخطار عن حدود دولتها.** [2]

تبدي تركيا قلقا شديدا بشان التطورات التي حدثت في العراق بعد الغزو الأمريكي لها، و خطورة هذه الشواغل تتركز **حول احتمالات تفكك العراق** على طول الخطوط الطائفية والعرقية المكونة له، والتي يمكن ان تؤدي إلى إعلان الاستقلال من جانب السلطات الكردية في شمال العراق، و في مراحل لاحقة ، **قد يساعد هذا الوضع على تقدم قضيتهم بالدعوة إلى التكامل مع غيرها من الاقليات الكرديه الذين يعيشون في الدول المجاورة مثل تركيا**. و من اجل منع مثل هذا التطورات، فإن تركيا قد اصدرت بيانات بالتاكيد على عدم قبول إنشاء دولة كردية في تركيا عبر الحدود، الامر الذي من شانه ان يمهد الطريق إلى تفكيك العراق. وكجزء من هذه المشكلة ، ومع استمرار تهديدات من كردستان العراق، وحزب العمال الكردستاني, هددت تركيا باجتياح شمال العراق في سبيل تحقيق امنها، وما تراه يحافظ على مصلحتها القومية.

لقد سبب الوضع في العراق , قبل و بعد الاحتلال اضطرابا كبيرا في السياسه الخارجيه والامنيه التركيه، كما لم تسلم السياسه الداخليه التركيه من اضطرابات كثيرة ، خاصة في

---

[1]) أحمد يوسف أحمد، وآخرون . احتلال العراق: **وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**. مرجع سبق ذكره.ص 408

[2]) المرجع نفسه.ص 409

كيفية التعامل مع هذا الوضع، حيث كان يتوقع أن تركيا ستتبع مبادئ سياسة القوة والسيطرة على أجزاء من شمال العراق، و أنها ستتدخل في العراق مع الأطراف الفاعلة الأخرى. ووضعت سياسة "**الخطوط الحمراء**"(وهذه سياسة وضعتها تركيا، **لإضفاء** الشرعية على عملياتها وتدخلاتها ، ومن بين هذه الخطوط إمكانية استيلاء الأكراد على منطقة كركوك)، و بغية التقليل من حدة نشاط حزب العمال الكردستاني، وتخفيف درجة حريته وعدم السماح له بالتحرك.

لكن كل تلك الإجراءات والسياسات السابقة، لم تطبق في البدايات الأولى. وبدلا من ذلك، حدث **خلاف بين المؤسسات المدنية الحكومية والعسكرية** التركية **والبيروقراطيين وصناع القرار** حول الوضع في العراق وكيفية التعامل معه، بحيث لم **تتمكن تركيا من صياغة سياسة متماسكة وفعالة تجاه حزب العمال الكردستاني**. وهذا يرجع إلى حد كبير إلى وجهات النظر المتباينة من حزب العدالة والتنمية والأركان العامة للجيش التركي، فيما يتعلق بسير السياسات الخارجية والأمنية التركية العامة في العراق. حيث منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في أعقاب الانتخابات في نوفمبر 2002 شهدت السياسة الخارجية والأمنية التركية تغيرات كبيرة في الأسلوب والمضمون على حد سواء، وقد اعتمدت هذه الحكومة ما يسمى ب "**النهج الوظيفي**" ، في سياستها الخارجية يقوم على مبدا تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول من اجل تحسين العلاقات السياسية الثنائية وتامل بأنه يمكن ان يؤدي في نهاية المطاف، إلى حل النزاعات عن طريق الدبلوماسية. [1]

بالتزامن مع هذا المبدا، لم تتمكن الحكومة بهذه الجهود ان تقوض **دور المؤسسة العسكرية** التركية، او لتمرير سياسات تعاونية دبلوماسية, **ذات حساسية بالوزن الامني حيث تشعر المؤسسة العسكرية انها الراعي الرسمي والحامي للكيان التركي لذا تتدخل في السياسات الداخلية. كما** اسفرت هذه الازمة وعدم اتفاق الطرفان بشان وضع إستراتيجية لمكافحة الإرهاب وحزب العمال الكردستاني في شمال العراق, عن عمق الصراع الحاصل في الداخل التركي بين المؤسسات المدنية والعسكرية، الذي سرعان ما يطفو في القضايا المصيرية المتعلقة بتركيا حيث كانت المؤسسة العسكرية تنتظر من الحكومة ان تصدر قرار, او إذن صريح من الحكومة بشان شن هجوم ضد حزب العمال الكردستاني وربما ايضا ضد اكراد العراق "**مسعود البرزاني**" زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي اتهمته تركيا بتقديم الدعم إلى حزب العمال

---

[1]) Mustafa Kibaroglu." Turkey's Foreign Policy toward Northern Iraq Still Undecided ". http://www.jamestown.org/terrorism/news/article.php?articleid=2373529

الكردستاني ، ومع ذلك الحكومة ، لا يبدو أنها كانت مستعدة إلى إصدار مثل هذا التصريح وهذا هو ما صرح به رئيس الوزراء "**أوردغان**" و جعل معارضته لعملية عبر الحدود التركية- العراقية من خلال الإشارة إلى المؤسسة العسكرية، بضرورة إعطاء الأولية للتعامل مع الإرهابيين المتواجدين في الأراضي التركية أولا، **قبل التعامل مع الإرهابيين المتواجدين في شمال العراق،** كانت تلك إشارة إلى التقليل من هذا الخطر المتواجد في العراق، على الرغم من أن هذا التصريح ، يشير إلى ترخيص للهجوم على شمال العراق في المراحل اللاحقة، وأن الخيار العسكري ليس مستبعد.[1]

بالموازاة مع ذلك اتبعت تركيا سياسة "**القرابة العرقية**" اتجاه شمال العراق، فتركيا لديها روابط عرقية تركمانية مع العديد من أقليات دول الجوار والناطقة باللغة التركية في السابق. وقبل الاحتلال كانت تركيا قد تجاهلت '**تركمان**' العراق، لكن بعد الاحتلال وبروز الأكراد في العراق بشكل قوي، استعملت تركيا الورقة '**التركمانية** "كورقة لشل عمل الأكراد في العراق والتقليل من شأنهم، من خلال إنشاء منظمات تركمانية سرية في شمال العراق ، بالإضافة إلى إنشاء شبكات معلوماتية و الاستخباراتية و تزويدهم بالأسلحة. هذا التغير في التكتيك التركي لمواجهة خطر الأكراد، بدات عناصر في اجهزة الأمن التركية بتطبيقه، فانشات الجبهة التركمانية العراقية (الصندوق الاستئماني)، مقره في انقرة , وهذا الصندوق كان يراد منه تكوين تكتل يكون مختلف عن المنظمات والجمعيات التركمانية في العراق ، وكان يحصل على تمويل كبير من طرف تركيا , وبعد وقف إطلاق النار بين العراق وقوات التحالف افسحت **تركيا المجال لعناصرها للعمل في شمال العراق وتاسيس مدارس ومؤسسات تعليميه وثقافية تركيه بهدف نشر الثقافه التركيه** , وخاصة في محافظة اربيل، وإن كان ذلك يتعارض والقوانين العراقية السائدة والنافذة. كما عملت المنظمات والمؤسسات التركية باسماء منظمات وقفية وإغاثية منها مثلا " **منظمه وقف تركيا والشرق الاوسط للتنميه والإغاثه** "، كما حاولت تركيا الاستفادة من بعض الاحزاب السياسية التركمانية والسعي لدعمها ماليا , وكان لقوات الفصل التركية التي تشكلت بناء على قرار من قوات التحالف للفصل بين قوات الحزبين الكرديين الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بعد اتفاق انقرة سنة 1997 دورها المهم والخطير في معرفة طبوغرافية المنطقة وتشكيلة تركيبتها السكانية ووضع الخطط التي يمكن للقوات المسلحة التركية إتباعها للتدخل في المنطقة [2] .

---

[1]) Mustafa Kibaroglu." Turkey's Foreign Policy toward Northern Iraq Still Undecided ". Op.cit.

[2]) إبراهيم خليل العلاف." دراسة: **السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد** 9 **نيسان** 2003 ". الأحد 2008/03/02. نقلا عن: http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=index-20080302-8055

يرى بعض الأكاديميون، أن الورقة التركمانية، رغم أهميتها يعتبرونها ليست لها جدوى خاصة في ظل سياسة التعريب التي اتبعها النظام العراقي السابق اتجـاه كـل الأقليـات والعرقيـات المختلفة، بالإضافة إلى سياسة التهجير التي مورست ضدهم وجل تلك الأقليات التركمانية لم تعد تسكن مواطنها التقليدية، بالإضافة أن ليس لها هي الأخرى الوعي القـومي الكـافي لتطـوير سياسات قومية في المنطقة، والتي انقسمت هي الأخرى بين سنة وشيعة , ونتيجة لذلك فقد تم استيعابهم بسرعة بين السكان العرب، ومع عودة حزب العمال الكردستاني للعمل العـسكري والتمرد أعربت تركيا على أن الأقلية التركمانية في شمال العراق تتعرض للاضطهاد من طرف الأكراد، وعليه من مسؤولية تركيا حماية أقليتها من الاضطهاد وفي الواقع كانت تلك "**سياسـة واقعية" لتبرير تدخلاتها على شمال العراق وبالتالي باتت الورقـة التركمانيـة كأحـد ركـائز السياسة التركية اتجاه شمال العراق بالإضافة إلى استخدامها لاحقا كذريعة لتبرير تدخلاتها في شمال العراق وملاحقة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق**[1] .

كانت السياسة التركية اتجاه شمال العراق، تنبأ فعلا عن ضرورة التواجد التركي فـي شـمال العراق، سواء من خلال الورقة التركمانية، أو حتى من خلال العمل العسكري المحـدود فـي شمال العراق , بدعم من الأقلية التركمانية ، تكون قادرة على قمع اي محـاولات كرديـة فـي تحقيق الاستقلال كما وضعت عددا من خطط الطوارئ لضمان منع التطلعات الكردية في تركيا.

كما يحبذ بعض القوميين الاتراك النظر إلى المنطقة، ويعتبرونها فرصة جاهزة لتحقيق اهداف تقليدية لاسترجاع - الموصل كركوك-, حيث اعرب وزير الدفاع "**صـباح الـدين تـشاكماك اوغلو**" صراحة ان شمال العراق كان اغتصب من تركيا في مرحلة ضعفها "بقوة فـصل" مـن تركيا في عام 1923، و اشار إلى ان تركيا إذا كان لا يحق لها استرجاع المنطقة، فهي تحتفظ بحق حماية **مصالحه** في المنطقة , وبعد اشهر من تصريحات وزير الـدفاع, صـرح وزيـر الخارجية التركي انذاك ، إلى ضرورة إيجاد وضعية قانونية تبين مركز -الموصل وكركوك-[2].

يبدوا ان الوضع في شمال العراق، رغم وجود خلاف كبير بين صناع القرار الفاعلين في تركيا بتصوراتهم المختلفة، وإذا كانت الحكومة التركية، التي ارادت إدارة علاقاتها الخارجيـة من منظور "**وظيفي**" تعاوني لتحقيق السلام، في حين ان الجيش والمؤسسة العسكرية الجـيش يرصد كل التطورات الحاصلة في المنطقة، ويؤكد في كل المناسبات على حرصه على التأكيـد على ضرورة حماية المصالح الحيوية للدولة ولو بالحلول العسكرية، متبع في ذلك منـ ـ ـهج "

---

[1]) Kirisci Kemal.Turkey's foreign policy in turbulent times. .Op.cit. p 66-67
[2]) Gareth Jenkins." Turkey and northern Iraq ; an overview." . Op.cit. p14

واقعي" عسكري فيما يتعلق بسير السياسة الخارجية الأمنية تركيا، رغم هذا الانشقاق الأيديولوجي، والذي ينبأ عن وقوع تصادم في المستقبل القريب ، **لكن الحرب على العراق وخطورة انعكاساتها السلبية على تركيا، جعلت تركيا وصناع القرار يكافحون من أجل صياغة سياسة خارجية وأمنية متماسكة وفعالة تجاه شمال العراق،** وعليه بات على المؤسسات المختلفة في الداخل التركي، أن توفر جهود الصراع الداخلي إلى مواجهة الخطر الخارجي الناجم عن تفكك العراق، واحتمالات قيام كيان كردستاني.

وبعد الخلاف الطويل بين التيار العلماني والحكومة حول قرار التدخل في شمال العراق، ومع تزايد المخاطر الكردية في شمال العراق، شددت تركيا على أهمية أن تتعاون كل من تركيا والولايات المتحدة والعراق للتصدي لحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره واشنطن و أنقرة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية, وتأتي المباحثات بعد تحذير حكومة إقليم كردستان تركيا من مغبة الاستمرار في الغارات الجوية , وقال الزعيم الكردي "**مسعود البرزاني**" انه لن يقبل بعد اليوم أن تقصف القرى الكردية أو يقتل الأبرياء، و إلا فإن تركيا ستتوجه بعمليات عسكرية وحدها تجاه العراق، وعليه كان الوضع في العراق السبب الأساسي في إزالة الخلافات الداخلية، وحدوث توافق(مؤقت) بين المؤسسة العسكرية والحكومة ربما لم تشهده تركيا من قبل نصمت الجيش التركي عن التدخل في الأزمة المحتدمة في البلاد بين الحزب ذي الجذور الإسلامية والتيار العلماني المتطرف، بعد تقدم المدعي العام بطلب للمحكمة الدستورية لحل الحزب وعزل 71 من قادته سياسيا بدعوى ان انشطته تهدد العلمانية التركية، كان يرجع المحللون هذه الحالة إلى سماح حكومة العدالة للجيش بتنفيذ عمليات عسكرية متتالية ضد حزب العمال الكردستاني شمال العراق ، فضلا عن اتفاق الجيش والحزب الحاكم على اعتبار الانضمام للاتحاد الاوروبي هدفا إستراتيجيا.

المبحث الثالث

المشكلة الكردية وانعكاساتها على الأمن التركي

قبل الإشارة إلى المشكلة الكردية، وأثرها على الأمن التركي خاصة بعد احتلال العراق 2003، أشير إلى أن المتتبع لتاريخ تركيا الحديث، بإمكانه أن يرصد المحددات الأساسية التي بنى عليها الأتراك سياستهم الأمنية، حيث الروابط الدفاعية مع الولايات المتحدة واشتراكها في نظام الأمن الجماعي للناتو، حيث كانت تركيا دعامة أساسية للغرب في الدفاع عن الجبهة الشرقية لأوروبا والوقوف كجدار لصد التهديد السوفياتي السابق، كما وجدت لنفسها تحت الحلف الغربي غطاء أمني لحماية نفسها أيضا، ولتضمن سيطرتها على مضائقها، ويمكن اختزال هذه المهام في أن تركيا وأمنها ارتبطا بالقوى الغربية، لذلك سعت منذ 1980 للتوقيع على اتفاقيات معاهدات للأمن المتبادل، كما نصت تلك الاتفاقيات على ضرورة تخويل الولايات المتحدة حق **استعمال المؤسسات التركية خارج نطاق اهداف الناتو** ، ولتدفع تركيا بذلك(جزء من استقلالية قراراته السياسية في بعض القضايا) ثمن لأمنها، ما عدا فرصتها في امتلاك صلاحيات لاشتراك في التدابير الدفاعية للحكومة الأمريكية في المؤسسات العسكرية التابعة للناتو. ورغم ان الفهم التركي للامن القومي، ظل اسير الموقع الجغرافي، وان الارتباط بالحلف الاطلسي ظل هو المنفذ الوحيد الذي ينبغي لتركيا البقاء فيه كونه الخيار الوقائي - الواقعي لضعفها الاستراتجي (بدون الغرب)، **إلا ان الخطا الذي وقعت فيه تركيا**، ناتج عن الفهم الاميركي لدواعي امنها، بمعنى (الولايات المتحدة هي التي تشكل وتصف لتركيا ما هو خطر على امنها)، **حيث افترضت لتركيا في مرحله الحرب الباردة ان ليس لتركيا عدو اخر سوى الإتحاد السوفياتي، لذلك فإن التامين ضده يعني تامين الامن التركي.**[1]

فبقدر ما حقق هذا التصور لتركيا امنها , وكذلك ارتباطها بالغرب وخاصه الولايات المتحدة فإنه سلب منها دفاعيتها المستقله عن الاخطار والتصورات التي تراها من منظور انها تمس امنها القومي، وليس ما يصوره لها الغرب، لذلك ظل الهاجس الامني ، يثير اهتمام النخب التركية التي تحاول اجتراح سياسة امنية مستقلة عن الحلف الغربي ، وذلك لتعدد الاخطار الامنية من جهة ، ولاختلاف الرؤى الغربية عن الرؤية التركية من جهة اخرى, حيث تعاني

---

[1]) سعد ناجي جواد.منعم صاحي حسين." <u>**الأمن التركي بين مهمتين**:دراسة في مستقبل التوجه **التركي نحو الخليج**</u>".(مجلة السياسة الدولية.العدد116/يناير 1994) ص40

تركيا شأنها شأن العديد من الدول في الشرق الأوسط من مشكلة الأقليات ، وأبرز هذه الأقليات وأخطرها على تركيا الأقلية الكردية، التي ترفض تركيا الاعتراف بها، وترفض أية تصورات حول إقامة حكم ذاتي للأكراد في الجنوب التركي ، ناهيك عن الانفصال وتحقيق الاستقلال وباحتلال العراق زاد من حدة هذه المشكلة لتصعد على أجندة السياسة الأمنية التركية وتصبح من بين الأولويات والهواجس التي تقلق تركيا.[1]

<u>المطلب الأول</u>: التعامل التركي مع المشكلة الكردية:

برزت المشكلة الكردية (مصطلح مشكلة بالنسبة للتصور التركي، في حين يرى الأكراد هذا الموضوع قضية شعب له الحق في النضال وتقرير المصير والمطالبة بحقوق شعب كامل) التي تشغل الراي العام والباحثين على حد سواء ذلك لما تشكله من تهديد امني، لعديد من الدول والمناطق، خاصة وأن هذه الأقلية لها تواجد ملموس في خمسة دول ، التي تتقاسم هذه المشكلة بنسب متفاوتة، وهي على التوالي: تركيا، العراق ،إيران، ارمينيا، سوريا، حيث في تركيا يقع الجزء الأكبر و العدد الأكبر لهذه الأقلية، والذي قدر بحوالي من (10-12 مليون نسمة) يتمركزون في الولايات الشرقية والجنوبية في مدن اهمها: (دياربكر، وان، هكاري، تلبيس درسم) ، وفي العراق الذي يعد جزء من هذه المشكلة، يوجد حوالي مليوني نسمة في المحافظات الشمالية وهي (السليمانية، اربيل، و دهوك، ونصف من كركوك)[2].
وجوهر المشكلة الكردية لتركيا، يكمن في ان الأكراد يعيشون في الجزء الجنوبي الشرقي لتركيا منذ القديم، وان تركيا منذ معاهدة سيفر 1920 وهي تعاني من هاجس التفكك ، وكما اشرنا إلى ذلك في الفصول السابقة، ان التركيبة السكانية لتركيا تعرف تنوعا عرقيا وإثنيا كبير، وهي كما يصفها البعض دولة تجمع "**تكامل قومي**"، ومع تزايد النزعة الانفصالية لدى العديد من الاقليات في العديد من مناطق العالم، خاصة ما عرفته يوغسلافيا من تفكك ونزاعات عرقية، وما تجسده من تهديد واقعي للدول التي تشهد تنوعا عرقيا، هذا ما اعاد المخاوف التركية من المشكلة الكردية، و اعاد الشعور بان تلك الاقلية قد تصبح قادرة على الشعور بانها امة، خاصة وان لها تواجد في دول اخرى كما قلنا : تركيا وسوريا والعراق وإيران , **وإن كان هناك بالفعل عدد قليل من القوميين الاكراد المثقفين الذين يعتقدون بهذا التصور ، إلا انه في مراحل سابقه**

---

1) سعد ناجي جواد.منعم صاحي حسين." <u>الأمن **التركي بين مهمتين**: دراسة في مستقبل التوجه **التركي نحو الخليج**</u>". المرجع السابق.ص 57-58

2) صالح سالم." <u>المشكلة الكردية **وانعكاساتها على دول المنطقة**</u>" (مجلة السياسة الدولية.العدد/ 116 أفريل 1994).ص 193

الأقلية الكردية كانت في معظم الحالات تعبر عن ولائها للقبيلة والأسرة ولم تكن لها أي مفهوم "للوعي الوطني" أو القومية، وبمعنى ذلك أنها كانت تعتبر قضية محلية(داخلية) أكثر منها دولية ،وحقيقة أخرى أن تواجد هذه الأقلية وتقاسمها لأربع دول ،كان يشير إلى مزيد من التفكك على نفسها **خاصة وأنها في حد ذاتها، تختلف حول المقومات التي تجمعها في كل دولة،** كما **تختلف في الدين وحتى اللغة , والولاء** للقبيلة. **الأمر الذي جعل بعض الكتاب يشير إلى أن واقع الأقليات الكردية المتصارعة، داخل الدولة الواحدة في كثير من الأحيان يبدو أكثر خطورة من صراعها** مع **حكوماتها المركزية**، حتى وقت قريب نسبيا، كانت لا تبدو المشكلة الكردية بهذه الخطورة لولا تواجد بعض المتغيرات التي أعادت صياغة تطورات القضية وظهرت الأقلية الكردية التي كانت مقسمة ،على أساس أنها " **قومية كردية**" بدأت تدريجيا تتبلور أفكارها إلى أن تصبح قوة سياسية ؛ في معظم الحالات ، حتى لو كانت الأقلية الكردية يطمح شعبها في العموم إلى الدولة الكردية , فإن الممارسة العملية والواقعية للقوميين الكرديين ركزوا في البداية على معارضة الحكومة في الدولة التي يعيشون فيها، وكانت النتيجة لذلك تطوير قوميات كردية بصورة فعالة متعددة بدلا من واحدة، كانت ابعد ما تكون حركة قومية موحدة .[1]

لقد سعت تركيا للتعامل مع **المشكلة الكردية كقضية مستقلة ومنفصلة لا علاقة لها بدول الجوار** ولكن مع توظيف هذه الاقلية لوسائل الإعلام، وتاثيرها على الراي العام العالمي من خلال التعريف بقضيتهم هذا من جهة، ومن جهة اخرى تدعيم بعض الدول المنافسة او العدوة لتركيا جعل المشكلة الكردية تتخذ خصوصية , وتخشى تركيا من قضية تدويلها، خاصة وانها تتوزع في مجموعة من الدول , وبالتالي ما يمكن ان تفرزه تطورات هذه المشكلة على تركيا امنيا وداخليا في التوازن المجتمعي لتركيا و اثره على باقي العرقيات و الإثنيات المتواجدة في تركيا[2]، كما كلفت المشكلة الكردية الحكومات التركية المتعاقبة خسائر بشرية ومبالغ اقتصادية ضخمة، فهي تكلف الحكومة التركية حوالي 10مليارات دولار سنويا لتمويل العمليات الامنية والعسكرية ضد حركة التمرد الكردي في المحافظات الجنوبية الشرقية وخارجها في شمال العراق. نخلال القرن العشرين ، الاقلية الكردية في تركيا وسوريا والعراق وإيران كلهم تمردوا ضد حكوماتهم المركزية ، و التمردات كانت محلية في المقام الاول , ومع ذلك ، ورغم اختلاف اسباب التمرد وانفصالها عن بعضها كانت تنبا على ان المعارضة الكردية بدات تشعر

---

1) gareth Jenkins." Turkey and northern Iraq ; an overview .". op.cit.p8

2) سعد ناجي جواد.منعم صاحي حسين." **الأمن التركي بين مهمتين**:دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج" مرجع سبق ذكره.ص 58

فعلا "**بالوعي السياسي**" بالقومية الكردية الموحدة ؛ على الأقل من خلال مقاومتها للمحاولات التي قامت بها حكوماتها في كل من سوريا والعراق لقمع الأقليات والثقافات كجزء من حملات التعريب، والحكومة التركية حاولت ليس فقط القضاء على اللغة والثقافة الكردية ولكن حتى الإنكار عليها تواجدها التاريخي ككيان مستقل. وعلى الرغم من أن الجماعات القومية الكردية في سوريا وإيران لم تنجح في أثبات وجودها ، حيث تعرضت للقمع الشديد، **و بحلول أواخر القرن العشرين ، فإن التركيز الرئيسي للقومية الكردية قد انتقل إلى الأكراد في شمال العراق وكردستان وحزب العمال (حزب العمال الكردستاني) في تركيا** . ولقد تطورت الحركة الكردية في نضالها ضد الجيش التركي، حتى تبلورت تحت غطاء حزب العمال الكردستاني(**PKK**)[*] وذلك في **1979 بزعامة "عبد الله أوجلان**" والذي همش بحزبه ونضاله ، باقي الأحزاب الكردية، وما يهم في هذا الحزب ويقلق تركيا تحوله إلى العمل العسكري بالموازاة مع العمل السياسي، حيث انشا قوة مسلحة تعتمد على حرب العصابات لشن هجماتها على الجيش التركي، وكان الهدف الأساسي من هذا الحزب هو إنشاء دولة "**كردستان الكبرى**" المستقلة التي تشمل على المناطق الكردية في تركيا، العراق، إيران، سوريا، كما اتخذ الحزب من المطالبة بحقوق الأكراد هدفا معلنا وإستراتيجية ثابتة[1]، **بالمقابل** قامت تركيا في العديد من المحطات التاريخية بحملات عسكرية متكررة على شمال العراق، و إلى مطاردة قوات الحزب وتدمير قواعده ، غير انها لم تستطع القضاء عليه نهائيا وظل يستنزف الموارد التركية حيث قدرت بـ20% من ميزانية الدولة في عام 1994 وحده، وهو ما جعل البعض من الاتراك **يقول ان منح الحكم الذاتي و الاعتراف بالحقوق السياسية للأكراد التركيين قد يكون حل لهذا الاستنزاف**، خاصة وان نظيرتها في العراق قد تحصل على الحكم الذاتي في شمال العراق 1985 ، وخاصة ان اغلب السكان الاكراد في تركيا "**لا يحبذون فكرة قيام دولة منفصلة عن تركيا**" **حسب استطلاع للراي العام، كما انه من غير المتصور ان يقوم العدد الكبير لهذه الاقليه بمغادرة كليه للمدن التي استوطن بها في تركيا وينفصل عن تركيا**، ورغم ان زعيم الحزب "**عبد الله اوجلان**" اقر بتلك الحقيقة لكن تركيا لم تستجب لتلك المطالب واعتبرتها على مر الفترات مساس بالسيادة الوطنية, واي تفوض او مجرد الجلوس مع هؤلاء على طاولة

(*) حزب العمال الكردستاني أو PKK (بالكردية: Partiya Karkerên Kurdistan): هو حزب سياسي كردي يساري مسلح ذو توجهات قومية كردية و ماركسية - لينينية هدفه إنشاء ما يطلق عليه الحزب دولة كردستان المستقلة. يعتبر الحزب في قائمة المنظمات الإرهابية على لوائح الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و الاتحاد الأوروبي و تركيا و إيران و سوريا و أستراليا. نشأ الحزب في السبعينيات وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة بزعامة "عبد الله أوجلان" وحولت منطقة جنوب شرق تركيا إلى ساحة حرب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

1) حامد محمود عيسى.**القضية الكردية في تركيا**. مكتبة مدبولي للنشر. القاهرة 2002.ص 304

المفوضات يعني قبول بالطرف الآخر، والأمر الذي يفتح المجال للعديد من التنازلات بعد هــذا الموقف الصريح والرسمي لتركيا من الأكراد وحزب العمال الكردستاني حدث هنــاك تنــامي للعمليات العسكرية المسلحة بين الطرفين داخل الأراضي التركية وخارجها خاصة في الجهــة المقابلة لشمال العراق، ونتيجة لانشغال السلطة العراقية بحرب الخليج الأولى ثم الثانيــة، ومــا تبعتها من تجميد لدور السلطات العراقية على المنطقة الشمالية، الأمر الــذي جعــل "**أوجــلان**" يصرح بإمكانية إعلان حزبه المحفظات التركية الموجودة في الجنوب الشمالي لتركيا على أنها مناطق كردية محررة وبإمكانها تحقيق الانفصال، وكاد أن يؤدي إلى نشوب حرب بين تركيــا وسوريا بعد لجوء أوجلان إلى سوريا، وبناء على هذه المواقف اتبعت تركيا قانونــا لمكافحــة الإرهاب استخدم لمناهضة مؤيدي الحزب وهذا التصور والزج بهم في السجون وتجدر الإشارة إلى أن العنف ضد الحزب يمتد على السكان الأكراد الذين يتعاطفون مع الحزب[1] ، كما قامــت وعلى مراحل متقطعة بعمليات توغل عسكرية في شمال العراق لــضرب معــسكرات حــزب العمال الكردستاني ورده عن النشاط في الأراضي التركية، وفي عام 1998 ، مع تراجع حزب العمال الكردستاني في داخل تركيا ، **تحول اهتمام أنقرة بالأكراد المتواجدون في شمال العراق باعتبار ان حكومة إقليم كردستان العراق، توفر ملاذ امني واسع لحزب العمال ومقاتليه، على** شكل معسكرات ومقرات تتمتع بحرية العمل والحركة، وان هذه الحكومة لجات إلــى اســتخدام ورقة حزب العمال للضغط على تركيا، و إجبارها على الاعتراف بالكيان الكردي القــائم منــذ العام،1991 وعدم التدخل في شؤونه الداخلية سواء لجهة سعيه إلى ضم "**كركوك**" وغيرها مــن المناطق العراقية، او لجهة رفضه تبني تركيا لمطالب الاقلية التركمانية التي يعيش معظمها في شمال العراق، ومع ذلك فقد سمحت حكومة **إقليم كردستان العراق بعد الاحتلال الامريكي لتركيا بإقامة اربع قواعد عسكرية تركية داخل** اراضيها تضم اكثر من الفي جندي تركــي، ومــع ان تركيا قبضت على عبد الله اوجلان في 1999 ، مع ذلك استانف حزب العمــال الكردســتاني نشاطه منذ 2004، **ولكن هذه المرة على جبهتين الجبهه التركيه في الجبال والارياف التركيه المتواجدة في الجنوب الشرقي والجبهه الاوثق الموجودة في شمال العراق، الامر الذي صــعد من الوضع، واصبح يشكل خطر مباشرا وحقيقيا على تركيا.**

---

[1]) السيد عبد المنعم المراكبي. **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق**:الأكراد دراسة حالة. معهد البحوث والدارسات الإستراتيجية. دراسات إستراتيجية ومستقبلية 2001.ص 138-139

المطلب الثاني: المخاوف التركية من قيام "كيان كردي" بعد احتلال العراق:

على الرغم من أن التخوف من المشكلة الكردية ليس جديدا، ويعود إلى اتفاقية سيفر 1920 بين تركيا والحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، حيث نصت البنود 62 و 63 و 64 من الاتفاقية المذكورة على إقامة كيان قومي كردي في جنوب شرق تركيا، يحصل الشعب الكردي -حسب الاتفاقية- بعد خمس سنوات من قيام هذا الكيان على استقلاله، بموجب استفتاء تشرف عليه عصبة الأمم، إلا أن الزعيم التركي أتاتورك نجح في إبدال بنود اتفاقية سيفر المذكورة بمعاهدة لوزان عام 1923 التي تجاهلت الحقوق القومية الكردية المنصوصة عليها في اتفاقية سيفر، ومنذ ذلك الوقت حاولت تركيا وما زالت تنكر الهوية القومية للشعب الكردي في تركيا بشتى الوسائل السياسية والقانونية والأمنية.[1]

كما توجد هناك أخطاء تاريخية ارتكبتها السياسات التركية لاتزال اثارها بارزة على المشكلة الكردية. فالتعامل مع الأقلية الكردية منذ تاسيس الجمهورية كان له الأثر الكبير على بروز المخاطر الانفصالية الحالية لهذه الأقلية واستمرارها, فإهمال الجمهورية التركية تعزيز الحكم من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، حيث ان السياسات التنموية والاقتصادية اتجاه المنطقة الجنوبية الشرقية منذ تاسيس الجمهورية لم تحظ باي دعم او تنمية، او حتى التعليم، ما جعل المنطقة تعرف مستوى تنموي ضعيف مقارنة بالأقليم التركية الأخرى التي يعيش فيها الاتراك.

الخطا الثاني هو اهم بكثير من الاول، ناتج عن إدارة التعايش التركي - الكردي ضمن حدود الدولة القومية الواحدة، حيث ان عدم تقديم تركيا للمواطنين الاكراد ابسط ادوات الاتصال الاجتماعي المتعلقة بالتعليم واللغة التركية التي تعد اللغة الوطنية، وعلى الرغم من ان هذه السياسة او الاطروحة "**التتريك**" التي دافع عنها الوفد التركي في مؤتمر لوزان للسلام عند قيام الجمهورية وضرورة انصهار كل الاقليات والعرقيات داخل كيان الدولة القومية الواحدة،و**خاصة** ان الاتراك والاكراد يتقاسمون نفس الجغرافيا, مع ذلك لم توفر الجمهورية التركية للاكراد وللعديد من سكان المناطق الجنوبية، ما يلزم من ادوات لغوية تمكنهم من التواصل مع باقي سكان الدولة وهذا ما منحها(الاكراد) الحرية الكاملة لصيانة وتطوير لغتها وثقافتها الخاصة خارج الإطار العام لثقافة الدولة التركية ككل.

---

[1]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**: دراسة. مرجع سبق ذكره.ص 50

أما الخطأ الرئيسي الذي أدى إلى استمرار الاتجاهات الانفصالية في جميع أنحاء الجمهورية بالإضافة إلى أسباب فشل الحكومات لتنفيذ برامج مكثفة للتربية الوطنية في المنطقة و العوامل السلبية الأخرى، مثل التخلف الاقتصادي، فقد كان للمعاملة القاسية،و فرض التدابير الأمنية الصارمة، ثم استعمال مختلف أعمال العنف والقمع والقتل خاصة في أعقاب انقلاب 1980 أسباب كافية لتبلور أفكار انفصالية ونزع وتخلي الأكراد عن ولائهم السياسي للدولة التركية.[1]

إلا أنه وعقب حرب الخليج وانحسار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق، وجدت تركيا نفسها مجددا متورطة في المسألة الكردية بعد أن أصبحت لها تأثيرات في الداخل والخارج وأصبحت مدرجة في جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية. ففي الداخل تصاعدت حدة عمليات حزب العمال الكردستاني PKK، كما أسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج عن ظهور نواة دويلة كردية في شمال العراق حيث تخشى تركيا من انسحاب اثار هذه الدويلة مستقبلا على اكراد تركيا[2]، كما بدأت تظهر تاثيرات متبادلة بين الأكراد المنتمين إلى دول مختلفة، وهذا التأثير لا يقتصر على تركيا والعراق ، و لكن يمتد إلى كل الدول المجاورة والتي لها أقليات كردية. **وبعد حرب الخليج الثانية وحصول أكراد العراق على الحكم الذاتي فعلي في شمال العراق ، سيتطلع باقي الأكراد في دول الجوار إلى هذا الوضع الجديد.**[3]

وبناءا على نشوب حرب الخليج الثانية، ازداد توغل القوات التركية في الأراضي العراقية بالرغم ان تركيا كانت قد الغت اتفاق"**المطاردة الساخنة**" مع العراق ، بل إنها قامت بزيادة حشودها على الحدود كل من العراق وسوريا وإيران، وتعد التدخلات المستمرة من تركيا في شمال العراق وتدمير القرى الكردية، واعمال النهب والسلب والتخريب التي تجري على فترات زمنية متقاربة من اثار المشكلة الكردية وانعكاساها على تركيا وشمال العراق، وقد ازداد هذا التاثير سوءا مع حرب الخليج الثانية، وكذلك لازدياد كثافة التدخل التركي في شمال العراق بدون اعتداد بالحكومة المركزية في بغداد، في حين كان هذا التدخل قبل حرب الخليج الثانية بناء على اتفاق مع العراق.[4]

فبالنسبة لتركيا شكلت جملة هذه التطورات مصدرا دائما، للقلق بسبب الفراغ السياسي والامني المتزايد خاصة بعد احتلال العراق، وتزعزع الوضع في شمال العراق، وما تبعها من إيجاد سلطة حكم ذاتي كردية، وإمكانية تاثيرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش في جنوب

---

[1]) Mumtaz Soysal." The Kurdish Issue: A Turkish Point of View ". The International Spectator. Volume XXXIV No. 1 (January-March 1999). http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99som01.html --

[2]) خورشيد حسين دلي. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**:دراسة. المرجع السابق.ص 51

[3]) السيد عبد المنعم المراكبي. **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق**:الأكراد دراسة حالة. مرجع سبق ذكره.ص 141

[4]) المرجع نفسه. ص142

شرق تركيا، الذي قد تساعد عليه الأوضاع الاقتصادية المتردية على انتشار أو بداية الخطوة الأولى في سبيل المطالبة بحكم ذاتي، والخشية أيضا من تفكك العراق وإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق التي ستنتقل النزعة الانفصالية إلى تركيا وباقي دول الشرق الأوسط[1].

وعليه يمكن قراءة سلوكات وتصعيدات تركيا العسكرية، في مرحلة حرب الخليج الثانية وبعد احتلال العراق، على أن المخاوف التركية من هذه المشكلة لها أسس واقعية يمكن للأكراد أن يبلورها في مطالب انفصالية، قد تشكل فعلا تهديدا مباشر وخطير على الأمن والكيان التركي في حد ذاته , ومن بين هذه الدلائل الواقعية التي تبقي على التخوف التركي من إمكانية قيام كيان كردي:

- مشاعر أكراد تركيا المناهضة للحكومة التركية, وإن كان غير مصرح بها، وهي نابعة من تعامل الحكومات التركية المتعاقبة مع الملف الكردي بالشدة والقسوة من جميع النواحي السياسة والعسكرية والاقتصادية والثقافية طيلة الفترات الماضية،كما تعاونت أنقرة مع طهران وبغداد في أكثر من مرة،سواء خلال العام 1946 عندما أعلن الأكراد جمهوريتهم في كردستان إيران وعاصمتها "**مهاباد**"،أو عند تعاظم حركاتهم في شمالي العراق(1974-1975) والتي لم تنته إلا باتفاقية الجزائر 1975، وخلال الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988).[2]

- الدلالة الثانية جاءت بعد هزيمة النظام العراقي في الكويت 1991, إذ ضعفت سلطة "**صدام حسين**" المركزية في كردستان العراق ، فاضطرت دوائر الدولة العراقية إلى ترك المنطقة الكردية في نوفمبر 1991، لتصبح تركيا عرضة لخطر سياسي - عسكري غير متوقع فاضطرت إلى التعامل مع قيادات الفصائل الكردية في تلك المحفظات منذ مطلع 1992 وإلى غاية 1994 حين تحالفت تركيا مع "**مسعود البارزاني**" رئيس الحزب الديمقراطي الكردي العراقي، لأسباب ان "**الطالباني**" كان يقدم فرصة لحزب العمال الكردستاني على التحرك بحرية نسبيا في الإقليم تحت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني ، وعلى مدى 11عاما متتالية دون انقطاع، وبموافقة امريكية اطلسية، فاتحة اجواءها لطيران حليف واراضيها لوجود قوات اطلسية لحماية اكراد العراق، **وهذا إن دل على شيء إنما يدل، على رضوخ تركيا عن مطالبها التقليديه الصارمه، المتعلقه بعدم قبول الجلوس مع الاكراد او توقيع اتفاقيات معهم ، ناهيك عن ما يحدث، في كردستان العراق، ودعم غربي للاكراد برضا تركيا .**

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سابق.ص 210

[2]) أحمد يوسف أحمد، وآخرون . احتلال العراق: **وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**. مرجع سبق ذكره.ص 425

- تعاظم العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني (PKK) ، وتوظيف تركيا في مراحل عديدة أعداد ضخمة من جيوشها وقوتها الجوية، لإخماد الحملات الكردية ومطاردتها في الداخل والخارج، ينبأ عن مدى الخطر الكبير الذي يستنفد طاقات تركيا الاقتصادية والبشرية، بما يؤثر سلبا على الأوضاع الداخلية في تركيا، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي انعكست على مكانة وسمعت تركيا الخارجية في طريقة التعامل مع الموضوع من خلال القمع وكل أساليب العسكرية التي تنتهك في كثير من الأحيان حقوق الإنسان ،كما يحبذ الإتحاد الأوربي دائما النظر إلى تركيا.[1]

رغم أن المخاوف التركية من إنشاء كيان كردي انطلاقا من شمال العراق أمر مبالغ فيه إلى حد ما , لكن لا يمكن لأحد التقليل من خطر حدوث تطورات لقومية الكردية التي قد تتشكل في دولة مستقلة ، حيث كل الدلالات الميدانية والمقومات المعنوية موجودة على أرض الواقع وبالتالي يكون مثل هذا التطور هو على الأرجح اكثر من غيره من التصورات والسيناريوهات. وبمجرد أن تبلور حكم ذاتي للأكراد في العراق , يرى المراقبون أنها (**الأقلية الكردية**) سوف تتفاعل في أكثر من دولة، تؤدي في نهاية المطاف إلى بلورة اتجاهات انفصالية بين الأكراد و الأتراك وإفساح الطريق لمزيد من التصعيد على المستوى الداخلي. ومن هذا المنظور ما يزيد على تصعيد تلك المواقف و يدعمها، فمن جانبه الاتحاد الأوروبي والدول الغربية بصفة عامة تصر على ضرورة الاعتراف التركي والسماح بتحقيق الاستقلال الذاتي لأكراد تركيا ، وهذا نابع من الاقتناع الغربي، بان هذا "**الحكم الذاتي**" إضافة إلى كونه جانبا اساسيا من جوانب الديمقراطية و من شانه ايضا ان يكون حل وتحقيق التوازن الداخلي، للقضاء على النزعة الانفصالية التي قد تهدد كيانات الدول، ويكون بمثابة حل وقائي لصراعات عرقية داخلية جوارية, ونتيجة للتدخل الاميركي- البريطاني في العراق 2003، يبدو ان الوضع العراقي بعد الحرب من هذا المنظور ، لا يخلو من المخاطر، خاصة وانه من الواضح اكثر فاكثر من تسارع الاحداث بعد الغزو، ان البلد مقبل على التجزئة وانقسامات عميقة بين الكتل المختلفة المكونة للداخل العراقي، والتي قد تسفر بالضرورة عن تبعات لمشاكل اخرى قد تطال دول الجوار ككل، بما فيها تركيا، كما ان الوضع في العراق بعد الغزو لا توجد فيه اتجاهات وطنية حقيقية تسعى إلى إيجاد وضع مقنع في الداخل العراقي كي تستطيع تركيا التفاوض معه، او الاشتراك معه في اتفاقيات التي تحافظ من خلالها على امنها كما ان قيادة التحالف المؤقتة

---

[1]) أحمد يوسف أحمد، وآخرون. احتلال العراق: **وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**. المرجع السابق.ص. 426

وبدعم أمريكي ، لم تستطع التوصل إلى اتفاق سلام شامل لإعادة التـــوازن داخـــل المجتمـــع، وتحقيق الأمن و إعادة البناء السياسي والاقتصادي للبلاد.

وفي ظل هذه التطورات الحاصلة، بات على الأتراك أن يضمنوا مصالحهم بأنفسهم بعيدا عـــن المصالح الأمريكية، خاصة وأن للوضع في العراق تأثير مباشر على تركيا وأمنهـــا ، كمـــا أن العلاقات التركية- العراقية- الكردية لاتزال تسيطر عليها الشكوك وسوء الفهم بين كل أطراف المنطقة، خاصة وأنها شهدت تصعيدات ميدانية سابقة على التوالي في الأعوام 1995 و 1996 و1998 وقد زاد من مخاوف تركيا واستياؤها، الدعم والحماية العالية المـــستوى مـــن طـــرف الولايات المتحدة الأمريكية لأكراد العراق، خاصة وأن لأمريكا علاقات حسنة مع أكراد العراق في مرحلة حرب الخليج الثانية وحتى قبل غزو العراق، وعليه تخشى تركيا أن تتهاون الولايات المتحدة في التعامل مع الأكراد وإمكانية السماح لهم بالعبور إلى الأراضي التركية، وخلاصـــة القول بما أن الولايات المتحدة الأمريكية عجزت عن إدارة الوضع في العراق بعد الاحتلال ومع غياب أجندة زمنية، تحدد مدة انسحاب قوات التحالف من العراق كما أن الخيـــارات المتواجـــدة على الساحة الداخلية العراقية لا تبدو أنها تتجه نحو الوفاق بقدر ما تتجه إلى التقسيم والتفكـــك خاصة مع ان التجربة الديمقراطية تشير إلى انها تتجه نحو الحكم الفدرالي على اساس مقاطعات متنوعة للحكم الذاتي، وبالتالي فإن خطر تحقيق كردستان وارد على الساحة الإقليميـــة ، **فكـل العوامل الان توحي بأن هذا التحدي هو اكثر خطورة مما كان عليه قبل الحرب** ، كمـــا يـــرى المراقبون حتى مع احتمالات قيام حرب انفصالية للاكراد في المنطقة فسيكون من الصعب على تركيا تحقيق التكلفة من المنفعة خاصة مع غياب تقييم شامل للقوات المتواجدة في العراق والكتل والجماعات المسلحة، الامر الذي يزيد من تعقيدا الازمة.[1]

إذن في ظل كل هذه المخاوف يجب على تركيا ان توازن بـــين مـــصلحتها وامنهـــا القـــومي وعلاقاتها مع حلفائها الغربيين خاصة اوروبا والولايات المتحدة الامريكية، خاصة فـــي ظـــل الفوضى الكبيرة التي عمت العراق بعد الاحتلال. **يبدو ان المنظور الواقعي الامني، المبني على اساس الحفاظ على البقاء في ظل الفوضى الدوليه**، تبدو المسلمة الواقعية الجديدة اكثر جـــدوى **في تفسير السلوكات التركيه اتجاه العراق التي انتهجتها تركيا بعد ســـقوط العـــراق، و بعـــد خروجها من سياسه التفرج ومراقبه الوضع القائم، حيث تعددت الإشارات في السنوات التـــي تلت الاحتلال**، حول استياء الاتراك من مماطلة المسؤولين الامريكيين التحرك بما يخدم المصالح

---

[1]) Roberto Alibon." the impact of the Iraq crisis on Mediterranean dynamics implications for eu-turkey relations " . Istituto Affari Internazionali. Html// www.iai.it/sections/biblioteca/bibliografie/iraq.doc pdf.p8-9

التركية وامتداداتها في العراق تحديدا، فرئيس الحكومة "**رجب طيب أوردغان**" أشار إلى فشل سياسة التنسيق التي اتبعتها الحكومة مع واشنطن حول حزب العمال الكردستاني، واعتبرت صحيفة "**زمان**" التركية أن في ذلك تلميحا إلى إمكانية قيام تركيا بعمليات عسكرية خلال الأعوام القادمة، **علما** أن الجيش التركي وفقا لصحيفة "**راديكال**" نفذ عمليات عسكرية محدودة في شمال العراق، في الواقع، في المراحل الأولى لغزو العراق وجدت تركيا نفسها عاجزة عن التدخل المباشر و الفاعل في العراق وفي شماله. حيث مرة العديد من الأحداث وتركيا لم تحرك ساكنا تجاه الوضع، وهو الأمر الذي كان يدفع "**أوردغان**" إلى التحذير من أن تركيا لن تبقى متفرجة على ما يجري، **وبلغ الاهتمام التركي بالوضع العراقي** ذروته مع تصريح أوردغان في **2006 من أن للعراق أولوية على ملف العلاقة مع الاتحاد الأوروبي**، وهو ما اعتبر تحولا أساسيا في سياسة تركيا الخارجية التي تمحورت في الأعوام الأخيرة على تسريع الإصلاحات السياسية وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي، وبعد تعثر مسار المفاوضات مع أوروبا عند القضية القبرصية، ورفض أنقرة تقديم تنازلات فيها، ها هي الحكومة التركية توجه اهتمامها للقضية العراقية، التي تصدر منها تحديات قومية أخرى متصلة بالأكراد والتركمان وعليه صرح رئيس الاستخبارات التركية "**ايمري تانير**" بان على تركيا ان تتحرك وتغادر سياسة التفرج المتبعة حتى الان، هذا التصريح يلتقي عمليا مع نظرة **اوردغان** الذي اطلق جملة مواقف ذكرت بما كان يسمى "**سياسة الخطوط الحمراء**" تجاه العراق، والتي كما اسلفنا سقطت الواحدة تلو الأخرى بسبب الغزو الأمريكي للعراق. الأمر جعل **اوردغان** يطلق تحذيرات ثقيلة ابرزها ان كركوك تتعرض لتغيير جدّي في تركيبتها العرقية على يد الأكراد، وهو ما ترفضه تركيا ولن تبقى متفرجة عليه ، **كما** دعا **اوردغان** إلى حماية وحدة العراق وإشراف حكومته المركزية على الثروات الطبيعية واهمها النفط، وعلى المعابر الحدودية، كما ان الدعوة إلى حماية التركمان ومنحهم ضمانات دستورية ، يقصد به منع الاكراد من دولة مستقلة ومن ضم كركوك إلى إقليمهم والسيطرة على نفط كركوك، اي ان الرسالة الاساسية واضحة الهدف الاكراد، لما يشكله وضعهم في شمال العراق من تحديات لوحدة التراب التركي ،**كما لا تخفي** تركيا تخوفها من خطورة التوترات المذهبية وانعكاسها على المنطقة ككل ومنها تركيا بالطبع، وجاءت نهاية العام 2007 لتبين صدق المخاوف التركية عن طريق تجديد تركيا لنهج العسكري عن طريق قيامها بعمليات عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني دون إذن امريكي التي وضعتها تركيا امام امر الواقع، ما جعلها تبرر السلوكات التركية بانها عمليات محدودة .[1]

---

[1]) محمد نور الدين." **تحوّلات في السياسة الخارجية التركية**".13-01-2007. نقلا عن http://www.iraq-ina.com/showthis.php?type=4&tnid=53:

يبدو أن المشكلة الكردية في تركيا تشكل أحد أهم مرتكزات السياسة التركيـــة وتوجهاتهـــا وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، ولا تقف عند هذه المشكلة، بل تتخوف من ظهور كيـــان كردي في دول الجوار ، ولما كان أكراد العراق قدا اقتربوا أكثر من هذا الطرح بتأسيسهم كيان شبه مستقل، فإن تخوف تركيا منهم أكبر بكثير من تخوفها من أكـــراد إيـــران وســـوريا معـــا وخصوصا بعد احتلال أمريكا للعراق، حيث أصبح هناك تحالف غير معلـــن بـــين الزعامـــات الكردية، وكذلك مع الحكومة الائتلافية في العراق،وبعد أن استطاع أكـــراد العـــراق فـــرض سيطرتهم المباشرة على إقليمهم مشكلين فيها نظما ومؤسسات مدنية وعـــسكرية أشـــبه بدولـــة مستقلة، وباتوا مصرين على إنشاء فدرالية حقيقية لهم، والتي إذا ما أصـــبحت واقعـــا، فإنهـا ستكون بمثابة خطر على تركيا، والتي تعتقد أن أكرادها، سيشجعون بقوة بأفكار مماثلة للعراق إذا سمحت لهم الفرصة، ولا سيما ان الاتحاد الأوروبي الذي يعد خيار تركيا الاستراتجي يلـح عليهم لإعطاء الأكراد حقوقهم الإنسانية، القومية، والثقافية. (1)

---

[1]) أحمد يوسف أحمد، وآخرون. احتلال العراق: **وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**. مرجع سبق ذكره.ص. 426

المبحث الرابع
تداعيات احتلال العراق على تركيا إقليميا ودوليا

إن إدراك تركيا المبكر لخطورة تداعيات احتلال العراق على الوضع التركي في شتى المجالات والتوجهات، وسعيها الحثيث لمنع الحرب، وعدم سماحها باتخاذ أراضيها ممرا لضرب العراق، لم يساعدها كل ذلك على التخلص من آثار وانعكاسات تلك الحرب عليها وعلى جوارها الإقليمي، بل كما يرى البعض أنه قد عمق من مخاطر وهواجس تركيا، **وعليه أصبحت الحرب على العراق نقطة فاصلة بين مرحلتين بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن القومي التركي،** حيث أفرزت تأثيرات وتداعيات مهمة على الثوابت التركية اتجاه العراق كما لاحظنا مع المشكلة الكردية، كما كان لها تداعيات اخرى محلية(الصراع العلماني- الإسلامي) وعربية(التنافس التركي- الإيراني والتنافس التركي- السوري) وإذا كانت تلك التداعيات لا تحظى بالأولوية في السياسة الخارجية والأمنية التركي، فإن التغير الأساسي في تداعيات احتلال العراق قد انعكس على علاقات تركيا مع المنظومة الغربية ككل (الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الاوروبي)، وذلك لما تمثله تركيا من مكانة إستراتيجية سواء كحلف (الولايات المتحدة) او كتوجه(الإتحاد الاوروبي)، بحيث اصبحت تركيا في مرحلة حرجة للموازنة بين مصلحتها وامنها الوطني، وبين استمرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية والإصرار على الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي، ما يجعنا نتساءل هل شكل احتلال العراق فعلا مرحلة فاصلة وقطيعة بين تركيا والولايات المتحدة واوربا وما اثره على تلك العلاقات؟

المطلب الأول: تداعيات احتلال العراق على العلاقات التركية - الأمريكية:

كانت تركيا على امتداد عضويتها في حلف شمال الأطلسي منذ 1952 ، وحتى عشية احتلال العراق حليف وثيق و وفي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم ككل لكن مع البدايات الأولى لهذه الحرب كانت تشير إلى افتراق السياستين التركية والأمريكية من خلال موقف تركيا الرافض للحرب، واحتلال العراق[1], وكما لاحظنا في الفصل السابق أن العلاقة بين الدولتين مبنية على مصالح متبادلة بل قد تتطابق في بعض القضايا والتصورات ولهم أهداف مشتركة، لكن المشكلة الكردية واحتلال العراق، وموقف الطرفين من كيفية التعامل مع الوضع في العراق وفي شماله بالضبط، هي الأسباب الرئيسية التي فتحت المجال لهذا التباين في العلاقات، خاصة إذا تعلق الأمر بإمكانية قيام كيان سياسي مستقل، يكون بمثابة ركيزة عدم استقرار في المنطقة الكردية من تركيا التي يجاورها حكم ذاتي كردي في العراق وبالتالي ما قد ينجر عن هذا الوضع من إمكانيات انتقال الظاهرة إلى الدول المجاورة ككل التي تعرف اقليات كردية، وعلى هذا الأساس ظل التعاون التركي- الأمريكي في التعامل مع العراق في اكثر الأحيان مصحوب بنوع من عدم الثقة التركية بالدوافع الأمريكية، وما لبث هذا ان ظهر للسطح في بدايات الحرب على العراق .[2]

جاءت ازمة احتلال العراق لتثبت تلك الشكوك في العديد من النواحي، وهو التخوف الذي جعل البرلمان التركي يرفض المذكرة المقدمة من الحكومة بشان دعم احتلال العراق، وكان هذا السلوك التركي نابع من إدراكها لمكانتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، وانه لا يمكن للحرب ان تقوم دون موافقة تركيا، لكن حينما وجهت الإدارة الأمريكية إنذارها الاخير لنظام "**صدام حسين**" في 18/مارس/2003، عندها ادرك صناع القرار الاتراك, ان كل الرهانات(ان امريكيا لن تقدم على احتلال العراق بدون معونة تركيا) التي عولوا عليها قد سقطت، و **اجتمع** رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير خارجيته، ورئيس اركان الجيش ان يبلغوا الإدارة الامريكية بانهم سيشاركون في الحرب وسيفتحون جبهة شمالية ، وان مذكرة ستقدم للبرلمان خلال ساعات للموافقة عليها، لكن يبدو ان الموقف التركي هذا جاء بعد فوات الاوان[*]، وبعد ان حسمت واشنطن قرارها بشن حرب على العراق اعتمادا على جبهة واحدة، هي الجبهة

---

1) أحمد يوسف أحمد، و آخرون.احتلال العراق: **وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا.** مرجع سبق ذكره .ص 418

2) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره.ص 383

(*) كان جواب "كولن باول" لنظيره "عبد الله غول" ، عندما ابلغه بقرار تركيا المشاركة في الحرب، رد عليه، بما مضمونه : شكرا لسنا بحاجة لكم،لكن إذا كنتم تريدون المساعدة فافتحوا فقط ممرا جويا لطائراتنا.

الجنوبية، وخلفت تلك النقطة الحاسمة تأثيرات سلبية على تركيا ،التي باتت تعيش حالة صعبة بين المطالب الأمريكية والمصالح الوطنية الخاصة بها ، ويزيد من تعقيد هذه الحالة تفاقم المشكلة الاقتصادية التي زادت حدتها بسبب الحرب على العراق، وتأثيراتها الضارة على كافة قطاعات الاقتصاد التركي، وارتباط الاحتلال بتهديد الأمن والسيادة التركية.[1]

ربما تكون تركيا قد ارتكبت من الناحية الإستراتيجية خطأ فادحا بدفعها واشنطن إلى البحث عن حلفاء آخرين في المنطقة، عندما رفضت عبور القوات الأميركية إلى العراق، وهو ما دفع تركيا لأن تكثف من زياراتها الرسمية للولايات المتحدة، لتجد لنفسها مكان على الأقل في ترتيبات العراق بعد الاحتلال، وبالرغم من الجهود الحقيقية التي بذلتها بعد الاحتلال لاستعادة مكانة تركيا الإستراتيجية بالنسبة لأمريكا، فإنها لم تحول بينها وبين تأثيرها على طبيعة العلاقات.[2] **وبناء على ذلك يمكن أن نرصد النتائج التالية على العلاقات التركية- الأمريكية:**

- إن قرار تركيا بعدم المشاركة في الحرب، أرغم أمريكا على خوض اختبار عسكري صعب بدون تركيا، وشكل النجاح الأمريكي في هذا الصدد ضربة قوية "**لقيمة تركيا العسكرية**" بالنسبة إلى السياسات الأمريكية، وافقدها أهميتها التي كانت جوهر العلاقات التركية- الأمريكية،خلال الحرب الباردة, ومع ظهور توترات عرقية دينية في المحيط الإقليمي لتركيا في التسعينات،و مع احتلال العراق، واحتمال إقامة قواعد عسكرية دائمة للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، فإن القيمة العسكرية لتركيا ستتراجع كثيرا بالنسبة لامريكا التي تستطيع بذلك و بنفسها ،ان تقوم بأية عملية دون الرجوع إلى وكيل او حليف في اي عملية عسكرية قد تقررها في المنطقة.

- نظرا للطبيعة العسكرية للعلاقات التركية- الامريكية فإن ابتعاد تركيا عن الولايات المتحدة في مرحلة بالغة الاهمية للمشروع العالمي الامريكي(الإمبراطوري) لمواجهة الإرهاب، قد ترك اثر سلبيا بالغا في النظرة الامريكية إليها وإلى المؤسسة العسكرية التركية ، وقد حمّلت الإدارة الامريكية بلسان "**بول وولفويتر**" مساعد وزير الدفاع ، المؤسسة العسكرية التركية مسؤولية عدم مشاركة تركيا " **بدورها الريادي**" في السياسة التركية، وانها لم توجه إشارات قوية إلى الحكومة والبرلمان للموافقة على المشاركة في الحرب، الامر الذي قد تنجر عنه عواقب في المستقبل على التوازنات الداخلية في تركيا، وعلى اللعبة السياسية الداخلية بين الصراع التقليدي للمؤسسة

---

[1]) علي عبد الصادق. إيران- تركيا والحرب الأمريكية- العراقية.مرجع سبق ذكره. ص 69

[2]) غازي دحمان." **تركيا والشرق الأوسط في الميزان الأميركي** " .نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B0862A4B-BBD5-4B2B-B31C-EC222B25C269.htm

العسكرية مع الحكومات التي تحكم تركيا، وعليه ما قد ينجر عنه من تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، وما سيترتب عن ذلك من تراجع للديمقراطية[*].

- على الرغم من الصدع الذي تركته الحرب العراقية في العلاقات التركية- الأمريكيـــة إلا أن إدراك الطرفين أهمية استمرار هذه العلاقات في إطار المصالح المشتركة برز في أكثــر مــن محطة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب.حيث بعدما أن أبعدت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا عن العراق وخاضت الحرب لوحدها، لكن تعثر العمليات العسكرية الأمريكية في الأيام الأولى للحرب دفع وزير الخارجية الأميركي "**كولن باول**" إلى زيارة أنقرة في 02/أفريل/2003 وطلب المساعدة من أنقرة، وأعلن عبد الله غول أنها تسمح للطائرات الأميركية بالهبوط في تركيا فـــي طريقها إلى العراق لأسباب إنسانية، كما أعلن **غول** أن تركيا داخل التحالف.[1]

- التجاهل الأميركي المستمر، لتركيا بكل أطيافها السياسية والأيديولوجية، يشير إلــى أن ثمــة إستراتيجية اميركية جديدة تهدف إلى إرباكها والتقليل من اهميتها . فحزب العمال الكردســتاني ليس مهيمنا في العراق، بل أساس هذا التواجد هو أن الولايات المتحدة، تدعم و تحمي الــرئيس العراقي "**جلال الطالباني**"، و رئيس حكومة إقليم كردستان "**مسعود البــارزاني**"، وترى تركيا أن اميركا تستطيع لو ارادت إنهاء حزب العمال في ايام، في إشــارة منهــا ان الإدارة الأميركيـــة الحالية تدعم اكراد العراق لأنها تريد إقامة قواعد عسكرية هناك، خاصة ان المنطقة الكرديـــة تحتوي 41% من نفط العراق، فإذا كانت تتعاون مع الجيش التركي في عمليتها في افغانـــستان وتقوم بعمليات واسعة في الجبال افغانستان الوعرة فكيف لها لا تستطيع التعــاون مــع تركيـــا لمكافحة حزب العمال الكردستاني .[2]

- مع استمرار المقاومة العراقية ضد القوات الامريكية، وسقوط القتلى الامريكيين، و من العديد من الدول من بينها تركيا، اعادت الإدارة الامريكية طلب المشاركة العسكرية من العديــد مــن الدول من بينها تركيا، وقد وافقت تركيا على مساهمتها في المساعدة على "**حفظ الــسلام**" فـي العراق في اثناء زيارة "**غول**" إلى واشنطن.

- تبنى مجلس النواب التركي في 27/اكتوبر/2003 مذكرة الحكومة التركية، ومنحها صلاحيات إرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق بناءا على طلب واشنطن.

(*) انعكست مظاهر الاستياء الأمريكي في حادثتين:الأولى في كركوك في نهاية أفريل 2003، عندما اعتقل الأمريكيون أفراد من القوات الخاصة التركية الموجودة أصلا في كركوك، بتهمة التحضير لعمليات تفجير واغتيال، **والثانية** في مطلع جويلية عندما اعتقلت القوات الأمريكية جنودا أتراك من القوات الخاصة في السليمانية بتهمة الإعداد لاغتيالات، وقد غطت وجوههم بأكياس على غرار معتقلي غوانتنامو ، وهو ما أثار المؤسسة العسكرية التركية وحدث خلال مع البنتاغون في الكثير من القضايا.

[1]) أحمد يوسف أحمد، وآخرون. احتلال العراق: **وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا.** مرجع سبق ذكره.ص 419

[2]) غازي دحمان." **تركيا والشرق الأوسط في الميزان الأميركي** " مرجع سبق ذكره.

- موافقة الولايات المتحدة في إطار إرسال القوات التركية إلى العراق على منح تركيا قرضا ب 8.5 مليار دولار.

- كما بدأت الولايات المتحدة تبدي نوع من الموافقة على التنسيق مع أنقرة في شأن مكافحة نشاطات عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

كما ظهرت في فترة ما بعد احتلال العراق ، أفكار لدى صناع القرار في الإدارة الأمريكية تنادي بضرورة أن تتخذ واشنطن خطوات عاجلة لحماية التحالف التركي - الأمريكي وترميم الخلل الذي حدث بين الطرفين في إدارة الحرب وذلك من خلال الآليات التالية:

- جعل تركيا شريكا رئيسيا في عملية السلام، ولعب دور الوسيط في التسوية السياسية مع مختلف الأطياف العراقية الداخلية المختلفة، وحتى في الجوار الإقليمي وعملية السلام العربي- الإسرائيلي.

- العمل والتنسيق مع كل من حكومة إقليم كردستان في شمال العراق، و القيادات التركية لمنع نشوب مضاعفات نزاعية، خاصة حول المناطق الغنية بالنفط في مدينة كركوك .

ويبدو أن كل تلك الآليات، كانت تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت الضوء الأخضر لضرب حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، و من الممكن السكوت عن التدخل التركي في شمال العراق.[1]

إذن إن افتراق السياستين التركية والأمريكية في الشان العراقي لا يقلل او يلغي من تقاطع مصالح الطرفين في اكثر من دائرة جيوسياسية، فحاجة تركيا إلى الدعم الاميركي في القضية القبرصية والخلافات مع اليونان وارمينيا، وفي تسهيل عملية الدخول إلى الاتحاد الاوروبي ومواجهة النشاطات الاصولية المهددة للنظام العلماني، كما ان حاجة امريكا إلى تركيا في ترسيخ النفوذ في البلقان واسيا الوسطى وافغانستان واستمرار الحاجة إليها كورقة ضغط عند الضرورة في الشرق الاوسط، وكحليف مسلم غير عربي للدولة الإسرائيلية في المنطقة والعالم تبقي على استمرارية العلاقة في المستقبل.[2]

---

[1]) Rajan Menon and S. Enders Wimbush." Is The United States Losing Turkey?". Hudson Institute.25 March 2007. http://www.hudson.org/files/pdf_upload/Turkey%20PDF.pdf p.3 .

[2]) أحمد يوسف أحمد، وآخرون. احتلال العراق: **وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**. مرجع سبق ذكره.ص 420

المطلب الثاني: تداعيات احتلال العراق على علاقات تركيا - عربيا و أوروبيا:

1/ تداعياته على العلاقات التركية - العربية:

شكلت أزمة الحرب واحتلال العراق إلى حد ما، نقطة تحول في السياسة التركية نحو محيطها الإقليمي العربي(الإسلامي)، والدول الأوروبية تحديدا، وعليه إن تغير الوضع القائم في العراق الذي كان قبل الاحتلال، كان يثير العديد من دول الجوار العراقي وفي مقدمتها -سوريا و إيران بالإضافة إلى تركيا، ولعل النقطة المشتركة لتلك المخاوف هي احتمال قيام كيان كردي فدرالي في مرحلة أولى ومستقل في مرحلة لاحقة، وكان هذا العامل المحرك للحكومة التركية(حزب العدالة والتنمية) ، لإيجاد الية تنسيق بين معظم دول الجوار الجغرافي للعراق وعليه كانت هناك سلسلة من الدعوات قبل الحرب في نهاية جانفي 2003، ثم في ماي 2003 بعد انتهاء الحرب، ثم في أواخر أكتوبر 2003 توجت بعقد ثلاثة اجتماعات على التوالي في اسطنبول وطهران ودمشق لبحث المسالة العراقية، هذه الآلية كانت من عوامل تقريب تركيا **إلى جوارها العربي والإسلامي، يقابله برودة ملحوظة وانخفاض في نسبة العلاقات مع إسرائيل** مع امتناع المسؤولين الأتراك الحكوميين عن زيارة إسرائيل ، واتهام أنقرة إسرائيل بشراء اراض في مناطق النفط العراقية في الشمال, **فضلا عن افتراق السياستين التركية - الإسرائيلية** في الموقف من تقسيم العراق، وعلى النفوذ الاقتصادي الذي استبعدت منه تركيا لصالح الشركات الإسرائيلية باسماء اخرى.(1)

كان ايضا لعدم مشاركة تركيا في الحرب ضد دولة (عربية) العراق، اثر بالغ في الراي العام العربي الذي ارتبطت تركيا في ذاكرته بالموقف من ضم " **لواء الإسكندرون**"(*) **في عام** 1939 وبالتطلع التركي الدائم إلى ولاية الموصل - كركوك - في العراق، وبعلاقاتها التحالفية مع إسرائيل منذ عام 1949، وتهديداتها لسوريا في خريف 1998، لذلك كانت كل تلك العوامل

---

1) المرجع نفسه. ص 421

(*) وترجع مشكلة لواء اسكندرونة "أو الإسكندرون" إلى 1921/10/20 عندما أقرت فرنسا وتركيا في اتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين سوريا وتركيا بإقامة نظام إداري خاص لمنطقة اللواء علماً أن فرنسا كانت أقرت في وثيقة رسمية عام 1920 بتبعية اللواء لسوريا. وشكلت اتفاقية أنقرة مدخلاً لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص، وتقديم التسهيلات للأتراك منها جعل اللغة التركية لغة رسمية في اللواء وتضخيم الوجود السكاني التركي فيه، وفي إطار خطة لفصل اللواء عن سوريا وضمه إلى تركيا عقدت الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات مع فرنسا منها اتفاقية أنقرة للصداقة وحسن الجوار في 1926/5/30، واتفاقية أخرى للغرض نفسه في 1926/6/22، وفي عام 1938 أجر ت تركيا بالتنسيق مع فرنسا انتخابات في اللواء زورت نتائجها وبموجبها حققت الأقلية التركية أغلبية في المجلس الأعلى لإدارة اللواء، وقد فاز الأتراك بـ 22 مقعداً والعرب السوريون بـ 18 مقعداً، وفي العام نفسه اجتاحت القوات التركية اللواء دون أن تتحرك فرنسا (الدولة المنتدبة على سوريا) ضد الاجتياح التركي. وهكذا اتفقت فرنسا وتركيا على أخذ اللواء من سوريا فقد وقع البلدان في 1939/6/23 اتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه في السيادة التركية وأصبح يعرف باسم "**هاتاي**".

تشير، إلى أن لو كانت تركيا شاركت في الاحتلال أو دخلت قواتها إلى العــراق، لكـــان ســـببا أساسيا لإحياء (الذاكرة الإستعمارية) في فترة سيطرة العثمانيين على الوطن العربـــي، ويفـــتح مجال جديد لسوء العلاقات العربية - التركية ولا سيما أن الحرب افتقدت إلى مسوغها القانوني الدولي، ولاحقا إلى مسوغها الأخلاقي بسبب عدم ثبوت الذرائع التي خاضت الولايات المتحـــدة الأمريكية من أجلها الحرب. إن الارتياح العربي لعدم مشاركة تركيا في الحرب حال دون بداية مرحلة جديدة من الشكوك المتبادلة ، وكان هذا الموقف التركي مساعدا على تطوير العلاقـــات التركية في الوطن العربي، لاسيما مع سوريا ، ومع أن موقف البرلمان التركي فـــي أكتـــوبر 2003 وافق على إرسال قوات تركية إلى العراق قد أثار حساسيات تاريخية ولا ســـيما داخـــل العراق إلا أن تراجع تركيا عن هذه الخطوة لاحقا، بسبب تخلي أمريكا عنها ومعارضة معظـــم فئات الشعب العراقي ، قد حال دون دخول العلاقات التركية- العربية مجددا في دائرة الشكوك والحساسيات المتبادلة، كما أن إشارات وتحذيرات الإدارة الأمريكية، في إقدامها على مبـــادرات جديدة للتدخل في الشرق الأوسط وفي المنطقة عموما في المستقبل المنظور،ترى تركيـــا بأنـــه يضر بمصالح تركيا القومية مباشرة، وعلى سبيل المثال فإن أي تهديد أمريكي لإيران أو سوريا اوكليهما، سيكون له اضراره الخطيرة على المصالح الوطنية التركية، لذلك تركيـــا مـــن هـــذه الرؤية، تحركت قبل الاحتلال وبعده، للعمل على مسارين اساسيين:

اولهما: الحفاظ على علاقاتها مع لإدارة الأميركية والنهوض بها، وفق ضوابط لحدود الاستقلال والتبعية، بمعيار المصالح الوطنية التركية.

ثانيا: تطوير منظومة جديدة من العلاقات الإقليمية ، وبالذات مع سوريا وإيـــران، بخـــصوص الازمة العراقية، ومع مصر والسعودية والسلطة الفلـــسطينية بخـــصوص الـــسلام -العربـــي الإسرائيلي. [1]

2/ تداعياته على العلاقات التركيه- الاوروبيه:

وصلت العلاقات بين الاتحاد الاوروبي وتركيا, إلى ادنى مستوياتها حتى تاريخ الاحتلال، في ظل الإصرار التركي مع المماطلة والرفض الاوروبي، ما جعل بعض القادة والسياسيين يصف هذه العلاقة على انها " **قطاران يسيران في اتجاه التـــصادم** " على غرار تعبير وزير خارجيـــة المانيا السابق "**يوشكا فيشر**" في الوقت الذي **تتضح فيه ازمه الجبهه الشرقيه لاوروبا (إيران،**

---

[1]) عبدالله التركماني ."**تركيا ومحيطها الإقليمي**".في الأصل ورقة قُدمت في إطار ندوة " **تركيا والعرب والرهانات الإستراتيجية** " خلال الفترة من 8 – 10 تشرين ثاني/نوفمبر 2006 في تونس. نقلا عن: http://www.syriakurds.com/2007/derasat/turkia.htm

العراق، سورية، صراع الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، وجنوب القوقاز) وتبرز فيه الأهمية القصوى التي تتمتع بها تركيا بالنسبة للأمن الأوروبي.

كانت أوروبا تظهر عدم اهتمامها بالعلاقات التركية- الأوروبية، و رغم أن تركيا لعبت ورقة التنازلات الواحدة تلوى الأخرى لتحقيق العضوية الكاملة، خاصة مع قدوم حزب العدالة والتنمية الذي كثف من عمليات الإصلاحات المختلفة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى اعتماد ورقة المشكلة القبرصية(*) لأن تكون بوابة تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فقد كان رئيس وزراء تركيا "**أوردغان**" أول مسؤول تركي يبدي مرونة ويعرب عن إصراره على حل القضية القبرصية سريعا، كما أعلن أن تركيا موافقته ،على كل الحلول المقدمة من طرف للأمم المتحدة ، كما أعربت تركيا عن استعدادها لبدء مفاوضات الحل،لم تبدي أوروبا والاتحاد الأوروبي أي اهتمام أو ترحيب بتلك الإصلاحات، كما باتت الشؤون التركية الداخلية عقبة جدية امام تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، لكن يرى المراقبون للوضع التركي، **أن ابتعاد الموقف التركي عن الموقف الأميركي إزاء الحرب على العراق له تاثيره البالغ في انفتاح تركي- اوروبي متبادل**، حيث شعرت تركيا انها اقرب إلى اوروبا اكثر من اي وقت مضى في نظر الأوروبيين (خاصة فرنسا والمانيا) خاصة مع توافق مواقف تركيا مع الماني وفرنسا في ما يتعلق بضرورة استنفاذ الطرق السلمية قبل ضرب العراق، ورفضها للمشاركة في العملية العسكرية ضد العراق، كما اعربت اوروبا بعد الاحتلال على ترحيبها بهذا الابتعاد (التركي- الاميركي)، وترجم هذا الترحيب بمزيد من الدعم الاوروبي، ولاسيما المانيا لانضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي، و بدا ذلك لحزب العدالة والتنمية ان المستقبل الاوروبي مفتوح اكثر من اي وقت مضى ، فانعكس ذلك في مزيد من الإصلاح السياسي الداخلي وفقا لمعايير "**كوبنهاجن**".(1)

على الرغم من ان المبادرات الاوروبية نحو تركيا، لا تعدو ان تكون مواقف ترحيب لم تترجم إلى سياسات ملموسة في ارض الواقع ، وعلى الرغم من انعكاسات المسالة الكردية على العلاقات الاوروبية ـ التركية في السابق، التي ساهمت في تدهور العلاقة والتي ساهمت في

(*) وتعود جذور المشكلة إلى بداية القرن الحالي عندما انتقلت الجزيرة إلى السيادة البريطانية عام 1878 بموجب اتفاق خاص بين بريطانيا والدولة العثمانية بعد أن كانت تتبع للأخيرة منذ عام 1517 ثم تخلت تركيا عن كامل حقوقها في الجزيرة بموجب معاهدتي سيفر 1920 ولوزان عام 1923 وبقيت الجزيرة تحت السيطرة البريطانية حتى عام 1960 حين تم الإعلان عن استقلال قبرص وتعيين الأسقف مكاريويس أول رئيس لها إلا أن الجزيرة التي يشكل اليونانيون فيها نسبة 80 بالمئة من السكان والأتراك نحو 20 بالمئة ظلت موضع جذب وخلاف ونزاع بين تركيا واليونان لأسباب تتعلق بالدول الإقليمي لكل منهما. وتعقدت المشكلة أكثر عندما دخلت القوات العسكرية التركية عام 1974 الجزيرة واحتلت القسم الشمالي منها والذي تقدر مساحته بنحو 38 بالمئة من مساحة الجزيرة وتحتوي على 70 بالمئة من الموارد الطبيعية فيها.

1) أحمد يوسف أحمد، وآخرون. احتلال العراق: **وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**. مرجع سبق ذكره.ص 422

صياغة الموقف الدولي بتجريم الأعمال التي تقوم بها تركيا ضد حزب العمال الكردستاني واعتبار سجلات تركيا في ناحية انتهاك حقوق الإنسان عريقة ، خاصة مع وجود نصف مليون كردي يعيشون في أوروبا حسب التقديرات المختلفة يتوزعون أساسا في ألمانيا ثم السويد ففرنسا فباقي غرب أوروبا[1]. **فبعد احتلال العراق وتزايد أهمية الجبهة الشرقية لأوروبا، يتضح الماسة الحاجة الأوروبية لتركيا كجدار فاصل ضد الأخطار الأمنية في الشرق الأوسط سواء الناتجة عن الاحتلال أو المتعلقة بالنظم التي يصنفها الغرب على أنها أصولية وتصدر الإرهاب وبالتالي تشكل خطرا على المجتمعات الأوروبية**، غير أن المعضلة الأساسية التي تواجهها سياسة الاتحاد الأوروبي نحو الوصول إلى منظومة أمنية أوربية مشتركة لا يبدو أن بإمكان أوروبا بناؤها دون تجاوز تركيا، وعليه ترى تركيا من موقعها الإستراتيجي والحساس بالنسبة لأوروبا، أن لا تعاون مع الاتحاد الأوروبي ،إن لم تتعاون أوروبا مع القضايا التي تعتبرها تركيا اساسية وحيوية بالنسبة لمصلحتها وامنها القومي، خاصة فيما يتعلق بالأكراد، حيث تشترط تركيا أن جميع المحاولات المبذولة في سبيل التوصل إلى تفاهم أوروبي- تركي حول اسلوب معالجة المسالة الكردية، ان تتجنب اوروبا تدويل القضية ، وان تتجنب الحلول التي تستهدف تغيير الوضع القائم داخل الحدود التركية، ولا يجوز للاتحاد الأوربي ان يفرض على تركيا تنازلات اكثر في القضية او حتى الإشارة إلى حلول إقليمية مشتركة للمسالة، كعقد مؤتمر دولي حول كردستان، او حتى المساندة الإعلامية لقضايا الاكراد في تركيا.[2] كما ان تطوير سياسات اقتصادية وامنية تعاونية اوروبية مع دول البلقان ، سيكون من المستحيل عمليا على الصعيدين الاقتصادي والجغرافي، ان تكون هناك مصداقية للاتحاد الاوروبي بوصفها سياسة خارجية فاعلة، دون المرور بتركيا، كما ان تجربة تركيا في العمل وإدارة الاوضاع الاقتصادية في البلقان ومع دول البحر الاسود، سيكون من السهل التعامل الاوروبي مع تركيا للوصول إلى هذه الاسواق بالإضافة إلى منع قيام تكتل اقتصادي قوي قد يشكل منافسا خطيرا للاقتصاد الاوروبي, خاصة وانه يضم دول قوية كروسيا، كما تعد تجربة تركيا الداخلية في مواجهة الجريمة المنظمة و مكافحة المخدرات قد يكون الحاجز الكبير في تجاوز تجارة المخدرات التي تتدفق من اسيا عبر تركيا إلى اوروبا.[3] كما تشكل تركيا بموقعها الجغرافي الممتد إلى الشرق الاوسط بوابة اوروبا إلى الشرق الاوسط خاصة في ظل اسعار النفط المتزايدة،مع ارتفاع

---

[1]) السيد عبد المنعم المراكبي. **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني** في العراق:الأكراد دراسة حالة. مرجع سبق ذكره.ص 139

[2]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره.ص 403

[3]) Michael Emerson and Nathalie Tocci . " Integrating EU and Turkish Foreign". CEPS Turkey in Europe Monitor No. 7, July 2004 . p 57

الاحتياجات الأوروبية للطاقة، كما يمثل تفجر الوضع في الشرق الأوسط وما تمثله تركيا بامتدادها على الشرق الأوسط من إمكانية امتداد النزاعات إلى أوروبا عن طريق تركيا وعليه بات على أوروبا أن تطلق حوارات داخلية حول إيجابيات وسلبيات اندماج تركيا في الشؤون الأمنية والدفاعية خارج عضوية الناتو، من شأن مثل هذا الحوار أن يدرج تركيا في المنظمة الأمنية الغربية لحماية مصالحها من الأخطار الشرقية.[1]

لذلك يبدو من حيث المبدأ، أن مصالح الاتحاد الأوروبي والمصالح التركية في العراق متقاربة فمن مصلحة تركيا العامة، وجود شريك جغرافي مستقر كما تكون من مصلحة تركيا قيام ديمقراطية سلمية في العراق، وعليه من مصلحة تركيا إيجاد نظام في العراق يكفل الأمن والعلاقات الرسمية بين دول الجوار، ولم تعارض تركيا الأوروبيين في طبيعة النظام الحكم الذي سيكون في العراق مركزي أو فدرالي، شريطة وضع حد للعنف و إيجاد طريقة سريعة لاستتباب الأمن، تكون بمثابة ضمان لاستقرار العراق وسلامة اراضيه وبالتالي ضمان الاستقرار والسلامة الإقليمية، والتي بدورها تعتبر العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار في المناطق التركية المتاخمة الخاصة بها، والذي سيكفل الأمن وعدم انتشار الأزمة إلى اوروبا.

ومع ذلك ، وبالنظر إلى جوارها ، فحساسيات تركيا فيما يتعلق بالتطورات في العراق تتجاوز الشواغل العامة, من معظم الجهات الفاعلة في الاتحاد الاوروبي ، و في ضوء استمرار عدم الاستقرار في العراق ، قد يؤدي ذلك إلى التهديد الفعلي لوحدة الدولة التركية , ومن ثمة سيؤثر في سير عمليات الانضمام للاتحاد الاوروبي , ومسارها نحو العضوية , كما من شانه ايضا ان يقوض جهود تركيا الرامية إلى تحقيق إصلاحات داخلية للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي و إرساء الديمقراطية, **من خلال اضطرار تركيا مرة اخرى للجوء إلى الوسائل العسكرية في العراق، كما يرى البعض ان الاكراد التركيين ينظرون إلى الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي إذا كان احتمالا واقعيا, في المستقبل المنظور , فمن المرجح ان يفضلوا ان يكونوا جزءا من الاتحاد الاوروبي, افضل من ان يكونوا جزء من كردستان مستقلة مع شمال العراق,** كما يرى البعض ان السيناريو المستقبلي المحتمل للعلاقات التركية - الاوروبية في العراق سيكون مبني على اساس التعاون والاتفاق انطلاقا من الاهداف المشتركة الخاصة بعائدات النفط وتقاسم المشاريع الاستثمارية لشراكات التي تكلفها الامم المتحدة بإعادة الإعمار في العراق على الرغم من ان هذا السيناريو يتطلب التنسيق بين الاتحاد الاوروبي و الاطراف الفاعلة في

---

[1]) هاينكس كرامر.ت: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مرجع سبق ذكره.ص 371

العراق[1]، موقف تركيا والاتحاد الأوروبي هذا، من شأنه أن يحسن من صورتهم في أعين العناصر الفاعلة المحلية وبالتالي رفع لاستعداد لقبول الدور السياسي للاتحاد الأوروبي، و ذلك من شأن تركيا أن تسهم فيه وتقدمه للاتحاد الأوروبي تحقق بوصفها فاعل أساسي ومحوري في منطقة الشرق الأوسط في اثنين من الطرق الرئيسية:

أولا : أن تركيا تقف بالفعل كعنصر فاعل في الشرق الأوسط ، مع علاقات سليمة مع جميع الأطراف المتصارعة في الشرق الأوسط، ورغم أنها لا تملك الأدوات اللازمة للحث على وضع حد للعنف واستئناف المفاوضات ، فإنه يمكن أن تكون بمثابة المساعد لجمع الأطراف المختلفة في الشرق الأوسط فعلى سبيل المثال ، خلال حكم حزب العدالة والتنمية قام الرئيس السوري "**بشار الأسد**" بزيارة إلى تركيا ، ونقل الرئيس السوري وجهات نظره بشأن إمكانية إعادة إطلاق مسار ثاني ، لحل الأزمة والتقدم في عملية السلام للصراع المحتدم بين سوريا ولبنان من خلال تركيا، ودعا '**الأسد**' تركيا إلى التعبير عن هذه الآراء السورية إلى إسرائيل. بما تشغله تركيا من علاقات حسنة مع إسرائيل، الحدث في حد ذاته على الرغم من أن تركيا لا يمكن ان تحفز إلى إعادة إطلاق السلام بهذه العملية ، لكن يمكن ان تلعب دور الوساطة، فيما يتعلق بالنزاعات العالقة في الشرق الأوسط ، كما بات ينظر الإتحاد الأوروبي للدور الوسيط الذي تقوم به تركيا انه فعال بحكم القرابة والجوار الجغرافي، وبالتالي اصبح الإتحاد الأوروبي اكثر استعداد لدعم تركيا للعب دور الوسيط.

ثانيا : نظرا لعضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي، تستطيع تركيا ان تكون بمثابة جسر بين الاتحاد الاوروبي والعالم الإسلامي ، بوصفها عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويمكن للاتحاد الاوروبي ان يدعم تركيا داخل هذه المنظمة لتقديمها على انها النموذج الإسلامي العلماني الغير متطرف، والذي يتعامل وفق المعايير الراسمالية وقوانين اقتصاد السوق.[2]

وعليه باتت هناك نتيجه اساسيه، لا يمكن للإتحاد الاوروبي ولا خططه نحو تطوير سياسه خارجيه وامنيه مشتركه تجاهلها او إقصاؤها، فإذا كان الاتحاد الاوروبي يطمح إلى ان يصبح فاعلا رئيسيا في الجوار الإقليمي لاوروبا الشرقية , ولا يفضل التراجع نحو التوسيع سعيا منه إلى تامين معظم الحدود الخارجية , بإدراج تركيا إلى السياسة خارجية مشتركة يتيح فرصا حقيقية و مزايا كبيرة له، وإذا كان العكس في هذه الحالة سيكون الوضع مختلفا بالنسبة للاتحاد

---

1) Michael Emerson and Nathalie Tocci." Turkey as a Bridgehead and Spearhead Integrati ng EU and Turkish Foreign Policy". Centre for European Policy Studies .EU -Turkey Working Papers No. 1/August 2004.p 21

2) ibid.p22

الأوروبي إذا رفض عضوية تركيا في المستقبل ، ومع هذا السيناريو فإن إقدام الاتحاد الأوروبي،على التوسعة نحو دول أوربا الشرقية، مع إقصاء تركيا ينطوي على مجازفة وزعزعة للاستقرار في تركيا ، مما يعني إضفاء الفوضى على المنطقة، خاصة وأن تركيا تعد الركيزة المحاطة بمجموعة من المناطق التي تمثل جل الشواغل الأمنية للاتحاد الأوروبي ، في منطقة البلقان إلى القوقاز و آسيا الوسطى ، وصولا إلى العراق ، و الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، إذن من مصلحة الاتحاد الأوروبي الاستفادة من المزايا المحتملة لدمج تركيا، من عوامل موضوعية جغرافية , إضافة إلى القدرات العسكرية والموارد البشرية و المدنية التي يمكن نشرها بسهولة في أوراسيا والشرق الأوسط, كما تعد التجربة التركية الديمقراطية سابقة ايجابية قد تكون نموذج إلى جيرانها العرب.

شكل احتلال العراق تحديا مصيريا لتركيا، لأن العراق تاريخيا وجغرافيا وبسبب تركيبته العرقية، امتداد للأمن القومي التركي، ولأن التوازنات الداخلية في العراق انعكاس للتوازنات الإقليمية ، لذلك سعت تركيا سواء في عهد الحكومات السابقة أو بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منع نشوب الحرب في الأساس، وقد حاولت تركيا كل الجهود الفردية والجماعية من خلال التنسيق مع دول الجوار الجغرافي للعراق، ومع ذلك سارت تركيا في خط مواز اخر يتمثل في المشاركة في الحرب في حال كانت حاصلة لا محالة، إلا ان قوة الدفع على هذا الخط كانت اضعف من خط الرهان على عدم إمكانية نشوب الحرب من دون تركيا، ومعنى ذلك ان هذا المسار كانت فيه تركيا مرغمة لما يمثله الوضع الراهن من اخطار مباشرة على الكيان التركي في حد ذاته، كما تركت الحرب العراقية الداخلية المحتدمة بعد الاحتلال انعكاساتها الجيوسياسية على مجمل الوضع التركي[1]. إذ اصبحت تركيا خارج المعادلة العراقية وخارج التاثير المباشر في التوازنات العراقية الداخلية، وقابل ذلك صعود بارز للدور الكردي وللدور الإيراني والشيعي في العراق، كما شكل احتلال العراق واندلاع الحرب من دونها، نقطة انعطاف تارخية في علاقات تركيا المحورية مع الولايات المتحدة والاوروبية، خاصة وان الولايات المتحدة الامريكية قد وجدت لنفسها نقطة ارتكاز جديدة في المنطقة وفي العراق، والتي تقلل من القيمة العسكرية لتركيا، كما وجدت تركيا نفسها بعد الحرب اكثر قربا من الاتحاد الاوروبي، وكان ابتعادها عن الموقف الامريكي في الحرب دافعا إلى مزيد من الإصلاحات السياسية انسجاما مع معايير كوبنهاجن، كما وجدت تركيا نفسها اكثر قبول لذا الدول العربية

---

[1]) أحمد يوسف أحمد، وآخرون. احتلال العراق: **وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**. مرجع سبق ذكره .ص 423

والشارع العربي، وانعكس ذلك تنسيقا معقولا مع بعض الدول العربية لاسيما مع سوريا، ولم تعد الحرب العراقية تأثيراتها في الداخل التركي،حيث كان لافتراق تركيا عن أمريكا واقترابها من أوروبا بسبب الحرب العرقية، دور تشجيع للإصلاحات السياسية الداخلية ، وتراجع دور الجيش نسبيا في الحياة السياسية، كما في حضوره القانون في المؤسسات ولاسيما مجلس الأمن القومي، **كما أثبت احتلال العراق نتيجة أساسية** انعكست إيجابيا على السياسة الخارجية التركية، وعلى تصورها لأمنها بصورة خاصة، حيث بينت إدارة تركيا للحرب الخليج الثانية وغزو العراق، مدى تطور تصورات أمنية تركية منفصلة عن حلفائها الغربيين سواء الولايات المتحدة أو حتى أوروبا، مبنية على **أساس المصلحة الوطنية و دعم الاستقرار في الجوار الإقليمي،** ومن هذا المنطلق رغم الصدع الذي أصاب العلاقات التركية- الأمريكية فهذا لا يعني أو يحتم انقطاع العلاقة بينهم، **فالحاجة المتبادلة لكل طرف في أكثر من قضية ومكان من مناطق العالم، تبقي على استمرارية هذه العلاقة، كما ان الإدراك الغربي للقيمة الإستراتيجية التي تلعبها تركيا** في **المناطق المختلفة التي تشهد عدم استقرار، جعلهم ينظرون إلى تركيا من زاوية ما تقدمه من ادوار هامة للمنظومة الأمنية الغربية وهكذا بدا واضحا ان السياسة التركية التي كانت تعاني من اضطرابات في الاختيارات والتوجهات فقد اصبح يتجه اكثر فاكثر،لربط تركيا بالسياسات الغربية.**

خاتمة

خــاتمــة

يبقى الوصول إلى رؤية تفسيرية عقلانية وواضحة في تحليل السياسة الخارجية من بين المسائل العلمية المعقدة جدا، خاصة في المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة و التي كانت بمثابة انعطاف كمي ونوعي في مسار العلاقات الدولية، بشقيها الوقائعي و التنظيري. فمنذ نهاية الحرب الباردة أخذت منظومة جديدة ذات أبعاد عالمية في التشكل، ملقية بتأثيراتها على مختلف الدول والفواعل ، وكذلك على مختلف التوازنات الدولية القائمة، في سياق دولي يمتاز بسرعة تطور الأحداث في أكثر من منطقة في العالم.

حيث كانت تركيا و لفترة طويلة بمثابة بوابة أمامية لحلف دفاعي، ساهم بفعالية عظمى في دعم الحريات والقيم الديمقراطية الغربية في مواجهة الإتحاد السوفياتي، كما تميزت السياسة الخارجية التركية منذ تاسيس الجمهورية في 1923، بانها كانت في اتجاه واحد:اوروبا والغرب واستمرت هذه السياسة والإستراتيجية حتى فترات قريبة من حرب الخليج الثانية، ووصولا إلى احتلال العراق، حيث حملت بدايات الالفية الثالثة من المتغيرات و المعطيات الجيوستراتيجية ما انعكس وسوف يواصل تاثيراته على واقع تركيا في الداخل وموقعها في المعادلات الإقليمية والدولية.

على المستوى الداخلي: لم تعد التفسيرات التقليدية للسياسة الخارجية التميزية بين السياسة الداخلية والخارجية ذات جدوى تحليلية، خاصة لتزايد الترابط بين ما هو داخلي وخارجي، ففي الداخل انفرد وللاول مرة حزب ذو جذور إسلامية، **وهو "حزب العدالة والتنمية"** وباكثرية ساحقة، بالسلطة التشريعية والتنفيذية، وإن كان هذا المعطى قد وفر استقرارا على مستوى هاتين الهيئتين ،إلا انه وضع سلطات الدولة المتجدرة والصيغة الفلسفية القديمة المتمثلة في المبادئ العلمانية لعملية تجديد جذرية، تقتضيها المتغيرات الاجتماعية ومتطلبات تحديات العولمة. فانطلقت نقاشات جادة حول **"ثوابت تاريخية"** تمس العناوين الاكثر حساسية،الإسلام السياسي، العلمانية، السلطة السياسية والعسكر، المسالة العرقية ووحدة التراب التركي، المواطنة الكاملة وحقوق الاقليات.

هذه الحقائق الداخلية أثبتت بالفعل بأن تركيا، قد تأثرت بصعود تلك القوى السياسية، والتي كانت بمثابة بديل عن التقليد الأتاتوركية و الأيديولوجية العلمانية ، والمبادئ المركزية التي أسست على أساسها السياسة الخارجية التركية في إطار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية والإقليمية والانكفاء على الذات، كما أن بروز الإسلام السياسي باعتباره يمثل إمكانات القوة الانتخابية (اختيار شعبي)، أثبت قدرته المرتفعة على تحقيق نجاحات اقتصادية معتبرة جعلت البلاد أكثر ازدهارا من ذي قبل. على الرغم من أن العامل الديني يعد الأساس في تركيبة هذا الحزب، إلا أنه يمكن القول أن الإسلاميين هم أيضا أفراد مدنيين،هذه العوامل ساعدت الحزب إلى الدخول في القاعدة الشعبية من خلال جدول الأعمال الاقتصادي ومكافحة الفساد وعدم الرضا عن الجمود بين الطبقة السياسية التقليدية والطبقة الشعبية، حيث كانت رسالة حزب العدالة والتنمية تزاوج بين الإسلام والقومية الوطنية الأمر أنتج نوعا من التوافق بين طبقات المجتمع المختلفة.

على الرغم من أن الحزب الإسلامي يعتبر خيارا شعبيا،إلا أن الاضطرابات والأحداث السياسية للسنوات القليلة الماضية، تثبت مدى تأصل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وتأثيرها على جوانب عديدة من السياسة الخارجية والأمنية للدولة، و التي لا تزال تبين التزامها القوي بالعلمانية وبالخيارات الغربية، كما لم تتأثر القيادة العسكرية كثيرا بالتغيرات الحاصلة على المستوى الداخلي، فالاركان العامة التركية تتسم بحساسية ضد المبادئ العلمانية، وكذلك ضد الخيار الغربي الأوروبي، وهو ما تجلى في العديد من الانقلابات العسكرية التي طالت الكثير من الحكومات المتتالية، والمساءلات القانونية للعديد من الرؤساء والوزراء. لكن في الاونة الاخيرة بدات المؤسسة العسكرية تدرك ضرورة التوافق والاستقرار على مستوى النظام السياسي، لان السياق العالمي والتحولات الإقليمية اصبحت تطال الكيان التركي وهو ما يستدعي تطوير سياسة خارجية يتم فيها اتخاذ قرارات حاسمة انطلاقا من الإدراك العقلاني لمفهوم السيادة والامن القومي، بالشكل الذي انعكس على ادواره التي باتت اكثر استقلالية عن الحياة السياسية والاهتمام بالادوار المنوطة له دستوريا للحفاظ على امن الدولة واستقرارها.

لقد كانت مشكلة الهوية ولا تزال تلقي بتاثيراتها المزدوجة ، على الصعيدين الداخلي والخارجي فعلى المستوى الداخلي كما لاحظنا لايزال الصراع التقليدي بين العلمانيين والإسلاميين والذي يتراوح بين التصعيد والتقارب في الكثير من الاحيان حسب طبيعة الخلافات والقضايا العالقة بينهم، لكن الملاحظ في هذه المشكلة بعد الحرب الباردة، انها لم تعد تقتصر تاثيراتها على الداخل وفقط ، بقدر ما اصبح المعيار الثقافي هو الصفة المعيارية التي ينظر بها الغرب إلى ما

يحدث في تركيا من تحولات اجتماعية وثقافية، والذي أصبح يبدي جانبا كبير من الحساسية للقضايا الدينية والحضارية، ومع هذا لا يمكن الجزم بأن هذا سيكون دافعا محفزا لتصادم المصالح الغربية التركية، لكن الشيء الأساسي هو أن الغرب فعلا أعاد تشكيل خطابه السياسي وفق المعايير الحضارية الثقافية نحو تركيا، بالقدر الذي يجعلنا لا نستطيع الاعتماد كلية على هذا التصور في تحليل العلاقات الأوروبية التركية، لكن هذا فقط يجسد رؤية أوروبية أو الزاوية الغربية التي تنظر من خلالها لتركيا على أنها تختلف عنهما حضاريا.

أيضا المسألة العرقية التي لا تزال تؤرق وحدة الكيان التركي، حيث شهدت السنوات القليلة بعد الحرب الباردة بلورة للعديد من القيم التي تم التعارف عليها دوليا، وتنحصر إجمالا في الديمقراطية، و سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والليبرالية الاقتصادية والتسوية السلمية للمنازعات ، لكن كل ذلك لا يعني انتفاء العقبات والعراقيل أمام هذه مجموعة من القيم، حيث انبعثت بالموازاة مع تلك القيم جملة من التحديات العالمية، التي لم تسلم من تأثيراتها الكثير من الدول، وهي بالأساس تنامي النزعة العرقية والتمييز العنصرين ومكافحة الإرهاب، فعلى الرغم من أن تركيا منذ تأسيسها حاولت إدماج كل الأعراق ضمن الكيان التركي الموحد، إلا ان اسلوب الإدماج القسري لها، كان نقطة الأساس في تصعيد الملف العرقي وساعدته في ذلك مجموعة القيم السابقة الذكر، حيث باتت تلك القيم اساس تحركات تلك العرقيات سواء تحت طائلة الحفاظ على خصوصياتها الثقافية، او عن طريق التحريك الدولي لهذه الأقليات في داخل الدول لخدمة مصالح أجنبية، فتركيا أخذت حظها من هذا النقاش بل كانت من بين الدول التي تاثرت تاثرا بالغا بالمسألة العرقية، التي تصاعدت في مراحل متعددة لدرجة الافكار الانفصالية وما خلف ذلك ، من تشتيت للمقدرات التركية الذي انعكس بدوره على السياسة الخارجية والامنية التركية، خاصة ما يتعلق بالمسالة الكردية. وإذا كانت تركيا الكمالية منذ 1923 وحتى الان، قد نجحت في الحيلولة دون تحول واقع الاقليات الدينية والمذهبية والعرقية في تركيا إلى عوامل تفتيت وتجزئة للكيان التركي، إلا ان واقع التطورات و الاحداث طوال هذه الفترة، يظهر بوضوح ان مسالة الاقليات، ووعي افرادها المتزايد لشخصيته المتميزة، والسعي المكثف لتجسيد هذه الهوية، سوف تشكل عاملا ضاغطا وبقوة على النظام في تركيا، واركان الايديولوجية الكمالية، في اتجاه البحث عن اشكال جديدة توفق بين التطلعات الخاصة للاقليات العرقية والدينية والمذهبية، وبين الحفاظ على تركيا موحدة كيانا ومجتمعا.

ومثلما يحتدم النقاش والتاثيرات والتغييرات في السياسة الخارجية التركية على المستوى الداخلي، يحتدم كذلك بين السياسة والجغرافيا على المستوى الخارجي.

فعلى المستوى الخارجي: قيمة الدولة التركية، التي كانت قطبا رئيسيا في الحرب الباردة ، قد تراجعت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي،غير أن الأحداث الدولية الجارية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أحدثت انعكاسات وتأثيرات جذرية على السياسة الخارجية وموقعها الجيو استراتجي. حيث انكشف أمام تركيا عالم جديد بدأ بالتشكل في مجموعة عوالم متعددة (القوقاز، البلقان، الشرق الأوسط)، والذي كان ناجم عن التداخل والتماس الجغرافي بالسياسة، وذروة هذا التحول تمثل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي كانت لها هي الأخرى انعكاسات بالغة في إدارة تركيا لعلاقاتها مع مختلف الدوائر الجيوسياسية الحساسة . كما أظهرت البيئة الخارجية والأمنية الجديدة للسياسة الخارجية التركية، تعقيد عملية اجتراح خطة شاملة لتحقيق مصالح الدولة القومية في إطار السياسة الدولية، حيث انطوى زوال الاتحاد السوفياتي على تحديات جديدة إلى جهة الشرق على صعيد المناورات الجغرافية - السياسية ، حول مصادر الطاقة في بحر قزوين كما على مستوى إقامة نظام سياسي طويل المدى في اسيا الوسطى والبلقان، ومنذ حرب الخليج ووصولا إلى احتلال العراق، زادت هذه الأحداث من انجرار تركيا إلى عملية إعادة تشكيل هندستها السياسية الإقليمية، عبر مواجهتها بمسالة مستقبل العراق والمشكلة الكردية، ومن خلال توفير الفرص للحفاظ على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط ترجح لصالح تركيا، وهذا ما يجسد الاندفاع التركي ليكون النموذج المثالي في مشروع الشرق الاوسط الكبير، هذا الوضع الدولي الجديد ادى ايضا إلى وضع ركيزة جديدة في طبيعة علاقات تركيا بالغرب، وهو يمثل رسالة تسعى من خلالها تركيا، لكي تصبح قوة إقليمية في منطقة الشرق الاوسط، وكذلك في البلقان، مما قد يزيد من تعقيد علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي، ولكن من شانه ايضا ، في حال إدارة الامر بصورة بناء بين الغرب وتركيا، ان يساهم ذلك في توفير الاستقرار لاكثر المناطق اضطرابا في العالم.

وبعيدا عن السعي لحل المشكلات الراهنة التي تعاني منها تركيا، على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن منظور تفسيري نظري يتبنى التحليل الموضوعي البعيد عن التصورات والمواقف الذاتية سواء المتعاطفة او المناوئة لتقييم إسهامات السياسة الخارجية التركية، وما إذا كانت فعلا ناجحة ام فاشلة على اصعدة معينة، حرص هذا البحث إلى إعادة تقييم نظري وفكري من خلال المعطيات المادية والفكرية الموجودة، إلى تحديد ما مدى تاثير وتؤثر السياسة الخارجية التركية بالوقائع والاحداث التي اعادت تحديد مكانة تركيا في المنظومة السياسية الجديدة التي لا تزال قيد التشكل والحركية، وعلى الرغم من تعدد توجهات وفعاليات السياسة

الخارجية التركية، إلا أنها تستند إلى عدد من الركائز الأساسية يمكن حصرها إجمالا، في المقاربات التفسيرية المقدمة في البحث، التي تراوحت بين **المقاربة الواقعية (الأمنية)** من خلال احترام الاستقلال والسيادة الوطنية، بقدر يجعل مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتحالفات الإستراتيجية لضمان أمن الحدود ومواجهة النزعات الانفصالية لأي جماعة أو مذهب أو أقلية من بين الركائز المحورية للأدوار التركية الإقليمية القادمة، كما أنه لا يمكن تجاوز **التحليلات الليبرالية (المقاربة التعاونية)** ، من خلال دعم الوحدة الإقليمية، المبني على أساس التعاون والمصالح المشتركة مع الكثير من الدوائر الجيوسياسية الحساسة، كما تشكل **مقاربة توازن القوى في الشرق الأوسط**، قدرة تفسيرية مؤقتة مرتبطة بلعبة التوازنات الإقليمية التي تتشكل في المنطقة وفق الترتيبات الأمنية الجديدة الحاصلة في المنطقة ، والتي تعطي تفسيرا منطقيا للكثير من الأحداث والتحولات المتصاعدة في المنطقة.

قائمة المراجع

1/ باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1) أحمد يوسف أحمد، وأخرون. **احتلال العراق:وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**. مركز دراسات الوحدة العربية.ط1.بيروت/ لبنان.2004.

2) الجميل السيار.**العرب والأتراك:الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**.ط1 . مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.1997.

3) السيد عبد المنعم المراكبي. **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق:الأكراد دراسة حالة**. معهد البحوث والدارسات الإستراتيجية. دراسات إستراتيجية ومستقبلية 2001.

4) إدريس محمد السعيد. **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة2001.

5) إدريس محمد السعيد.**النظام الإقليمي للخليج العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية.ط1.بيروت.شباط/فبراير2000.

6) بيتر تيلور .و كولن فلنت.ت.عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد. **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر:الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**.عالم المعرفة.مطابع السياسة.الكويت. يونيو 2002.

7) جون بيليس وستيفن سميث. **عولمة السياسة العالمية**.ترجمة مركز الخليج للابحاث.الإمارات العربية المتحدة.2004.

8) حامد محمود عيسى. **القضية الكردية في تركيا**. مكتبة مدبولي للنشر. القاهرة 2002

9) حسين دلي خورشيد. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية -دراسة-**. اتحاد الكتاب العرب.دمشق.1999.

10) رضا هلال.**السيف والهلال:تركيا من اتاتورك إلى اربكان،الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**.دار الشروق. ط1.القاهرة.1999

11) رمزي سلامة. **مشكلة المياه في الوطن العربي:احتمالات الصراع والتسوية**. منشاة المعارف بالإسكندرية. 2001.

12) سيد سليم محمد **تحليل السياسه الخارجيه**.ط2.مكتبة النهضة المصرية.القاهرة.1998.

13) عبد الصادق علي. **إيران – تركيا والحرب الأمريكية – العراقية**.مركز زايد للتنسيق والمتابعة.الإمارات العربية المتحدة.أفريل.2003.

14) عادل محمد العضايلة. **الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلم**. دار الشروق .عمان 2005.

15) فيكن تشيتريان. **جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. دراسات عالمية.العدد 18.الإمارات العربية المتحدة.أبوظبي.

16) محمد نور الدين. **تركيا في زمن متحول:قلق الهوية وصراع الخيارات**.ط1 رياض الريس للكتب.بيروت.جانفي1997.

17) محمد نور الدين.**تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**. مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق.الط 1.بيروت.لبنان.1998.

18) محمد طه بدوي. **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. المكتب المصري الحديث.القاهرة 1989

19) معوض جلال عبد الله. **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**.**ط1**.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.أوت.1998.

20) موسى الزعبي. **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي**. من منشورات اتحاد الكتاب العرب .دمشق – 2001.

21) مجموعة باحثين **العلاقات العربية- التركية: حوار مستقبلي**.مركز دراسات الوحدة العربية .ط1.لبنان بيروت.1995.

22) نوري النعيمي احمد. **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**. دار الحرية للطباعة. بغداد. 1975.

23) ناجي ابي عاد و ميشيل جرينون.ت.محمد النجار. **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط: الناس،النفط،التهديدات الامنية**. الاهلية للنشر والتوزيع.ط1.الاردن.عمان.1999

24) هاينكس كرامر.ترجمة: فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. مكتبة العبيكان.ط1.السعودية 2001

25) يوسف حتى ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**.ط1. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.1985.

ب/ المجلات والدوريات:

1-احمد خضير الزهراني."دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودي". (**مجله الدبلوماسي**. معهد الدراسات الدبلوماسية.عدد 15. يونيو 1992).

2- بدر أحمد عبد العاطي." إيران و تركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب".(**مجلة السياسة الدولية**.العدد/104/أفريل/1991).

3- جانك بلاك." تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوين" (**مجلة شؤون الأوسط**. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. العدد 109.شتاء 2003).

4- حسن المنقوري." دولة تركيا".(**مجلة الدبلوماسي**.معهد الدراسات الدبلوماسية.عدد 112.ديسمبر 1989).

5- حمد مصطفى شحاته."الحركة الكردية في العراق وتركيا".(**مجلة السياسة الدولية**.العدد107.يناير 1997).

6- سعد ناجي جواد.منعم صاحي حسين." الأمن التركي بين مهمتين:دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج".(**مجلة السياسة الدولية**.العدد116.يناير 1994.

7- صالح سالم." المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة" (**مجلة السياسة الدولية**.العدد/ 116 أفريل 1994).

8- طاشهان سيفي. "جيوبولتيكا تركيا".(**مجلة شؤون الأوسط**. العدد108. 2002)

9- عبد المعطي أحمد عمران." الأهمية السياسية للموقع الجغرافي:مع التطبيق على المملكة العربية السعودية".(**مجلة الدبلوماسي**.معهد الدراسات الدبلوماسية.عدد 05.أفريل 1985).

10- محمد نور الدين ."تركيا والحرب العراقية" .(**مجلة شؤون الأوسط**.العدد.111. 2003).

11- محمد نور الدين." تركيا إلى اين؟ حزب العدالة والتنمية(الإسلامي) في السلطة" .(**مجلة المستقبل العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية.)بيروت .عدد 287. 2003.

12- هانئ رسلان ." تركيا وامن الخليج".(**مجلة السياسة الدولية**.العدد105جويلية 1991).

ج/ الموسوعات :

1- عبد الوهاب الكيالي.(**الموسوعة السياسية**).المؤسسة العربية للدراسة و النشر.مجلد1.بيروت.1979.

د/مطبوعات غير منشورة:

1- عز الدين حمايدي." **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية:دراسة لحالة التدخل التركي اليوناني في قبرص-1974-2004**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.علاقات دولية).جامعة قسنطينة 2005.

د/ مواقع الإنترنيت:

1. أحمد عبد السلام. "**موازين القوى**". موسوعة الشباب السياسية.نقلا عن: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/YOUN66.HT --.
2. أيمن عبد الوهاب. "**مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها**".عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية. http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/YOUN51.HTM
3. إدريس بووانو." **الإسلاميون الجدد في تركيا : معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني**".**المحور الخامس. نقلا عن:** http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/07-01-2005/Edrees5.htm#_ftn1
4. تريز منصور." **تركيا والاتحاد الأوروبي ماذا يريد كل طرف من الاخر؟** ".نقلا عن مجلة الجيش اللبنانية عن: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=9337
5. ثامر كامل محمد . نبيل محمد سليم." **العلاقات التركية - الأمريكية و الشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة** " .(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية). سلسلة دراسات إستراتيجية.العدد .95 عن موقع: http://www.alriyadh.com/Contents/26-08-2004/RiyadhNet/index.ph
6. حسن نافعة." **احتلال العراق ودول الجوار.. تاثيرات وتفسيرات**". نقلا عن: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23020B23-0EFB-474F-9594-0A099F1ED237.htm
7. حسن الامين. محمد الارناؤوط. محمد نور الدين." **مسلموا البلقان بين عدوان الصرب واطماع الغرب**" (مجلة المنهاج.العدد 14) نقلا عن: http://www.islamicfeqh.com/m-almenhaj-a.htm
8. سامح راشد. "**حرب افغانستان تحسم الصراع في بحر قزوين** " نقلا عن: http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/09/article35.shtml
9. عمار جفال. عرض وتحليل - علي القحيص، "**التنافس التركي - الإيراني في اسيا الوسطى والقوقاز** ". نقلا عن : http://www.alriyadh.com/2005/05/19/article65561.html
10. عبد الله تركماني، (**تركيا ومحيطها الإقليمي-01-**). ، نقلا عن : http://www.atassiforum.org/main.php?page=viewart&artid=1923 --> : 18 تشرين الثاني 2006. .
11. عبد الله تركماني." **تركيا ومحيطها الإقليمي (2): اهم الازمات التركية مع دول الجوار**". نقلا عن: http://www.thisissyria.net/2006/11/27/articles/01.html

12. عبير ياسين. "**الأمن والجغرافيا السياسية في أورآسيا ما بعد السوفيتية**". نقلا عن: المصدر: **Insight Turkey, Vol. 3, No. 4**, نقلا عن: http://www.ahram.org.eg/acpss/.

13. عبد الرحمن السبعاوي." **قوى التأثير على صراع الأقليات والطوائف في تركيا** " نقلا عن: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/65CD9DB6-7F15-49FC-B71C-F286DD2B7299.htm#2

14. غازي دحمان." **تركيا والشرق الأوسط في الميزان الأميركي** ".**نقلا عن:** http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B0862A4B-BBD5-4B2B-B31C-EC222B25C269.htm.

15. غراهام ايفانز .جيفري نوينهام. "**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**". مركز الخليج للأبحاث. سبتمبر 1997.نقلا عن : http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

16. محمد نور الدين. " **الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع والكيان والتحديات** " . نقلا عن: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4413

17. محمد نور الدين." **الدور التركي في الشرق الأوسط: محدّدات أساسية**" نقلا عن: http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=print&sid=20752 2007/05/19

18. محمد عبد القادر." **تركيا والعرب.. المستقبل لا ينفصل عن الماضي**" 2003/01/13. نقلا عن: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/01/article07.shtml

19. مصطفى زين. "**العثمانيون الجدد عائدون إلى الشرق الأوسط**" نقلا عن: http://www.alarabiya.net/views/2006/09/02/27104.html.

20. نادية مصطفى." **مصر وتركيا و"الشرق الأوسط الكبير: الدور المصري والتركي في ظلال الشرق الأوسط الكبير**". الثلاثاء. مارس. 30, 2004 . عن موقع: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877905914&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

21. نوزات صواش." **ضرب العراق.. تركيا لا تحبذ ولكنها تستعد**". 2002/03/21م.نقلا عن: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/03/article20.shtm

2/ باللغة الأجنبية: الإنجليزية والفرنسية

A/ books/ livres:

1) Guller Graham. **Future of Turkish-Western Relations : Toward A Strategic Plan** (Rand publication 1992).

2) Kirisci Kemal. **Turkey's foreign policy in turbulent times.** .chaillot paper **.** Institute for Security studies **.**N92 (European Union).September 2006.

3) Lore G. Martin , Dimitri Keridis . **The Future of Turkish Foreign Policy**. Belfer Center Studies in International Security. The MIT Pr ess.

4) Michael Emerson and Nathalie Tocci . **Integrating EU and Turkish Foreign.** CEPS Turkey in Europe Monitor No. 7, July 2004 .

5) Stephen Larrabee. Ian O Lesser. **Turkish foreign policy in the age of uncertainty**.(Rand publications , N-y USA 2003).

b/ working papers:

1. Detlef Nolte." **Regional Powers in International Relations: Analytical Concepts and Research Approaches ".** GIGA German Institute of Global and Area Studies . Working Paper. N° 30. October 2006.
2. Gareth Stansfield." **The Changing Parameters of Kurdish Statehood: Between Brussels and Baghdad**". International Studies Association2004.
3. Gergiev Adrian." **The Black Sea region EU’s Black Sea region policies and Bulgaria’s potential contribution".** COLLEGE OF EUROPE BRUGES CAMPUS EUROPEAN POLITI CAL AND ADMINISTRATIVE STUDIES. Degree of Master of European Studies Academic Year 2005-2006.
4. Michael Emerson and Nathalie Tocci**." Turkey as a Bridgehead and Spearhead Integrating EU and Turkish Foreign Policy".** Centre for European Policy Studies .EU-Turkey Working Papers No. 1/August 2004.

5. Nasuh USLU. " **The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period".** Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.2, No.3&4,. Fall & Winter 2003.

6. Volker Rittberger**. " Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories "**. Centre of international relations .institute of political science. Ebrhard karls university of tubingen. new orleans.la.march 24-27.2002.

c/ internet links:

1. Alexandre Toumarkine**." La politique turque dans les Balkans:Volonté d'intégration, risque de marginalisation "**. http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=CPE&ID_NUMPUBLIE=CPE_039&ID_ARTICLE=CPE_039_0040 .PDF.

2. Ayse B. Celik." **The Viability of the Nation-State: Turkish State and Kurdish Problem** " . International Studies Association. March 18-21, 1998. http://www.ciaonet.org/conf/cea01/cea01.html**.**

3. Brent Sasley**. " Turkey's Energy Policy In the Post-cold War Era "** Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 4 (December 1998), http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/sasley.pdf**.**

4. Bilge criss and pinar bilgin." **Turkish foreign policy toward the middle east"** .meria .journal volume.1.no.1 January 1997. http://meria.biu.ac.il/journal/1997/issue1/jv1n1a3.html -->

5. Bjørn Møller**." Resolving the Security Dilemma in the Persian Gulf, with a postscript on The 1997/98 Iraqi Crisis** http://www.ciaonet.org/wps/mob06/index.html#11 . ** .

6. **)** Brent Sasley**. "Turkey's Energy Policy In the Post-cold War Era " Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 4 (December** 1998), http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/sasley.pdf**.**

7. Constantine Arvanitopoulos." **The Geopolitics of Oil in Central Asia**". A Journal of Foreign Policy Issues. Site: http://www.hri.org/MFA/thesis/winter98/geopolitics.ht ml

8. Dogu Ergil. **A Synopsis of the Kurdish Problem.** http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99erd01.html .

9. Elliot Hen-Tov ."**The Political Economy of Turkish Military Modernization**". Volume 8, No. 4, Article 5 -December 2004. http://meria.idc.ac.il/journal/2004/issue4/jv8no4a5.html .

10. Gulnur Aybet. **Turkey and European Institutions.** http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99ayg01.html

11. gareth Jenkins." **Turkey and northern Iraq ; an overview** ". Jamestown foundation. Occasional paper. http://www.jamestown.org/docs/Jamestown -JenkinsTurkeyNIraq.pdf.p .

12. Gareth Jenkins." **non-Muslim minorities in turkey: progress and challengers on the road eu accession** ". site: http://www.turkishpolicy.com/images/stories/2004 -01-evasivecrescent/TPQ2004-1-jenkins.pdf.

13. H. Birsen Ors and Aysegül Komsuoglu. " **military government: The Limits of the Role the Turkish Army Play in Turkish politics** .http /www.isanet.org archive.allacademic.com/one/isa/isa07/index.php?click_key=1/.

14.) HEINZ KRAMER . "**will central Asia became turkey's sphere of influence".** http://sam.gov.tr/perceptions/Volume1/March

15. Ian O. Lesse. **Turkey's Strategic Options .** http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99lei01.htm .

16.Kemal Kirisci." **turkey and the united states: ambivalent allies"**. Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 4 (December 1998) PDF http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/jv2n4a3.html -->.

17. Mumtaz Soysal." **The Kurdish Issue: A Turkish Point of View**". The International Spectator. Volume XXXIV No. 1 (January -March 1999). http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99som01.html

18. Mustafa Kibaroglu." **Turkey's Foreign Policy toward Northern Iraq Still Undecided".** http://www.jamestown.org/terrorism/news/article.php?articleid=2373529

19. Mirella Galletti. **The Kurdish Issue in Turkey.** http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99gam01.html .

20. Mesut Ozcan." **an overview of turkey's policy in the Balkans and middle east in the 1990's".** http://www.obiv.org.tr/2004/Balkanlar/002-MESUT%20OZCAN.pdf.

21. Nasuh USLU. " **The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period** ". Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.2, No.3&4,. Fall & Winter 2003http://www.ciaonet.org/olj/tjir/v2n3_4/tjir_v2n3_4usn01.pdf .

22. Philip Robins. **Turkish Foreign Policy.** http://www.biu.ac.il/SOC/besa/publications/mfa3.html

23. Rajan Menon and S. Enders Wimbush." **Is The United States Losing Turkey?**". Hudson Institute. 25 March 2007. http://www.hudson.org/files/pdf_upload/Turkey%20PDF.pdf

24. Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy." **Pivotal States and U.S. Strategy".**http://www.foreignaffairs.org/19960101faessay4170/robert-chase-emily-hill-paul-kennedy/pivotal-states-and-u-s-strategy.html

25. Roberto Alibon." **the impact of the Iraq crisis on Mediterranean dynamics implications for eu-turkey relations** " . Istituto Affari Internazionali. www.iai.it/sections/biblioteca/bibliografie/iraq.doc PDF.

26. Soner Cagaptay, Düden Yegenoglu, and Ekim Alptekin." **Turkey and Europe's Problem with Radical Islam**". The Washington Institute for Near East Policy. Policy Watch #1043. November 2, 2005. http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2391

27. Shireen Hunter. **Bridge or Frontier? Turkey's Post-Cold War Geopolitical Posture.** http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99hus01.html .

28. William Hale. **Turkey's Domestic Political Landscape: A Glance at the Past and the Future.** http://www.ciaonet.org/olj/iai/iai_99haw01.html

29. Yücel Bozdaglioglu**." Turkish Foreign Policy and Turkish Identity: A Constructivist Approach".** http://www.questia.com/read/106192540.

30. Ziya Onis.(**turkey and post-soviet states : potential and limits of regional power influences**). Maria .journal volume 5, No. 2 - June 2001 http://meria.idc.ac.il/journal/2001/issue2/onis.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمـة..1

الفصــل الأول: البــعد الإقليمي لتــركيا:...........................10

المبحث الأول:المحيط الإقليمي لتركيا:..............................11

المطلب الأول: دور المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية.......................**12**

أولا: مفهوم الإقليم **12**

ثانيا: تعريف النظام الإقليمي..**14**

المطلب الثاني: أهمية الموقع الجغرافي لتركيا...**18**

المبحث الثاني: الدور المحوري لتركيا:..................................21

المطلب الأول: تركيا كدولة محورية..**21**

المطلب الثاني: مقدرات الدولة التركية (المرتكزات الذاتية للدولة المحورية)...........................**24**

المبحث الثالث : نهاية الحرب الباردة وبروز التوجه الإقليمي التركي:...........................32

المطلب الأول: النتائج الشاملة لتفكك الاتحاد السوفياتي...................................**32**

المطلب الثاني : تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على التوجه الإقليمي التركي...........................**34**

المبحث الرابع: مقاربة دور تركيا في محيطها الإقليمي:...........................38

المطلب الأول: المقاربة الواقعية (الأمنية)...**39**

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية النفعية (مقاربة الشراكة العالمية ومسؤولية النخب الحاكمة).........**43**

المطلب الثالث: مقاربة ميزان القوى (في الشرق الأوسط)...................................**46**

الفصل الثاني:المحددات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية والأمنية التركية.50

المبحث الأول: الخلفية الفلسفية للسياسة الخارجية التركية:...........................51

المطلب الأول: ضعف النموذج الكمالي..**51**

المطلب الثاني: العثمانية الجديدة **55**

المبحث الثاني: النظام السياسي ومشكلة الهوية الوطنية:..........................58

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي. **58**
أولا: دور المؤسسة العسكرية **61**
المطلب الثاني: مشكلة الهوية بين التوجه الغربي والأصول الحضارية...........................**65**
أولا: مشكلة الهوية **65**
ثانيا: صعود الإسلام السياسي **67**
المبحث الثالث: الطاقة ومشكلة المياه:...72
المطلب الأول: الطاقة. **73**
المطلب الثاني: عامل المياه...**78**
المبحث الرابع: الأقليات في تركيا و المشكلة العرقية:......................................80
المطلب الأول: الأقليات في تركيا. **82**
المطلب الثاني:الأقلية الكردية ومشكلة الانفصال. **87**
الفصل الثالث :الدوائر الجيوسياســـية للتوجهات الإقليمية التركية:..................92
المبحث الأول : الدائرة الجيوسياسية لدول لآسيا الوسطى والقوقاز:.....................94
المطلب الأول: أهمية دائرة آسيا الوسطى والقوقاز لتركيا. **95**
المطلب الثاني: القضايا التي يفرزها هذا التوجه...**98**
أولا: مشاريع النفط والاستقرار الإقليمي **99**
ثانيا: قضايا النفوذ والتنافس الإستراتيجي **104**
المبحث الثاني :الدائرة الجيوسياسية لدول البلقان:..108
المطلب الأول: دوافع ومحفزات تركيا نحو دول البلقان. **109**
المطلب الثاني: المسعى التركي نحو دول البلقان. **111**
أولا: مسار التعاون الاقتصادي والسياسي من خلال العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف..........**112**
ثانيا: مسار الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليمي **117**
المبحث الثالث: الدائرة الجيوسياسية الأوروبية-الأمريكية:...................................121
المطلب الأول: العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا. **122**

أولا: مكانة أوروبا والإتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية التركية..............................123

ثانيا: العضوية في الاتحاد الأوروبي و التحول في طبيعة العلاقات 125

ثالثا: البعد الثقافي (الحضاري) كأساس لتحول العلاقات الأوروبية - التركية... 128

المطلب الثاني: العلاقات التركية - الأمريكية......................................130

أولا: خلفية العلاقات التركية - الأمريكية..130

ثانيا: الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية..............................133

المبحث الرابع: الدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية:......................................137

المطلب الأول: العلاقات التركية - **العربية**...138

أولا: مشكلة التعاون التركي- الإسرائيلي 142

ثانيا: مشكلة المياه 144

المطلب الثاني: مكانة ودور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير.....................146

أولا: مكانة تركيا في مشرع الشرق الأوسط الكبير.....................................146

ثانيا: دور تركيا في هذا المشروع 149

الفصل الرابع: احتلال العراق و تداعياته على السياسة الخارجية والأمنية التركية:..153

المبحث الأول: دور تركيا في إدارة حرب الخليج الثانية واحتلال العراق 2003:............154

المطلب الأول: موقف تركيا من حرب الخليج الثانية ونتائجه..............................154

أولا: الموقف التركي من الحرب 154

ثانيا: نتائج حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على تركيا 156

المطلب الثاني: إدارة تركيا لأزمة احتلال العراق مارس 2003...........................159

المبحث الثاني: مكانة شمال العراق وأهميته بالنسبة لتركيا بعد الاحتلال:....................165

المطلب الأول: أهمية شمال العراق بالنسبة لتركيا...166

المطلب الثاني: السياسة التركية اتجاه شمال العراق..169

المبحث الثالث: المشكلة الكردية وانعكاساتها على الأمن التركي:............................175

المطلب الأول: التعامل التركي مع المشكلة الكردية...176

المطلب الثاني: المخاوف التركية من قيام "كيان كردي" بعد احتلال العراق.....................180

المبحث الرابع: تداعيات احتلال العراق على تركيا إقليميا ودوليا:..........................187

المطلب الأول: تداعيات احتلال العراق على العلاقات التركية- الأمريكية.......................**188**

المطلب الثاني: تداعيات احتلال العراق على علاقات تركيا- عربيا و أوروبيا...................**192**

أولا: تداعياته على العلاقات التركية- العربية **192**

ثانيا: تداعياته على العلاقات التركية- الأوروبية **193**

الخاتمــة...200

قائمة المراجع..205

خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا